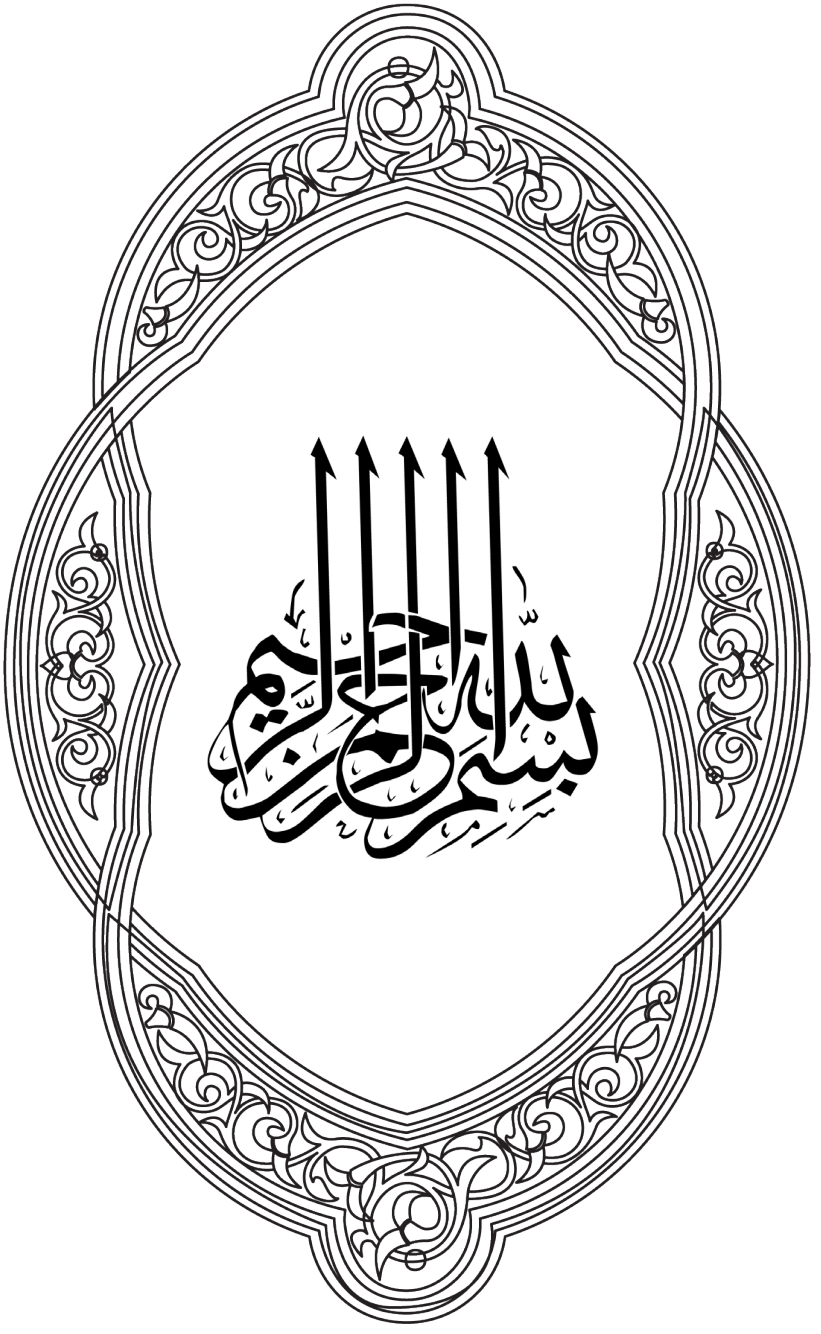
بسم الله الرحمن الرحيم

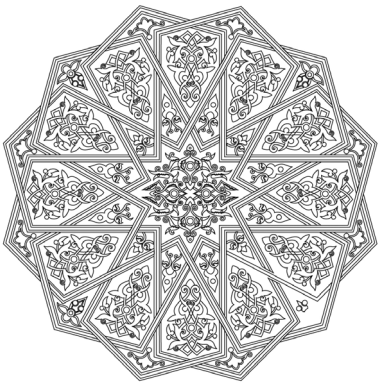

موسوعة تراث البصرة

محور التراث التاريخي

الأوضاع السياسية في البصرة

بعد الحرب العالمية الثانية

١٩٤٥-١٩٥٨م

دراسة تأريخية

تأليف

أ.م.د. نجاة عبد الكريم عبد السادة

مراجعة وتدقيق وضبط

مركز تراث البصرة

قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية

العتبة العباسية المقدسة
قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة
مركز تراث البصرة
البصرة - شارع بغداد - حيّ الغدير
هاتف: ٠٧٧٢٢١٣٧٧٣٣-٠٧٨٠٠٨١٦٥٩٧
البريد الإلكتروني: Email : basrah@alkafeel.net
ص.ب/ ٣٢٣

التميمي، نجاة عبدالكريم عبدالسادة، 1962-
الأوضاع السياسية في البصرة بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1958 م : دراسة تاريخية = The Political Situations in Basrah after the second world war 1945- 1958 Historical study / تأليف أ. م. د. نجاة عبدالكريم عبدالسادة ؛ مراجعة وتدقيق وضبط مركز تراث البصرة قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية.- الطبعة الأولى.- البصرة، العراق : العتبة العباسية المقدسة، قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية، مركز تراث البصرة، 1438 هـ. = 2017.
245 صفحة، A-H : جداول ؛ 24 سم.- (موسوعة تراث البصرة. محور التراث التاريخي = Encyclopedia of Basra heritage. Historical Heritage Axis)
الأصل رسالة جامعية ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، قسم التاريخ، 1992.
يضم ملاحق.
المصادر : صفحة 233-243 ؛ وكذلك في الحاشية.
النص باللغة العربية ؛ ويضم مستخلصاً باللغة الإنجليزية.
1.البصرة (العراق)--الأحوال السياسية--1945-1958. ألف. العتبة العباسية المقدسة. قسم شؤون المعارف الاسلامية والإنسانية. مركز تراث البصرة. ب. العنوان.
DS79.9.B3 T3 2017
مركز الفهرسة ونظم المعلومات

بطاقة الكتاب

اسم الكتاب: الأَوْضَاعُ السِّياسيَّةُ في البَصْرَةِ بَعْدَ الحَرْبِ العَالميّةِ الثّانِيَةِ (١٩٤٥-١٩٥٨م) (دِرَاسَةٌ تَارِيْخِيّةٌ).
تأليف: .....أ.م.د نجاة عبد الكريم عبد السّادة.
جهة الإصدار: قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة في العتبة العبّاسيّة المقدّسة- مركز تراث البصرة.
مراجعة وتدقيق وضبْط: .....مركز تراث البصرة.
الطبعة: .....الأولى.
المطبعة: .....دار الكفيل.
سنة الطبع: .....ربيع الآخر ١٤٣٨هـ - كانون الثاني ٢٠١٧م.
عدد النسخ: .....(١٠٠٠) نسخة.
حقوق الطبع والنّشر والتّوزيع محفوظة على النّاشر.

مقدّمةُ المَرْكزِ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

الحمدُ لله استتماماً لنعمتِهِ، واستسلاماً لعزّتِهِ، واستعصاماً مِنْ معصيتِهِ، وصلاتُهُ وسلامُهُ على سيّدِ رسلِهِ، وصاحبِ حوضِهِ، العَلَمِ الشّامِخِ، وَالطّوْدِ الرّاسِخِ، المُصطفى محمّدٍ، وعلى آلِهِ الأماجد، ذوي الفَضْلِ الممدودِ، والشّأنِ المَحمودِ، أبدَ الآبدينَ، ودَهرَ الدّاهرينَ إلى يومِ الدّينِ، وبعدُ..

ممّا لا شكّ فيهِ أنّ للبصرةِ تأريخاً عميقاً، وأثراً واضحاً، في الكثيرِ مِنْ بلدانِ العالَمِ، فقدْ قُبِضَتْ البصرةُ وبُسِطَتْ على امتدادِ التاريخِ، فكانتْ لها صولاتٌ وجولاتٌ، وللمتطفّلينَ عليها صولاتٌ وجولاتٌ، ولكنّها وبحمدِ اللهِ تحتَ كفِّ الرِّعايةِ الإلهيّةِ، تحبوها، وتذودُ عنها وعن أهلِهَا عادياتِ الزّمنِ.

ويسرُّ (مركزَ تراثِ البصرةِ) أنْ يُطالعَكم بإصداره الجديد: (الأوضاعُ السّياسيّةُ في البصرةِ بعدَ الحربِ العالميّةِ الثّانيةِ، للباحثة الكريمة الدّكتورة نجاة عبد الكريم، وهو إذْ يُقدِّمُ هذا الكتاب؛ اعتداداً منه بأهمِّيّةِ موضوعِهِ، فإنّ هذه المُدّة من تاريخِ هذهِ المدينةِ مليئةٌ بالأحداثِ والوقائعِ والمتغيّراتِ، وحريٌّ بأهلِها -فضلاً عن غيرهم- أنْ يطّلعُوا، ويُلمُّوا، بشيءٍ من تاريخِ مدينتِهم على اختلاف مُددها الزّمنيّة؛ إذْ إنّ الأحداثَ تتكرّرُ، والوقائع تتجدّدُ، حتّى كأنّ اليومَ الأمسُ، والقومُ أبناءُ القومِ-كما يقولونَ-.

تُعدّ المدّةُ الزّمنيّةُ التي تناولتْها الدّراسةُ من المُددِ الزّمنيّةِ المهمّةِ والأساسيّةِ؛ إذْ أُسِّسَ فيها للكثير من المظاهر المدنيّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والعمرانيّة، فالمتطلّعُ على البصرة

اليوم يجدُ الكثيرَ من مظاهرِها تعودُ إلى تلك الحقبة؛ فضلاً عنْ أنّ مَنْ سيطّلعُ على جملةٍ من الحوادث التي تعرّض إليها كتابُنا هذا، سيجدُ كيفيّةَ التعاطي -آنذاك- مع الحقوقِ في المجتمع العراقيّ عموماً، والبصريّ على وجهِ الخصوصِ، خصوصاً عندما يقفُ عند طبقةِ العمّالِ وأثرها في القرار السِّياسيِّ، من خلال مطالبتها بحقوقها، وكيفيّة المطالبة، والتحديّات التي كانتْ تواجهها مع الشّركات الأجنبيّة، ما يعكسُ مدى الوعي الذي كان يتحلّى به المواطنُ البصريُّ آنذاك.

لقدْ حَرَصَ مركزُنا- كعادته في إصداراتِهِ المختلفةِ- على إخراج هذا الكتابِ إخراجاً مناسباً، بعد مراجعةِ مطالبِهِ، وتدقيقهِ لغويّاً، وصياغةِ بعضِ عبارتِهِ المقتضية لذلك، فضلاً عن تقطيعِ النصِّ بملاحظةِ فقراتِهِ جيّداً، ليجريَ القارئُ بينها بسلاسةٍ ويُسرٍ وانسيابٍ، وقدْ تابعنا جملةً من المطالبِ مع الباحثةِ الكريمةِ؛ من أجل توخّي الدقّة والأمانة العلميّة، فنأملُ بعدَ هذا أنْ يكونَ الكتابُ بحلّتِهِ القَشيبةِ رقماً مهمّاً- إنْ شاء اللهُ- يُضافُ إلى مكتبتِنا البصريّةِ، وعوْناً للباحثينَ، يرفدُهم بزخمٍ علميٍّ عن هذهِ الحقبةِ المهمّةِ من تاريخِ مدينتِنا الكبير، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

البصرة الفيحاء

مركز تراث البصرة

مقدّمة

ظهرتْ العديد من الدّراسات حول تاريخ البصرة الإسلاميّ والحديث؛ واستكمالاً لسلسلة تاريخ البصرة وأهميّة الكشف عن جوانبه العديدة، كان اختيار موضوع (الأوضاع السّياسيّة في البصرة بعد الحرب العالميّة الثانية)؛ إذْ تُعدُّ هذه الحقبة مجالاً خِصْباً من الحركة الوطنيّة في العراق، لكنّ الباحثينَ تطرّقوا إليها بشكل هامشيّ، مع أنّ البصرة شهدتْ أحداثاً كثيرة كانت جزءاً من أحداث العراق – مع خصوصيّةٍ فرضتها طبيعة موقع البصرة الاقتصاديّ والسّياسيّ والاجتماعيّ- ولهذا سيكون هدف البحث دراسة دور البصرة السّياسيّ في فترة ما بعد الحرب العالميّة الثّانية، ودورها في الحركة الوطنيّة من خلال طبيعة الأدوار الحزبيّة والانتخابات النّيابيّة والحركة العمّاليّة.

حُدِّدتْ فترة البحث من عام (١٩٤٥م)، أي: نهاية الحرب العالميّة الثانية، التي انتقل فيها العراق من حالة الحرب إلى حالة السّلم، وشهد متغيّرات هذه الحرب وصولاً إلى مفردات الحياة شبه الدّيمقراطيّة المتمثّلة بإجازة الأحزاب السّياسيّة والنّقابات، وظهور الحركة العمّاليّة وتبلورها الواضح بعد الحرب، مع استمرار الدّورات الانتخابيّة، وقدْ كشفتْ جميعاً عن طبيعة الحركة الوطنيّة في البصرة، وينتهي البحث إلى عام (١٩٥٨م)، الذي يُمثّل نهاية الحكم الملكيّ، وبداية عهدٍ جديدٍ في تاريخ العراق الحديث بثورة (١٤ تمّوز ١٩٥٨م).

ولعلّ أهمّ الصّعوبات التي واجهتني هي في المصادر التي كان الاعتماد فيها على الوثائق، فقدْ وقفتُ عاجزةً أمام وثائق مدينة البصرة، التي أسهمتْ في ظهور بعض

الدّراسات عن البصرة[١]؛ وذلك لكون هذه الوثائق متيسّرة ومفتوحة، ولكنّها تفتقد التنسيق، مع ضياع الملفّات الخاصّة بفروع الأحزاب، والدّورات الانتخابيّة؛ ولهذا أتتْ بعض الموضوعات غير موسّعة، خاصّة فيما يتعلّق بفرع حزب الأحرار، وحزب الجبهة الشّعبيّة، وجانب النشاط السّياسيّ لها، غير أنّي حاولتْ تعويض النّقص من خلال وثائق المركز الوطنيّ، ولكنّها كانتْ مقتصرةً على الأحزاب في بغداد، مع بعض الإشارات إلى البصرة، فكان التفكير في جرائد فروع الأحزاب، التي كانت مهمّة الحصول عليها شاقّة؛ لضياع العديد منها، وعدم وجودها محفوظة في مكان خاصّ، ما عدا بعض الصُّحف متسلسلة في مكتبة باشا أعيان (المكتبة العبّاسيّة)، كذلك فإنّ بعض الأشخاص من الذين قابلتُهم كان يعتزُّ بما لديه، فيكون متردّداً في إطلاعي عليه، وعوّضتُ النّقص من خلال صحف الأحزاب في بغداد.

تقسيم البحث

تناولتُ في هذا البحث جوانب متعدّدة من تاريخ البصرة بعد الحرب العالميّة الثانية، وقدْ تطلّب تقسيمه على: تمهيدٍ وثلاثة فصولٍ مع مقدّمةٍ وخاتمةٍ.

تكفّل التمهيد بالحديث عن الأوضاع السّياسيّة في البصرة أثناء الحرب العالميّة الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، إذْ برزت أهمّيّة البصرة بوصفها محطّة لبريطانيا في مساعدة حلفائها في الشّرق الأوسط، وقدْ شهدتْ أحداث مايس(١٩٤١م)، ردّاً على محاولة إدخال العراق في الحرب؛ وبسبب قسوة الحكومة في ضرب الحركة، لم تشهد البصرة نشاطاً سياسيّاً خلال الفترة نفسها، ولكنّ فترة أواخر الحرب مهّدتْ لظهور المطالبة بالأحزاب والنّقابات والحياة الدّيمقراطيّة.

---

(١) يُنظر: ياسين طه ياسين، البصرة دراسة في الأوضاع الاقتصاديّة والسّياسيّة (١٩٣٢-١٩٣٩م)، جامعة البصرة، كلّيّة الآداب، ١٩٩٠م.

ودرستُ في الفصل الأوّل فروع الأحزاب السّياسيّة ودورها في الأوضاع السّياسيّة للفترة ما بين (١٩٤٦ - ١٩٥٨م)، فحاولتُ دراسة الجانب التنظيميّ لفروع الأحزاب العلنيّة والسّريّة في حقبة الأربعينيّات والخمسينيّات، من خلال دراسة كلِّ حزب، ومؤسّسيه، وصحافته، ثمّ تحدّثتُ عن النشاط السّياسيّ، وموقف فروع الأحزاب من الأحداث المحلّيّة والعربيّة.

وبحثتُ في الفصل الثاني عن الحركة العمّاليّة ودورها في الأوضاع السّياسيّة في البصرة بعد الحرب العالميّة الثانية (١٩٤٥-١٩٥٨م)، فتناولتُ في النقطة الأولى: عوامل ظهور الحركة العمّاليّة أثناء الحرب العالميّة الثانية وبعدها، بحيث أصبحتْ البصرة مركز الثّقل في ظهور طبقة عمّاليّة واسعة، لوجود مؤسّسات عمّاليّة كبيرة، مثل: الميناء والسّكك والنفط، وجرى الحديث عن بداية الحركة العمّاليّة في المطالبة بإنشاء النّقابات، والتعبير عن وجود العمّال الاقتصاديّ والسّياسيّ، وكانت الإضرابات العمّاليّة في المؤسّسات الحكوميّة والأهليّة دافعاً لإبراز الحركة العمّاليّة التي ساندتها الأحزاب السّياسيّة، والرأي العامّ الذي ينضوي تحتها.

وتناولتُ في الفصل الثالث، الانتخابات ودورها في الأوضاع السّياسيّة بعد الحرب العالميّة الثانية (١٩٤٦-١٩٥٨م)؛ إذْ بحثتُ فيه أحداث الانتخابات في البصرة، والدّورات الانتخابيّة وما حصل من التهيّؤ للانتخابات في الجانب الإداريّ، والتدخّل الحكوميّ في الانتخابات، وحاولتُ أنْ أضع اليد على دور الصّحافة في الانتخابات بوصفها جزءاً من الرأي العامّ؛ إذْ رصدتْ الصّحف هذه الانتخابات، وأعطتْنا معلومات وافية عنها، خاصّة (جريدة الثّغر).

وقدْ اعتمدتُ في البحث على مجموعةٍ من المصادر والمراجع، يمكن تقسيمها بالشّكل الآتي:

(١) الوثائقُ غيرُ المنشورة

وتوزّعتْ بين وثائق البصرة، التي شملتْ:

(أ) ملّفاتُ ملاحظيّةِ عمّالِ المنطقةِ الجنوبيّةِ

وفيها معلومات وافية وشاملة عن العمّال، وحالتهم الاقتصاديّة، ونشاطهم السّياسيّ، من خلال الكتب الرّسميّة المتبادلة بين: مديريّة الميناء، ومديريّة شرطة اللّواء، وشركة نفط الجنوب، ومتصرفيّة لواء البصرة، فضلاً عن عرائض العمّال إلى الجهات المسؤولة، والصُّحف، وقدْ عملتُ على ترتيبها وتصنيفها حسب الموضوعات.

(ب) تقاريرُ الشّرطةِ

وهي قليلةٌ، لا تعدو أنْ تكون سوى مراسلات الشّرطة اليوميّة، وتقاريرهم عن حركة الشّارع البصريّ، ورصد الأحداث اليوميّة، وكانت إفادتي منها في جانب المعلومات عن بعض الأشخاص، وبعض الأحداث السّياسيّة.

(جـ) ملفاتُ الأحكامِ العرفيّةِ

وهي سجلّاتٌ تمّ فتحها عند إعلان الأحكام العرفيّة عام (١٩٤٨م)؛ بسبب حرب فلسطين، وفيها معلومات وافية عن اليهود، ونشاطهم السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، فضلاً عن احتوائها على معلومات عن المحكومين من قبل المجلس العرفيّ، واستفدتُ منها في بحث قضيّة (شفيق عدس) التاجر اليهوديّ.

٢- وثائقُ المنشأةِ العامّةِ للميناءِ

لهذه المنشأة أرشيف جيّد، ولكن -مع الأسف الشّديد- يفتقر إلى ملفّات العهد الملكيّ؛ بسبب إتلافها، ولذلك لم أحصل إلّا على ملفّةٍ واحدةٍ عن عمّال الميناء لعام (١٩٥٣م).

٣- وثائقُ المركزِ الوطنيِّ للوثائقِ

حصلتُ على بعض الوثائق المتعلّقة بحركة بعض الأحزاب، وكذلك فيما يخصُّ الانتخابات النيابيّة لعام (١٩٥٤م)، واعتراضات حزب الأمّة الاشتراكيّ في هذه الانتخابات.

٤- الوثائقُ الخاصّةُ

وقدْ حصلتُ عليها من بعض الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في البحث، مثل: المحامي السيّد (محمّد أمين الرّحمانيّ)، والمحامي السيّد (رجب بركات)، وبعض الوثائق عن الحزب الوطنيّ، الذي أُسِّس في فترة الثلاثينيّات في البصرة وأبي الخصيب، وهي معلومات يُكشَفُ النّقاب عنها لأوّل مرّة، وكذلك وثائق عن حزب الشّعب، وحزب الاتحاد الوطنيّ.

٥- مركزُ وثائقِ البصرةِ[١]

نظراً إلى حداثة المركز، فلم أستطع الاستفادة إلّا من بعض الوثائق المتعلّقة بالانتخابات، مع أنّ المركز فسح لي المجال واسعاً للدّخول إلى أرشيف الوثائق، ولكن- مع الأسف- لم أستطع الحصول على معلومات تخصُّ موضوع بحثي.

٦- الوثائقُ المنشورةُ

وتضمّ ما تنشره المصادر الحكوميّة، مثل: الوزارات، والدّوائر التابعة لها، من إحصاءات رسميّة، أو معلومات عن جهة معيّنة، واستفدتُ من موسوعة الحزب الشّيوعيّ السريّة الخاصّة بمحاكمة بعض الشيوعيّينَ الذين أُلقي القبض عليهم في عام (١٩٤٨، ١٩٤٩م)، وكذلك استفدتُ من الوقائع العراقيّة حول قانون انتخاب النوّاب لعام (١٩٥٢م)، وكذلك ما أصدرتْه الأحزاب من منهاج وقوانين متعلّقة

(١) أسِّس مركز وثائق البصرة عام ١٩٨٩م، وافتتح في: (٨/ ١/ ١٩٩١م).

بنشاطها التنظيميّ والسّياسيّ، فكانتْ الاستفادة واضحة من التقرير السّنويّ الذي أصدره حزب الاستقلال عام (١٩٤٨م) في معرفة مؤسّسي الحزب الأوائل، واستفدتُ ممّا أصدره حزب الأمّة الاشتراكيّ حول موقفه من الانتخابات النيابيّة لعام (١٩٥٤م).

٧- الصُّحفُ والمجلّاتُ

تُعدُّ الصُّحفُ والمجلّاتُ صورةً حيّةً عن الفترة التي تصدر فيها، وقدْ توزّعتْ بين صحف الأحزاب العلنيّة التي صدرتْ في البصرة، أو بغداد، أو الصّحافة العامّة والحكوميّة، فاعتمدتُ في البحث على العديد من الصُّحف، لكنّ مهمة البحث عن صحف البصرة كانتْ صعبة، غير أنّها ممتعة في الوقت نفسه؛ لأنّها ساعدتني في الكشف عن أعداد بعض الصُّحف التي لم يسبق لي الاطلاع عليها، مثل: (نداء الاشتراكيّة)، و(نداء الأهالي)، و(نداء الاستقلال) -ومع الأسف- هذه الصُّحف موزّعة في أكثر من مكان، وتكاد المكتبة المركزيّة في جامعة البصرة تحافظ على صحيفة (الثّغر)، و(مكتبة باشا أعيان) على أعدادٍ متنوّعةٍ من صُّحف البصرة، ومنها: (البريد) لحزب الاستقلال، و(النّبأ)، ممثّلةً لحزب الأُمّة الاشتراكيّ، فضلاً عن صُّحف بغداد، مثل: (الاتحاد الدّستوريّ)، ولم أحصل على جريدة (المشعل) لحزب الأحرار فرع البصرة. ولعدم تسلسل صُّحف البصرة، اعتمدتُ في تعويض المعلومات على صحف الأحزاب في بغداد، مثل: (صوت الأهالي) للحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، و(الاتحاد الدّستوريّ) لحزب الاتحاد الدّستوريّ، و(الجبهة الشّعبيّة) لحزب الجبهة الشّعبيّة، وهكذا، واطّلعتُ على بعض المقالات في مجلّة آفاق عربيّة حول حركة مايس، والحركة العمّاليّة في البصرة.

٨- الكتبُ العامّةُ

احتلّتْ الكتب العامّة حيّزاً مهمّاً في سدّ بعض الثّغرات التي رافقتْ البحث، ومنها: الكتب العربيّة والمترجمة، مثل: كتاب الوزارات العراقيّة لعبد الرزاق الحسنيّ، الذي

يحتوي على معلومات وتفاصيل شاملة عن تاريخ العراق المعاصر.

وعن الحركة العمّاليّة اطّلعتُ على العديد من الدّراسات الأكاديميّة، والعامّة، وفي موضوع الانتخابات النيابيّة قرأتُ قسماً لابأس به من الدّراسات الأكاديميّة، ومنها كتاب الدّكتور أحمد مظفّر الأدهميّ (المجلس التأسيسيّ العراقيّ)، في إعطاء لمحة عن الحياة النيابيّة في العراق منذ ظهورها.

٩- المقابلاتُ الشخصيّةُ

إنّ موضوع البحث معاصر، وما يزال بعض الأشخاص من الرّجال والنّساء الذين عايشوا الأحداث، أو مَن له صلة بالأحداث التي تتناولها هذه الدّراسة، على قيد الحياة؛ ولذلك وضعت خطّة لمتابعة الأسماء الموجودة عندي، ولكن لم يستجيبوا بشكل واحد للموضوع، فبعضهم رفض الحديث، والبعض الآخر أقعده المرض، أو خانته الذاكرة، وبعضهم قدْ توفّي، ومع ذلك لم يخامرني اليأس أو العجز، فاستطعتُ أنْ أُقابل العديد منهم، ساعدني كلامهم في معايشة أحداث الفترة ووجهات النظر المختلفة لها، ولكنّي تعاملتُ معها بحذر شديد.

ولم ألجأ إلى المقابلات الشخصيّة لتكون بديلاً عن المراجع أو الوثائق، وإنّي عمدتُ إلى الحصول على توضيحات لكثير من المسائل التي لم تمدّني الوثائق والمراجع الميسورة بتوضيحات كافية حولها؛ لذلك فهي لم تُذكَر لقيمتها الوثائقيّة- علماً أنّ لها أحياناً مثل هذه القيمة- بل لقيمتها التقويميّة والتوضيحيّة.

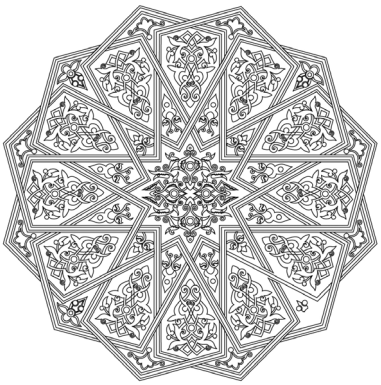

التّمْهِيْدُ

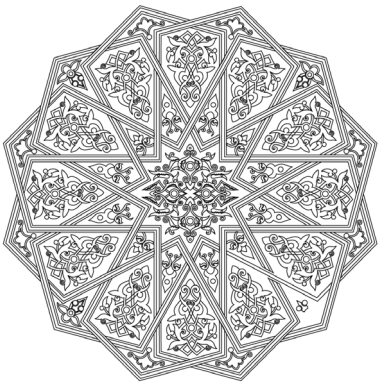

التّمْهِيْدُ

جاءتْ أهمّيّة البصرة أثناء الحرب العالميّة الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) بعد بدء الاحتلال البريطانيّ (المباشر) للعراق[١]؛ انطلاقاً من أهمّيّة موقعها العسكريّ، ووجود التسهيلات للاحتلال من: الميناء، والسّكك الحديد، وقاعدة الشّعيبة الجويّة الملحقة بها[٢]، فضلًا عن أهمّيّتها الاقتصاديّة.

بدأتْ الحرب العالميّة الثّانية في: (١٣/ أيلول/ ١٩٣٩م) عندما أعلنتْ بريطانيا الحرب على ألمانيا، وفيه دخل العالم الحرب بمعسكرين: الحلفاء بقيادة بريطانيا، والمحور بقيادة ألمانيا.

وقدْ كانتْ الأوضاع في العراق حتّى عام (١٩٤٠م) بعيدة عن تطوّرات الحرب، ولكن هناك انقسام في الرّأي حول تطبيق بنود معاهدة (١٩٣٠م) مع بريطانيا، وكذلك ظهور ثلاثة اتّجاهات للرّأي إزاء موقف العراق من المعسكرين المتحاربين:

الاتجاهُ الأوّلُ: هو الانحياز المطلق إلى جانب الحلفاء، وتبنّى هذا الاتجاه (نوري السّعيد).

الاتجاهُ الثّاني: (بعض أعضاء مجلس الدّفاع الأعلى) كان يرى وجوب مساومة بريطانيا لكي يقرّر العراق مصيره إلى جانبها، وتبنّى هذا الاتجاه: (رشيد عالي الكيلانيّ، وناجي السّويديّ، وطه الهاشميّ، وصلاح الدّين الصّبّاغ، وصحبه القادة).

---

(١) كان الاحتلال الأوّل للعراق في الحرب العالميّة الأولى (١٩١٤م-١٩١٨م) عن طريق البصرة -أيضاً-.

(٢) يُنظر: زينب كاظم أحمد العلي، البصرة خلال ثورة مايس (١٩٤١م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة الآداب، البصرة، ١٩٨٨م: ص٣.

والاتجاهُ الثّالثُ: يقضي بوجوب التريّث في عدم الانحياز إلى أيٍّ من المعسكرين المتحاربين إلى أنْ ينجلي الموقف العسكريّ في الشّمال الأفريقيّ، ومن جماعة هذا الرّأي: (محمّد أمين الحسينيّ)، و(يونس السّبعاويّ)[١].

وكان من أسباب هذا الاختلاف، حدوث أزمة وزاريّة باستقالة (نوري السّعيد) بعد حادثة اغتيال (رستم حيدر) وزير الماليّة فيها، وجاءتْ بعدها وزارة (رشيد عالي الكيلانيّ) في: (٣٠/ تمّوز/ ١٩٤٠م)، فحاولتْ الحكومة البريطانيّة معرفة حقيقة موقف الوزارة من المعسكرين المتحاربين، وطلبتْ منها قطع علاقات العراق الدّبلوماسيّة مع إيطاليا، ووضع حدّ للكتابات المعادية للحلفاء وقضيّتهم في الصّحافة العراقيّة، فضلاً عن تنفيذ الالتزامات على العراق بموجب معاهدة (١٩٣٠م) بين العراق وبريطانيا[٢].

وقدْ حاولتْ بريطانيا الضّغط على وزارة (رشيد عالي الكيلانيّ)، الذي تكاتف مع القوميّينَ وقادة الجيش (العقداء الأربعة)، وهم: (صلاح الدّين الصّبّاغ، فهمي سعيد، كامل شبيب، محمود سلمان)، وكانتْ نتيجة هذه المحاولة الفشل؛ لأنّ الوزارة آثرتْ الالتزام بسياسة الحياد في الحرب؛ ولذلك كانتْ بمثابة محاولة للضّغط على الوزارة لكي تُقدِّم استقالتها، ولكنّ الكيلانيّ رفض الاستقالة، فتطلّب من الوصي إصدار إرادة ملكيّة بحلّ المجلس النيابيّ، وانتخاب مجلسٍ جديدٍ بدلاً منه، ولكنّ الوصي غادر بغداد إلى الدّيوانيّة؛ تخلّصاً مِن ضغط (رشيد عالي الكيلانيّ) وأعوانه الضبّاط[٣].

إنّ حدوث الأزمة الوزاريّة باستقالة (رشيد عالي الكيلانيّ)، وتعيين (طه الهاشميّ)

---

(١) إسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلانّي، ط١، بيروت، ١٩٧٤م: ص٤٠. أغلب هذه الجماعات ظهر دورها واضحاً في حركة مايس ١٩٤١م.

(٢) للتفاصيل، يُنظر: عبد الرزاق الحسنيّ، الأسرار الخفيّة في حركة السَّنة (١٩٤١م) التحرّرية، ط٢، صيدا، ١٩٦٤م.

(٣) يُنظر: عبد الرزاق الحسنيّ، المصدر نفسه: ص٩٠؛ وإسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلانيّ: ص٧٠.

في: (شباط/ ١٩٤١م)، أدّتْ إلى تكتّل ضبّاط الجيش مع (رشيد عالي الكيلانيّ)، فأعلنوا حركتهم في: (نيسان/ ١٩٤١م) ما أدّى إلى هروب الوصيّ إلى الحبّانيّة ومنها إلى البصرة[١].

كانت أهمّيّة البصرة لبريطانيا أثناء الحرب قدْ جعلتها ذات موقع متميّز في حركة مايس؛ وذلك لهروب الوصيّ إليها، ووجود القواعد العسكريّة البريطانيّة، وكذلك أهمّيّة موقع البصرة بوصفه طريقاً للإمدادات بالنسبة لبريطانيا. في المقابل أصدر (أمين زكي) رئيس أركان الجيش في: (٣/ نيسان/ ١٩٤١م) بياناً أوضح فيه تطوّر الأحداث وأهداف حكومة الدّفاع الوطنيّ، وقامتْ حكومة الدّفاع الوطنيّ بعدّة إجراءات، منها:

١- تقديم مذكّرة إلى الحكومة البريطانيّة على الفور، بضرورة احترام نصوص المعاهدة، وعدم التدخّل في شؤون العراق الدّاخليّة، واحترام الحقوق الدّوليّة.

٢- إيفاد قوّة إضافيّة لتعزيز حامية البصرة، ولقمع أيّة حركة من حركات العصيان قدْ يُثيرها عملاء الإنكليز هناك، وعلى ذلك تحرّكَ لواء المشاة الثاني، ولواء مدفعيّة الصّحراء الأولى، وهما من قطعات الفرقة الأولى، وعسكرا في مناطق البصرة.

٣- توقيف (صالح جبر)، متصرّف البصرة، وجلبه إلى بغداد؛ لأنّه قطع الاتصال بالعاصمة.

٤- إطلاق الحريّة للوصيّ على أنْ لا يُسمح له بالاتصال بالعشائر[٢].

أمّا في البصرة، فقدْ عقد آمر حامية البصرة (رشيد جودة) اجتماعاً مع آمري الوحدات المختلفة في: (٤/ نيسان)، واتخذوا المقرّرات الآتية:

١- المحافظة على الهدوء والسّكينة في البصرة، وعدم السّماح لحدوث أيّ اضطراب فيها.

---

(١) يُنظر: جعفر عبّاس حميدي، التطوّرات السّياسيّة في العراق (١٩٤٥-١٩٥٣م)، النجف، ١٩٧٦م: ص٤٠.

(٢) يُنظر: جعفر عبّاس حميدي، التطوّرات السّياسيّة في العراق (١٩٤٥- ١٩٥٣م): ص٤٣-٤٤.

٢- عدم مقاتلة الجيش المرابط في بغداد؛ لأنّ ذلك سيؤدّي إلى انقسام المملكة على معسكرين.

٣- عدم السّماح للقوّات البريطانيّة بدخول البصرة؛ لأنّ ذلك من واجبات الجيش الرئيسة.

٤- المحافظة على حياة (عبد الإله).

٥- عدم السّماح بتأليف حكومة ما في البصرة؛ لأنّ تأليفها يخالف هذه القرارات[١].

وبعد أنْ أدرك الوصيّ فشله في الحصول على مساعدة قطعات الجيش في البصرة، وفشل الجهود التي بذلها السّفير البريطانيّ في إقناع رئيس الوزراء المستقيل (طه الهاشميّ) وبعض وزرائه في الالتحاق بالوصيّ، قرّر (عبد الإله) الاتجاه إلى الإنكليز، فالتجأ إلى سفينةٍ حربيّةٍ في شطّ العرب في: (٤/ نيسان)، وفي تقرير من ضابط ركن مدفعيّة الفرقة الثّالثة (محمّد حسن الطريحيّ)، أشار فيه، قائلاً: «إنّ الوصيّ سيتّخذ مقرّه في إحدى البوارج الإنكليزيّة متنقّلاً بين الخليج والبصرة»[٢]، وبعد ذلك انتقل الوصي إلى فلسطين والأردن.

إنّ هروب الوصيّ أدّى إلى حدوث أزمة دستوريّة في البلاد، وكان الرأي اختيار الشّريف وصيّاً جديداً على عرش العراق بعد عزل (عبد الإله) من الوصاية[٣].

وكان تعيين الوصيّ الجديد إعلاناً رسميّاً بحكومة الدّفاع الوطنيّ، فاستبشر أهالي البصرة بالحكومة الجديدة، وأُرسلتْ برقيّات التّهاني إلى مجلس الوزراء من مختلف فئات المجتمع.

(١) يُنظر: عبد الرزاق الحسنيّ، الأسرار الخفيّة في حركة السَّنة (١٩٤١م) التحرّرية: ص١١٥.

(٢) عبد الجبّار العمر، من وثائق حركة مايس ١٩٤١م، آفاق عربيّة، العدد (٣)، تشرين الثاني، ١٩٧٩م: ص١٠.

(٣) يُنظر حول تعيين الشريف (شرف) وصيّاً على العرش، في مايس (١٩٤١م)، مجلّة آفاق عربيّة، العدد (٦)، حزيران ١٩٨٩م.

أمّا موقف بريطانيا إزاء أحداث مايس، فإنّها شعرتْ بخطورة الأوضاع في العراق، فكان قرارها المباشر هو ضمان السّيطرة جهد المستطاع على البصرة وغيرها من مراكز العراق[١]؛ لذلك أقدمتْ على إرسال قوّاتها لاحتلال البصرة، وزادتْ من قوّاتها في شطّ العرب، فضلاً عن قوّاتها الجويّة في الشّعيبة.

إنّ ما حصل من تطوّرات سريعة على السّاحة الدّوليّة جعل البصرة تكتسب أهمّيّة خاصّة لبريطانيا؛ إذْ أصبحت خطّ دفاعها الأخير في الشّرق الأوسط بعد أنْ سيطرتْ حكومة (فيشي) الموالية لألمانيا على فرنسا، وأصبحتْ سورية- التي كانتْ أحد مراكز النفوذ الفرنسيّ- تشكّل خطراً على بريطانيا[٢]، وتمّ تهيئة القوّات البريطانيّة وتوجيهها من الهند إلى البصرة؛ إذْ وصلتْ في: (١٢/ نيسان) إلى البصرة، وأُنزل في: (٢٩/ نيسان) لواءٌ مُدرّعٌ؛ إذْ احتلّتْ منطقة الميناء، واستولتْ على السّفن النّهريّة، والبواخر والمنشآت التابعة للميناء، ومشروع الكهرباء[٣].

أدّى استمرار نزول القوّات البريطانيّة في البصرة إلى اختلاف وجهات النّظر بين قادة الحركة، ولكنّها لم تقف مكتوفة الأيدي أمام التحشّدات البريطانيّة، فكان قرار المجلس الأعلى إرسال قوّات إضافيّة لتعزيز حامية البصرة، ولكنّ التعزيزات كانت غير كافية، فانسحبتْ حامية البصرة الوطنيّة إلى القرنة من دون قتال، ولكنّ الذي حال دون تقدّم القوّات البريطانيّة هو موسم الفيضان؛ إذْ قام العراقيّونَ بإغراق المناطق المجاورة للبصرة، بحيث وُضعتْ العراقيل أمام تحرّكات القوّات البريطانيّة، وسيطر العراقيّونَ

(١) يُنظر: ستيفن هيمسلي لونكريك، تاريخ العراق الحديث (١٩٠٠-١٩٥٠م)، ترجمة: سليم طه التكريتيّ: ٢/ ٤٦٧.

(٢) يُنظر: زينب كاظم العلي، البصرة خلال ثورة مايس: ص ٤٤؛ وإسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلانيّ: ص١٦٥.

(٣) يُنظر: عبد الرزاق الحسنيّ، الأسرار الخفيّة في حركة السَّنة (١٩٤١م) التحرّرية: ص١-٢، وجعفر عبّاس حميدي، التطوّرات السّياسيّة في العراق (١٩٤٥-١٩٥٣م): ص٥٠.

على خطّ حديد (البصرة–بغداد)، وقاموا بنقل الطرق الحديديّة وخطوط البرق، وقاطَع عُمّال الأرصفة في البصرة السّفن البريطانيّة مقاطعة علنيّة، وأضرب عُمّال ميناء البصرة والفاو عن العمل؛ وذلك لعرقلة عمل القوّات البريطانيّة، أو حتّى تعطيلها[١].

على الرّغم من ذلك، احتلّتْ القوّات البريطانيّة العشّار في: (٧/ مايس)، وأحاطتْ بمتصرّفية اللّواء والدّوائر الرّسميّة والمصارف، وسيطرتْ على الطرق، وأخذتْ باحتلال المواقع والمناطق المهمّة، وشرعتْ بإطلاق النّار على المدينة لمدّة ساعتين، وكان تحشّد البريطانيّينَ في البصرة قدْ أسهم في السّيطرة عليها في المرحلة الأُولى، ومن ثمّ إسقاط حكومة (رشيد عالي الكيلانيّ) في الاشتباك المسلّح الذي بدأ في: (٢/ مايس/ ١٩٤١م) في المرحلة الثانية؛ إذْ احتلّتْ بريطانيا البصرة بشكلٍ مباشرٍ باجتياز قوّاتها الأجواء والمياه العراقيّة، وقدْ أمّنتْ القوّات البريطانيّة الاحتياطات الكافية، واحتلّتْ محطّة المعقل ومحطّة اللّاسلكي، واحتلّتْ مركز شرطة السّكك في المعقل، ووضعتْ الشّركات الأجنبيّة في حالة إنذار، واحتلّتْ منطقة المعقل ومحطّة القوّة الكهربائيّة[٢].

وبين (٢ إلى ٦/ مايس)، سيطرتْ القوّات البريطانيّة على المنافذ والطرق الرّئيسة في البصرة، فاحتلّتْ العشّار في: (٧/ مايس)، وحصل اشتباك بين الشّرطة العراقيّة والقوّات البريطانيّة، وأدّى إلى سقوط قتلى من البريطانّيينَ، كما وقعتْ حوادث سلب ونهب في منطقة العشّار.

لقدْ سيطرتْ القوّات البريطانيّة على منطقة العشّار، وعمدتْ إلى إصدار البيانات لتنظيم الوضع الدّاخليّ، وذلك بتحريم حمل السّلاح، ومنع الاستماع إلى الإذاعات المعادية، ومنع التجوّل ليلاً، والدّعوة للعودة إلى العمل، ووعدتْ بمنحهم أجوراً إضافيّةً[٣].

(١) يُنظر: إسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني: ص١٦٥.

(٢) يُنظر: زينب كاظم العلي، البصرة خلال ثورة مايس: ص٦٧، و لونكريك، تاريخ العراق الحديث: ص٤٠٢.

(٣) يُنظر: زينب كاظم العلي، البصرة خلال ثورة مايس: ص٨٤.

وخلال الفترة نفسها، اضطرّتْ الحكومة المركزيّة إلى الانتقال إلى منطقة البصرة لمواجهة ردّ الفعل البريطانيّ جرّاء انتقال السّلطة المركزيّة من العشّار إلى البصرة، التي استمرّت في عملها لغاية (١٦/ مايس/ ١٩٤١م)؛ إذْ انسحبتْ بعد ذلك بممثّلها، وقدْ سافر وكيل المتصرّف مع قسم من موظّفيه إلى بغداد بناءً على الأوامر الصّادرة إليهم من الحكومة في بغداد[١].

وأخذتْ إدارة بلديّة البصرة مسؤوليّة الحِفاظ على الأمن فيها إلى يوم (٢٤/ مايس/ ١٩٤١م)، عندما جاء إلى البصرة (جميل المدفعيّ) بصفته مندوباً عن الوصيّ (عبد الإله)، الذي كان يتهيّأ للعودة إلى العراق لممارسة سلطات الوصاية مرّة ثانية في أعقاب فشل حركة مايس وانهيار حكومة الدّفاع الوطنيّ.

من الإجراءات التي اتّخذتها الحكومة بعد فشل الحركة، تأليف وزارة جديدة برئاسة (جميل المدفعيّ) في: (٢/ حزيران/ ١٩٤١م)؛ لتتولّى تطهير جهاز الدّولة من العناصر التي كانت سبباً في إثارة الفتن والاضطرابات[٢]، وأحالتْ عدداً كبيراً من الضبّاط على التقاعد، بعد الدّور الكبير للجيش في هذه الحركة، وقامتْ بتغيير الجهاز الإداريّ في الدّولة بصرف عددٍ كبيرٍ من المتصرّفينَ والقائمقامين ومدراء النّواحي، وبناءً عليه، تمّ تعيين متصرّف جديد للبصرة هو (عبد الرّزاق حلمي)، في: (٣/ حزيران/ ١٩٤١م)[٣].

استمرّتْ مطاردة مؤيّدي الحركة أو من أسهم فيها، وإلقاء القبض عليهم، واعتقلتْ بعض النوّاب الذين صوّتوا على وصاية الشّريف (شرف).

وأمّا الإجراءات التي اتّخذتها الحكومة في البصرة، فقدْ تمثّلت بإعلان الأحكام العرفيّة في القُرنة، وطاردتْ العديد من منتسبي المعارف من الطلبة والمدرّسين،

---

(١) يُنظر: زينب كاظم العلي، البصرة خلال ثورة مايس: ص٨٥.

(٢) يُنظر: عبد الرزاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج٦، صيدا، ١٩٧٨م.

(٣) يُنظر: الثّغر، العدد (١٨٦٩)، الثّلاثاء (٣/ حزيران/ ١٩٤١م).

وربطتهم بتعهّدات حسن سلوك، أو الحجز على بعضهم، أو إطلاق سراح البعض منهم[١]، وامتدّتْ هذه الإجراءات بقسوة أكثر بعد تأليف (نوري السّعيد) الوزارة، في: (٩/ تشرين الأوّل/ ١٩٤١م)، الذي استمرّ في الحكم حتّى (٣/ حزيران/ ١٩٤٤م)[٢]، وكان أهمّ عمل قام به هو إعلان الحرب على دول المحور، وانضمام العراق إلى ميثاق الأُمم المتّحدة في كانون الثاني (١٩٤٣م).

كانتْ سياسة (نوري السّعيد) قدْ تعرّضتْ إلى انتقادات من مجلس الأمّة والصّحافة، ما حدا بـ(نوري السّعيد) إلى تقديم استقالته في: (٢٣/ مايس/ ١٩٤٤م)، واختيار (مهدي الباجة جي) لتأليف الوزارة الجديدة، وكانتْ الحرب قدْ اقتربتْ من نهايتها، وحصل تبدّل -نوعاً ما- في الأوضاع الدّاخليّة في العراق، وقدْ تبلورتْ الاتجاهات الحزبيّة خلال الحرب، فظهرتْ الكتل والجماعات تدعو إلى الحرّيّات الدّيمقراطيّة والتنظيم الحزبيّ[٣].

وبعد فشل حركة مايس، نشطتْ بريطانيا في تعزيز موقفها العسكريّ في العراق عن طريق البصرة، خاصّة بعد التوغّل الألمانيّ في الاتحاد السّوفيتيّ؛ ولذلك كان القرار الذي اتخذته بريطانيا لمساعدة الجيوش الرّوسيّة بتموينات يُجرى نقلها من الخليج العربيّ عَبر إيران بتنظيمٍ ثابتٍ[٤] تعتمد فيه على البصرة، بعد خطّ سكّة حديد لربط الخليج العربيّ ببحر قزوين؛ لإيصال المساعدات إلى روسيا بأسرع وقت، وفضلاً عن الخطّ الحديديّ الذي يربط البصرة- ببغداد- والموصل، وكانتْ تلك المساعدات تمرّ بطريقين:

الطريقُ الأوّلُ: يبدأ من ميناء بندر شاهبور على الخليج العربيّ، إلى كرمنشاه وهمدان وطهران.

(١) يُنظر: زينب كاظم العلي، البصرة خلال ثورة مايس: ص١٣٤-١٤١.

(٢) حول تشكيل هذه الوزارات والأعمال التي قام بها نوري السّعيد، يُنظر: سعاد رؤوف شير محمّد، نوري السّعيد ودوره في السّياسة العراقيّة حتّى عام ١٩٤٥م، ط١، بغداد، ١٩٨٨م: ص١٣٥.

(٣) يُنظر: جعفر عبّاس حميدي، مصدر سابق: ص١٦٤.

(٤) يُنظر: ستيفن هيمسلي لونكريك، تاريخ العراق الحديث: ص٤٨٥.

والطريقُ الثّاني: يمرّ عَبر الأراضي العراقيّة من البصرة وبغداد، إلى كرمنشاه وهمدان وطهران؛ ولذا أصبح ميناء البصرة ذا أهمّيّةٍ خاصّة بالنسبة للحلفاء، بعد دخول أمريكا طرفاً في الحرب؛ إذْ كانتْ تُرسلُ الأسلحة الأمريكيّة عن طريق الخليج العربيّ إلى روسيا[١].

فضلاً عن ذلك، فإنّ الطائرات الأمريكيّة التي تُرسَل إلى روسيا كان يُجرى تركيبها في البصرة، ثمّ تُنقل إلى روسيا، وقدْ عملتْ بريطانيا -أيضاً- على تشكيل قيادة مشتركة في العراق وإيران في: (أيلول/ ١٩٤٢م)، مرتبطة بالدّائرة الحربيّة، وشرعتْ القوّات البريطانيّة بالنزول بأعداد أكبر في عام (١٩٤٢م)، وبقيتْ القوّات البريطانيّة في العراق إلى عام (١٩٤٥م).

لم يقتصر النّشاط السّياسيّ البريطانيّ في العراق أثناء الحرب على الجانب العسكريّ، وإنّما امتدّ إلى الجانب الثّقافيّ، وذلك بإنشاء مراكز ظاهرها ثقافيّ، ولكنّ باطنها سياسيّ، مثل: نادي إخوان الحرّيّة، الذي أسّسته (فريا ستارك)[٢]، الذي كان له لجان فرعيّة في البصرة في جانب حقل الخدمة الاجتماعيّة، وكانت (فريا ستارك) تحضر إلى البصرة للاجتماع والإشراف على عمل لجان النّادي[٣].

لم تشهدْ البصرة أحداثاً سياسيّة مهمّة بعد فشل حركة مايس؛ بسبب موقف الوزارات التي تألّفتْ من الحرّيّات الدّيمقراطيّة والحياة الحزبيّة؛ إذْ جعلتْ من ظروف الحرب وسيلة في ممارسة ضغط سياسيّ متزايد على الشّعب، ويبدو أنّ الأزمة الاقتصاديّة كان لها دور في انشغال النّاس في تأمين حياتهم المعيشيّة ومفردات شؤونهم اليوميّة.

على الرّغم من أنّ البصرة برزتْ أثناء الحرب بوصفها مركزاً لتجارة الترانسيت،

(١) يُنظر: عبد الرّحيم ذو النّون زويد، العراق في الحرب العالميّة الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، ١٩٧٨م: ص٢٥.

(٢) حول تأسيس النّوادي الثقافيّة البريطانيّة، يُنظر: جعفر عبّاس حميدي، التطوّرات السّياسيّة في العراق (١٩٤٥-١٩٥٣م): ص٩١.

(٣) يُنظر: الثّغر، العدد (٢٤٢٤)، (١٧/ نيسان/ ١٩٤٣م).

خاصّة في أثناء الحرب بعد غلق البحر المتوسّط في وجه التجارة الدوليّة بسبب التطوّرات الحزبيّة[١]، ولكنْ، عاش العراق والبصرة بشكل خاصّ وضعاً اقتصاديّاً مختلفاً، بعد أنْ أصبحتْ الشّعيبة قاعدة عسكريّة لتموين وإعادة تنظيم قوّات الحملة البريطانيّة في العراق وإيران.

وفي أثناء الحرب عملتْ بريطانيا على تهيئة الظروف الخاصّة بها من خلال فرض القيود على الاستيراد وتجميد أرصدة العراق الإسترلينيّة، وعدم السّماح بشراء الموادّ الغذائيّة[٢]، ما أدّى إلى ارتفاع أسعارها، خاصّة الحنطة والشّعير والسّكّر والصّابون، وكان التضخّم النقديّ قدْ أدّى إلى هبوط في قوّة النّقد الشّرائيّة وارتفاع الأسعار، وتفاقم مشكلة التموين؛ لذلك حاولتْ الحكومة اتخاذ إجراءات احتياطيّة لتنظيم الحياة الاقتصاديّة باستحداث لجنة تموينيّة في: (١٢/ أيلول/ ١٩٣٩م)، أي في بداية الحرب، وقدْ أدّتْ إجراءات الحكومة إلى استحداث وزارة للتموين بعد إقرار مجلس النوّاب لائحة إصدار الوزارة في: (٢٨/ آذار/ ١٩٤٤م)، لمكافحة الغلاء واحتكار الموادّ التموينيّة، واستياء عامّة الشّعب في كلّ مكانٍ من هذه الحالة[٣]، وكان تأثير الوضع الاقتصاديّ إلى فترةِ ما بعد الحرب، من حيث تأثيراته في مفردات الحياة الاقتصاديّة من الزّراعة والتّجارة، وظهور مشكلة الغلاء وتهريب الموادّ الغذائيّة بين العراق والدّول

(١) يُنظر: عبد الرزاق الحسنيّ، تاريخ العراق قديمًا وحديثاً، صيدا، ١٩٥٨م: ص١٨١.

(٢) يُنظر: عبد الوهاب حمدي النجّار، سياسة التجارة الخارجيّة في العراق في فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، بغداد، ١٩٦٨م: ص٩١-٩٣.

(٣) شُكّلت لجنة تموين مركزيّة منتخبة بإشراف(رستم حيدر) في العاصمة، وأُعطي صلاحيّة تشكيل لجان تموينيّة فرعيّة في المدن الرئيسة، وتشكّلت اللّجنة المركزيّة للتموين برئاسة (رستم حيدر)، وتشكّلت لجنتان فرعيّتان في الموصل والبصرة، وأصبح (محمود علي الشّيخ) (متصرّف لواء البصرة) رئيساً لها، وعضويّة (حسن خالد النقيب) (مدير البلديّة)، وسعود الصّالح (عضو لجنة غرفة تجارة البصرة)، وحمدي الصّالح (مدير تحريرات اللّواء سكرتيراً). نقلاً عن: زهير حمدي النحاس، التموين في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، الموصل، ١٩٨٩م: ص ١٢٢، ١٢٣، ١٩٣.

المجاورة، تركتْ بصماتها على الوضع السّياسيّ -أيضاً-.

وعلى الرّغم من أنّ البصرة لم تشهدْ أحداثاً سياسيّة مهمّة، لكنّها شهدتْ بداية ظهور حركة عُمّاليّة قريبة إلى التبلور، بعدما استخدمتْ القوّات البريطانيّة الآلاف من العُمّال المهرة وغير المهرة في تسيير أعمال الجيش البريطانيّ، وسجّلتْ شركة نفط البصرة العمّال العراقيّينَ الذين تحتاج إلى استخدامهم في أعمالهم التمهيديّة في منطقة البصرة[1]، فكان الوضع الاقتصاديّ للعمّال، واحتكاكهم مع بعضهم، ساعد على بداية تبلور حركة عُمّاليّة نشطتْ في دعوة عُمّال الميكانيك إلى تشكيل نقابة السّكك لهم في عام (١٩٤٤م)، التي أُغلقت في عام (١٩٤٥م)، وبعد تعديل قانون العمّال رقم (٧٢) لسنة (١٩٣٦م)، الذي أُكّد فيه على حقّ التنظيم النّقابيّ للعُمّال[2].

وعليه فقدْ كانت البصرة خلال هذه الفترة بمنزلة المركز المهمّ لبريطانيا في المنطقة، وكان هذا التحدّي قدْ أدّى إلى استجابة مضادّة ظهرتْ بوادرها بالحركات السّياسيّة والمنظّمات النقابيّة التي شهدتها البصرة خلال تلك الفترة حتّى ثورة (١٩٥٨م)؛ إذْ كانت بين مدٍّ وجزر بوصفها حالة طبيعيّة لأيّة تحرّكات سياسيّة في الدّول الضّعيفة التي عانتْ من الحرب العالميّة الثانية.

---

(١) يُنظر: جريدة الثّغر، العدد (١١٧٥)، (١٩/ كانون الثاني/ ١٩٣٩م).

(٢) يُنظر: عبد الرّزاق مطلك الفهد، تأريخ الحركة العمّاليّة في العراق (١٩٤٥-١٩٥٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، ١٩٧٧م: ص٥٩٣.

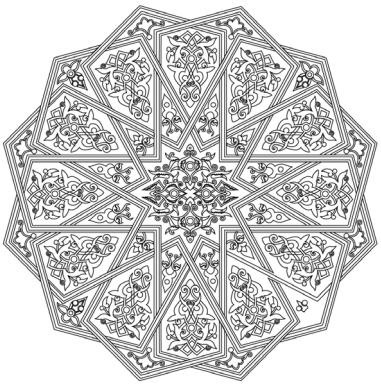

الفَصْلُ الأوّلُ

فُروعُ الأحزابِ السِّياسيَّة في البَصْرةِ ودورها في الأوْضَاعِ السِّياسيَّةُ بعدَ الحَرْبِ العَالميّةِ الثّانيةِ (١٩٤٥-١٩٥٨م)

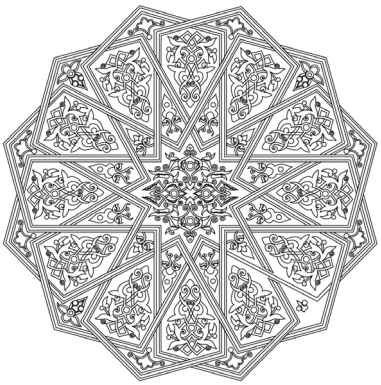

اولاً: لمحةٌ تاريخيّةٌ عنْ ظهورِ الأحزابِ السّياسيّةِ في البصرةِ قبلَ الحربِ العالميّةِ الثّانيةِ

شهدتْ البصرة ظهور جمعيّات وفروع غير مستقرّة لأحزاب سياسيّة منذ بداية القرن الحالي؛ لارتباطها بالواقع السّياسيّ من جهة، أو لوجود شخصيَّات لها اهتمام بذلك من جهةٍ أُخرى. ففي نهاية العهد العثمانيّ (١٥٣٤-١٩١٤م) بعد وصول حزب الاتحاد والترقّي إلى السّلطة عام (١٩٠٨م) (الانقلاب العثمانيّ)، كان نشاط البصرة السّياسيّ متمثّلاً أوّلاً: بتحرّك الأفراد بدافع الطموح الشّخصيّ في معارضة الدّولة العثمانيّة من خلال شخصيّة (طالب النقيب)، الذي كان رئيساً لأيّ تنظيم يتكوّن في البصرة؛ لنفوذه وسطوته[١]، ثانياً: الارتباط بحركة النّهضة العربيّة ومحاولة العرب التعبير عن شخصيّتهم القوميّة بعد الانقلاب العثمانيّ.

أُنشئ في البصرة فرع لجمعيّة الاتحاد والترقّي عام (١٩٠٨م) برئاسة (طالب النقيب، وعبد الله الزهير)، مبعوثَي البصرة إلى مجلس (المبعوثان العثمانيّ)، ثُمّ ظهرتْ الجمعيّة العلميّة الأدبيّة عام (١٩١٠م)، وكذلك أسِّس عام (١٩١١م) حزب الحرّيَّة والائتلاف من المُنشقِّينَ عن حزب الاتحاد والترقّي؛ لمعاداتهم الصّريحة للعرب وغمط حقوقهم[٢].

وعند دخول قوّات الاحتلال البريطانيّ عام (١٩١٤م)، ظهرتْ في البصرة جمعيّة مناوئة للاحتلال البريطانيّ، تُدعى: (الحزمة القوميّة)، وكانتْ تطبع المنشورات، ولها شعار يتمثّل

---

(١) يُنظر: عبد الجبّار حسن الجبوريّ، الأحزاب والجمعيّات السّياسيّة في القطر العراقي (١٩٠٨-١٩٥٨م)، بغداد، ١٩٧٧م: ص٢٠-٣٢.

(٢) تكوّنت الهيأة الإداريّة من: طالب النقيب رئيساً، ومحمود عبد الواحد رئيساً ثانياً، والشّيخ عبد الله باش عيان سكرتيراً، ومحمود المعتوق النّعمة (أميناً على الصّندوق)، وطه السّلمان، ومحمود أحمد النّعمة أعضاء، وأصدر الحزب جريدة (الدّستور) لصاحبها عبد الوهاب الطباطبائيّ؛ لتكون لسان حاله. يُنظر: سليمان فيضي، في غمرة النّضال، بغداد١٩٥٢م؛ وحميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطانيّ (١٩١٤- ١٩٢١م)، بغداد، ١٩٧٩م: ص٣٢-٤٠.

بمثلّث وخريطة الوطن العربيّ وشعار الجمل، وكانتْ هذه الجمعيّات ذات تأثير محدود.

وبعد الاحتلال البريطانيّ للعراق حتّى عام (١٩١٨م)، كانتْ الأوضاع السّياسيّة في العراق مستقرَّة تجاه الإدارة البريطانيّة؛ إذْ ظهر اتجاه مؤيّد لبريطانيا تمثَّل في طبقةٍ من التجَّار والمتعهِّدينَ والوجهاء ربطتْ مصالحها بالإنكليز[١]، وعبرّتْ عن موقفها من خلال الاستفتاء بانفصال البصرة عن العراق في عام (١٩٢١م)، ولكنَّ هذه الدّعوة لم يُكتب لها النّجاح؛ لارتباط البصرة بطبيعة الأحداث السّياسيّة في السّاحة العراقيّة، بعد السّماح للأحزاب بممارسة نشاطها السّياسيّ، وتشكُّل فرعٍ لحزب النّهضة العراقيّ في فترته الثانية[٢].

رافق هذه الحقبة إضرابات الطلبة في بغداد بسبب حادثة النصوليّ، وزيارة (ألفريد إيموند) العراق عام (١٩٢٨م). وكان لأحداث فلسطين عام (١٩٢٩م) تأثير على السّاحة العراقيّة، وشهدت البصرة حركة تعاطف مع الشّعب الفلسطينيّ، فقدْ قامتْ مظاهرة يوم (٤/ أيلول/ ١٩٢٩م) مؤلّفة من حدود مائة شخص، خرجتْ من جامع الخضيريّ بالعشّار بعد الصّلاة على أرواح شهداء فلسطين، وكان أبرز وجوه المظاهرة: (محمّد علي أبو هاني، وعبد القادر السيّاب، وسيّد عبد الله طباطبائي، ومهدي وفي)[٣]، وفي أثناء ذلك، كانوا يهتفون للوطنيّة وللشّهداء، وينادونَ بأعلى أصواتهم بشعارات،

---

(١) يُنظر: سليمان فيضي، في غمرة النّضال: ص٢٠٢.

(٢) حزب النهضة العراقيّ: أُجيز الحزب في سنة ١٩٢٢م، وتوقّف عن العمل، ثّم بدأ نشاطه عام ١٩٢٤م، وفتح له فرع في البصرة من السادة: حسين آل عطية، عبّود الملّاك، صالح الحجّاج، محمّد خان علي، وبقي الحزب إلى عام ١٩٢٧م. للمزيد من التفاصيل، يُنظر: فاروق العمر، الأحزاب السّياسيّة في العراق (١٩٢١م- ١٩٣٢م)، البصرة، ١٩٧٨م: ص٨٢.

(٣) كان أغلب المشاركين في التظاهرة من الطلبة والمدرّسين. يُنظر: (و.م.ب)، رقم الملفّة (١٥/ ٢٠)، كتاب مديريّة شرطة لواء البصرة عدد: ٣٢١/ س(٥/ أيلول/ ١٩٢٩م) إلى متصرّف اللّواء.

أبرزها: «يسقط الاستعمار، تسقط الصّهيونيّة والانتداب والاستعمار»[١]، ووصلتْ المسيرة إلى دار القنصل البريطانيّ؛ إذْ أُلقيتْ الكلمات التي عدّتْ بريطانيا مسؤولةً عن حادثة القدس، وتفرّق المتظاهرونَ عند ساحة أمّ البروم.

تكرّر الحدث في: (٦/ أيلول/ ١٩٢٩م) بالتجمّع في جامع (أبو منارتين) في البصرة؛ إذْ اجتمع حدود مائة شخص، أكثرهم من الشّباب من تلامذة المدارس، وبعد أداء الصّلاة دعاهم (عبد القادر السيّاب) إلى التجمّع، وخطب فيهم (عبد الله مهدي الطباطبائيّ)، ونوّه بحوادث فلسطين واعتداء الصّهاينة على المسلمينَ، ثمّ خطب (عبد القادر السيّاب)، وعبَّر في خطبته عن أهمّيّة التجاوب بين المسلمينَ ويهود العراق على حدّ قوله: «إخواننا، لا فرق بيننا وبينهم، وعدم اعتبار يهود العراق مؤازرينَ ليهود فلسطين»[٢]، وختم خطابه بشعار: «تسقط الصّهيونيّة، ويسقط وعد بلفور، والسّياسة الاستعماريّة»، وبعد انتهاء التجمّع، خرجوا إلى الشارع ينشدونَ النشيد الوطنيّ، فلاحقتهم الشّرطة، وسيق (عبد القادر السيّاب)، و(عبد الله مهدي) إلى مركز شرطة العشّار.

إنّ اشتراك الطلبة في التظاهرة كان تعبيراً عن وعيهم بما يجري على السّاحة السّياسيّة، ومحاولة قيادة الحركة السّياسيّة بشكل يختلف عن الطريقة التقليديّة التي اعتمدها التجّار والمُلّاك وبعض النوّاب الذين حاولوا عدم الإساءة إلى سمعتهم الوطنيّة؛ لأنّهم غير موالين لبريطانيا.

وفي أوائل الثلاثينيّات نَشط فرع الحزب الوطنيّ[٣]، بعد إعادة إجازته في فترته

---

(١) (و.م.ب)، الملفّة (١٥/ ٢٠).

(٢) (و.م.ب)، رقم الملفّة (١٥/ ٢٠)، صورة تقرير معاون منطقة البصرة المرقّم (٩١/ س)، والمؤرّخ في: (٦/ ٧/ ١٩٢٩م)، الموجّه إلى مدير شرطة لواء البصرة.

(٣) أسّس الحزب الوطنيّ العراقيّ في: (١٢/ آب/ ١٩٢٢م)، وكانت هيأة المؤسّسة تضمُّ: جعفر أبو التمّن، أحمد الشّيخ داود، بهجت زينل، مولود مخلص، مهدي الباجة جي، محمّد مهدي

الثانية، وعند مجيء حزب الإخاء إلى الحكم، أوعزَ إلى المتصرّفينَ في جميع أنحاء العراق بتطبيق الأنظمة والقوانين، واحترام أنظمة الأحزاب والجمعيّات التي صادقتْ عليها، وبذلك استطاع الحزب الوطنيّ أنْ يستفيد في تكوين فروع الأحزاب في مناطق العراق التي كانت محرّمة في عهود الوزارات السّابقة[١].

أُسِّس فرع (أبو الخصيب) من السّادة: «عبد القادر السيّاب، والحاج عمر الحاج يوسف، وغالي الزّويد، وعبد الحافظ الخصيبيّ، وعبد السّلام السيّاب»[٢]، وانتخب (عبد القادر السيّاب) مُعْتَمداً لفرع الحزب، والحاج (يوسف) عضواً وأميناً على الصّندوق، والأعضاء هم: (عبد الحافظ الخصيبيّ، وغالي الزّويد، وعبد السّلام السيّاب)، ووصل عدد المنتمين إلى الحزب إلى ما يقرب من الخمسينَ شخصاً[٣]، وافتَتح الفرع نشاطه بإقامة حفلة بتاريخ (١٦/ نيسان/ ١٩٣٣م).

وفي محاولةٍ منها لزيادة نشاط فرع الحزب كلّفتْ اللّجنة المركزيّة الهيأة المشرفة على فرع (أبو الخصيب) للقيام بمهمّة تأسيسه، فأسّس فرع البصرة بتأريخ: (١٥/ تمّوز/ ١٩٣٣م)، بتكليف: عبد القادر السيّاب، وعضويّة: عبد القادر السَّواد، وصالح الحاج شويش[٤] من فرع البصرة، وافتتح فرع البصرة بتأريخ: (٢٥/ تمّوز/ ١٩٣٣م)،

البصير، وعبد الغفور البدريّ.

توقّف نشاط الحزب بعد نفي أشخاصه إلى جزيرة (هينجام) في الخليج العربيّ، وعاد الحزب بفترته الثانية بعد معاهدة ١٩٣٠م. يُنظر ذلك مفصّلاً في: عبد الرّزاق الحسنيّ، تأريخ الأحزاب العراقيّة، ط١، بيروت١٩٨٠م: ص٣١، وفاروق العمر، الأحزاب السّياسيّة: ص٩١- ١٠٩؛ و د. عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنيّة في العراق (١٩٢١-١٩٣٣م)، النجف، ١٩٧٥م.

(١) يُنظر: عبد الرزاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج٣، بيروت، ١٩٧٨م.

(٢) (و.م.ب)، رقم الملفّة (١٢/ ١٤)، كتاب الهيأة الإداريّة للحزب الوطنيّ، المؤرّخ في: (٢٥/ كانون الأوّل/ ١٩٣٣م).

(٣) يُنظر: (و.م.ب)، رقم الملفّة (١٢/ ١٤)، كتاب مأمور شرطة (أبو الخصيب) المرقّم (٢٢)، (٩/ ٤/ ١٩٣٣م)، إلى معاونيّة شرطة لواء البصرة.

(٤) (و.م.ب)، الملفّة السّابقة، صور كتاب المعتمد العامّ للحزب الوطنيّ، العدد (٦٥٦) بتأريخ:

فتمَّ انتخاب الهيأة الإداريّة المكوّنة من: «عبد الجبّار الملّاك معتَمَداً، والحاج عذار مير سلمان محاسباً، وصالح الحاج شويش أميناً على الصّندوق، وجعفر الحاج كاظم كاتباً، وأسطة جواد النجّار عضواً»[١]، ولكنّ (جعفر أبو التمّن) لم يوافق على انتخاب (عبد الجبّار الملّاك)، و(عذار مير سلمان)، فجرى انتخاب هيأة إداريّة جديدة، دخلها (محمّد صالح بحر العلوم) عضواً.

أمّا فرع السّيبة، فكان يتَّبع فرع (أبو الخصيب)؛ لأنّ اللّجنة المركزيّة «لم تأمر بفتح فرعٍ له في السّيبة»[٢]؛ ولذلك كان فرع (أبو الخصيب) مسؤولًا عن اللّجنة في فرع السّيبة، وعلى النّاحية الماليّة والصَّرف، وكان الاجتماع يتمُّ في بيت أحد الأعضاء.

حاول الحزب الوطنيّ أنْ يكون له حضور من خلال فروعه وأعضائه، فدعا إلى القضاء على مشكلة البطالة؛ وذلك بتوظيف العَمالة الوطنيّة بدلاً من الأجنبيّة، ويقصد بالأجانب العمّال الهنود والهولنديّين في مكابس التمور والشّركات الأجنبيّة والمؤسّسات التجاريّة[٣]، وكانت مشكلة البطالة جزءاً من المشكلة الاقتصاديّة العالميّة (١٩٢٩-١٩٣٣م)، التي عانى منها العراق.

وحاول الحزب-أيضاً- تشجيع التعليم، وتأسيس صفوف مسائيّة في إحدى المدرستين: (المحموديّة)، و(باب سليمان)، إلّا أنّ متصرّفيّة اللّواء لم توافق؛ لأنّها لا تحبِّذ تخصيص المؤسّسات الحكوميّة لأغراض الأحزاب[٤].

(١٦/ تمّوز/ ١٩٣٣م)، إلى معالي وزير الدّاخليّة.

(١) (و.م.ب)، الملفّة (١٢/ ١٤)، الكتاب السّابق.

(٢) (و.م.ب)، الملفّة نفسها، صورة كتاب معتمد الحزب فرع (أبو الخصيب)، العدد (١٤٤)، بتأريخ: ٦/ آب/ ١٩٣٣م، إلى متصرّف اللّواء.

(٣) وقدْ طالب فرع (أبو الخصيب) بكتاب إلى مصطفى طه السّلمان باستخدام العراقيّين في مكابس التمور التابعة له. كتاب الفرع إلى مصطفى طه السّلمان بتأريخ: (٢٧/ ٨/ ١٩٣٣م).

(٤) (و.م.ب)، الملفّة السّابقة، كتاب مدير معارف اللّواء إلى متصّرف اللّواء، العدد (٧١٦٥)،

بدأتْ السّلطة في بغداد بمضايقة الحزب وأعضائه على عهد وزارة (جميل المدفعيّ) الأولى في: (٢٩/ تشرين الثاني/ ١٩٣٣م- ١٢/ شباط/ ١٩٣٤م)، خاصّة بعد امتناع (جعفر أبو التمّن) من الاشتراك في الانتخابات، وموقفه المعارض للسّلطة باستمرار، وقدْ تعرّض فرع الحزب في البصرة لمضايقة السّلطة بعد أنْ قامتْ وزارة المدفعيّ بإجراء تنقّلات إداريّة واسعة في الألوية، وجاءتْ بجماعة موالية لها[١]، فتمَّ إبعاد (صالح بحر العلوم) إلى كربلاء، ومضايقة أعضاء الحزب في فرع السِّيبة؛ لأنَّه فرع غير رسميّ، وكانت السّلطة تهدف إلى ضرب فروع الحزب الأُخر في البصرة، حينذاك أرسل بعض أهالي البصرة برقيّات احتجاج إلى وزارة الدّاخليّة حول سوء معاملة متصرّف اللّواء (تحسين علي) لأعضاء الحزب في البصرة، وأرسل أعضاء الحزب في السّيبة برقيّة استنكروا فيها تصرّفات الإدارة تجاههم.

ونتيجة لكلّ تلك المضايقات التي تعرّض لها الحزب عموماً، أَوقف (جعفر أبو التمّن) نشاط الحزب؛ فأدّى ذلك إلى نشوب أزمة داخليّة بين أعضائه، بعد أنْ رفض (مولود مخلص) الموافقة على حلِّ الحزب، وتبعه في ذلك (عبد القادر السيّاب) رئيس فرع (أبو الخصيب).

وحَصَلتْ في داخل الفرع معارضة، فتمّ فصل (غالي الزّويد)[٢]، و(عبد الحافظ

بتأريخ: (٢٠/ ٧/ ١٩٣٣م).

(١) كانت البرقيّة موقّعة من قبل: جعفر البدر، غالي الزّويد، علي إحسان عبد السيّاب، عبد القادر السيّاب، نعيم المنصور، عبد الحافظ إبراهيم، وقدْ أرسل الفرع هاشم الجواهريّ إلى النجف لمفاوضة العلماء كي يتوسّطوا الرئيس الحكومة حول إعفاء محمّد صالح بحر العلوم من المحكوميّة الصّادرة ضدّه.

يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (١٥/ ٢٠)، البرقيّة إلى متصرفيّة لواء البصرة، العدد (٦١٦)، (٢٠/ ٧/ ١٩٣٣م).

(٢) إنّ غالي الزّويد أحد مؤسّسي فرع الحزب الوطنيّ في البصرة، كان من عبيد بيت السّعدون (المنتفك)، ويبدو أنّه كان شيوعيّاً، وهو في داخل الحزب الوطنيّ، وأنّه كان من مؤسّسي خليّة البصرة عام ١٩٢٩م، قال حنّا بطاطو: «وجد الشيوعيّون في الحزب الوطنيّ مركبة مثاليّة لنقل أفكارهم»، أدّى دوراً في إضراب عام ١٩٣١م في البصرة، وفي عام ١٩٤٧م، أصبح مقرّراً للحزب الشيوعيّ في الناصريّة.

الخصيبيّ)، والحاج (عمر يوسف)، وتمّ تشكيل هيأة إداريّة جديدة بتأريخ: (١/ كانون الثاني/ ١٩٣٤م)، مؤلّفة من: «عبد القادر السيّاب، وبدر طه عبد الجليل، وعبد السّلام عبد الله السيّاب، وعبد المجيد صالح المنصوريّ، وعبد الكريم الخويطر- الذي دخل الهيأة بدلاً من الأعضاء المفصولينَ مع عبد المجيد صالح المنصور-»[١].

أمّا فرع الحزب في البصرة، فقدْ أوقف نشاطه تأييداً لجعفر أبو التمّن، وحول استفسار المتصرّف (تحسين علي) من معتمد فرع (أبو الخصيب) حول عدم وقف نشاط فرعه، أجابه بأنّه: «لا علاقة لفرع (أبو الخصيب) بفرع البصرة، فكلّ فرع مستقلّ بهيأتِهِ الإداريّة وإدارة شؤونه، وكلّ فرع يتّصل رأساً باللَّجنة العليا»[٢]. ولم يستمرّ فرع (أبو الخصيب) بالعمل؛ بسبب ضعف نشاط المركز العامّ، إلى أنْ عطّل (ياسين الهاشميّ) عمل الأحزاب السّياسيّة في: (٩/ نيسان/ ١٩٣٥م).

إلى جانب عمل فروع الأحزاب في البصرة في فترة العشرينيّات والثّلاثينيّات، أخذتْ الأفكار الماركسيّة طريقها إلى العالم بعد نجاح الثورة البلشفيّة عام (١٩١٧م)، وشجّع ذلك انتشار الأزمة الاقتصاديّة عام (١٩٢٥-١٩٣٣م)، وكانتْ أولى محطّاتها في العراق من البصرة، عندما بدأتْ الأفكار الماركسيّة تأخذ طريقها إلى الشّباب[٣] عن طريق الرّوس العاملينَ في إيران[٤]، فظهرتْ أوّل خليّة عام (١٩٢٧م)، واكتملتْ

يُنظر: Hanna Batatu old social classes the Revolutinary of.

(١) (و.م.ب)، الملفّة (١٢/ ١٤)، كتاب الحزب الوطنيّ فرع (أبو الخصيب) إلى متصّرف لواء البصرة بتأريخ: (٤/ كانون الثاني/ ١٩٣٤م)، وكتاب الفرع إلى إدارة المركز العام العدد (٢٢٢)، (١٦/ تشرين الثاني/ ١٩٣٣م).

(٢) (و.م.ب)، الملفّة (١٢/ ١٤)، كتاب معتمد الحزب، العدد (٢٤٩)، (٢٨/ كانون الثاني/ ١٩٣٤م) إلى متصرّف اللّواء.

(3) Hanna Batatu، op . Cit، p: 331.

(٤) من الأشخاص الذين نُسب إليهم إدخال الأفكار الشّيوعيّة إلى العراق: (بوشير فاسيلي)، وهو سريانيّ، ولد وتعلّم في تفليس وجورجيا، والده من العماديّة شمال العراق، هاجر إلى جورجيا

في عام (١٩٢٩م)، وكان ظهورها في البصرة قدْ ساعدتْ عليه عوامل عديدة، منها: موقع البصرة بوصفه ميناءً يسهل من خلاله دخول الأفكار الجديدة، فضلاً عن الوضع الاقتصاديّ السَّيِّئ، والأزمة الاقتصاديّة التي عانتْ منها الدّولة وانعكستْ على مراكز التجمّعات العمّاليّة، خاصّة في صفوف العمّال العاملينَ في المؤسّسات التابعة للإدارة البريطانيّة[١]، مثل: السّكك والميناء.

وقدْ أَولى الحزب الشّيوعيّ اهتماماً بالغاً بعمّال الميناء، فميناء البصرة المنفذ الوحيد على البحر، الذي ترد إليه البضائع المتوجّهة إلى قواعد الحبّانية والشّعيبة، والذي شكَّل جُزءاً مِن المصالح الاقتصاديّة والاستراتيجيّة البريطانيّة في الشّرق الأدنى[٢].

فضلاً عن الوضع الاقتصاديّ السّيِّئ للعمّال، وفئات الشّعب الأُخر بعد الأزمة الاقتصاديّة التي عانى منها العراق، وأدّت إلى «انخفاض صادرات العراق من التمور، وأخذ معدّل الانخفاض يزداد إلى أقلّ من (٤٠٪)، وأثَّر على الدّولة، فاضطرّتْ إلى تخفيض رواتب الموظّفينَ، وزيادة الضّرائب، وتخفيض أجور العمّال»[٣] في الميناء والسِّكك وعمّال حقول النّفط.

إنّ الوضع السّياسيّ قبل الحرب العالميّة الثانية ساعد على نشاط الفكر الماركسيّ، فانقلاب (بكر صدقي) (١٩٣٦م)، ومساعدة الشيوعيّينَ له، وظهور الأفكار النازيّة،

إبّان الحكم العثمانيّ، جاء (فاسيلي) إلى العراق عن طريق إيران ١٩٢٢م، وبقي إلى عام ١٩٣٤م، وقدْ عاش في بغداد والبصرة وبعقوبة ومنطقة الأكراد في السّليمانيّة، وفي أهوار العراق، وأخيراً في النّاصريّة، عمل فيها خيّاطاً، وكانت له اتصالاته بطبقة الفقراء، وزيارته للقرى والأرياف، ويبدو أنّه كان مُجدّاً في نشر أفكاره الماركسيّة. للتفاصيل، يُنظر: حنّا بطاطو: ص٤٠٢-٤٠٥؛ ومالك سيف، للتأريخ لسان، بغداد، ١٩٨٣م: ص٣١.

(1) Batatu. op . Cit. p: 7.

(2) Batatu. op . Ibid. p: 621.

(3) Batatu. op Ibid. p: 439.

ومحاولة ربط القوميّينَ بها أثناء الحرب عام (١٩٤١م)، فضلاً عن دخول الاتحاد السّوفيتيّ إلى جانب الحلفاء، جعل بريطانيا تغضُّ النّظر عن نشاط الشيوعيّينَ في العراق.

وعليه، شهدتْ البصرة قبل الحرب العالميّة الثانية نشاطاً حزبيّاً، ولكنّه غير مستقرّ، بسبب طبيعة الوضع السّياسيّ في العراق بعد الحرب العالميّة الأولى، والاحتلال البريطانيّ للعراق، فضلاً عن ضغط السّلطة المستمرّ عليه، والسّبب الأهمّ يكمن في بداية تبلور الأفكار عن السّياسة والأحزاب لدى الشّباب الذين عمل معظمهم في الحركة السّياسيّة بعد الحرب العالميّة الثانية.

ثانياً: الجانبُ التنظيميُّ لفروعِ الأحزابِ السّياسيّةِ العلنيّةِ والسّريّةِ في البصرةِ بعدَ الحربِ العالميّةِ الثانيةِ

(أ) فروعُ الأحزابِ السّياسيّةِ في البصرةِ في حِقبة الأربعينيّات

عادتْ الحياة الحزبيّة إلى العراق بعد الحرب العالميّة الثانية، وبالتحديد بعد خطاب العرش في: (١٧/ تشرين الثاني/ ١٩٤٥م)، ودخل في ضمن منهاج وزارة (توفيق السّويديّ) الثانية في: (٢٣/ شباط/ ١٩٤٦م)، فسح المجال لتأسيس الأحزاب السّياسيّة[١]، وإنْ اختلفتْ الآراء بشأن قبول الوصيّ (عبد الإله) بإجازة الأحزاب السّياسيّة، فقدْ أُجيزتْ عدّة أحزاب[٢] في ضمن أحزاب المعارضة، وهي: حزب الاستقلال، والحزب الوطنيّ، وحزب الاتحاد الوطنيّ، وحزب الشّعب، وحزب الأحرار.

وبعد تأسيس الأحزاب في بغداد أخذتْ تطالب بفتح فروعٍ لها في الألوية، خاصّة أنّ الأنظمة الدّاخليّة لهذه الأحزاب قدْ نصّتْ على فقرات تجيز تأسيس فروعٍ لها.

وَعدَّ الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ إجازة فروع الأحزاب في الألوية قضيّةً أساسيّةً للحياة الدّستوريّة، وحقّاً من حقوق الأحزاب لا يمكن التنازل عنه، فضلاً عمّا في ذلك من مراقبة للانتخابات، وضمان للنشاط الحزبيّ[٣].

وقدْ ذكرتْ جريدة (صوت الأهالي) في مقالةٍ لها عن فروع الأحزاب والحركات الدّستوريّة: «من حقّ الأحزاب في العراق قبل إلغاء الحياة الحزبيّة في عام ١٩٣٥م أنْ

(١) عبد الرزاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات العراقيّة، ط٣، صيدا، ١٩٦٨م: ٧/ ٨.

(٢) ذكر صلاح العقّاد أنّ من أسباب التغيير من قبل الوصي كان تمشّيه مع السّياسة البريطانية في إفساح المجال للنظم اللّيبراليّة في مختلف أنحاء العالم؛ وخوفاً من امتداد النفوذ الشّيوعيّ في أذربيجان، وبين العشائر الكرديّة؛ وبسبب تغيّر الظروف العالميّة بعد الحرب العالميّة الثانية. يُنظر: المشرق العربيّ (١٩٤٥-١٩٥٨م)، القاهرة، ١٩٦٧م.

(٣) صوت الأهالي (جريدة) العدد (١٢٩٥)، (٢/ كانون الثاني/ ١٩٤٦م)، وكامل الجادرجيّ، مذكّرات كامل الجادرجيّ، بغداد، ١٩٨١م: ص٨٠.

تؤلّف الفروع لها دون اشتراط موافقة وزارة الداخليّة»[١]، كما ذكر (كامل الجادرجيّ) في مذكّراته: أنّه طرح فكرة فتح فروع للأحزاب في الألوية في اجتماع الأحزاب بتأريخ: (٣٠/ آب/ ١٩٤٦م)، وبحسب اعتقاده أنّه «ليس من المتصوّر أنْ تستطيع الأحزاب أنْ تقوم بأعمالها كما يجب، بدون فروع»[٢].

وقدْ كانتْ دعوة الأحزاب لإجازة فروعها تتكرّر بسبب مماطلة الحكومة في تنفيذ ما جاء في منهاج وزارة توفيق السّويديّ.

واستمرّتْ احتجاجات الأحزاب السّياسيّة؛ بسبب عدم إجازة فروعها في الألوية إلى عهد وزارة (نوري السّعيد)، التي تألّفت في يوم (٢١/ تشرين الثاني/ ١٩٤٦م)، الذي عقدَ مؤتمراً صحفيّاً في: (١٢/ كانون الأوّل/ ١٩٤٦م)، أَوعز فيه إلى المتصرّفيّات كافّة بالسّماح لفتح فروع للأحزاب في ضمن أحكام القوانين المرعيّة[٣]، وعند ذلك بدأتْ الأحزاب بتقديم طلبات لفتح فروع لها في الألوية، وفي تأريخ: (٢٧/ كانون الأوّل/ ١٩٤٦م)، ذكرتْ جريدة (الأخبار) في عددها (١٨١٩): «إنّ البصرة تقدَّم فيها حزب الاستقلال، والحزب الوطنيّ، وحزب الأحرار، لفتح فرع لكلّ منها بشكل رسميّ»[٤].

وكانت الأنظمة الداخليّة للأحزاب قدْ نصّتْ على فتح فروعٍ لها في الألوية؛ لتزيد

(١) كانت مقالتها ردّاً على ما جاء في خطاب نوري السّعيد (رئيس الوزراء ووزير الدّاخليّة) بجعل إجازة فروع الأحزاب من اختصاص وزارة الدّاخليّة والمتصرّفين. صوت الأهالي، العدد (١٣٠٧)، (١٦/ كانون الثاني/ ١٩٤٧م).

(٢) كامل الجادرجيّ، مذكّرات كامل الجادرجيّ: ص١١٥؛ وفاضل حسين، تأريخ الحزب الوطنيّ، بغداد، ١٩٦٣م: ص٨٩.

(٣) كتاب وزارة الداخليّة (م ح-٥ح ٣١٩٥)، المؤرَّخ في: (٤/ ٢/ ١٩٤٦م). يُنظر: عبد الرزاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٧/ ١٣٣، وجريدة الثّغر، العدد (٣٥٠٨)، (١٥/ كانون الأوّل/ ١٩٤٦م).

(٤) الأخبار (جريدة) السّنة الثّامنة، العدد (١٨١٩)، (٢٧/ كانون الأوّل/ ١٩٤٦م).

من عدد أعضائها، ولتنظيم الحركة الانتخابيّة والدّعوة لمرشّحيها خارج العاصمة، وقدْ تكون لزيادة الوعي الفكريّ لمنتسبيها، خاصّةً أنّ ظهور الأحزاب يُعدّ مرحلة متطوّرة نوعاً ما في العراق بعد الحرب العالميّة الثانية، وقدْ اختلفتْ عن الأحزاب التي كانتْ قبل الحرب العالميّة الأولى نتيجة للتطوّر الفكريّ في العراق.

وقدْ أُجيزتْ في البصرة فروع: حزب الاستقلال، والحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، وحزب الأحرار، ورَفضتْ متصرّفيّة البصرة إجازة فرع حزب الشّعب والاتّحاد الوطنيّ؛ وذلك لعدِّهما من واجهات الحزب الشيوعيّ.

كان هذا في الأربعينيّات، أمّا الأحزاب التي ظهرتْ في الخمسينيّات وأصبح لها فروع في الألوية، فهي: حزب الاتّحاد الدّستوريّ، وحزب الأمّة الاشتراكيّ، وحزب الجبهة الشّعبيّة، فضلاً عن حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ (السّرّي).

ولمتابعة فروع الأحزاب هذه ودورها في الحركة السّياسيّة العراقيّة، لابدّ من وضع اليد على التفاصيل الخاصّة بتأسيسها، وسأتناول أوّلاً الجانب التنظيميّ فيها.

(١) فرعُ الحزبِ الوطنيّ الدّيمقراطيّ في البصرة

كان فرع[١] الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ في البصرة «أوّل فرع للحزب يجُاز خارج العاصمة؛ وذلك في شهر كانون الأوّل ١٩٤٦م»[٢]، فعند عقدْ الحزب الدّيمقراطيّ مؤتمره الأوّل في: (٢٨/ تشرين الثاني/ ١٩٤٦م)، لم تكن بقيّة فروع الأحزاب قدْ أُجيزتْ بعد.

وكانتْ «ألوية: الموصل، والدّيوانيّة، والحلّة، والبصرة، قدْ تقدّمتْ إلى اللّجنة

---

(١) كان فرع الحزب يقع على طريق السّاحل، الطريق بين البصرة والعشّار (شارع الخليج العربي حاليّاً)، أمّا المقرّ الثاني الذي انتقل إليه الحزب، فيقع قرب دائرة النّفوس في شارع المهندسين بالعشّار. صوت الأهالي، العدد (١٤٨٧)، (١٦/ نيسان/ ١٩٤٨م).

(٢) كامل الجادرجيّ، المذكّرات: ص٢٣١.

المركزيّة الإداريّة»[١] للحزب في بغداد لإنشاء فروع للحزب، ولكنّه لم يفتح إلاّ فرع واحد في البصرة[٢]؛ وذلك بعد مماطلة من قبل وزارة (نوري السّعيد) في إجازة فروع الأحزاب الأُخَر.

حدّد منهج الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ ونظامه الدّاخليّ شروط تأليف الفرع بعد تقديم طلب تحريريّ إلى اللّجنة المركزيّة من سبعة أشخاص على الأقلّ من أعضاء الحزب في منطقة الفرع المقترحة[٣]. وتألّفتْ أوّل هيأةٍ إداريّةٍ في: (٢٤/ ١/ ١٩٤٧م)، بعد افتتاح الفرع في البصرة بشكلٍ رسميٍّ، وقدْ حضر الافتتاح: كامل الجادرجيّ، ومحمّد حديد، وقال الجادرجيّ في كلمةٍ له: «كلّ دعامة لحزبنا نشيّدها خارج العاصمة، إنّما هي في الحقيقة دعامة تسند المركز، وكلّما قويَ المركز قويتْ الفروع»[٤].

وقدْ جاء افتتاح الفرع في الفترة النهائيّة للانتخابات النيابيّة؛ ولذلك كانت حفلة افتتاح الفرع مناسبة لعرض برنامج الحزب ومرشّحيه، فقدْ طالب (محمّد حديد) في كلمته في الافتتاح بـ «مقاومة تدخّل الحكومة في الانتخابات»[٥]، وبعد ذلك جرتْ انتخابات الهيأة الإداريّة في قاعة (سينما الحمراء الشتويّ)، وفاز بأوّل هيأة:

جعفر البدر (ملّاك).

محمّد عبد الله الفالح السّعدون (ملّاك).

أحمد العطيّة (محامي).

عبد الجبّار الملّاك (ملّاك).

---

(١) المركز الوطنيّ للوثائق، رقم الملفّة (٤٤٩٤)، جاكيت رقم (٣) وثيقة (١١): ص٢٣، نشرة مختصرة عن واجبات اللّجان يوم (٣٠/ حزيران/ ١٩٤٦م).

(٢) صوت الأهالي (جريدة) العدد (١٦)، (كانون الثاني/ ١٩٤٧م).

(٣) منهج الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ ونظامه الدّاخلي، بغداد، ١٩٦٠م: ص١٥.

(٤) صوت الأهالي (جريدة) العدد (١٣١٦)، (٢٧/ كانون الثاني/ ١٩٤٧م).

(٥) المصدر السّابق.

عبد الأمير العرّاديّ (محامي).

كاظم جبر (عامل).

حسين الفايز (تاجر)[١].

يتّضح أنّ هيأة المؤسّسة تمثّل الملّاكينَ والبرجوازيّة الوطنيّة المتمثّلة بالتجّار والمحامينَ، الذين كانوا يمثّلونَ الطبقة المثقّفة، التي شُغلتْ بتأسيس الأحزاب العلنيّة وقيادتها.

ولاستكمال مفردات فرع الحزب، وبحسب ما حدّده النظام الدّاخليّ للفرع، تمّ انتخاب (أحمد العطيّة) رئيساً للفرع، و(محمّد السّعدون) سكرتيراً، و(عبد الأمير العرّاديّ) محاسباً[٢].

وقدْ عقدَ فرع الحزب مؤتمره الأوّل في: (٢٧/ نيسان/ ١٩٤٧م)[٣]، وجرى فيه انتخاب هيأة إداريّة جديدة بعد التغيّرات التي طرأتْ على الهيأة السّابقة؛ إذْ انسحب: (جعفر البدر، وعبد الهادي البجّاري، وعبد الجبّار الملّاك) من الحزب، بعد رفضهم قرار الحزب بعدم مواصلة خوض انتخابات عام (١٩٤٧م)، وتألّفت الهيأة الجديدة من الّسادة: «محمّد السّعدون، وعبد الأمير العرّادي، وساسون يعقوب، وعبد الكريم داود، وحسين الفايز، وكاظم جبر، وعبّود حمّادي»[٤].

---

(١) استقال من الحزب في عام (١٩٤٨م)، وانتمى إلى حزب الأمّة الاشتراكيّ بعد إجازة فرعه في البصرة.

(٢) صوت الأهالي، العدد (١٣١٧)، (٨/ كانون الثاني/ ١٩٤٧م)، طرأ تبديل في مسؤوليّة الأعضاء في مؤتمر الحزب الأوّل، فأصبح محمّد السّعدون رئيساً، وعبد الأمير العرّادي سكرتيراً، وساسون يعقوب محاسباً.

(٣) المركز الوطنيّ للوثائق، ملفّة رقم (٥/ ٤)، ورقم(٤٠)، مؤتمر الحزب الوطنيّ في البصرة. يُنظر: صوت الأهالي، العدد (١٣٩٥)، (٣٠/ نيسان/ ١٩٤٧م).

(٤) صوت الأهالي، العدد (١٣٩٣)، (٢٨/ نيسان/ ١٩٤٧م).

الانشقاقُ في فرعِ الحزبِ في البصرةِ

كان الوضع الدّاخليّ للحزب قدْ تأثر بضغط السّلطة عليه، ولعدم وضوح الخطّ الفكريّ لبعض الأعضاء، فضلاً عن عدم تمسّك البعض الآخر بأهداف الحزب، حصل انشقاق داخل الفرع في فترة الانتخابات النيابيّة لعام (١٩٤٧م)، فانسحب من عضويّة الحزب: (جعفر البدر، وعبد الهادي، وعبد الجبّار الملّاك)، ويذكر الجادرجيّ في مذكّراته، قائلاً:

«إنّهم كانوا مهدّدينَ بنزع الجنسيّة العراقيّة عنهم مالم يستقيلوا من الحزب»[١]، وأكّد لي (حسين جميل المحامي): أنّ قرار انسحاب الجادرجيّ من المجلس لكونه فكّر في إضعاف المجلس، خاصّة وإنّ العمل فيه يجري لطرح معاهدة (١٩٤٨م) بديلاً عن معاهدة (١٩٣٠م)[٢]، ويبدو أنّ هذا تبرير يغطّي جانب الانشقاق داخل الحزب[٣]،

(١) كامل الجادرجيّ، مذكّرات كامل الجادرجيّ: ص٢٣١. وفي حديث للجادرجيّ مع صوت الأهالي حول أوضاع الحزب في البصرة أفاد: (إنّ ثلاثة من الأعضاء -وهم نوّاب البصرة- تخلّفوا عن تنفيذ قرار الحزب، ولم ينصاعوا إلى تعليماته بشأن الانسحاب من المجلس، وقيام عبد الهادي البجّاري بنشر تصريحات له في الصّحف، ثمّ نشر استقالته من الحزب؛ حيث ادّعى أنّ قرارنا بشأن الانسحاب كان ارتجاليّاً، وأنّ الأعضاء الثلاثة لم يُستشاروا في أمر الانسحاب. ولكنّ اللّجنة العليا استدعتْ نوّاب البصرة الثلاثة، وبعد المداولة معهم في هذا الشأن ارتأوا البقاء في المجلس ريثما تنتهي قضيّة تتعلّق بالأحوال الشخصيّة، فكان رأي اللّجنة أنّ هذه القضيّة تعدّ من القضايا الخاصّة التي يجب أنْ لا يغيّر الحزب من أجلها وجهة نظره). صوت الأهالي، العدد (١٣٦٢)، (٢٣/ آذار/ ١٩٤٧م).

وكانتْ قضيّة الجنسيّة تتعلّق بعبد الهادي البجّاري من الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، وعبد القادر السّواد من حزب الاستقلال.

(٢) المحامي حسين جميل في مقابلة معه بتأريخ: (١٨/ ٥/ ١٩٩٢م).

(٣) ترك الحزب عبد الهادي البجّاري، وانضمّ إلى حزب الأُمّة الاشتراكيّ بعد تأسيس فرعه في البصرة، وأصبح معتمداً للحزب، وأسَّس جريدة (النبأ)، التي كانت تصدر في بغداد، وكانتْ لسان حال الحزب، أمّا عبد الجبّار الملّاك، فانضمّ إلى حزب الاتّحاد الدّستوريّ، وأصبح معتمده في

وبعد ذلك انسحب من الحزب كلّ من: عبد الهادي البجّاري، وعبد الجبّار الملّاك نهائيّاً، أمّا جعفر البدر، فعاد إليه عام (١٩٥٠م) بعد انتهاء قرار تجميد الحزب لنشاطه، وعودته إلى الحياة السّياسيّة، فانتخب في الهيأة الإداريّة الجديدة رئيساً للفرع، وأصبح (محمّد أحمد الرّشيد سكرتيراً، وعبد الأمير العزّادي، وأدكار سركيس المحامي، وأحمد الرّاجح المحامي، وعبد الوهاب الرّاجح، وكاظم جبر، وعبد الأمير درويش)[1] بصفة أعضاء للهيأة الإداريّة.

تعرَّض فرع الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ في البصرة إلى حملةٍ ضدّه بعد مشاركته في وثبة (بورتسموث) (portsmouth)، إلى جانب فروع الأحزاب الأُخر، فقُدّم عدد من أعضائه إلى المحاكمة والسّجن، على وَفق قانون الأحكام العرفيّة، الذي فُرض بعد إعلان الحرب على إسرائيل، فقُدّم رئيس الفرع (محمّد السّعدون)، وأعضاء من الهيأة الإداريّة، وعددٌ كبير من أعضاء الحزب إلى المجالس العرفيّة[2].

وقدْ كان لفرع الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ نشاطه المتميّز إلى جانب نشاط فروع الأحزاب الأُخر، الذي استمرّ إلى أنْ عطّل (نوري السّعيد) الأحزاب في أيلول (١٩٥٤م).

البصرة، وانسحب من الحزب: شاكر نوح، الذي كان يراسل صوت الأهالي، ويكتب في جريدة الرّقيب، وقدّم استقالته من الحزب بموجب كتاب مديريّة شرطة لواء البصرة، بتأريخ: (٢/ ١٠/ ١٩٤٨م)، رقم الملفّة (٥/ آ/ ب)، ملفّة الأحكام العرفيّة ١٩٤٨م.

(١) مقابلة مع المحامي محمّد أحمد الرشيد في: (١٨/ ٥/ ١٩٩٢م)، خرّيج كلّيّة الحقوق (١٩٤٩- ١٩٥٠م)، انتمى إلى الحزب في١٩٥٠م إلى سنة ١٩٦٠م، وكان وقتها قاضياً، وكان المسؤول عن جريدة (نداء الأهالي).

(٢) من أعضاء الحزب الذين سيقوا إلى الأحكام العرفيّة عام ١٩٤٨م: عبد الأمير درويش، وسامي الفيّاض، وعبد الحسين عبد الواحد، وسعود العنيزيّ. يُنظر: كامل الجادرجيّ، المذكّرات: ص٢٣١.

صَحَافـةُ الحزبِ

لم تكنْ لفرع الحزب في بداية تأسيسه صحيفةٌ تُعبِّر عن رأيه وتنقل آراءه ومناهجه إلى مؤيّديه، وقدْ حصل معتَمَد الحزب على امتياز بفتح جريدة (صدى الأهالي) لتكون لسانَ حال الحزب[١]، وبعد أنْ جمّد الحزب نشاطه وانتابتْه المنازعات الدّاخليّة، لم يظهرْ له نشاط إلّا في الخمسينيّات، فأصدر جريدة (نداء الأهالي) بعد أنْ قدّم طلب الامتياز في تشرين الثّاني(١٩٥١م)، ومُنح الامتياز في: (١١/ آذار/ ١٩٥٢م)، وصدر أوّل عدد لها في (١٩٥٢م)، وكان أوّل مدير مسؤول لها المحامي (أحمد الرّاجح)[٢]، بعد ذلك تولّى إدارتها (محمّد أحمد الرّشيد المحامي)، في: (٩/ ٧/ ١٩٥٢م).

كانتْ في الحزب لجنة تُشرف على الجريدة، تتألّف من: (جعفر البدر، وأدكار سركيس المحامي، ومحمّد أحمد الرّشيد)، وكانتْ إدارتها في مكتب المحامي (محمّد أحمد الرّشيد).

وأسهم في تحريرها: (عبد اللّطيف الشوّاف، ونجيب المانع، وبدر شاكر السيّاب، وعزمي الحافظ، وجاسم المظفّر)، وتولّى إدارة الحسابات (محمّد البدر)، أمّا الترجمة، فكان يقوم بها: (نجيب المانع، وأدكار سركيس، وبدر شاكر السيّاب، وعزمي الحافظ). وكان العمل في الجريدة طوعيّاً؛ لأنّ إمكاناتها المادّيّة ضعيفة، واستمرّتْ من تبرّعات أشخاصها، وكانتْ الحكومة لا تسمح لها بنشر الإعلانات جزءاً من محاربة الجريدة[٣]، وقدْ طُبعتْ (نداء الأهالي) في مطبعة الخير[٤].

---

(١) الثّغر (جريدة)، العدد (٣٨٦٧)، ١٩٤٨م، وأشار إليها عبد الرزاق مطلك الفهد. يُنظر: تأريخ الحركة العمّاليّة في العراق (١٩٤٥– ١٩٥٨م).

(٢) حمد الرّاجح المحامي، استقال من الجريدة في: (١٢/ ٥/ ١٩٥٢م) بعد تعيينه موظّفاً في الموانئ، فأصبح لا يحقّ له العمل في السّياسة.

(٣) مقابلة مع المحامي محمّد أحمد الرّشيد بتأريخ: (١٨/ ٥/ ١٩٩٢م).

(٤) كان موقع المطبعة في سوق حنّا الشيخ، ثُمّ نُقل إلى سوق المغايز (الهنود).

كانتْ جريدة (نداء الأهالي) من الصُّحف الملتزمة حزبيّاً، وشاركتْ في التعبير عن منهاج الحزب، وفي متابعة الأحداث السّياسيّة، كموقفها المعارض للأحكام العرفيّة في البصرة، وخاصّة بعد إضراب عمّال شركة نفط البصرة عام (١٩٥٣م)، ومطالبة الجريدة المستمرّة بتحقيق مطالب العمّال الاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ فتعرّضتْ الجريدة إلى التعطيل، وحوكم (محمّد أحمد الرّشيد)؛ بسبب مقالٍ نُشر عن الأحكام العرفيّة، ساند فيه إضراب عمّال النّفط، فعدّتْ السّلطةُ الموقفَ إثارةً لشعورِ الكراهيةِ والبغضاء ضدّ نظام الحكم المقرّر[١]، وقرّرتْ المحكمة تجريمه والحكم عليه بالسّجن ثمانية أشهر، وتعطيل الجريدة لمدّة سنة، على وَفق المادّة (٥) من المادّة (١٣) من قانون المطبوعات رقم (٣٣) لسنة (١٩٣٤م)، واستأنفتْ الجريدة نشاطها عام (١٩٦١م)[٢].

مؤسّسو فرعِ الحزبِ الوطنيّ الدّيمقراطيّ في البصرة

عُدّتْ الشّخصيّاتُ[٣] التي قدّمتْ طلباً لمنح إجازةٍ للحزب الهيأةَ الإداريّةَ الأولى لفرع الحزب الوطنيّ فرع البصرة، وسأحاول إعطاءَ نبذةٍ مختصرةٍ لكلّ منهم، كما يأتي:

(١) محمّد عبد الفالح السّعدون: والدُهُ من ملّاكي البصرة والمنتفك، كان ضابطاً متقاعداً في عام (١٩٤١م)، وأصبح معتمَداً للحزب الوطنيّ فرع البصرة، وقدْ أُلقي القبض عليه في أثناء الأحكام العرفيّة بتأريخ: (٦/ ٦/ ١٩٤٨م)، وحُكم عليه بالحبس الشّديد لمدّة أربع سنوات يقضيها في سجن الكويت، وتحت مراقبة الشّرطة، لمدّة سنة

(١) جريدة الثّغر، العدد (٥٦١٠)، (١٩/ كانون الثاني/ ١٩٥٤م)، ويقول محمّد أحمد الرّشيد: إنّه قضى جزءاً من المدّة في بغداد، وطلب نقله إلى البصرة بعد ذلك.

(٢) بعد ثورة ١٩٥٨م استأنفتْ الجريدة عملها، واشترتْ مطبعةً جديدةً، وكان من محرّريها: محمّد هاشم الجواهريّ، اشتغل فيها لقاء أجر معيّن، وهو الشّخص الوحيد الذي دُفع له أجر. مقابلة مع المحامي محمّد أحمد الرّشيد بتأريخ: (٢٠/ ٥/ ١٩٩٢م).

(٣) بعض المعلومات حول المؤسّسين زوّد الباحثةَ بها السيّد عبد الجليل الضّامن، بتأريخ: (٢/ ٢/ ١٩٩٢م).

واحدة بعد انتهاء مدّة محكوميّته[1]، وبعد ذلك عمل في الصّحافة، وأصدر جريدة البيان، وأصبح نائباً لرئيس نقابة الصّحفيّينَ عام (١٩٥٩م)، توفِّي عام (١٩٨٩م) في الكويت.

(٢) جعفر البدر (تاجر): من مؤسّسي الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ في البصرة، خرج من الحزب بعد انتخابات (١٩٤٧م)، وانتخب أكثر من مرّة لمجلس النوّاب، وكان ممثّلاً عن الجبهة (المتّحدة) في انتخابات (١٩٥٤م)، ثمّ عاد إلى الحزب الوطنيّ بعد أنْ استأنفَ نشاطه في عام (١٩٥٠م)، وبقي فيه إلى وفاته عام (١٩٧٤م).

(٣) عبد الجبّار الملّاك (ملّاك): من أعيان البصرة، وعضو مجلس النوّاب لأكثر من دورة، انسحب من الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ بعد فوزه بانتخابات (١٩٤٧م)، ثُمّ انتمى لحزب الاتّحاد الدّستوريّ عام (١٩٥١م).

(٤) عبد الأمير العرّاديّ (محامي): من مؤسّسي الحزب الدّيمقراطيّ، واستمرّ فيه إلى عام (١٩٦٠م).

(٥) كاظم جبر (عامل): انتقل من الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ إلى فرع حزب الأمّة الاشتراكيّ في البصرة.

(٦) حسين الفايز (تاجر): انتقل من الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ إلى فرع حزب الأمّة الاشتراكيّ في البصرة.

---

(١) (و.م.ب)، رقم الملفّة (٥/ آ/ ب)، كتاب مديريّة شرطة لواء البصرة، العدد (١٠٣٢)، (٩/ ١)، (٧/ ٦/ ١٩٤٨م)، إلى متصرّفية لواء البصرة.

٢- فرعُ حزبِ الاستقلالِ في البصرةِ[١]

تكادُ تكون فكرة تأسيس حزب الاستقلال ناشئةً من البصرة بعد أحداث مايس (١٩٤١م)، وبعد إطلاق سراح المعتقلينَ في نهاية عام (١٩٤٥م)؛ إذْ بدأ مؤيّدوها في معتقل الفاو والعمارة بعقد اجتماعاتٍ في دُور أعضاء التنظيم والمحلّات العامّة؛ لتغطية حركة تجمّعهم؛ وبسبب كونهم مراقَبينَ، وكانتْ قيادة التنظيم القوميّ التي مبعثها البصرة تتمثّل بالمحامي (فائق السّامرائيّ)، و(إبراهيم وصفي رفيق)، وكانتْ مجموعة البصريّينَ في الحركة تتمثّل بكلٍّ من: (عبد القادر السيّاب، ومحمّد أمين الرّحمانيّ، وحمد موسى الفارس المحاميّ، وحمد السوّاح المحاميّ، ومحمّد عبد العزيز المانع المحاميّ، وإسماعيل العبايجيّ، والشّيخ نايف السّعدون، وعبد الله الطباطبائيّ).

وقدْ كانتْ بعض الاجتماعات تُعقدُ في المكتبة الأهليّة[٢]، إلاّ أنّ الاجتماعات التي هيَّأتْ لبلورة الأفكار القوميّة في حزب الاستقلال لم تظهر إلّا بعد إجازة الحزب في: (٢/ نيسان/ ١٩٤٦م).

قدّم أعضاء حزب الاستقلال طلباً لتأسيس فرعٍ للحزب في البصرة، وحسب ما جاء

---

(١) حزب الاستقلال، أجيز الحزب في: (٢/ نيسان/ ١٩٤٦م)، وكانت الهيأة المؤسّسة له: (محمّد مهدي كبّة، ومحمّد صدّيق شنشل، ومحمّد فائق السّامرائيّ، وداود السّعديّ، وإسماعيل غانم، وخليل كنه، وعبد الرّزاق الظاهر، وعبد المحسن الدّوريّ، وفاضل معلّة، ورزوق شماس، وعلي القزوينيّ). وعُقد أوّل مؤتمر للحزب في: (١٩/ ٤/ ١٩٤٦م)، واشترك ضمن اللّجنة العليا: (محمّد المانع، وعبد القادر السيّاب) من البصرة، واستمرّ الحزب في نشاطه ومن دون انقطاع، كما هو الحال مع الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، أو حزب الأحرار، إلى عام ١٩٥٤م. للتفاصيل، يُنظر: محمّد مهدي كبّة، مذكّراتي في صميم الأحداث (١٩١٨- ١٩٥٨م)، ط١، بيروت، ١٩٦٥م: ص١٥٢؛ وعبد الرّزاق الحسنيّ، الأحزاب السّياسيّة: ص١٣٠، وعبد الأمير هادي العكّام، تأريخ حزب استقلال العراقيّ (١٩٤٦- ١٩٥٨م)، بغداد، ١٩٨٠م.

(٢) مكتبة الفكر العربي (حاليّاً)، أسّستْ عام ١٩٢٧م، من فيصل حمود من أعضاء حزب الاستقلال.

في النّظامينِ الأساسي والدّاخليّ للحزب: أنّه عند تقديمه طلباً لتأسيس فرعٍ للحزب، ينصّ النّظام على أنْ يُقدّم خمسة أعضاء من منتمي الحزب السّاكنين في وحدة إداريّة[١]، وتوافق الهيأة الإداريّة التفيذيّة لذلك الفرع عندما يبلغ عدد أعضائه عشرة أشخاص فأكثر[٢].

وقدْ قُدِّم طلبُ التأسيس إلى متصرّفيّة البصرة بالكتاب المرقّم (١٦٦)، والمؤرّخ في: (٣٠/ ٤/ ١٩٤٦م)، وكان طالبو التأسيس هم:

١-عبد الله عبد المجيد (محامي).

٢-عبد القادر السيّاب (ملّاك).

٣-عبد السّلام المناصير (تاجر).

٤-محمّد أمين الرّحمانيّ (محامي).

٥-محمّد عبد العزيز المانع (محامي).

٦-هاشم بركات (طبيب).

٧-الشّيخ نايف عبد الكريم الفالح السّعدون.

٨-الشّيخ نجم عبد الله الفالح السّعدون.

٩-أحمد عبد القادر السّواد محامي.

١٠-عبد اللّطيف عبد الوهّاب محامي[٣].

والملاحظ على الهيأة المؤسِّسة أنّ أغلب عناصرها من المحامين وبعضهم من المُلّاك.

وقدْ ماطلتْ وزارة الداخليّة في إجازة الفرع كما حصل مع بقيّة الفروع، ما حدا

(١) النظامان الأساسي والداخلي لحزب الاستقلال من المادّة الخامسة من الفصل الثاني، ط٣، مطبعة العاني، بغداد: ص٢٦.

(٢) المصدر نفسه: ص٢٦، المادّة السّادسة فقرة (أ).

(٣) التقرير السنويّ الأوّل عن أعمال الحزب للمدّة المنتهية في: (١٧/ ٤/ ١٩٤٧م)، رفعه أمين السّر إلى المؤتمر الثاني في دورته الاعتياديّة، بغداد، ١٩٤٧م: ص٦.

بالأمانة العامّة للحزب أنْ تَطلب من أعضاء الحزب في البصرة رفع برقيّات احتجاج[١] إلى رئيس الوزراء على إطالة أمر منح إجازة الفرع.

وبعد مجيء وزارة (نوري السّعيد)، أُعطيتْ الموافقة لفتح فروع للأحزاب، فكان فرع الحزب يُجاز من الفروع التي تقدّم بها الحزب كافّة.

يتكوّن التنظيم الدّاخليّ لفرع البصرة -بحسب النظامين الأساسي والداخليّ لحزب الاستقلال- من تقسيمات تتمثّل بالهيأة الإداريّة؛ إذْ حدّد النظام الدّاخليّ صفة الهيأة بأنْ تتكوّن من أعضاء يتراوح عددُهم بين خمسة إلى عشرة أعضاء، وتشكّلتْ الهيأة الأولى من عشرة أشخاص، وهم المؤسّسونَ، وأعضاء الهيأة الإداريّة للفرع يكونون أعضاء طبيعيّينَ في تشكيلات اللّجنة العليا لحزب الاستقلال، ويدخلونَ ضمن الأعضاء الذين ينتخبونَ اللّجنة العليا للحزب، وكانت الهيأة الإداريّة للفرع تُنتخب من جديد بعد كلّ مؤتمرٍ للحزب، والمُلاحظ أنّ الأعضاء فيها كانوا غير خاضعينَ للتبديل بشكلٍ جذريّ، ويمكن بالجدول الآتي ملاحظة التغيّر الطفيف في تنقّل الأعضاء داخلها:

---

(١) من وثائق محمّد أمين الرحماني، كتاب أمانة السّر العامّ لحزب الاستقلال، رقم (٦٢٢)، بتأريخ:(٨/ ١٠/ ١٩٤٦م).

الهيأة الإداريّة لعام (١٩٤٧م)	الهيأة الإداريّة لعام (١٩٤٨م)(*)	الهيأة الإداريّة لعام (١٩٤٩م)(**)
١. عبد القادر السيّاب	١. عبد القادر السيّاب	١. عبد القادر السيّاب
٢. محمّد أمين الرّحمانيّ	٢. حمد موسى الفارس	٢. محمّد أمين الرّحمانيّ
٣. عبد العزيز بركات	٣. محمّد أمين الرّحمانيّ	٣. حمد موسى الفارس
٤. محمّد المانع	٤. عبد الله الطباطبائيّ	٤. فيصل الحمود
٥. عبد المجيد الشّيخ خزعل	٥. بهجت بابان المحامي(***)	٥. عبد اللّطيف عبد الوهاب
٦. عبد الله الطباطبائيّ	٦. سلمان الشّيخ خزعل	٦. الشيخ نايف السّعدون
٧. عبد اللّطيف عبد الوهاب	٧. الشّيخ نايف السّعدون	٧. سلمان الشّيخ خزعل
٨. سلمان الشّيخ خزعل	٨. حميد الملّا علي	– **وفاز بعضويّة الاحتياط**
٩. حمد موسى الفارس	– **فاز بعضويّة الاحتياط**	عبد العزيز بركات
١٠. نايف عبد الكريم	عبد العزيز بركات	إسماعيل العبايجيّ
السّعدون	عبد الله الرّاشد	كامل العبايجيّ
	جاسم حاج خماس	
	إسماعيل العبايجيّ	

(*) من أوراق المحامي محمّد أمين الرّحمانيّ (فرع حزب الاستقلال، العدد (٨٠)، التأريخ: (١٢/ ١/ ١٩٤٨م). ويُنظر: جريدة البريد، العدد (١٠١)، السنة الأولى، (٩/ ٣/ ١٩٤٩م).

(**) من أوراق المحامي رجب بركات، العدد (١)، (٧/ ٣/ ١٩٤٩م).

(***) خرج بهجت بابان المحامي من عضويّة الهيأة الإداريّة لفرع الحزب بتقديم استقالته في ١٩٤٩م. يُنظر: (و.م.ب)، رقم الملفقة (٥/ ١)، التقرير اليوميّ للشرطة، العدد (٣١٨) في: (١٨/ ١/ ١٩٤٩م)، إلى مديريّة شرطة اللّواء.

الهيأةُ الإداريّةُ لسنة (١٩٥١م)

عبد القادر السيّاب.

محمّد أمين الرّحمانيّ.

الشّيخ نايف السّعدون.

حمد موسى الفارس.

محمّد السوّاح المحامي.

إسماعيل إبراهيم العبايجيّ.

عبد العزيز المشري.

رجب بركات.

حسن الحاج علي.

وتقوم الهيأة التفيذيّة للحزب باختيار معتمد الحزب، ويكون عضواً من أعضاء الهيأة الإداريّة للفرع، ويقوم بتسيير شؤون الفرع، ويمثّله لدى المركز العامّ في بغداد، وكان معتمَد الحزب في البصرة (عبد القادر السيّاب) منذ بداية تأسيس الفرع إلى سنة (١٩٥٣م)؛ إذْ اختير (محمّد أمين الرّحمانيّ) للمعتمديّة[١]؛ بسبب دخول (عبد القادر السيّاب) للانتخابات النّيابيّة بعد أنْ انسحب منها حزب الاستقلال، ولكن، يبدو أنّ محاولة زحزحة (عبد القادر السيّاب) من منصبه كانت منذ عام (١٩٤٩م)، عندما كثرتْ الاستقالات من الفرع؛ لوجود خلاف بين أعضاء الحزب و(عبد القادر السيّاب) في قبول نشر الإعلانات في جرائد الحزب[٢].

(١) اختارتْ الهيأة التنفيذيّة للحزب بتأريخ: (٢٣/ ١٠/ ١٩٥٣م) تعيين محمّد أمين الرّحماني معتمَداً لفرع الحزب في البصرة. من أوراق محمّد أمين الرّيحانيّ، وثيقة من حزب الاستقلال، المقرّ العامّ، الرّقم (٢١/ ٦)، بتأريخ: (٢٦/ ١٠/ ١٩٥٣م)، ويُنظر: جريدة الثّغر، العدد (٥٥٤٧)، (تشرين الأوّل/ ١٩٥٣م).

(٢) مقابلة أجرتها الباحثة مع المحامي رجب بركات بتأريخ: (٢٨/ ٤/ ١٩٩٢م).

وكانتْ الإشاعات بين أعضاء الحزب «أنّهم لا يرغبونَ ببقاء عبد القادر السيّاب رئيساً لفرع الحزب، وأنّهم يُرشّحونَ محمّد أمين الرّحمانيّ»[١].

واستمرّ (محمّد أمين الرّحمانيّ) معتمَداً للحزب إلى أنْ انتهى الحزب رسميّاً، ويبدو من ذلك أنّ الأشخاص كانوا يُمثِّلونَ دعامة بقاء الحزب واستمراره، على الرّغم من كونه حزباً له برنامجه ونهجه العامّ.

أمّا أمانة السّرّ، فتُقرّ «بالمخابرات السرّيّة وفق ما يودع إليه، وضبط مقرّرات الحزب ومحاضر مقرّرات الحزب ومحاضر الجلسات»[٢]، وبذلك يُشبه منصب أمين السّر العامّ لمركز الحزب في بغداد.

وقدْ كان المحامي (حمد موسى الفارس) أوّل أمين سرّ لفرع الحزب، واستمرّ في منصبه إلى عام (١٩٥٤م) عند غلق الحزب.

ويتولّى محاسب فرع الحزب ضبْط حسابات الفرع ومسك الدّفاتر، ويشترك مع أمين الصّندوق في أوامر الصّرف والإيداع، وكان أوّل محاسب لفرع الحزب السّيّد (إسماعيل العبايجيّ)، وحلَّ محلّه في عام (١٩٤٩م) (فيصل حمود) محاسباً لفرع الحزب[٣].

وفي عام (١٩٥١م)، تمّ اختيار المحامي (رجب بركات)[٤] عند انتخاب الهيأة الإداريّة الجديدة لفرع الحزب في السّنة نفسها.

أمّا منصب أمين الصّندوق، فقدْ كان مشابهاً لمنصب (المحاسب العامّ)، وأجاز النّظام الدّاخليّ للفرع دمج المنصبينِ بعد موافقة الهيأة التنفيذيّة، وتمّ دمج المنصبينِ في عام (١٩٤٩م)، بعد أنْ أصبح (فيصل حمود) محاسباً وأميناً على الصّندوق[٥]، وفُصل

(١) (و.م.ب)، رقم الملفّة (٥/ ١)، التقرير السّري اليوميّ، العدد (٣١٨)، (١٨/ ١/ ١٩٤٩م).
(٢) النّظامان الأساسي والدّاخلّي لحزب الاستقلال: ص٢٩.
(٣) جريدة البريد، العدد (١١)، ١٩٤٩م.
(٤) جريدة صوت النّاس، العدد (٢٥٢)، (٢٦/ تشرين الثاني/ ١٩٥١م).
(٥) البريد، العدد (١٠١)، (٩/ ٣/ ١٩٤٩م).

المنصب في انتخابات (١٩٥١م)؛ إذْ أصبح (إسماعيل العبايجيّ) أميناً على الصّندوق.

ونشط فرع حزب الاستقلال بفتح شعبة في البصرة في الخمسينيّات، فضلاً عن شعبة الزّبير وشطّ العرب والسّيبة والفاو[١]، ونَشرتْ جريدة (صوت النّاس) في عددها (١٩٣) منهاج الافتتاح، متمثّلاً بكلمة ألقاها (موسى الفارس) (أمين سرّ الفرع)، بيّن فيها أسباب فتح شُعبةٍ للحزب، وأكّد الرّوح القوميّة للحزب، وإشاعة وترسيخ روح الحزبيّة المنتظمة[٢].

وكانَ افتتاح شعبةٍ للحزب في منطقة البصرة جزءاً من تجديد نشاط الحزب في عام (١٩٥١م).

أمّا صحافة الحزب، فقدْ كان حزب الاستقلال فرع البصرة يعبّر عن المقرّ الرئيس في كلّ قراراته، وإنْ كانتْ له خصوصيّته التي تمثّلتْ بصحافته وشخصيّاته المثقّفة، وعمل الفرع منذ بداية تأسيسه على إيصال آرائه وأفكاره عَبر وسائل إعلامه الممثّلة بصحفه العديدة.

كانتْ صحف الحزب تُطبع في المطبعة العربيّة[٣] التي أسّسها أعضاء حزب الاستقلال قبل إعلان إجازته عام (١٩٤٦م)، من خلال مبادرة (فائق السّامرائيّ، وإبراهيم شوكت، وعلوان الياسريّ، وعبد الله عبد المجيد، وكاطع العوّادي)، فضلاً

(١) أسّست شعب الزّبير وشطّ العرب والسّيبة والفاو في بداية تأسيس فرع حزب الاستقلال في البصرة، فتمّ تعيين (عبد الرّحمن بركات) نائباً للمعتمد في شعبة (أبو الخصيب)، والشّيخ (مصطفى الكنعان) لشعبة شطّ العرب، والمحامي (محمّد السّواما) لشعبة الزّبير.

(٢) صوت النّاس، العدد (١٩٣)، (٢٢/ حزيران/ ١٩٥١م).

(٣) تمّ نصب المطبعة العربيّة قرب بناية البهرة بنك استرن (البنك العثماني) على ضفاف نهر العشّار، ومحلّ البنك قبل بناية البريد القديم قريب من الجسر (جسر أمّ البروم)، وفي جريدة النّاس العدد (١٨٧٦) يقول عبد القادر السيّاب: اشترينا المطبعة العربيّة (محمّد المانع، عبد القادر السيّاب، عبد العزيز بركات، عبد القادر حسن) من السيّد (حبيب الحسّون) صاحب مطبعة العالم العربيّ سابقاً. النّاس، العدد (١٨٧٦)، (٢٣/ آذار/ ١٩٥٣م).

عن الهيأة المؤسّسة الأولى لفرع الحزب[١].

وقدْ أصدر الفرع جريدة (آخر ساعة) التي استمرّتْ بالصّدور حتّى (١٦/ كانون الأوّل/ ١٩٤٦م)، بعد أنْ أعيد إصدار جريدة (النّاس) المعطّلة لصاحبها: عبد القادر السيّاب (معتمد الحزب)، وأصبحتْ لسان حال حزب الاستقلال فرع البصرة، وأصدر الفرع -أيضاً- جريدة (البريد)، وأُعطي الامتياز للمحامي (محمّد عبد العزيز المانع) في: (٢٤/ ٢/ ١٩٤٦م)، واستمرّت بالصّدور إلى: (١٧/ ٨/ ١٩٤٩م).

وعمل بعض منتسبي الحزب -كذلك- على إصدار صُحف تُعبّر عن مبادئ الحزب، ولكنّها لم تستمرّ طويلاً، مثل: جريدة (الخبر)، التي لم تستمرّ بخطّها المؤيّد للحزب، وأصدر -أيضاً- جريدة (صوت النّاس)، وتولّى مسؤوليّتها (حمد موسى الفارس المحامي)، وكان تأريخها في: ٩/ ٢/ ١٩٥٣م، التي بقيتْ تصدر إلى فترة السّتينيّات، وظهرتْ -أيضاً- (نداء الاستقلال) في عام (١٩٥٤م)، وكان مدير تحريرها (حمد موسى الفارس) -أيضاً-.

أمّا مالية الحزب، فقدْ كانتْ تستند إلى اشتراكات الأعضاء، ونسبة من واردات بيع الصُّحف، وتبرّعات بعض التجّار، وبعض المؤسّسات الاجتماعيّة، مثل: النّوادي،

---

(١) يؤكّد المحامي رجب بركات في مقابلة معه بتأريخ: (٨/ ٦/ ١٩٩١م): (أنّ مجموعة حزب الاستقلال الأولى حاولتْ إصدار جريدة، فكان الاتفاق على جريدة (آخر ساعة) لصاحبها عبد الرزاق الناصريّ، التي انتقلتْ ملكيّتها إلى زوجته بعد وفاته بتأريخ: (١٠/ تشرين الثاني/ ١٩٤٦م)، وصدرتْ الجريدة قبل تأسيس الفرع، وكان مديرها المسؤول: عبد اللّطيف عبد الوهاب الجعاطة، واستمرّت الجريدة إلى (١٦/ كانون الأوّل/ ١٩٤٦م)، وقدْ نَشرت جريدة (الثّغر) نبأ إصدار (آخر ساعة)، بقولها: «استؤنف إصدار الزّميلة (آخر ساعة)، التي احتجّبتْ على إثر وفاة صاحبها المغفور له الأستاذ عبد الرّزاق الناصريّ، ويقوم بتحريرها مجموعة من الشّباب بإدارة الأديب عبد العزيز بركات، ومديرها المسؤول عبد اللّطيف عبد الوهاب المحامي». الثّغر، العدد (٣٤٨٠)، (١١/ تشرين الثاني/ ١٩٤٦م).

ونسبة اشتراك العضو: (٢٥٠-٥٠٠ فلساً)[١].

أمّا لجان الحزب، فقدْ كان للفرع مجموعة من اللّجان تعمل على نشر مبادئ الحزب القوميّة بين صفوف العمّال والطلّاب، والعامّة من النّاس، ومن لجان فرع البصرة:

(١) لجنةُ الدّعايةِ والتنظيمِ: كان يقودها مجموعة من الشّباب القوميّ، ومنْ مهمّاتها: توجيه المظاهرات، ونشر منشورات الحزب العلنيّة، بتحرّك أعضائها في إثارة الرأي العامّ. ومن أعضاء لجنة الدّعاية: المحامي محمّد السّواما، وحمد موسى الفارس، وعبد الله الزّهير، وعبد الله الطباطبائيّ[٢].

(٢) لجنةُ العمّالِ: كان يتولّى مسؤوليتها: حميد ملّا علي.

وظهرتْ -أيضاً- لجنة رعاية اللّاجئين بعد حرب فلسطين عام (١٩٤٨م)، وتهجير اليهود العرب من أراضيهم، وتوجّه قسم منهم إلى العراق؛ إذْ أُقيمتْ في البصرة مجموعة من الملاجئ والمعسكرات، شارك أعضاء اللّجنة في إعداد المعسكرات، وجمع المعونات وتقديمها للّاجئين[٣]، وكان الحزبُ يعدّها جانباً من النشاط القوميّ الذي يدعو إليه في مبادئه.

---

(١) مقابلة مع المحامي رجب بركات بتأريخ: (١٢/ ١/ ١٩٩١م).

(٢) (و.م.ب)، رقم الملفّة (٥/ ١)، مديريّة شرطة لواء البصرة (القلم السّري)، العدد (٣٨٤٢) في: (١٨/ ١١/ ١٩٤٨م)، إلى متصرّفية لواء البصرة.

(٣) مقابلة مع المحامي رجب بركات بتأريخ: (١٢/ ١/ ١٩٩١م).

(٣) فرعُ حزبِ الأحرارِ في البصرة[١]

تكوّن الحزب من السّاسة القدامى المعتدلين، وعُدَّ من أحزاب اليمين. لم يستمرَّ الحزب طويلاً، فقدْ جُمِّد نشاطه في عام (١٩٤٨م)، بعد أنْ ضعف وكثرتْ الانشقاقات داخله[٢]، وكانت الجريدة التي تمثّله (صوت الأحرار).

لم يستمرّ فرع الحزب في البصرة -أيضاً-، وعليه فقدْ وجدنا معتمد الحزب (سلمان إبراهيم المحامي) يُقدّم استقالته إلى رئيس الحزب، معلِّلاً سبب الاستقالة: «بالانصراف إلى أشغالي المعيّنة الخاصّة»[٣].

وقدْ جمِّد الحزب نشاطه في: (١٢/ كانون الثّاني/ ١٩٤٨م)، وجاء في الكتاب الذي أبلغه لوزارة الدّاخليّة: «إيقاف نشاط الحزب السّياسيّ مؤقّتاً إلى حين حصول ظروف

---

(١) أجيز حزب الأحرار في: (٢/ نيسان/ ١٩٤٦م)، بعد أنْ قدّم السّادة الآتية أسماؤهم طلباً لتأسيس الحزب، وهم: (الحاج داخل الشعلان، وعبد القادر باشا أعيان، والسيّد حسين نقيب النجف، ومحمّد فخري جميل، وكامل الخضيريّ، وعبد العزيز السّنويّ، وعبّاس السيّد سلمان، ونوري الأورفليّ).

ولقدْ كان هدف الحزب النّهوض بالشّعب العراقيّ على اختلاف طبقاته، والعمل على توحيد صفوف أبنائه في سبيل التعرّف على تنظيم المملكة بأحدث الأساليب والطرق العصريّة، وتقدّمها سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً. وعلى صعيد السّياسة الخارجيّة كان هدف الحزب تعزيز كيان العراق الدّوليّ بشكلٍ يلائم التطوّرات الدّوليّة، والتعاون مع الحكومات العربيّة لتحقيق أهداف الجامعة العربيّة، وتعديل المعاهدة العراقيّة – البريطانيّة بالشّكل الذي يضمن للبلاد تحقيق مصالحها الوطنيّة وأمانيها، أمّا في السّياسة الدّاخليّة كما جاء في المادّة الرابعة: إصلاح الإدارة العامّة بجعلها تستهدف خدمة الشّعب، وتحقيق العدل، وتعزيز سيطرة القوانين، والقضاء على التصرّفات الشّخصيّة.

(٢) يُنظر: عبد الرّزّاق الحسنيّ، تأريخ الأحزاب السّياسيّة في العراق: ص١٤٨، وعبد الجبّار حسن الجبوريّ، الأحزاب والجمعيّات السّياسيّة: ص١٧٥؛ وغانم محمّد صالح عبد الله، النظام السّياسيّ في العراق ١٩٤٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، ١٩٧١م: ص١١٨.

(٣) الثّغر، العدد (٣٩٢٨)، (١٨/ آيار/ ١٩٤٨م).

أخرى للنّشاط الحزبيّ»[١].

صحافةُ الحزبِ

منحتْ وزارة الدّاخليّة معتمَد حزب الأحرار في البصرة امتيازاً بإصدار جريدة (الخليج)، كما تذكر جريدة (الثّغر)[٢]، بينما أكّد (رجب بركات) أنهّا مجلّة وليستْ جريدة، واسمها: (العربيّ)، وصدرتْ في شهر شباط عام (١٩٤٨م).

إنّ عدم جديّة الحزب على ما يبدو في جانب النّشاط السّياسيّ؛ وعدم استمراريّته، أدّتْ إلى ضعف المعلومات عنه، سواء فيما يتعلّق بالجانب التنظيميّ، أم جانب النّشاط السّياسيّ.

(٤) فرعُ حزبِ الشّعبِ في البصرة

من الأحزاب اليساريّة التي ظهرتْ في العراق بعد الحرب العالميّة الثّانية؛ فقد أُجيز في: (٢/ نيسان/ ١٩٤٦م)[٣]، وحسبما جاء في منهاج الحزب: فإنّ له أنْ يؤسّس فروعاً في مختلف أنحاء العراق، وقدْ سبق طلب تأسيس الفرع زيارةٌ قام بها (عبد الرّحيم شريف، المحامي)، أخو عزيز شريف رئيس الحزب؛ إذْ زار قضاء (أبو الخصيب)، واتّصل ببعض الأشخاص[٤]، ولكنّ زيارته كانتْ تحت أنظار السّلطة، كما هو الحال

---

(١) عندما أُعلنتْ الأحكام العرفيّة عام ١٩٤٨م، بسبب حرب فلسطين، قامتْ الحكومة بحملةٍ واسعةٍ على الحرّيّات ومحاربة الأحزاب، والتدخّل في الانتخابات، فأوجد ذلك انشقاقاً في صفوف حزب الأحرار، وخلافاً بين أعضائه وبين الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ؛ (لأنّه دخل معه في نشاطٍ سياسيّ مشترك، وسوف يتكرّر ذلك مع حزب الجبهة الشّعبيّة)؛ ولذلك قرّرتْ اللّجنة العليا للحزب وقف نشاط الحزب في: (كانون الأوّل/ ١٩٤٨م)، ولم يعُدْ بعد ذلك للنشاط السّياسيّ.

(٢) الثّغر، العدد (٣٨٦٢)، ١٩٤٨م.

(٣) يُنظر عن الحزب بالتفصيل، الحسنيّ، تأريخ الأحزاب: ص١٨٣، جعفر عبّاس حميدي، التطوّرات السّياسيّة في العراق: ص٣٠٢- ٣٣٨.

(٤) المركز الوطنيّ للوثائق، وثائق البلاط الملكيّ، الملفّة (١٧٧) رقم الوثيقة (٢)، تذكر الوثيقة:

مع بقيّة الأحزاب الأُخر، فأرسلتْ قائمقاميّة قضاء (أبو الخصيب) إلى مديريّة شرطة لواء البصرة توصي بوضع (عبد الرّحيم شريف) تحت المراقبة؛ لأنّه يسعى إلى انتشار الشّيوعيّة[1]، وكانتْ مراقبة السّلطة لزيارته خوفاً من الأفكار الشّيوعيّة، خاصّةً أنّ قضاء (أبو الخصيب) قريب من إيران، التي كان يعمل فيها حزب (تودة) الشيوعيّ بنشاط، فكان خوف السّلطة من انتشار ما سمّته بالأفكار الهدّامة.

ويبدو أنّ أهداف زيارته هي محاولة التمهيد لفتح فرعٍ في البصرة، والاتصال بالمؤازرينّ؛ لأنّه بتأريخ: (٢٦/ ١١/ ١٩٤٦م)، تقدّم حزب الشّعب إلى وزير الدّاخليّة (توفيق السّويديّ) بطلب فتح فرعٍ للحزب في البصرة، فكان ردُّ الوزير: أنّ فتح فروع الأحزاب من اختصاص المتصرّفينَ، وبذلك قدّم أعضاء حزب الشعب في البصرة عريضة إلى متصرّف اللّواء بتأريخ: (٢٨/ ١٢/ ١٩٤٦م)، بعد انتهاء زيارة (عبد الرّحيم شريف) بفترة قصيرة.

أودعتْ اللّجنة المركزيّة أمر إدارة الفرع إلى كلٍّ من: (كاظم جواد (نجّار) من مؤسّسي حزب الشّعب حسب الطلب الرّسميّ المقدّم إلى وزارة الدّاخليّة، وعزيز شريف، وتوفيق منير، وعبد الأمير، أبو تراب، وعبد الرّحيم شريف، وحميد هندي، وإبراهيم الدّركزلي، ونعيم شهر ماني، وجرجيس فتح الله، وسالم عيسى، ووديع طلبا).

أنّه اتصل ببعض الأهالي، ومنهم: (الحاج فاضل جاسم صاحب محلّ الاستهلاك، وأولاده عبد الله فاضل، وصالح فاضل، مدرّسان في ثانويّة أبي الخصيب)، وأكّد لي السيّد عبد الله فاضل: أنّه باتصاله مع عزيز شريف في بغداد قدْ طلب منه أنْ يُسهّل زيارة عبد الرّحيم شريف، وأنّه قدْ اجتمع في جامع العمر، وكان من الحاضرين بعض الكَسَبَة والمعلّمين، أمّا الفلاحونَ، فلم يحضروا هذا الاجتماع. مقابلة مع عبد الله فاضل (المدرس) بتأريخ: (١٧/ ٥/ ١٩٩٢م). وصالح فاضل محامٍ، وليس مدرّساً كما تذكر الوثيقة.

(١) كاظم جواد: كان رئيس عمّال النجّارين في البصرة، حضر المؤتمر الثاني للحزب في كانون الثاني ١٩٤٦م.

نُشر منهاج الحزب في جريدة (الوطن)، الذي شدَّد على تحسين الوضع السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، مع التأكيد على حقوق العمّال وتأسيس النّقابات، مضافاً إلى حرّيّة العمل السّياسيّ والدّيمقراطيّ، وإنعاشها في العراق، وكانتْ جريدة (الوطن) لساناً رسميّاً للهيأة المؤسِّسة للحزب منذ العدد (٦٦) الصّادر في (١٩٤٦م)، أي: قبل إجازته بفترةٍ قصيرةٍ، وكانتْ الجريدة تنقلُ أخبار البصرة، وتُطالب بإجازة نقابات العمّال فيها، وتُبيّن الوضع السّيّئ نتيجة الغلاء والبطالة[١]، وعبد علي العجاميّ (نجّار)، وسالم أحمد (بدون عمل)، وأحمد علي (تورنجي ماركيل)[٢]، وجواد كاظم السّباهي (عامل ميكانيكي) إلى أنْ يتمّ انتخاب الهيأة الإداريّة بعد فتح الفرع[٣].

يبدو من ذلك أنّ العمّال كانوا يُمثّلونَ فئةً أساسيّةً في حزب الشّعب؛ لأنّه كان يدافع عن قضاياهم بوصفه جزءاً أساساً من منهجه.

وكانتْ المتصرّفيّة متردّدة في منح الحزب الرّخصة بفتح الفرع؛ لأنّها ماطلتْ بالطلب للتأكّد من هويّة طالبي تأسيس الفرع، وطَلَبَ المتصرّف من مديريّة الشّرطة بكتابه (س/ ٤٨)، بتأريخ: (٨/ ١/ ١٩٤٧م)، التحقيق في هويّة المؤسّسينَ، فكان ردّ مديريّة الشّرطة سلبيّاً، وعدّتْ الأشخاص المؤسّسينَ غير مؤهّلينَ ثقافيّاً واجتماعيّاً، وأنّهم اعتادوا على إحداث الشّغب بين العمّال وتحريضهم على الأحزاب[٤].

وفي مخاطبة المتصرّف إلى وزارة الدّاخليّة عنْ عدم إجازة الفرع، ذكر: أنّ المركز

---

(١) للتفصيل عن الحزب، يُنظر: الحسنيّ، تأريخ الأحزاب: ص١٨٣، وجعفر عبّاس حميدي، التطوّرات السّياسيّة في العراق: ص٣٠٢- ٣٣٨.

(٢) (تورنجي ماركيل): مصطلح يُطلق على صاحب خرائط محلّة في المعقل.

(٣) يُنظر: (و.م.ب)، رقم الملفّة (٥/ ٢)، صورة عريضة حزب الشّعب ذات الرّقم (٥/ ٢)، والمؤرّخة في: (٢٨/ ١٢/ ١٩٤٦م).

(٤) يُنظر: (و.م.ب)، رقم الملفّة (٥/ ٢)، كتاب مديريّة شرطة لواء البصرة، العدد (٤٨)، (٨/ ١/ ١٩٤٧م)، إلى متصرّف اللّواء.

الاجتماعيّ للمؤسّسينَ لا يساعد على منحهم فتح حزب سياسيّ؛ نظراً إلى انعدام القابليّة والنضوج السّياسيّ فيهم.

ويظهر أنّ رفض إجازة الحزب كان بدافع الخوف من ازدياد نشاط فروع الأحزاب، خاصّة بعد إجازة فرع الاستقلال والوطنيّ الدّيمقراطيّ، فضلاً عن خوفها من أنْ يكونَ واجهةً للحزب الشيوعيّ السِّرّيّ (النشاط الهدّام) حسب رأي السّلطة، ومن ثَمّ زيادة المعارضة ضدّ الحكومة في الدّاخل.

(٥) فرع حزب الاتّحاد الوطنيّ[١]

تقدّم أعضاء حزب الاتّحاد الوطنيّ في البصرة بطلبٍ إلى متصرّفية اللّواء بإجازة فرع للحزب بتأريخ: (٢/ ١/ ١٩٤٧م) موقّعٍ من السّادة: «إبراهيم نجم (محلّة مناوي باشا)، وحاجي إسماعيل عبّاس (محلّة القشلة)، وسيّد طالب سيّد عبّاس (محلّة أبو الحسن)، وفاضل عبّاس (محلّة القشلة/ العشّار)، وكاظم عبد الجبّار (محلّة أبو الأسود)، وأمين عبّاس (محلّة القشلة/ العشّار)، وكاظم جواد علي (شارع المهندسين/ العشّار)»[٢]، واختارتْ اللّجنة المركزيّة (سيّد طالب سيّد عبّاس) «معتمداً لها في البصرة»[٣].

وبعد طلب المتصرّفية من مديريّة شرطة اللّواء التحقيق بشأن مؤسّسي الحزب ، كان ردّ المديريّة أنَّ المركزَ الاجتماعيّ لمقدّمي الطلب لا يُساعد على منحهم فتح فرعٍ سياسيّ؛

---

(١) أُجيز بتأريخ: (٢/ نيسان/ ١٩٤٦م)، بهيأة مؤلّفة من: عبد الفتّاح إبراهيم، ومحمّد مهدي الجواهريّ، وجميل كبّة، وموسى الشّيخ راضي، وإدور قليان، وموسى صبار عطا البكريّ، وعبّرت عن الحزب جريدة (الرأي العامّ) لصاحبها محمّد مهدي الجواهريّ.
وكان لحزب الاتّحاد الوطنيّ موقفٌ جيّد من الأحداث السّياسيّة، وأُبطلتْ رخصة الحزب مع حزب الشعب بتأريخ: (٢٩/ أيلول/ ١٩٤٧م)، في عهد وزارة صالح جبر، فانضمّ أعضاؤه إلى الأحزاب الأُخر.

(٢) (و.م.ب)، الملفّة (٥/ ٨)، صورة العريضة إلى متصّرفية لواء البصرة بتأريخ: (٢/ ١/ ١٩٤٧م).

(٣) (و.م.ب)، الملفّة (٥/ ٨)، المصدر السّابق.

نظراً إلى انعدام القابليّة والنضوج السّياسيّ فيهم[١]، وعلّلتْ عدم الموافقة -أيضاً- بأنّ مقدّمي الطلب من طبقةٍ عاملةٍ جاهلةٍ، ليس لهم أيّة ثقافة أو معلومات تؤهّلهم لإدارة دفّة حزبٍ سياسيٍّ[٢]، ومن ذلك أوصتْ المديريّة بعدم إعطاء الإذن بتأسيس فرعٍ للحزب في البصرة.

كان رئيس الوزراء (نوري السّعيد) في وزارته التّاسعة (٢١/ تشرين الثاني/ ١٩٤٦م)، يرفض الأفكار اليساريّة ويعدّها أفكاراً (هدّامة)، وكان موقفه سلبيّاً من الأحزاب السّياسيّة، خاصّة أنّ صحف الأحزاب كانت تُندّد بسياسته على صعيد فتح فروع الأحزاب، أو إجراء الانتخابات النيابيّة الحرّة؛ ولذا فإنّ رفض إجازة الحزب أمر بديهيّ في ضوء سياسة كبت الحرّيات، وعدم فسح المجال لنشاط الأحزاب، وبذلك لم تكتمل محاولة إجازة فرع الحزب في البصرة.

---

(١) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (٥/ ٨)، كتاب مديريّة شرطة اللّواء (س ٦٨)، (١٢/ ١/ ١٩٤٧م)، إلى متصرّف اللّواء.

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (٥/ ٨)، كتاب مديرية شرطة اللّواء (س٦٨)، (١٢/ ١/ ١٩٤٧م)، إلى متصرّف اللّواء.

ب- فروعُ الأحزابِ السّياسيّةِ في البَصْرةِ في حِقْبةِ الخمسينيّاتِ

مقدّمة عنْ فروعِ الأحزابِ السّياسيّةِ في البَصْرةِ في حِقْبةِ الخمسينيّاتِ

شهدتْ البصرة في فترة الخمسينيّات افتتاح فروع جديدة للأحزاب السّياسيّة، فعاد نشاط الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ في: (٢٥/ آذار/ ١٩٥٠م)، والحزب الشيوعيّ (السرّي)، بعد الضّربة التي وجّهتها السّلطة له باعتقال قادته وإعدامهم، وظهر- أيضاً- حزبٌ سياسيٌّ جديد أُطلق عليه (حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ)، فضلاً عن عودة حزب الاستقلال إلى العمل بعد تجديد نفسه، وظهرتْ -أيضاً- أحزاب سياسيّة جديدة، هي: (حزب الاتحاد الدّستوريّ، وحزب الأمّة، وحزب الجبهة الشّعبيّة).

وكان لمجموعة التغيّرات السّياسيّة التي شهدها العالم والوطن العربيّ بظهور حركات التحرّر الوطنيّة، ومشاريع تأميم النّفط- كما حدث في إيران عام (١٩٥٢م)- والثورة في مصر عام (١٩٥٢م) -أيضاً-، تأثيرُها الواضح في نشاط الحركة الوطنيّة التي مثّلتْها الأحزاب وحركة الطلبة، واختلاف مواقف الأحزاب بالنسبة لمجمل التطوّرات السّياسيّة.

(١) فرعُ حزبِ الاتّحادِ الدّستوريّ[١]

يقول لونكريك: «كانت من عوامل تشكيل نوري السّعيد حزباً سياسيّاً، هو الهدوء النسبيّ، الذي ساد النّشاط الحزبيّ نهاية الأربعينيّات؛ إذْ لم يبقَ سوى حزب الاستقلال يُمارس نشاطه الفعّال»[٢].

إنّ تبدّل الأوضاع السّياسيّة في المنطقة بحدوث انقلاب في سورية، والشدّة التي استخدمها (نوري السّعيد) ضدّ الحركة الشيوعيّة، ومن ثمّ التخوّف مِن تبدّل الأوضاع لغير صالح السّلطة[٣]، جميع ذلك كان سبباً في استقالة (نوري السّعيد)، على الرّغم ممّا ذكرتْه أسباب الاستقالة منْ أنّها الأسباب الصّحيّة في: (٥/ تشرين الثاني/ ١٩٤٩م)، والعمل على إدارة شؤون حزبه.

كان في البصرة جماعات مؤيِّدة لنوري السّعيد من المُلّاك والتجّار وبعض المعجبينَ بسياسته، ورغبة الحزب في توسيع نشاطه في العراق، لهذا افتُتِحَ فرع حزب الاتّحاد الدّستوريّ في البصرة، ومن الملاحظ أنّه قدْ جرى انتخابٌ للهيأة الإداريّة قبل افتتاح الفرع بشكلٍ رسميٍّ، وذلك ليمثّل أعضاؤه «الفرعَ في المؤتمر العامّ للحزب الذي انعقدَ

---

(١) أُجيز حزب الاتحّاد الدّستوريّ بتأريخ: (٢٤/ تشرين الثاني/ ١٩٤٩م) بعد استقالة وزارته العاشرة في:(٥/ تشرين الثاني/ ١٩٤٩م)، وأصبح (نوري السّعيد) رئيساً له، وفتح فروعاً في كربلاء والنّجف والحلّة، وكان له بعض الصّدى في المحافظات الشّماليّة، أصدر جريدة الاتحاد الدّستوريّ في الرابع من نيسان ١٩٥٠م، وكان معظم المنتمينَ له من المُلّاك وبعض النوّاب والتجّار وأصحاب المصالح الموالينَ لسياسة (نوري السّعيد)، ولم يستمرّ الحزب، فقدْ عطّله (نوري السّعيد) عام ١٩٥٤م، عندما أصدر مرسوماً يُعطّل الحياة الحزبيّة في العراق. لمزيد من التفاصيل عن منهاج الحزب، يُنظر: عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات العراقيّة، ط٣، صيدا، ١٩٦٨م: ٨/ ١١٨؛ وعبد الرّزّاق الحسنيّ، تأريخ الأحزاب: ص٢٣٥.

(٢) ستيفن هيمسلي لونكريك، تاريخ العراق الحديث: ص٥٨٤.

(٣) يُنظر: غانم محمّد صالح: ص١٦٦.

في: ٢٧/ تشرين الثاني/ ١٩٥٠م»[١].

وأُلِّفتْ أوّل هيأةٍ إداريّةٍ من السّادة: «عبد الجبّار الملّاك (تاجر) معتمَداً، وعبد السّلام المناصير محاسباً، وإبراهيم العقيل (المحامي) أميناً على الصّندوق، فضلاً عن عضويّة فوزي الخضيريّ (محامٍ)، وعزّ الدّين الرئيس (صحفيّ)، ومسلم الجاسم، وبهجت بايان (المحامي)، وكامل العبايجيّ[٢] (صحفيّ)، وعبد الله الفدّاغ (ملّاك)، وأندروس عشو (محامي)، وحمدان الكرناويّ (ملّاك)، وعبد الستّار المعتوق (ملّاك)، وناهي النّجم، وحقّي الحبيبة جي، ونوري داود الموسى، أعضاءَ احتياطٍ في الهيأة الإداريّة»[٣].

إنّ استعراض أسماء الهيأة الإداريّة لفرع الحزب يبيّن انتقال بعض الأعضاء من فروع الأحزاب في البصرة إلى فرع الاتّحاد الدّستوريّ؛ ما يترك انطباعاً عن عدم وجود خطّ فكريّ واضح لدى أفرادها، بقدر ما تحكمهم المصلحة الفرديّة والتطلّع إلى المناصب؛ ولهذا كثرتْ استقالة الأعضاء من الأحزاب في البصرة، والانتماء إلى حزب الاتّحاد الدّستوريّ.

وقدْ جرى افتتاح فرع الحزب في البصرة بتأريخ: (٢٢/ ٢/ ١٩٥١م)، حضره رئيس الحزب (نوري السّعيد) (رئيس الوزراء)، وأعضاء الحزب في بغداد، وألقى معتمد الحزب في البصرة (عبد الجبّار الملّاك) كلمة الافتتاح، وتطرّق فيها إلى الحياة الحزبيّة وضرورة إنعاشها، ثُمّ أعقبه (عبد السّلام المناصير) بكلمةٍ عن (نوري السّعيد)، وما قام به من أعمال مجيدة، ثُمّ اختُتم الحفل بكلمة (نوري السّعيد)، أشار فيها إلى الأعمال التي قامتْ بها الوزارة بالرّغم من قصر المدّة التي مرّت عليها في الحكم، وإلى الجهود

(١) الاتحاد الدّستوريّ (جريدة)، العدد (١٨٨)، (٢٣/ ١١/ ١٩٥٠م)، جرى انتخاب الهيأة الإداريّة في سينما الوطنيّ الشتويّ بتأريخ: (٨/ ١١/ ١٩٥٠م)، كما ذكرتْ جريدة الثّغر في عددها (٤٦٧١) بتأريخ: (١٢/ تشرين الثاني/ ١٩٥٠م)، أي إنّها سبقتْ الاتّحاد الدّستوريّ بنقل الخبر.

(٢) كان منتمياً إلى حزب الاستقلال، ودخل بوصفه عضوَ احتياطٍ في الهيأة الإداريّة عام ١٩٤٩م.

(٣) جريدة الاتحّاد الدّستوريّ، العدد (١٨٨)، (٢٣/ تشرين الثاني/ ١٩٥٠م). جريدة الثّغر، العدد (٤٦٧١)،(٢/ تشرين الثاني/ ١٩٥٠م).

القيّمة التي تبذلها في جميع النّواحي[١]، وبعد الافتتاح تكوّنتْ هيأة إداريّة عامّة من خلال الانتخابات التي أجريتْ بتأريخ: (٩/ ٣/ ١٩٥١م)، ففاز كلّ من: «عبد الكريم الخضيريّ، وإبراهيم العقيل، وأندروس عشو، وعبد الجبّار الملّاك، وفوزي الخضيريّ، وعبد الله الفدّاغ، ومحمود العامر، ومسلم الجاسم، وعزّ الدّين الرّئيس، وعبّود شُبر[٢]، وعبد السّلام المناصير»، ومِن بينهم انتُخبتْ الهيأة الإداريّة، فكان: «عبد الجبّار الملّاك معتمداً، وإبراهيم العقيل سكرتيراً، ومحمود العامر محاسباً، وعبد الكريم الخضيريّ أميناً على الصّندوق»[٣].

وكانتْ الهيأة الإداريّة لفرع الحزب ثابتة، ففي انتخابات (٢٦/ ١٢/ ١٩٥١م)، فاز: «فوزي الخضيريّ، وأندروس عشو، وعبد السّلام المناصير، وعبد الستّار المعتوق، وعبد القادر أحمد كاظم، ومجيد سلمان، ومسلم الجاسم، وعبود شُبّر، وراجح عبد السّلام المناصير سكرتيراً، وعبد الوهّاب الفدّاغ محاسباً، ومسلم الجاسم أميناً على الصّندوق»[٤].

وكان كسب الأعضاء للحزب يتمّ -حسبما ذكرتْ جريدة (صوتُ النّاس)- عن طريق توزيع الاستمارات على عددٍ من مختاري القرى؛ بُغية توزيعها على النّاس، والطلب منهم بصورة شبه رسميّة للانتماء إلى الحزب، وكان أعضاء الحزب يفوزونَ في انتخابات المختاريّة، وانتخابات مجلس اللّواء[٥] بمجموع الأصوات عن الأحزاب

(١) يُنظر: الاتحاد الدّستوريّ، العدد (٢٨١)، (١٢/ آذار/ ١٩٥١م)؛ والدستور، العدد (٢٥)، (١٠/ آذار/ ١٩٥١م).

(٢) كان منتمياً إلى الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، وبعد فوزه في انتخابات ١٩٤٧م خرج من الحزب.

(٣) الدّستور، العدد (٢٥)، (١٠/ آذار/ ١٩٥١م).

(٤) جريدة الوحدة، العدد (٤٨)، (٢/ كانون الثاني/ ١٩٥٢م). تنطق بلسان الحزب فرع البصرة.

(٥) يُنظر: الوحدة، العدد (٥٧)، (٢٥/ كانون الثاني/ ١٩٥٢م)، ففي انتخابات شطّ الترك فاز مرشّح حزب الاتّحاد الدّستوريّ (حمود شبيب)، وفي انتخابات مجلس اللّواء في أبي الخصيب

الأُخر، وخاصّة حزب الأمّة الاشتراكيّ.

تألّفتْ في الفرع مجموعة من اللّجان، كان يتمُّ من خلالها نشاط الأعضاء، وكانتْ أوّل اللّجان التي شُكّلتْ:

(١) اللّجنة الثقافيّة.

(٢) لجنة الشّكاوى: وألّفت من: (فوزي الخضريّ، وأندروس عشو، وعبد الوهّاب الفدّاغ، وعبد السّلام المناصير)[١].

(٣) لجنة العمّال[٢].

وازداد عدد اللّجان بإضافة لجنة الدّعاية ولجنة إدارة جريدة (الوحدة)، المكوّنة من: (أندروس عشو المحامي، وفوزي الخضيريّ، وعبد السّلام المناصير، وعبد الوهّاب الفدّاغ)، وكانتْ هذه اللّجنة مسؤولة عن تحرير الجريدة وماليّتها. وصدرتْ جريدة (الوحدة)، وكان مديرها (فوزي الخضيريّ)، ويحرّر فيها مجموعة من المنتمين للحزب، وكان بعضهم يكتب اسمه بشكلٍ مستعارٍ، مثل: (ابن خلدون، وإياس، ومحايد)، وكتب فيها- أيضاً-: (عبّود شُبّر، وعبد السّلام المناصير)، وقدْ صدرتْ الأعداد الأولى منها في أيلول (١٩٥١م)، وتوقّفتْ عند إعلان الأحكام العرفيّة بعد انتفاضة تشرين الثاني (١٩٥٢م)، فعُطّلتْ الصُّحف، وأغلقتْ الأحزاب على عهد وزارة (نور الدّين محمود) في: (١٣/ تشرين الثاني/ ١٩٥٢م)، وعندما تولّى (فاضل الجمالي) الوزارة في: (١٧/ أيلول/ ١٩٥٣م) أعاد الحياة الحزبيّة والصُّحف المعطّلة، ولم تصدر الجريدة مرّة أخرى، وكانتْ جريدة الدّستور تُعبّر عن الحزب، واستمرّتْ على خطّها مع السّلطة؛ إذْ أُعطي

فاز (عبد الرّحمن المعتوق) بـ(١٠١) صوتاً، و(عبد الله الفدّاغ) بـ (٨٨) صوتاً، و(ترياك عيسى الطوب) (الفاو) بـ (٨٦) صوتاً.

(١) يُنظر: الوحدة، العدد (٤٨)، (٢/ كانون الثاني/ ١٩٥٢م).

(٢) يُنظر: الدّستور، العدد (٢٦)، (١١/ آذار/ ١٩٥١م).

الامتياز لـ(محمود العامر) عضو الهيأة الإداريّة، إلى انتهائها بتأريخ: (٨/ ٢/ ١٩٦٣م)[١].

(٢) فرعُ حزبِ الأمّةِ الاشتراكيّ

كان حزب الأمّة الاشتراكيّ من ضمن فروع الأحزاب التي افتتحتْ في البصرة، وحسب النظام الدّاخليّ، فللحزب الأولويّة في فتح فرعٍ له في الألوية بعد استحصال موافقة وزارة الدّاخليّة، التي حصل عليها في تشرين الأوّل (١٩٥١م).

وكانتْ الهيأة الإداريّة للحزب تتألّف من[٢]: «عبد الكاظم الشّمخانيّ، وسلمان الشوّاف المحامي، وحبيب الملّاك، وسيّد طالب بركات، وسلمان الإبراهيم المحامي[٣]، وعبد العزيز النّقيب، وعبد الصّمد البجّاريّ، وحسين الفايز[٤]، وكاظم الصّبر، وعبد الفتاح الرّدينيّ، وأدور جرجيس، وعبد القادر السوّاد[٥]»[٦].

إنّ بعض هذه الأسماء جاءتْ في أحزاب سابقة، فكاظم الصّبر، وعبد الرّزّاق السوّاد، وحسين الفايز في (حزب الاستقلال)، وسلمان الإبراهيم كان معتمداً (لحزب

---

(١) لقاء مع رجب بركات في: (٢٠/ ٩/ ١٩٩١م).

(٢) قدّم طلب تأسيس حزب الأمّة الاشتراكيّ كلٌّ من: (صالح جبر، والسيّد عبد المهدي، وعبد الكاظم الشّمخانيّ، وجواد جعفر، وعبد الرّزّاق الأرزيّ، وحنّا خيّاط، وأحمد الجليليّ، وعزّ الدّين النّقيب (مندلي)، ومحمّد النقيب (أربيل)، ونطيف الشّاوي، والشّيخ حبيب الطالبانيّ (كركوك))، بتأريخ: (٢٠/ حزيران/ ١٩٥١م)، فأُجيز في: (٢٤/ حزيران/ ١٩٥٢م)، وعن تسمية الحزب بالأمّة الاشتراكيّ تقول (جريدة النبأ) في العدد (٣٣٨)، في: (٢٧/ حزيران/ ١٩٥١م) بـ: «تحقيق إصلاح شامل في بلادنا وفق المبادئ الاشتراكيّة الصّحيحة، التي أصبحتْ شعار الشّعوب المندفعة نحو النّور والحريّة، بالأسلوب الدّيمقراطيّ القويم، المستند على أفراد الشّعب، للمطالبة بكافّة حقوقهم وحرّيّاتهم الدّستوريّة». يُراجع: عبد الرّزّاق الحسنيّ، تأريخ الاحزاب: ص٢٢٦- ٢٣٩.

(٣) كان سلمان الإبراهيم المحامي معتمداً لحزب الأحرار، ثمّ انتقل إلى حزب الأمّة الاشتراكيّ فرع البصرة بعد استقالته من الحزب.

(٤) كان حسين الفايز من ضمن الهيأة المؤسّسة للحزب الوطني الدّيمقراطيّ فرع البصرة.

(٥) كان عبد القادر السّواد ضمن هيأة حزب الاستقلال فرع البصرة.

(٦) الثّغر، العدد (٤٩٤٣)، (١٧/ تشرين الأوّل/ ١٩٥١م).

الأحرار)، وكان عبد الكاظم الشّمخانيّ قدْ اعتذر عن الترشيح للمعتمديّة «لأسباب صحّيّة»[١].

كان الافتتاح الرّسميّ لفرع الحزب بتأريخ: (٢٨/ ١٢/ ١٩٥١م)، وبحضور رئيس الحزب (صالح جبر)، وأعضاء الحزب من بغداد والألوية التي فيها فروع للحزب، فقدْ جرى الاحتفال في مقرِّ الحزب في العشّار؛ إذْ ألقى (صالح جبر) خطاباً في الاحتفال شرح فيه سياسته الدّاخليّة والعربيّة، فقال: «بضرورة العمل على تعزيز الحياة الدّيمقراطيّة، والتمثيل الشّعبيّ الصّحيح»[٢]، وتحدّث عن الانتخابات النيابيّة، وطالب بالانتخاب المباشر ذي الدّائرة الواحدة، ودعا إلى تقوية أواصر الوحدة العراقيّة، وإلى وضوح موقف الحكومة العراقيّة من الانقلاب في سورية، ثُمّ ألقى (سلمان الإبراهيم المحامي) كلمة شرح فيها تطوّر الحياة الحزبيّة منذ بداية الحكم الوطنيّ، منهاج الحزب وسياسته، ثُمّ اختير (سالم آغا جعفر) رئيساً للفرع، و(سلمان الإبراهيم) سكرتيراً، و(عبد الفتاح الرّدينيّ) مراقباً، و(عبد العزيز النّقيب) محاسباً، و(حسين الفايز) أميناً على الصّندوق.

وكان حزب الأمّة مشابهاً لحزب الاتّحاد الدّستوريّ من حيث مستوى الانتماء له، ولكنّه أراد أنْ يتّخذ خطّاً معارضاً لوجود (نوري السّعيد) في السّلطة، الذي استلم الوزارة في: (١٥/ أيلول/ ١٩٥٠م-١٠/ تمّوز/ ١٩٥٢م).

أصدر الفرع جريدة (الإقدام) بامتياز للمحامي (كامل السّريح) في أوائل كانون الثاني (١٩٥٢م)، أي عند الافتتاح الرّسميّ لفرع الحزب، وقدْ صَدَر من الجريدة ثلاثة عشر عدداً، وكانتْ تصدر مرّتين في الأسبوع مؤقّتاً، وعندما استقال مديرها المسؤول، أُعطيتْ المسؤوليّة إلى (كاظم علي جواد)، وقدْ عُطِّلتْ الجريدة في أوائل تشرين الثاني

(١) الثّغر، العدد (٤٩٤٣)، (١٧/ تشرين الأوّل/ ١٩٥١م).

(٢) جريدة النبأ، العدد (٩٩٠)، السّنة الرابعة، (٣٠/ كانون الأوّل/ ١٩٥١م).

(١٩٥٤م)[١]، بتعطيل الحياة الحزبيّة في العراق.

ثُمَّ صدرتْ جريدة (نداء الاشتراكيّة[٢])، التي كانتْ تُطبع في مطبعة الثّغر، وانتقلتْ بعدها إلى مطبعة النّاس؛ لأنّ السيّد (عبد القادر السيّاب) صاحب المطبعة قدْ استقال من حزب الأمّة الاشتراكيّ في منطقة (أبو الخصيب)[٣].

وقدْ توقّف فرع الحزب عن نشاطه السّياسيّ عند تعطيل الحياة الحزبيّة في العراق عام(١٩٥٤م)، وكانتْ للحزب مواقف مفاجئة في بعض الأحيان، على الرّغم من الخطّ السّياسيّ الواضح لصالح جبر، ومواقفه في تأريخ العراق السّياسيّ الحديث.

---

(١) مقابلة مع المحامي رجب بركات بتأريخ: (٢٠/ ٩/ ١٩٩١م).

(٢) حصلتُ على عددٍ من جريدة (نداء الاشتراكيّة) صادر بتأريخ: (٣٠/ نيسان/ ١٩٥٤م)، السّنة الثانية، العدد(٥١)، أي أنّها صدرتْ في عام ١٩٥٣م بعد عودة الحياة الحزبيّة بعد تعطيلها في أحداث انتفاضة (تشرين الثاني/ ١٩٥٢م)، وكان مديرها المسؤول سلمان الإبراهيم (سكرتير الفرع)، وإدارتها في شارع أبي الأسود، المقرّ الثاني لحزب الأمّة الاشتراكيّ.

(٣) يذكر المحامي رجب بركات في كتابه (صحافة الخليج العربي ١٨٨٩م-١٩٧٣م) صحافة البصرة، ص١٩٤: «كان يهدف حزب الأمّة جرّ السيّاب للنّيل من الحزب الذي كان منتمياً إليه»، بينما ذكر للباحثة في مقابلة معه بتأريخ: (٢٨/ ٤/ ١٩٩٢م): «أنّ عبد القادر السيّاب اختلف مع أعضاء الحزب في الجريدة حول مسألة نشر الإعلانات الخاصّة، بينما قال المحامي محمّد أمين الرّحمانيّ في مقابلة معه بتأريخ: (١٩/ ٥/ ١٩٢٢م): «بأنّه انكشف بأفكاره الصّحيحة عن الحزب».

(٣) فَرْعُ الجبهةِ الشّعبيّة[١]

أُجيز فرعُ حزب الجبهة الشّعبيّة بعد موافقة وزارة الدّاخليّة على السّماح للجبهة الشّعبيّة المتّحدة بتأسيس فرع البصرة في بداية شهر تشرين الثاني (١٩٥١م)، وعيّن (برهان الدّين باش أعيان) المحامي معتمَداً لفرع البصرة[٢]، وكان نوّاب البصرة من ممثّلي الهيأة العليا للحزب، وافتتح مقرّه في: (٢٠/ ١٢/ ١٩٥١م)، وحضر الافتتاح رئيس الحزب (طه الهاشميّ)، وأعضاء الحزب من بغداد: (محمّد رضا الشبيبيّ، وصادق البصّام، وعبد الرّزّاق الظاهر، وعبد الرّحمن الجليليّ، وعبد الرّزّاق الجومرد)، وألقى (طه الهاشميّ) كلمته، ثُمّ أعقبه (محمّد رضا الشبيبيّ، وعبد الرّزّاق الظاهر، وعبد الجبّار الجومرد -معتمد فرع الموصل-)، وقدْ تناولتْ الخطب النّواحي السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والتاريخيّة، وتطرّقوا إلى العوامل التي عملتْ على تكوين الجبهة الشّعبيّة، والتعاون بين الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ والجبهة الشّعبيّة[٣]، وكانتْ أوّل هيأة إداريّة لفرع الحزب في البصرة مكوّنة من: (حسن عبد الرّحمن الحمود، وجميل صادق تركي

(١) أجيز حزب الجبهة الشّعبيّة بتأريخ: (٢٦/ ٥/ ١٩٥١م) بعد أنْ قدّم النوّاب بيان الحياد في: (١٩/ آذار/ ١٩٥١م) لظهور فكرة (الشّرق والغرب) بعد الحرب العالميّة الثانية، فحاول النوّاب إبعاد العراق عن الانجراف وراء هذه السّياسة.

كان من نوّاب البصرة: برهان الدّين باش أعيان، وجعفر البدر، ولكن، دخل الأوّل في ضمن الهيأة المؤسّسة، وانسحب الثاني؛ لكونه عضواً في الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ.

كان النوّاب الموقّعون على بيان الحياد هم من نوّاب المعارضة، الذين شكّلوا الحزب بمنهاج غامض، يقول لونكريك: «إنّ اتجاه الحزب يميني محافظ، ولم تكن له قاعدة جماهيريّة، أو تأثير (بالرأي العام)، قدر محاولته أنْ يكون له تأثير على السّلطة من داخل البرلمان، ووصف بأنّه حزب أشخاص أكثر منه حزب عمل وفكر». يُنظر: لونكريك، تاريخ العراق الحديث: ص٥٩٧، وعبد الرّزّاق الحسنيّ، تأريخ الأحزاب: ص٢٤٠-٢٥٢؛ وقاسم جميل قاسم، الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، ١٩٧٣م: ص٢٧.

(٢) يُنظر: جريدة الجبهة الشّعبيّة، العدد (٨٩)، (١٢/ تشرين الثاني/ ١٩٥١م).

(٣) يُنظر: الجبهة الشّعبيّة، العدد (١٢٢)، (٢٣/ كانون الأوّل/ ١٩٥١م).

الخضيريّ، (المحامي)، وحمد السيّد طالب النقيب، وعبد الله الطباطبائيّ، وحمد الرّفاعيّ (المحامي)، وكاظم السّامر (المحامي)[١].

كان الفرع في نشاطه ينطلق من النشاط العامّ للمركز في بغداد وتعاونه مع الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ؛ بسبب القاعدة الشّعبيّة التي كانتْ للحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، وسهولة إيصال صوت الجبهة الشّعبيّة إلى الرأي العامّ من خلال الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ.

أمّا ما يُعبّر عن فرع الجبهة الشّعبيّة في البصرة، فهو ما ذكرتْه جريدة الجبهة الشّعبيّة (جريدة المشعل) -لسان حال الجبهة الشّعبيّة في البصرة- بأنّها ستصدر قريباً[٢]، وقدْ صدرتْ بالفعل، ولكن يبدو أنّها لم تستمرّ لفترة طويلة؛ إذْ عُطّلتْ بعد انتفاضة تشرين الثاني (١٩٥٢م)، عند تعطيل الأحزاب والصّحف.

ج- فُروعُ الأحزاب السرّيّة في البصرة

(١) الحزبُ الشّيوعيّ العراقيّ - اللّجنة المحلّيّة في البصرة

تَسرّبتْ الأفكار الشّيوعيّة إلى العراق في العشرينيّات من القرن العشرين، وكانتْ البصرة قدْ شهدتْ أوّل خليّة شيوعيّة عام (١٩٢٧م)، مؤلّفة من: (غالي الزّويد، ويوسف سلمان يوسف[٣]، وداود سلمان، وزكريا إلياس دوكا)، وبين عام (١٩٢٧-

(١) يُنظر: الجبهة الشّعبيّة، العدد (١٠٦)، (٣/ كانون الأوّل/ ١٩٥١م).

(٢) يُنظر: الجبهة الشّعبيّة، العدد (٢٨٠)، (٣٠/ حزيران/ ١٩٥٢م). عُطّلتْ بموجب الكتاب ذي العدد (٢٢٧٩)، في: (٢٥/ ١١/ ١٩٥٢م)، وكان مديرها المسؤول كاظم السّامر (المحامي)، بينما يذكر فائق بطّي في الموسوعة الصّحفيّة: ص٢٧٠: «أنّها جريدة يوميّة سياسيّة مُنحت الامتياز بتأريخ: (٣٠/ آذار/ ١٩٥٢م)، ولكن الترجيح يكون لما ذكرته جريدة الجبهة الشّعبيّة».

(٣) يوسف سلمان يوسف (فهد): ولد في بغداد عام (١٩٠١م)، وانتقل إلى البصرة، ودرس في مدرسة السّريان الابتدائيّة، ثُمّ دخل مدرسة الرّجاء العالي الأمريكيّة في البصرة، عمل كاتباً في هيأة توزيع الكهرباء في البصرة، ويتقاضى راتباً شهرياً (١٢٦) روبيّة، وعمل في معمل الثلج

١٩٣٣م)، انتقل (يوسف سلمان) إلى الناصريّة، فأخذ المسؤوليّة (غالي الزّويد).

لم يكن جانب النّشاط التنظيميّ للحزب واضحاً إلّا بعد «عودة يوسف سلمان إلى العراق من موسكو»[١]، واستلامه مسؤوليّة اللّجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ العراقيّ، فحينذاك خضع العراق للاحتلال البريطانيّ خلال الحرب العالميّة الثانية، ما شجّع الشيوعيّينَ على العمل بحرّيّة بعد حركة مايس (١٩٤١م)، ومساندتهم (رشيد عالي الكيلانيّ)، فأدّى هذا الموقف إلى التسامح مع الشيوعيّينَ، ما ساعد على انتشار الشيوعيّة[٢].

وبعد انتهاء الحرب بفترة قصيرة، نظّم (يوسف سلمان) الحزب، وبعد إجازة الأحزاب السّياسيّة عند مجيء وزارة (توفيق السّويديّ)، حاول الحصول على إجازة للحزب باسم (التحرّر الوطنيّ)، ولكن، رُفض طلبه، ولم يستمرّ شهر عسل الأحزاب؛ لأنّه عندما شكّل (نوري السّعيد) وزارته التاسعة في: (٢١/ تشرين الثاني/ ١٩٤٦م)، أخذ بمضايقة الأحزاب في محاولته التحضير للانتخابات النّيابيّة، وإعداد الأجواء لضرب الحركة الوطنيّة.

وبعد استقالة (نوري السّعيد)، شنّ (أرشد العمريّ) حملة واسعة على الشيوعيّينَ، فعطّل جريدة (العُصبة)، فقاموا بمظاهرات للمطالبة بإعادة الجريدة، و-أيضاً- استنكاراً لإنزال قوّات بريطانيّة في البصرة عام (١٩٤٦م)، وبعد استقالة (أرشد العمريّ)، شكّل

الذي افتتحه ما بين (١٩٣٤-١٩٣٥م)، وعرف باسمه الحركي (فهد) أثناء محاكمته بعد اعتقاله مع أعضاء اللّجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ في: (١٨/ كانون الثاني/ ١٩٤٧م). للمزيد من المعلومات، يُنظر: Hanah Batuto، op . cit . p . 4 . 6 .

وسمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعيّة في العراق (١٩٣٤-١٩٥٨م)، (د.ت): ١/ ٢٥-٢٦.

(١) جعفر عبّاس حميدي، التطوّرات السّياسيّة: ص٣٤٥.

(٢) يُنظر: الموسوعة السريّة للحزب الشّيوعيّ العراقيّ: ٤/ ٧٧٠.

(نوري السّعيد) وزارته التي عمل من خلالها على ضرب الحركة الشيوعيّة بقوّة، فألقى القبض على اللّجنة المركزيّة والتنظيم.

تأثّر الحزب في البصرة بهذه الأوضاع، وتمّت مطاردة أعضائه، في الوقت الذي كان(مالك سيف)[١] مسؤول اللّجنة المحلّيّة في البصرة، الذي رشّحه (فهد) لاستلام مسؤوليّة تنظيم الحزب في بغداد، فانتقل في عام (١٩٤٧م) إلى بغداد، وترك مسؤوليّة اللّجنة المحلّيّة في البصرة من بعده لـ(إسماعيل أحمد)[٢] في: (١٩٤٧م)، الذي اعتقل في: (١٩٤٨م) عند إعلان الأحكام العرفيّة، ومطاردة الشيوعيّينَ، ثُمّ أخذ المسؤوليّة عنه (يوسف زلوف)[٣]، الذي جاء من بغداد لاستلام مسؤوليّة التنظيم.

كان عام (١٩٤٨م) من الأعوام العصيبة على الشيوعيّينَ؛ لأنّ الحزب واجه ظروفاً جديدة عليه بعد اعتقال قادته، وإعلان الأحكام العرفيّة؛ إذْ كانتْ فرصة للسّلطة

---

(١) مالك سيف كمال: معلّم صابئيّ، اعتنق المبادئ الشيوعيّة في عام (١٩٤٢-١٩٤٣م) بعد اتصاله بحسين الشبيب، واستلم مسؤوليّة الحزب في البصرة، ومسؤوليّة اللّجنة المركزيّة بعد اعتقال (فهد)، اعترف وكشف التنظيم الشيوعيّ بعد اعتقاله في: (٩/ ١٠/ ١٩٤٨م). يُنظر: جريدة الأخبار، العدد (٢٤٩٦)، (٢٢/ آذار/ ١٩٤٩م).

(٢) إسماعيل أحمد (هيكل): من الشّيوعيّين الأوائل في البصرة، يقول في اعترافاته: «رُشّحتُ للحزب في سنة ١٩٤٢م عن طريق مسعود وكاظم حمدان»، وقدْ خرج الأخيران من الحزب وكوّنا خلية مع صبري عبد الكريم، وعبد الله الجالي، وعبيد جاسم. واتّصل إسماعيل في عام ١٩٤٥م بهادي حطّين رئيس نقابة الميكانيك، وعمل مع العمّال في تشكيل نقابة الميكانيك عام ١٩٤٥م، وكوّن لجنة مع عمّال الميناء والسّكك، وأخذ المسؤوليّة عن البصرة، بعد انتقال مالك سيف عام ١٩٤٧م، اعتقل عام ١٩٤٨م. يُنظر: الموسوعة السرّيّة الخاصّة بالحزب الشيوعيّ: ١/ ١٣٥-١٣٩، ونشرتْ جريدة الجمهور اعترافاته في العدد (٣٣)، السّنة الأولى، (٢٩/ آذار/ ١٩٤٩م).

(٣) يوسف زلوف (ياسين سليم): بعد تخرّجه من المدرسة عمل في مذخر للأدوية، جاء إلى البصرة عام ١٩٤٨م، وانضمّ إلى اللّجنة المحلّيّة، وأصبح مسؤولها سنة ١٩٤٨م، ألقي القبض عليه في: (١٧/ ١١/ ١٩٤٨م). (و.م.ب)، رقم الملفّة (٤/ ٣)، الإضبارة (٥/ آ/ ب)، كتاب مديريّة شرطة لواء البصرة، العدد (٣٨٨)، (٢١/ ١١/ ١٩٤٨م)، إلى متصرّف اللّواء.

بتصفية العناصر الشيوعيّة، وشهدتْ المحاكم العرفيّة كثيراً من القضايا، واتُّهِم عدد كثير -أيضاً- بحمل الأفكار (الهدّامة) بوصفها جزءاً من تصفية الحركة الوطنيّة عموماً.

لم يبقَ إلّا حزب الاستقلال، الذي كان على خلافٍ فكريٍّ مع الشيوعيّينَ، وكانتْ صُحُفُه -كجريدة (البريد)- تنشر الأخبار حول كبس الأوكار الشيوعيّة، والاتهامات واضحة بينهم، خصوصاً عند حادثة (عدس) واعتقاله، واتّهام حزب الاستقلال للشيوعيّنَ بأنّهم متعاطفونَ معه بصفته يهوديّاً[١].

حاول الحزب الشيوعيّ أنْ يُنظِّمَ نفسه بعد اعتقال (فهد)، فصدر تنظيمٌ جديد للّجان المحلّيّة في الألوية، وقدْ كشفتْ اعترافات الشيوعيّينَ طبيعة تنظيم خلايا الحزب في البصرة، وطبيعة تقسيماته الدّاخليّة[٢]، فكان لواء البصرة مُقسَّمًا حسب خطّة اللّجنة المحلّيّة في العمل على أقسام رئيسة تتوزّع في تنظيم المحلّات والمعامل والمدارس(الطلّاب)، وهذه التنظيمات متداخلة، وتشمل قاعدة واسعة لكسب الأعضاء، وكان تأكيد الحزب على العمّال بصفتهم الرّكيزة الأساس للنّضال عند الحزب

(١) كان تنظيم الحملات مقسّم على قطاعات، والقطّاع فيه منظّمة مكوّنة من لجنة، وكلّ لجنة تحتوي على مجموعة من الخلايا، فكان قطاع (١) العشّار، يضمّ: منظّمة قطّاع العشّار، التي تحتوي على أربع لجان، كلّ لجنةٍ تضمّ (٤-٥) أعضاء. ومنظّمة قطّاع الرّباط، تضمُّ: قطّاع العرب، والمنّاوي، وأمّ الدّجاج، فضلاً عن اللّجنة العليا لتنظيم المحلّات واللّجنة العليا لتنظيم الطلّاب. كان المسؤول عن قطّاع العشّار صبري عبد الكريم (طالب)، وكانت المحاولة في عام (١٩٤٨م) ضمَّ قطّاع الرّباط وأمّ الدجاج، ودمجَ قيادتيهما لتصبح بيد الطبقة العاملة، أمّا (٢) قطّاع البصرة، فيشمل: منظّمة قطّاع السّيمر، لجنة السّيف، ولجنة المشراق، ولجنة كوت الحجّاج، وكان مسؤولهم جاسم حلّاوي. في عام (١٩٤٧م)، أغلقتْ لجنة كوت الحجّاج بعد الضّغط على الشيوعيّنَ في البصرة، وسُفِّر مسؤولها إلى بغداد، ولم يحلّ أحد محلّه. الموسوعة السرّيّة، ج١.

(٢) وردتْ اعترافات الشيوعيّين في موسوعة الحزب الشيوعيّ وما نشرتْه جريدة الخبر والجمهور والأنباء من اعترافات بحسب تأريخ إلقاء القبض على كلّ مجموعةٍ منهم، فهي تضمُّ اعترافات للأعوام: (١٩٤٧م، ١٩٤٨م، ١٩٤٩م)، كُشف من خلالها طبيعة التنظيم.

الشيوعيّ، وكان العمل في ضمن اللّجنة المحلّيّة تشجيع الخلايا العمّاليّة، التي نتج عنها تكوين نقابَتَي الميكانيك والميناء في عام (١٩٤٥م)[١]، فضلًا عن وجود لجنة من العمّال في السّكك، وكانتْ الغاية من تنظيم العمّال هو الاهتمام بالعمل النقابيّ، ودفع العمّال للنضال من أجل حقوقهم، وإعداد كادر قوي لإدارة الحزب داخل المعامل[٢]، فضلًا عن الاهتمام بالقاعدة الطلّابيّة؛ لذلك نشط الحزب بين الطلاب، وكان له تنظيم واسع بينهم[٣].

(١) في نقابة الميكانيك كان: (هادي طعين، وأحمد محمّد علي، وطلعت لازار). الموسوعة السّرّيّة: ١/ ١٣٥. أمّا نقابة الميناء، فكان فيها: (عبد الحسن جبّار، وجاسم حسن، وناصر عبود، وسيّد محمّد). الموسوعة السّرّيّة: ١/ ١٣٧. أمّا السّكك، فتكوّنت لجنة من: (إسحاق برازي، وناجي شاؤول، وغنيم شاؤول). الموسوعة السّرّيّة: ١/ ١٣٠.

(٢) يتألّف تنظيم المعامل (١) من لجنة عمّال الميناء، وعمّال معامل العشّار، وتشرف على هذه اللّجنة لجنة عليا تتكوّن من أربعة مسؤولين (في عام ١٩٤٧م، كانت مؤلّفة من: جاسم حسن (الميناء)، وجنجون حسين (النفط)، وإسماعيل أحمد (الميكانيك)، وإسحاق شيرازي (السّكك)، وانحلّتْ هذه اللّجنة أثناء انتخابات النقابة عام ١٩٤٧م)، يُقسّم التنظيم بالنسبة للمعامل على: (١) معمل مسفن الميناء البحريّ (٢) معمل الأرصفة (٣) معمل السّكك (٤) معمل مديريّة الميناء. أمّا لجنة عمّال النّفط، فتقسم على: معمل نفط البصرة، ومعمل نفط الرّافدين، فضلاً عن لجنة عمّال المعامل في العشّار، وتضمّ مجموعة لجان موزّعة على: (١) لجنة عمّال كهرباء وماء العشّار (٢) معمل كري مكنزي (٣) المعامل الأهليّة (٤) لجنة التلفون والبرق.

(٣) كان تنظيم المدارس تتبعه مجموعة من اللّجان تسمّى لجان الطلاّب، وهي مسؤولة عن «توجيه وتنسيق النشاط الحزبيّ السّياسيّ والمدرسيّ بين جماهير الطلّاب والشباب عموماً، تؤلّف المنظّمة المحلّيّة لجنة تعرف بـ(لجنة الطلّاب) يُنتقى أعضاؤها من بين أنشط منظّمي لجان المدارس ومرشديهم الحزبيّين، وهي مسؤولة مباشرة تجاه اللّجنة المحلّيّة»، وكان التنظيم يقسّم على مجموعة من المدارس تشمل: (١) مدرسة ثانويّة البصرة (٢) مدرسة متوسّط البصرة (٣) مدرسة جمعيّة المعلّمينَ الإعداديّة (٤) مدرسة جمعيّة المعلّمينَ المتوسّطة(٥) مدرسة سيلاس خضوري (٦) مدرسة الرّجاء العالي، ويقسّم هذا التنظيم على قطّاعين، هما: قطّاع العشّار، ويشمل مدارس ثانويّة البصرة، وفيها لجنة عليا، وثانويّة جمعيّة المعلّمينَ، ومتوسّطة جمعيّة المعلّمينَ (٢)، وقطاع البصرة – وهذا القطّاع كان صغيراً –، وهو عبارة عن

كانتْ التبدّلات في اللّجنة المحلّيّة تبدو سريعةً، خاصّة بعد «محاربة نوري السّعيد للحركة الشيوعيّة»[١]؛ لأنّ الحزب كان يتعرّض باستمرار إلى اعتقال أعضائه، وكبس أوكاره[٢] في المناطق التي يتوزّع فيها حسب تقسيم الفروع[٣] في الزّبير، وأبي الخصيب، والفاو، والقُرنة.

أعاد الحزب تنظيم نفسه عام (١٩٥٠م) بعد الانفراج الذي حصل في الحياة السّياسيّة في العراق، وظهور حركة البعث ومشاركتها الواسعة في انتفاضة (١٩٥٢م)، واشترك الحزب في الجبهة الوطنيّة عام (١٩٥٤م) في مساندة مرشَّحي حزب الاستقلال، والوطنيّ الدّيمقراطيّ، والجبهة الشّعبيّة، وعمل أعضاؤه على «توزيع المنشورات المعادية للحكومة بصورة متواصلة»[٤]، وازداد نشاطهم بين صفوف الطلبة من خلال (اتحاد الطلبة)، وشاركوا في إضرابات الطلبة عام (١٩٥٤م)؛ مساندةً لإضراب عُمّال

منظّمتين في مدرستين، هما: مدرسة متوسّطة البصرة، ومدرسة سيلاس خضوري. يُنظر: من وثائق الحزب الشيوعيّ العراقيّ، مؤلّفات الرفيق فهد، قضيّتنا الوطنية (٢) بغداد، ١٩٧٣م، المادّة (٤٣)، من النظام الدّاخليّ: ص٨١، الموسوعة السّرّيّة: ١/ ١٣٧.

(١) د. رياض رشيد ناجي الحيدريّ، الحركة الوطنيّة في العراق (١٩٤٨-١٩٥٨م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، ١٩٧٧م: ص١٩٦.

(٢) كانتْ الأوكار الشيوعيّة (الأماكن السّرّيّة لاجتماع الأعضاء) تُكبس باستمرار من قبل الشّرطة، فذكرتْ جريدة (الخبر): أنّه تمّ كبس وكر للشّيوعيّينَ بتأريخ: (٣/ ١١/ ١٩٤٩م)، وفيه (١٣) شخصاً، والذي كُشفتْ فيه أسماء اللّجنة المركزيّة الخامسة فرع البصرة: (زكي وطبان، ويحيى صالح، وفهمي جرجيس، وعبّاس حسن ماز، وعبد الرّحمن منصور).

(٣) لجنة الفروع، كان يقصد بهذه اللّجنة حسب النظام الدّاخلي للحزب الشيوعيّ (فروع الحزب لدى الأرمن والتركمان، لغرض توسيع الحركة الثوريّة بين الجماهير الكرديّة والأرمنيّة، وجرّها إلى ميدان التحرّر الوطنيّ جنباً إلى جنب مع العرب الذين يؤلّفونَ الأكثريّة في القطر، يؤلّف كلّ من الأكراد والأرمن في المستقبل فرعاً للحزب الشيوعيّ العراقيّ، ولكلّ فرع سياسته التي لا تتعارض مع خطط الحزب ونظامه الداخليّ، أمّا الفروع المقصود بها هنا، فهي التابعة للّجنة المحلّيّة للحزب في لواء البصرة حسب المناطق التابعة للّواء). من وثائق الحزب الشيوعيّ العراقيّ: ص٧٥.

(٤) (و.م.ب)، الملفّة رقم (٩/ ٢١)، كتاب مديريّة شرطة لواء البصرة (الشّعبة الخاصّة)، العدد (٦٩٢)، في: (٢٧/ ٣/ ١٩٥٤م) إلى متصرّفية لواء البصرة.

شركة نفط البصرة، وعندما عطّلتْ الأحزاب السّياسيّة تمهيداً لعقد حلف بغداد، بدأتْ السّلطة بكبس الأوكار الشيوعيّة[١]، والحدّ من نشاطهم، وكانتْ السّلطة تُراقب تحرّكاتهم؛ خوفاً من قيامهم بالمظاهرات[٢].

وفي عام (١٩٥٧م) دخل الحزب الشيوعيّ في جبهة الاتّحاد الوطنيّ مع حزب الاستقلال والوطنيّ الدّيمقراطيّ، وحزب البعث العربيّ الاشتراكيّ، ومهّد هذا التعاون بين الحزب الشيوعيّ والبعث في الاحتجاج على العدوان الثلاثيّ على مصر (١٩٥٦م)، وفي الإضراب المشترك في: (٢٨/ تشرين الأوّل/ ١٩٥٦م) لنصرة القضيّة الجزائريّة[٣]، واستمرّ التعاون إلى قيام ثورة (١٤/ تمّوز/ ١٩٥٨م).

(١) ذكرتْ جريدة (الثّغر) العدد (٥٧٥٠)، (٧/ تمّـوز/ ١٩٥٤م) اكتشاف الشرّطة لوكرين شيوعيّين، وألقي القبض على عدّة أشخاص، وكذلك اكتشاف وكر شيوعيّ سرّي يُدير الحركة الشيوعيّة في الألوية الجنوبيّة في عام ١٩٥٥م، الثّغر، العدد (٦٢٦٥) في: (٢٦/ حزيران/ ١٩٥٦م).

(٢) (و.م.ب)، الملفّة (٩/ ١٢)، مديريّة شرطة اللّواء، العدد (١٢٦١)، في: (٢٣/ ٣/ ١٩٥٤م)، إلى متصرّفية لواء البصرة.

(٣) يُنظر: إبراهيم الجبوريّ، سنوات من تأريخ العراق (١٩٥٢-١٩٥٩م) المكتبة العمّاليّة، بغداد: ص٣٣٣؛ وهادي حسن عليوي، دور حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ في العراق في الحركة الوطنيّة، منذ تأسيسه حتّى (١٤/ تمّوز/ ١٩٥٨م)، ط١، بغداد، ١٩٧٩م: ص١٨٠-١٨٥.

(٢) حزبُ البعث العربيّ الاشتراكيّ[١]

كانتْ الأفكار القوميّة بين النّاس والفئة المثقّفة من الشباب القوميّ موجودةً إلى حدٍّ ما، ففي الخمسينيّات ظهرتْ فكرة البعث في البصرة في وقتٍ «كان الشباب في العراق يتّجه نحو اليسار، ممّا كان سبباً في انتقال شباب حزب الاستقلال نحو حزب البعث»[٢].

منذ ذلك الحين بدأتْ كتلة الشباب القوميّ في حزب الاستقلال تبتعد تدريجيّاً عن مسار حزب الاستقلال التقليديّ في العمل السّياسيّ، ففصل الحزب عام (١٩٤٨م) مجموعة من الشباب القوميّ، بينهم: (صبيح داود إيليا)[٣]؛ بسبب اشتراك الحزب في انتخابات (١٩٤٨م) بعد وثبة كانون.

في هذه الأثناء كانتْ أفكار حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ قدْ أخذتْ طريقها البطيء إلى البصرة عن طريق بعض الطلبة خرّيجي بغداد، ومنهم: (طه علي الرّشيد)[٤]،

(١) كُتِبَ الكثير عن حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ، وظهرتْ الأطروحات فيه، وكان لمعهد الدّراسات القوميّة والاشتراكيّة جانب التخصّص في هذا الموضوع، ولكن يلاحظ أنّ ما كتب عن البصرة كان قليلاً، باستثناء بعض الإشارات الصّغيرة. إنّ صعوبة الكتابة عن الأحزاب التي كان نشاطها سرّياً لا يمكن مقارنتها بالصّعوبة التي تواجه مَنْ يكتب عن الأحزاب العلنيّة؛ لانعدام الوثائق المحفوظة، ومطاردة السّلطة أعضاء هذه الأحزاب، أو وفاة كثير من أعضائها المؤسّسين، ومن هنا جاءتْ الصّعوبة في الكتابة عن هذا الموضوع.
لم أتطرق إلى جوانب التنظيم المتعلّقة بالماليّة، أو طبيعة الخليّة وتكوينها؛ لأنّها لم تظهر بشكلٍ واضحٍ في تنظيم البصرة إلّا بعد عام ١٩٥٨م.

(2) hamna Batatu، op. cit. p. 300.

(٣) يُنظر: جريدة البريد، العدد (٥٧)، (١٧/ كانون الثاني/ ١٩٤٨م).

(٤) طه علي الرّشيد: من مواليد ١٩٢٩م، كان والده تاجراً، التحق بكلّيّة التجارة في بغداد عام (١٩٤٧م-١٩٤٨م)، ولكنّه لم يكمل الدّراسة بعد حكمه بالإعدام، خرج من العراق إلى السّعوديّة، واعتزل العمل السّياسيّ، درس العلوم السّياسيّة في جامعة القاهرة، وبعدها اشتغل بالسّلك الدّبلوماسيّ قبل التحاقه بالدّراسة في بغداد، وكان يحمل أفكاراً ثوريّة، وحاول تشكيل تنظيم باسم (الحزب العربيّ الثوريّ)، يدعو إلى أفكار قوميّة تأتي عن طريق العمل الثوريّ،

الذي عمل على تكوين أوّل نواة بعثيّة في البصرة؛ إذْ اتّصل مع مجموعةٍ من الشباب، منهم: (أنور داود إيليا، وصبيح داود إيليا، ويوسف رؤوف، ومعتوق الراجد (طالب)، وفؤاد عبد الحميد (طالب)، ويحيى عبد الكريم المناصير (طالب)، وعلي حسين السّالم، وعيسى العضب، وأحمد الحيدريّ، وفاروق عزيز نعوم[١]، وفاروق عبد العزيز قاسم (طالب)، ومصطفى علي الرّشيد[٢]، وياسين طه الياسين)، وكان الطلبة يمثّلونَ نسبة عالية من التنظيم، وكانتْ محلّات سكناهم متقاربة، ما سهّل نشر الفكرة بينهم.

كان العمل في البداية -تكوين الخلايا- يتمّ عبر لقاءات «شبه شخصيّة، يحدث فيها الكشف عن الأفكار البعثيّة الجديدة، وأماكن التقاء الأشخاص، إما على الكورنيش، أو في بيت (أنور داود إيليا)، وكانتْ المنشورات التي تأتي من بغداد يوزّعها (ياسين طه الياسين)، والمسؤول الأوّل كان (طه علي الرّشيد)، ولم يكن الأشخاص يعرف أحدهم الآخر[٣]؛ بسبب السّرّية في العمل، والخوف مِن أنْ تكشف السّلطة أمرهم، وفي عام (١٩٥٢م) بدأ التنظيم يضعف؛ بسبب اعتقال (طه علي الرّشيد)[٤]، ثُمّ أُعطيتْ المسؤوليّة إلى (أنور داود إيليا)[٥]؛ إذْ أصبح المسؤول الأوّل.

ومن ذلك نستنتج، أنَّ المعلومات عن النّواة الأولى للحزب في البصرة يشوبها

وربّما كانت من أسباب اعتناقه مبادئ الحزب منذُ بدايته. مقابلة مع أخته ليلى الرّشيد (مدرّسة متقاعدة)، بتأريخ: (٥/ ٢/ ١٩٩٢م).

(١) فاروق عزيز نعوم: كان يعمل في نفط خانقين، ورد اسمه في تقارير الشرطة، ملفّة رقم (٥/ ١)، (٢٠/ ٩/ ١٩٥٢م).

(٢) مصطفى علي الرّشيد: أخو طه الرّشيد، الذي كان ينظم الأشعار.

(٣) لقاء أجرتْه الباحثة مع السيّد فؤاد عبد الحميد الخليل، بتأريخ: (٤/ ٢/ ١٩٩٢م).

(٤) روتْ لي أخته السّت ليلى: أنّه هرب من بغداد إلى البصرة بعد أنْ حُكِم، هرب بواسطة قطار الشعيبة، وفي طريق البصرة نزل من القطار، وكان بزيّ البدويّ، وفي الزّبير، ظلَّ مختبئاً لدى أحد أقربائه، واسمه (محسن الفدّاغ).

(٥) كانَ يعملُ بالإخراج الكمركيّ.

الغموض، ويبدو أنّ محاولة وضع اليد عليها أمرٌ صعبٌ؛ وذلك لتداخل عمل الشباب القوميّ ضمن حزب الاستقلال من جهة، ولعدم الحصول على المعلومات الكافية مِن الذين عملوا في الفترة الأولى لابتعادهم عن العمل السّياسيّ لفترة تعدُّ طويلة بالنسبة لهم، من جهةٍ ثانيةٍ، ويرجع سبب عدم استمرار بعض المؤيّدينَ للحزب في العمل الحزبيّ؛ إلى صعوبة العمل السّرّيّ في تلك الفترة؛ ولأنّ السّلطة تتشدّد في المراقبة، خاصّة بعد انتفاضة (١٩٥٢م)، وانكشاف أمر الخليّة الأولى بعد إلقاء القبض على (طه الرّشيد) عام (١٩٥٢م)، والبعض منهم ترك العملَ السّياسيّ لالتحاقه بالدّراسة خارج البلد، أو انصراف بعضهم إلى العمل التجاريّ، كلّ هذا أدّى إلى عدم وضوح التنظيم الأوّل للحزب خلال المدّة نفسها.

وفي عام (١٩٥٣م)، تشكّلتْ خليّة جديدة ضمّت: (عبد الغني فيصل، وكامل حامد المشاهديّ، وماجد شهاب المعماريّ، ونوري البشير، ومحمّد طاهر حمّادي، ويحيى عبد الكريم المناصير)، وكان (كامل المشاهدي) مسؤول التنظيم، وكانتْ الاجتماعات تُعقد في دار (ماجد شهاب المعمار)، أو دار (يحيى المناصير) في البصرة القديمة، وردّد قَسَم العضويّة: (عبد الغني فيصل، وماجد شهاب، ونوري بشير، ويحيى المناصير)[٦]، وكان مسؤولها (كامل حامد المشاهديّ).

كانتْ الأحداث المحلّيّة والعربيّة (القوميّة) قدْ وضّحتْ نشاط الحزب، وأظهرتْ إمكان حركته السّياسيّة، فكانتْ له مشاركة في انتفاضة (١٩٥٢م)، وإضراب عُمّال النّفط في عام (١٩٥١م)، و(١٩٥٣م)، فضلاً عن رفضه مشروع بغداد (١٩٥٤م)، ما جعل السّلطة تتشدّد في مراقبتها، وتزيد مِن تحرّيها للوصول إلى الخلايا البعثيّة، وطلبتْ مِن دوائرها في

(٦) حامد قاسم محمّد الجبوريّ، نشأة حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد ١٩٨٩م: ص٤٢. اعتماداً على معلومات التوثيق الحزبيّ من تقرير رفعه عبد الغني فيصل.

الألوية العناية بجمع المعلومات وتكريس الجهود، للتحّري عن الخلايا البعثيّة[١].

أخذ التنظيم في البصرة يظهر من جديد عام (١٩٥٦م) على يد (مهدي آصف الديراويّ)[٢]، الذي كان مسؤولًا في البصرة، وكانتْ الاجتماعات تُعقدُ في بيته، أو في ناحية شطّ العرب في بستانٍ يعودُ إلى شخصٍ اسمُهُ (الحاج جميل)، أمّا المنشورات، فكانتْ توزّع بين الأشخاص بشكلٍ سرّيٍّ، واللّافتات التي كانت تستخدم في المظاهرات كانتْ تُعمَل في استوديو الفنون[٣]، وجاء بعد (مهدي آصف الديراويّ) في استلام مسؤوليّة التنظيم (حكمت البزّاز) عام (١٩٥٧م)، الذي اتّصل بمهدي آصف، ويبدو أنّ التنظيم كان ما يزال محدوداً؛ لأنّه عند استلام (حكمت البزّاز) المسؤوليّة لم يكن في التنظيم سوى (مهدي آصف)، واثنين عسكريّين من نوّاب الضبّاط، أحدهما يُدعى (ياسين)، وكان التنظيم عبارة عن اتصالات فرديّة تحتاج إلى تطوير ثقافيّ وتنظيميّ[٤]. وكانتْ صلة الاتصال بين (مهدي آصف)، و(حكمت البزّاز) تتمُّ عن طريق طالبٍ اسمه (أحمد طارق) من الصفّ الخامس الإعداديّ في المدرسة، وكان (حكمت البزّاز) قدْ بدأ يعمل

---

(١) د. جعفر عبّاس حميدي، التطوّرات السّياسيّة في العراق (١٩٥٣-١٩٥٨م)، بغداد، ١٩٨٠م: ص٢١٣.

(٢) مهدي آصف الديراويّ: من مواليد ١٩٢٩م، كان يعمل كاتباً في كراج القرنة، انتمى لحزب الاستقلال، وكان يكتب في جريدة (صوت النّاس) لسان حال حزب الاستقلال، وفي مقابلة مع ابنه الكبير (صالح)، ذكر لي: أنّ والده «أخذ فكرة البعث من فؤاد الركابيّ، عندما كان يزورهم ويلتقون في بيت خاله فؤاد في القشلة، أصبح مسؤولاً للتنظيم عام (١٩٥٤-١٩٥٧م)، وكوّن صفّاً بعثياً من العمّال». فُصل مِن عمله في كراج القرنة، وعمل في أحد مكابس التمور. مقابلة مع ابنه صالح مهدي آصف، بتأريخ: (٨/ ٩/ ١٩٩١م).

(٣) يقع في شارع الجاحظ حاليّاً.

(٤) رسالة بعث بها حكمت البزّاز (وزير التربية سابقاً) إلى الباحثة، بتأريخ: (١٣/ ١٢/ ١٩٩١م).

بين الطلّاب «مسؤولاً عن الاتصال بالنصير طه السّامرائيّ[١]، وزكي جابر[٢]، ومجموعة من الطلبة في الصفّين الثاني متوسّط والرّابع الإعدادي؛ إذْ كان يدرّس الإنكليزيّة، ووصل عدد المنتمينَ خلال وجوده في المدرسة أكثر من ستّينَ طالباً»[٣].

وكانتْ بعض اجتماعاتهم تُعقدُ خلال السّفرات المدرسيّة إلى القرى والبساتين في أبي الخصيب؛ لأنّها تكون بعيدة عن أعين السّلطة، ويبدو أنّ مهمّة (حكمت البزّاز) كانتْ سهلة في كسب الأعضاء على الرّغم من المراقبة عليه[٤]؛ لأنّ الشارع البصريّ -حينذاك- كان يشهد أحداث تأميم قناة السّويس، والعدوان الثلاثيّ على مصر (١٩٥٦م)، وكانتْ خطابات (جمال عبد الناصر) القوميّة تُؤثّر على الرأي العامّ البصريّ، «بحيث عندما كان يخطب في الإذاعة، يكون لخطابه تأثير كبير في الرأي العامّ البصريّ؛ لأنّه كان يحرّك الشعور القوميّ»[٥]، وكانتْ مواقف (عبد الناصر) القوميّة -فضلًا عن موقف السّلطة منه- سبباً في توجّه الشباب إلى الإعجاب به.

شهدتْ فترة الخمسينيّات الجانب التبشيريّ للأفكار البعثيّة في البصرة، مع وجود أشخاص يعملونَ بجدٍّ، ولكن من دون تنظيمٍ قويٍّ وفاعلٍ؛ لذلك لم يبرز نشاط الحزب بمستواه التنظيميّ إلا بعد ثورة (١٤/ تمّوز/ ١٩٥٨م).

(١) يقع في شارع الجاحظ حاليّاً.

(٢) زكي جابر: كان مدرّساً في ثانويّة فيصل الثاني، أكمل دراسته في إحدى الجامعات الأمريكيّة، يعمل -الآن- استاذاً في جامعة الرّياض، المملكة العربيّة السعوديّة.

(٣) (و.م.ب)، ملفّة المعارف، رقم (١/ ٥)، كتاب مديريّة أمن منطقة البصرة، العدد (١٤٥٧)، في: ١٩/ ٣/ ١٩٥٨م إلى متصرّف اللّواء.

(٤) ورد كتاب من مديريّة أمن البصرة إلى متصّرف لواء البصرة (حول نشاط حكمت البزّاز؛ لأنّه أصبح له سيطرة وتأثير على أفكار طلّاب المدرسة)، وطالَب الكتاب بنقله إلى إحدى مدارس المتوسّطات في الأقضية والنواحي النائية خارج اللّواء؛ إذْ يمكن الحدّ من نشاطه ومراقبته، (و.م .ب)، رقم الملفّة (١/ ٥)، (ملفة موظّفي المعارف)، العدد (٦٤١)، (١٩/ ٣/ ١٩٥٨م).

(٥) أكّد كلُّ مَن قابلتْهم الباحثة ممن لهم صلة بالفترة المعنيّة هذا الكلام.

وأكّد (حكمت البزّاز) للباحثة: أنّه عندما ترك البصرة عام (١٩٥٧م- ١٩٥٨م) لم يكن فيها إلا عضوان، هما: (مهدي آصف، وحكمت البزّار)، أما الباقون، فأنصار[١].

أمّا التنظيم النسويّ - ويظهر عادة في الأحزاب ذات النشاط السّرّي؛ بحكم ارتباط العضو بعائلته التي تساعده في إنجاز عمله- فيكون عمل المرأة مرتبطاً بحكم صلتها به، ويبدو هذا عاملاً أوّلَ، أمّا الثاني، فهو التحاق بعض الفتيات بالتعليم العالي المختلط في بغداد، فضلاً عن تفاعلهنّ مع الأحداث السّياسيّة، خاصّة في سنوات الخمسينيّات التي شهدتْ أحداثاً متلاحقة.

بدأتْ بعض الفتيات - وخاصّة مِن العوائل المنفتحة في نظرتها إلى تعليم الفتاة وممارستها حياتها، أو بحكم مشاركة عوائلهم في المناسبات السّياسيّة- في المشاركة بالنشاط السّياسيّ.

وكانتْ (سعديّة الفرحان)، و(ناهضة بركات)[٢] من أُوْلَيَاتِ البعثيّات في البصرة، وكانتْ الأخيرة طالبة في دار المعلّمين العالية، وذلك سنة (١٩٥٤-١٩٥٥م)، وتقول عن هذه الفترة: كان حلف بغداد والشجب الشعبيّ ضدّه قدْ أدّى إلى قيام المظاهرات، ما كان دافعاً لتشجيع الطلّاب للفتيات في المشاركة معهم في التظاهرات، أمّا كسبها إلى صفوف الحزب، فكان عن طريق مسؤولة القسم الدّاخليّ، ومنْ أصدقاء أخيها

---

(١) رسالة بعثها البزّار إلى الباحثة بتأريخ: (١٣/ ١٢/ ١٩٩١م).

(٢) لقاء مع ناهضة بركات أجرتْه الباحثة معها بتأريخ: (٥/ ٢/ ١٩٩٢م)، ذكرتْ فيه أنها استمرّتْ بالعمل بعد تخرّجها؛ إذ عُيّنتْ في مدرسة الأشبال الابتدائيّة عام ١٩٥٩م، ثمّ انتقلتْ إلى ثانويّة العشّار للبنات في الكرّارة، وأسهمتْ في انتخابات نقابة المعلّمينَ بوصفها عضواً مؤسّساً، وفي اجتماع الجبهة الوطنيّة صوّتتْ مع القوميّينَ بعد الثورة، ومن المُسهِمَات معها سها السّالم (مديرة).
سُها السّالم: (أستاذة جامعة، قسم الإرشاد التربويّ، جامعة البصرة)، وسامية نجم: (محامية)، ونزهة الموسى: (ربّة بيت)، وفخريّة البدريّ: (متقاعدة)، وسُها الفرحان: (متقاعدة)، وسعديّة الفرحان: (متقاعدة).

ثانياً، وقدْ شاركتْ بعض الفتيات في لجان القسم الدّاخليّ ولجنة المطعم، وفي انتخابات شؤون الطلبة، وبعد تخرّجها دخلتْ في حلقة (مهدي آصف) مع (أمل إبراهيم، وآمنة الفخريّ، وسُها الفرحان)، وكانتْ تسمّى (حلقة العشّار)، وكان لقاؤهنّ في بيت (أمل إبراهيم) (معلّمة)، وفي الاجتماع يتمّ (قراءة منشورات الحزب، نضال البعث، جمع الاشتراكات)، وقدْ انتهتْ هذه الحلقة بعد سجن (مهدي آصف الدّيراويّ) عام (١٩٥٨م).

واعتماداً على ذلك، يمكن القول إنّ إسهامات التنظيم النسويّ كانتْ بسيطة؛ بحكم الفترة التاريخيّة التي كان فيها عمل الشباب في المجال السّياسيّ صعباً، مع الأخذ بالنظر صعوبة تحرّك الفتيات في مجتمعٍ كان الاختلاط غير مرغوبٍ فيه؛ ولذلك كان توجّه الفتاة الذاتيّ، وتفكيرها، ومدى تشجيع العائلة لها قدْ ساعد على وجود عمل نسويّ في المجال السّياسيّ في تلك الفترة.

ثالثاً: النّشاطُ السّياسيّ لفروع الأحزاب السّياسيّة العلنيّة والسِّرّيّة في البصرة بعدَ الحربِ العالميّةِ الثانيةِ

أ- القضايا المحلّيّة

كانتْ الأحداث السّياسيّة المحلّيّة والعربيّة تحظى باهتمام الفئات الشّعبيّة وفروع الأحزاب في البصرة، وإنّ معرفة ما يفكّر فيه الرأي العامّ نتيجة للأحداث لدى إدارة اللّواء يتمثّل في مجموعة الإشاعات التي كانتْ تدور بين فئات الشّعب، وما يدور في المجالس العامّة والاجتماعات الحزبيّة، وبطبيعة الحال، فإنّ هذا لا يقلّل من النشاط السّياسيّ للفروع التي كانتْ تعبّر عن وجهة نظرها تجاه الأحداث من خلال اجتماعاتها الأُسبوعيّة أو الاستثنائيّة، أو من بياناتها التي تنشرها في صحفها، أو المقالات في الصّحف التي تعبّر عن موقفها تجاه الأحداث السّياسيّة.

كثيرة هي الأحداث السّياسيّة التي شهدها العراق والوطن العربيّ بعد الحرب العالميّة الثانية، ولذلك سيكون التركيز على الأحداث المهمّة المحلّيّة والعربيّة، وليس بخافٍ على المتتبّع تأريخَ الحركة الوطنيّة في العراق، أنّ هذه الأحداث كُتِب عنها الكثير، ولكنّ نشاط فروع أحزاب البصرة السّرّيّة والعلنيّة التي تبيّن موقف أهالي البصرة لم يُدرس دراسة وافية؛ إذْ كانت الأحزاب تستقطب الفئات الشعبيّة، وخاصّة الطلّاب[1]، الذين برز نشاطهم في وثبة كانون الثاني (١٩٤٨م)، وفي الخمسينيّات، تجاه حلف بغداد الذي ترافق مع انتخابات (١٩٥٤م).

---

(١) يُعدّ الطلّاب ومنظّماتهم الطلابيّة من جماعات الضغط الوطنيّة والقوميّة، ويصعب على السّلطة عدم الرضوخ والاستسلام لها نتيجة موقفها الصّلب من السّلطة، وكان تنافس الأحزاب واضحاً لاستمالة الطلبة إلى مبادئها وأهدافها، خاصّة الشيوعيّ والبعث.

فكرتْ نامق عبد الفتاح، سياسة العراق في المنطقة العربيّة (١٩٥٣ - ١٩٥٨م)، بغداد، ١٩٨١م: ص١٩٣-١٩٧.

(١) وثبة كانون الثاني (١٩٤٨م)

كان موقف البصرة واضحاً في أحداث الوثبة في كانون الثاني (١٩٤٨م)، فقدْ شاركتْ الأحزاب السّياسيّة ومَن يمثّلها مِن الطلبة والعمّال والفئات الواعية في المظاهرات التي شهدتها البصرة، وكانتْ فروع الأحزاب في البصرة تتمثّل في: الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، والاستقلال، وحزب الأحرار، فضلاً عن نشاط الحزب الشيوعيّ (السّرّي).

كانتْ المظاهرات التي شهدتها البصرة يوم (٢٣/ كانون الثاني/ ١٩٤٨م) مشتركة، وابتدأتْ من ساحة (أمّ البروم)، تعبّر عن رفض الأحزاب السّياسيّة لسياسة الحكومة «عندما تقدّم بعض الطلّاب إلى مركز السّاحة، وقاموا بالتصفيق، فتجمهر المتظاهرونَ الذين كانوا ينتظرونَ الإشارة، فخرجوا من المطاعم والمقاهي والأزقّة والبيوت المجاورة بمسيرة كبيرة جدّاً، وعندما مرّ المتظاهرونَ أمام المتصرّفيّة، ودخلوا شارع الصّيادلة، لحقتْ بهم الشرطة وهاجمتهم، وأصابتْ بعضهم بجراح»[1]. وكان فرع الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ قدْ استنكر حادث إطلاق النار على المتظاهرينَ، وقدّم احتجاجه إلى المتصرّف، وطالبه فيه (بمحاكمة المفوّض ناصر مهنّة)، والعريف (شياعة)؛ لأنّهما أوّل مَن بادر بضرب المتظاهرينَ[2]، وكانتْ مشاركة الحزب الشيوعيّ فعّالة، تمثّلتْ

---

(١) ما ذكره السيّد فاروق الملاّك للباحثة حول الموضوع؛ لأنّه كان من المشاركين في المظاهرة بتأريخ: (٢٥/ ١/ ١٩٤٨م)، وذكرتْ جريدة صوت الأهالي في العدد (٤٣٤)، (١٣/ شباط/ ١٩٤٨م) مشاركة الحزب الوطنيّ في المظاهرة، وأنّه قدْ رُفعتْ فيها شعارات تربط بين رفض المعاهدة وإسقاط وزارة صالح جبر، ومن هذه الشعارات: (فلتسقط معاهدة بورتسموث)، (لتسقط الوزارة الحاضرة)، (نريد إطلاق الحرّيّات الدّستوريّة في البلاد)، (نريد إنقاذ فلسطين من الاستعمار الإنكلو -أمريكي-الصّهيونيّ).

(٢) صوت الأهالي، العدد (١٤٣٥)، (٤/ شباط/ ١٩٤٨م)، سجّل الحركة الوطنيّة ضدّ معاهدة جبر بيغن، بغداد، ١٩٦٠م: ص٤٣.

بقيادة المظاهرات، وكان يمثّلها لجنة العُمّال في المعقل[١]، التي كانتْ تدير الإضرابات والمظاهرات.

استمرّ تعاطف البصرة مع الوثبة بعد أنْ هدأتْ الأوضاع، وتبدَّلتْ وزارة (صالح جبر)، ومجيء وزارة (محمّد الصّدر) (٢٨/ كانون الثاني/ ١٩٤٨م-١٦/ حزيران/ ١٩٤٨م)، واحتفلتْ البصرة بتأبين الشّهداء[٢]، وأرسلَ اتحّاد طلبة البصرة بعض الطلبة (للتعزية بسقوط الشّهداء في الوثبة)[٣]، وأرسل حزب الاستقلال وفداً من شبابه إلى بغداد لوضع الأكاليل على قبور الشّهداء، واحتفلَ الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ في: ١٥/ شباط/ ١٩٤٨م، وألقيتْ كلمات أعضائه التي عبّرتْ عن الموقف الرسميّ للحزب الوطنيّ برفض معاهدة (بورتسموث)، وفي ختام الحفل قُدِّمتْ مجموعة من المطالب، وهي:

(١) المطالبة بحلّ المجلس النيابيّ.

(٢) إطلاق الحرّيّات الدّستوريّة.

(٣) حلّ مشكلة الغذاء وتوفير الخبز اليوميّ.

(٤) المطالبة بإجازة النّقابات.

(٥) محاكمة المسؤولينَ عن إطلاق النّار.

(٦) المطالبة بإجلاء القوّات الأجنبيّة عن العراق عسكريّاً ومدنيّاً.

(٧) إقامة نصب تذكاري للشّهداء.

(٨) المطالبة بإلغاء معاهدة (١٩٣٠م)[٤].

---

(١) يُنظر: الموسوعة السّريّة للحزب الشيوعيّ العراقيّ: ١/ ١٣٧.

(٢) الثّغر، العدد (٣٨٤٠)، (شباط/ ١٩٤٨م).

(٣) عُدّ يوم (٥/ آذار/ ١٩٤٨م) يوم الأربعين للشّهداء الذين صُرعوا في حوادث كانون الثاني ١٩٤٨م. عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٧/ ٢٨٨.

(٤) صوت الأهالي، العدد (١٤٣٩)، (١٩/ شباط/ ١٩٤٨م).

وأرسل الحزب كذلك وفداً إلى بغداد لتأبين شهداء الوثبة[١]، وأقام الطلاّب احتفالًا بالمناسبة، اجتمعتْ فيه مدارس الزّبير وأبي الخصيب، قرب مدرسة (الرّجاء العالي)؛ لتوديع وفد الطلبة إلى بغداد، فسارتْ مظاهرة توديع الوفد في أنحاء العشّار، تتقدّمها الطالبات يحملْنَ الأكاليل، ولمّا وصلتْ المظاهرة قرب (سينما الحمراء الصّيفيّ)، اجتمع المتظاهرون في ساحة (أمّ البروم)، ووقف الطالب (فاروق الملّاك)، وألقى قصيدة عنوانها: «وثبة الشّباب في سبيل الحرّيّة»[٢].

وأقام اتّحاد الطلبة-أيضاً- تأبيناً بالمناسبة، افتتحه الطالب (فيصل البلداويّ)، رئيس اتحاد الطلبة، وألقى الكلمات الطلبة: (فاروق الملّاك، وجميل نعمان، وسعيد عبد الرزاق)[٣].

وكانتْ الأحزاب تخلّد ذكرى الوثبة، وتُقيم احتفالاتها بتلك المناسبة، ففي شباط (١٩٥٢م)، أقام الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ والجبهة الشّعبيّة حفلاً؛ تخليداً لذكرى ضحايا التظاهرة[٤].

(٢) قضيّة (شفيق عدس)

أُعلنتْ الحرب ضدّ الكيان الصّهيونيّ، فأعلنتْ الحكومة مشاركة الجيش العراقيّ فيها؛ وبسبب ذلك أُعلنتْ الأحكام العرفيّة في آيار (١٩٤٨م)، وكانتْ أغلب القضايا التي ظهرتْ في فترة الأحكام العرفيّة تتعلّق باليهود؛ نتيجة لموقفهم غير الواضح والمتردّد تجاه الحرب مع إسرائيل، وكان اليهود يشكّلونَ نسبة كبيرة بالنسبة لسكّان العراق، ولهم ثقلهم الاقتصاديّ، ومشاركتهم السّياسيّة والاجتماعيّة، فبرزتْ قضايا تهريب اليهود، أو تهريب أموالهم الخاصّة إلى الكيان الصّهيونيّ، فشهدتْ الحدود مع إيران والكويت

(١) صوت الأهالي، العدد (١٤٤٥)، (٢٦/ شباط/ ١٩٤٨م).
(٢) الثّغر، العدد (٣٨٥٧)، (٢٣/ شباط/ ١٩٤٨م).
(٣) الثّغر، العدد (٣٨٦٧)، (٦/ آذار/ ١٩٤٨م).
(٤) يُنظر: الجبهة الشعبيّة (جريدة) العدد (١٥٧)، (١/ شباط/ ١٩٥٢م).

حركة تهريب واسعة، ولكن يبدو أنّ أبرز قضيّة كانتْ قضيّة التاجر اليهوديّ (شفيق عدس)، فبعد أنْ ظهرتْ الإشاعات بأنّ شفيق عدس «يشتري السّلاح البريطانيّ من معسكر الشّعيبة ويرسله إلى الكيان الصّهيونيّ، وأنّه يحمل نزعات صهيونيّة، ويبذل المساعدات إلى يهود فلسطين والقضيّة الصّهيونيّة»[١]، وعلى ضوء الإشاعة -كما يبدو- بدأتْ الشرطة بمتابعة القضيّة، فتمّ تحرّي دار (شفيق عدس) ومحلّه[*] بالعشّار، فوجدتْ الشرطة «أثناء التحقيق مجموعة أوراق تحمل اتصالاته بشركات صهيونيّة في فلسطين، وعلى إثر ذلك تمّ توقيفه في مركز العشّار»[٢]، وشُكّل المجلس العرفي برئاسة (عبد الله النعسانيّ) (عسكري)، وعضويّة كلّ من المحامين: (عبد الواحد الخضيريّ، وإبراهيم العقيل)، والعسكريينِ: الأوّل (جواد المولى)، والرئيس (محسن الجبوريّ)، المأذونَينِ بالقضاء، وحضر محاموه: (علي محمود الشّيخ علي، وزكي خطاب، وفائق توفيق)[٣].

وكانتْ نتيجة المحاكمة أنْ صدر عليه الحكم بالموت شنقاً، بعد أنْ استحصلتْ المحكمة إفادة الشّهود وإفادته على وفق الفقرة (٣) من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغداديّ، وبتعويض قدره (٥ ملايين)، تُستحصل من أمواله كافّة، المنقولة إجرائيّاً، عن الخسائر والأضرار في الأنفس والأموال، على أنْ تُخصِّص وزارة الماليّة قيّماً لهذا الغرض يقوم بتصفية كامل أمواله المنقولة وغير المنقولة، بالاتفاق مع دائرة الإجراء في أنحاء العراق كافّة، وقُرِّر أنْ تُدفع أموال (شفيق عدس) إلى خزانة وزارة الدّفاع

---

(١) (و.م.ب)، رقم الملفّة (٩/ ١)، إضبارة الأحكام العرفيّة (٥/ آ/ ب)، كتاب مديريّة شرطة لواء البصرة (القلم السّرّي)، العدد (١٨٢٩)، (١٤/ ٨/ ١٩٤٨م)، إلى قائد القوّات العسكريّة للمنطقة العُرفيّة الثالثة بالبصرة.

(*) كانت دار عدس تقع في منطقة السّعوديّة، البدّالة الحاليّة (السّعوديّة)، مخزن الهاتف وورشة التصليح.

(٢) (و.م.ب)، الكتاب السّابق نفسه.

(٣) يُنظر: البريد (جريدة)، العدد (٤١)، (١٤/ أيلول/ ١٩٤٨م).

تعويضاً عن ما تكبّده الجيش العراقيّ من الخسائر والأضرار في الأنفس والأموال.

ونُفّذ حُكم الإعدام فيه بتأريخ: (٢٣/ أيلول/ ١٩٤٨م)[١]، وكان تنفيذ حكم الإعدام قدْ تمّ بحضور عضو المجلس العرفيّ في البصرة، الحاكم السيّد (إبراهيم العقيل)، وطبيب السّجن (جهاد جدّوع)، بصورة علنيّة في ساحة السّعوديّة الكائنة في العشّار؛ وخوفاً من حدوث اضطرابات، فقدْ اتّخذتْ الشّرطة احتياطاتها لتحافظ على الوضع، خشيةَ عرقلة تنفيذ الحكم، فأرسلتْ الشّرطة خمسة عشر شرطيّاً مسلّحاً بقيادة مفوّضٍ إلى ساحة السّعوديّة، وأرسلتْ ثمانية أفراد من شرطة القرنة، وعشرة أفراد من أبي الخصيب، وعشرينَ من الزّبير، وستّة من الهارثة، وأرسلتْهم إلى أنحاء العشّار كافّة، وخاصّة الأحياء المأهولة باليهود؛ للحيلولة دون وقوع أيّ اعتداء عليهم، ووضع دوريّات كافية في المناطق التي تسكنها اليهود، وخاصّة محلّتي (السِّيف، والباشا)، ومع المحافظة على الوضع أثناء نقل الجثّة من المشنقة إلى المقبرة العائدة لليهود.

أمّا موقف الأحزاب السّياسيّة، فقدْ كان موقف حزب الاستقلال واضحاً تجاه قضيّة (عدس)، وعُدَّ ما قام به (عدس) خيانة للعراق، الذي دخل في حرب مع إسرائيل، وكانتْ القضيّة الفلسطينيّة محور سياسة الحزب منذ تأسيسه[٢]؛ لذلك كان موقفه

(١) يُنظر: (و.م.ب)، الإضبارة (٥/ آ/ ب)، صورة البرقيّة اللاسلكيّة التي أرسلتها شرطة البصرة إلى التحقيقات في بغداد بتأريخ: (٢٥/ ٩/ ١٩٤٨م). يُنظر جريدة (البريد)، التي نقلتْ المحاكمة كاملة في العدد (٤١)، ١٣/ أيلول/ ١٩٤٨م، ويُنظر: (و.م.ب)، رقم الإضبارة (٥/ آ/ ب)، كتاب مديريّة سجن البصرة (التحريرات) بتأريخ: (٢٣/ ٩/ ١٩٤٨م) إلى مديريّة السّجون العامّة. كتاب مدير شرطة لواء البصرة (سريّ وشخصيّ على الفور)، العدد (٢٧٤٢)، بتأريخ: (٢٥/ ٩/ ١٩٤٨م).

(٢) ذكر عبد العزيز بركات: أنّه كان يحُرّر في جريدة النّاس البصريّة، وكانتْ هذه الجريدة تحُارب المبادئ الصّهيونيّة والاستعماريّة بصورة مستمرّة، وكنّا ننبّه الحكومة ونطلب منها الاهتمام بقضيّة المبايعات في الشّعيبة.

وقدْ حاول المدعو (شفيق عدس) الاتصال بي عدّة مرّات، وطلب منّي عدم نشر الحملات ضدّ الصّهيونيّة، وعدم التطرّق إلى المبايعات في الشّعيبة. يُنظر: البريد، العدد (٤١)، (١٣/ ٩/ ١٩٤٨م).

شديداً تجاه اليهود، وكانتْ صُحُفُه تنشر أخبار المحاكمة، خاصّة (البريد)، التي نشرتْ المحاكمة كاملة، وشهد قِسم من أعضاء الحزب من «أعضاء لجنة شِراء السّلاح، التي كوّنها الفرع بالبصرة لتزويد الفلسطينيّين بالسّلاح»[١].

أمّا الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، فقدْ اتُّهم بمساعدته لليهود، وموقفه المتعاطف مع (شفيق عدس)، وكان حزب الاستقلال قدْ اتّهمه بأنّه أثناء المظاهرات التي قامتْ في البصرة لفلسطين كان أعضاء من الحزب الوطنيّ يهتفونَ بحياة (شفيق عدس)[٢]، وعندما سُئل (شفيق عدس) أثناء محاكمته عن اتصاله بالحزب الوطنيّ أنكر ذلك، وقال: «إنّ الهتافات التي قِيلتْ في المظاهرات كانتْ من قبيل المشاحنات الحزبيّة بين حزبي الاستقلال والوطنيّ الدّيمقراطيّ، وأنّه ليس له دخل بهذه المظاهرات؛ لأنّه تاجر ومشغول بتجارته وأعماله الخاصّة»[٣].

ويبدو أنّ موقف الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ كان حرجاً؛ ربّما لأنّ اليهود يشكّلونَ نسبةً من بين صفوف أعضائه، ويُسهمونَ بجزء من ماليّة الحزب، وأنّ موقف العداء بين حزب الاستقلال والوطنيّ الدّيمقراطيّ جعلتْ حزب الاستقلال يستغلّ وجود اليهود بوصفهم أعضاء في الحزب لاتّهامه في قضيّة (عدس)، مع أنّ الحزب قدْ جمّد نشاطه عام (١٩٤٨م)[٤]، أمّا الحزب الشيوعيّ، فإنّ موقفه كان مع التقسيم، ولكنّه غيّر موقفه بعد عام (١٩٤٨م)[٥].

---

(١) البريد، (١٣/ ٩/ ١٩٤٨م).

(٢) يُنظر: البريد، (١٣/ ٩/ ١٩٤٨م).

(٣) البريد، (١٣/ ٩/ ١٩٤٨م).

(٤) إنّ مَن قابلتهم الباحثة من الحزب الوطني الدّيمقراطيّ أكّدوا هذه الحقيقة.

(٥) كان الحزب الشيوعيّ قدْ أصدر كُرّاس (أضواء على القضيّة الفلسطينيّة) في أثناء مناقشات الأُمم المتحدة القضيّة الفلسطينيّة وطرح مسألة التقسيم، وحاول في هذا الكتاب (تسويغ قيام الكيان الصّهيونيّ، وتزيينه، واعتباره قوّة تقدّميّة). يُنظر: عزيز الحاج، مع الأعوام (صفحات

يذكر (مالك سيف): «أنّ التثقيف الدّاخليّ والعامّ في الحزب الشيوعيّ العراقيّ طوال (١٩٤٥-١٩٤٧م) كان ضدّ التقسيم، سواء في الكراريس والمقالات، أم الاجتماعات الحزبيّة والجماهيريّة، لكنّه لم يصمد طويلاً أمام زحف الفكر الصّهيونيّ الذي تستّر أصحابه برداء الماركسيّة من خلال تسلّل الصّهاينة إلى صفوف الحزب الشيوعيّ العراقيّ منذ عام ١٩٤٥م، وبشكل جماعيّ أوائل عام ١٩٤٧م، أي بعد اعتقال فهد مباشرة»[١]، وقدْ برّأ الحزب موقفه بالبيان المشترك مع الأحزاب الشيوعيّة في سورية ولبنان وفلسطين في تشرين الأوّل (١٩٤٨م) تأريخ صدور البيان، أما فرع اللّجنة المحليّة في البصرة، فقدْ كان مشغولاً بقضيّة اعتقال قادته، وعانى من الانقسام بسبب محاربة السّلطة له.

(٣) حلفُ بغداد

شكّل (نوري السّعيد) وزارته بتأريخ: (٣/ آب/ ١٩٥٤م)، وأصدر مراسيمه بحلّ المجلس النيابيّ، وتجميد الحياة الحزبيّة والنقابيّة، وأجرى انتخابات لمجلس نيابيٍّ جديد في آب (١٩٥٤م) قاطعتْه الأحزاب السّياسيّة[٢]، وفي المدّة نفسها كانتْ المشاورات مستمرّة بين العراق والدّول الدّاخلة في الحلف، وهي: إيران وتركيا وباكستان، فضلاً عن بريطانيا[٣].

من تاريخ الحركة الشيوعيّة في العراق بين ١٩٥٨-١٩٦٩م)، ط١، بيروت، ١٩٨١م: ص١٧؛ ومالك سيف، للتأريخ لسان: ص٢٣٠.

(١) مالك سيف، للتأريخ لسان: ص٢٣٠.

(٢) بعد الحرب العالميّة الثانية تعرّضت الأقطار العربيّة إلى ضغط الدول الغربيّة المتزايد لجرّها إلى مشروعات الدّفاع (الإنجلو-أمريكيّة)، الرّامية إلى عزل الاتّحاد السّوفيتيّ والحدّ من نفوذه في الشّرق الأوسط، فكانتْ فكرة حلف بغداد الذي دخله العراق مع تركيا وباكستان وإيران، فوقّع ميثاق مع تركيا بتأريخ: (٢٤/ شباط/ ١٩٥٥م).

(٣) لتفاصيل أكثر، يُنظر: جهاد مجيد محي الدّين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة،

كانتْ البصرة في هذه المدّة تشهد إضرابات ومظاهرات تأييداً لإضراب عُمّال نفط البصرة في كانون الأوّل عام (١٩٥٣م)، وتشهد حركة طلّابيّة واسعة امتدّتْ إلى معرض صناعات البصرة، الذي أُقيم في: (٦/ ٣/ ١٩٥٤م)؛ إذْ فسح المجال لالتقاء طلبة البصرة مع وفود طلبة بغداد والألوية الأُخَر، من خلال إقامة السّفرات المدرسيّة لمشاهدة المعرض، وكان الطلبة يرفعونَ خلال لقاءاتهم شعارات منددّة[١] بموقف السّلطة، وقدْ عبّروا عن موقفهم الرافض للحلف بأنْ رفعوا العرائض الاحتجاجيّة إلى الصّحف المحلّيّة، والقيام بالأعمال الاحتجاجيّة في المدارس، وكان لمدرسة (البصرة) للبنين، ومتوسّطة (فيصل الثاني)، و(متوسّطة غازي)، دورٌ في الإضرابات الطلّابيّة والتعبير عن موقف الطلبة الرافض لسياسة الحكومة، وكانتْ مجموعة من الطلبة تقودُ الاحتجاجات في مدارسهم، ما جعل إدارات المدارس تفصل بعض الطلبة وتمنع السّفرات المدرسيّة[٢]، ربّما لأنهّا تعدّها فرصة لالتقاء الطلبة المباشر مع بعضهم، ما يؤجّج المواقف ضدّها، ويبدو أنّ موقف الأحزاب السّياسيّة ضدّ حلف بغداد كان

القاهرة، ١٩٧١م، وفكرت نامق، سياسة العراق في المنطقة العربيّة: ص٣٠٣.

(١) كانت الهيأة المشرفة على المعرض تنظّم جولات نهاريّة للطلاّب مع الألوية الُأخر، وكانتْ السّفرات ملتقىً للطلّاب، وميدان لرفعهم الشعارات، مثل: (يعيش السّلام العالميّ، يعيش إضراب العمّال البطوليّ، تعيش الجبهة الوطنيّة، لا معاهدة مع الأمريكان).

(و.م.ب)، الملفة (٥/ ١)، كتاب مديريّة شرطة لواء البصرة (التقرير اليوميّ)، العدد (١٠١٥)، (٧/ ٣/ ١٩٥٤م)، إلى المتصرّفية.

(٢) كان من الطلاّب في ثانويّة البصرة: «خلدون النّعمة، وفاروق مهدي، ومحمّد سعيد، وشاكر مجيد العاني، وإبراهيم الرّحمانيّ، ومهدي ملاّ علي، وعلي مولانا عارف»، ومن جمعيّة المعلّمين المسائيّة: «نزار توفيق، ومحمّد نوري القضبان، ومحمّد علي محسن، وعبد الرّحمن الحاج، ومحمّد رضا المظفّر»، اتُّهموا بأنّهم من الشّيوعيّينَ، ويحملونَ الأفكار الهدّامة بين الطلّاب.

(و.م.ب) الملفّة (١/ ٥)، كتاب مديريّة معارف البصرة، العدد (١٢٢٩)، (٢٧/ ٣/ ١٩٥٤م)، إلى متصرّف اللّواء (مظفّر أحمد).

ينطلق من الجبهة الوطنيّة واستثمارها طاقات الطلّاب في التعبير عن موقف الأحزاب من خلال مدارسهم، أو استغلال معرض صناعات البصرة، أو من خلال اجتماعات (الجبهة الوطنيّة)[١]، عندما تشكّلتْ من حزب الاستقلال، والوطنيّ الدّيمقراطيّ، والجبهة الشعبيّة، والحزب الشيوعيّ؛ لذا يمكن القول إنّ موقف الأحزاب تجاه حلف بغداد بدأ منذ انتخابات (١٩٥٤م).

ب- القضايا العربيّة

(١) القضيّةُ الفلسطينيّةُ

كانتْ القضيّة الفلسطينيّة تمثّل محوراً أساسيّاً لدى حزب الاستقلال في متابعته تطوّراتها؛ فبعد وثبة كانون الثاني (١٩٤٨م) أصبح حزب الاستقلال الحزبَ العلنيَّ الوحيد في السّاحة السّياسيّة، ومترافقاً مع تطوّرات قضيّة فلسطين؛ إذْ أُعلنتْ الحرب في مايس (١٩٤٨م)، وكان فرع الحزب في البصرة يتابع تطوّرات القضيّة من خلال جريدة (البريد)[٢]، وبمتابعة أعدادها يمكن ملاحظة تصوّر الحزب من القضيّة، ودخل أعضاؤه في لجنة إنقاذ فلسطين[٣]، وكان من واجباتها القيام بجمع التبّرعات

(١) كانت بعض اجتماعات الجبهة الوطنيّة تُعقد في (محلّة السِّيف) في البصرة، وقامتْ بعدّة مظاهرات في (١/ ٦/ ١٩٥٤م)، وألقى أحد المتظاهرين قصيدة يقول في مطلعها:

قضيّتي بالحليف إليكِ عنّـا فَلا حلفاً نريدُ وَلا انتدابـا

(و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥)، كتاب مديريّة أمن البصرة (شعبة القلم السّرّي)، إلى متصرّف اللّواء بشأن المعلّم سالم عبد الكريم المظفّر، العدد (٢٠٨٥) في: (٢٩/ ٤/ ١٩٥٨م).

(٢) من مقالات البريد: (الرأي العامّ والهدنة)، (أعلنوا حرب الخلاص)، (كانتْ هزيمة زعماء)، (ها لهذا الذلّ من آخر)، (إنقاذ نحو الهزيمة)، من الأعداد: (١٢-١٦)، لعام ١٩٤٨م، صدرتْ موقفها تجاه فلسطين وموقف الحكومات المتخاذل ورفضها الهدنة.

(٣) تشكّلتْ في بغداد لجنة سُمّيت (لجنة إنقاذ فلسطين)، وكانتْ لها لجنة كاملة في البصرة، مهمّتها جمع التبرّعات، والمساعدة في جمع السّلاح، ومساعدة اللاجئين الفلسطينيّين في العراق، وعيّنتْ لجنة إنقاذ فلسطين لجنة جمع المال في البصرة وتكوين لجنة مكوّنة من: سليمان فيضي، وسعود

من القادرينَ على التبرّع، والقيام بالحفلات العامّة ليذهب ريعها إلى«مساعدة الجيش العراقيّ وشهداء فلسطين العربيّة»[١]، أو القيام بجمع التّمور لغرض توزيعها على عرب فلسطين اللّاجئينَ، ووقّف الحزب (شفيق عدس)؛ لأنّه عدَّ ذلك جزءاً من نشاطه القوميّ، وربّما كان لمتابعة لجنة السّلاح لفرع الحزب دور في كشف السّلاح إلى إسرائيل.

وقدْ حاول الحزب القيامَ بمظاهرةِ تأييدٍ لموقف الأحزاب في بغداد بعد أنْ قدّم معتمد حزب الاستقلال مع عضوينِ من أعضاء الهيأة الإداريّة للفرع طلباً تحريريّاً إلى قائد القوّات العسكريّة في البصرة بالسّماح لإقامة مظاهرة سلميّة[٢]، ولكنّ القيادة العسكريّة لم توافق على طلب الفرع؛ بسبب الأحكام العرفيّة.

وعندما هاجر الفلسطيّنيونَ من بلاده وتوجّهوا إلى الدّول العربيّة، جاءتْ أعداد كبيرة منهم إلى العراق، «فانبثقتْ لجنةٌ لرعاية اللّاجئينَ في فرع الحزب»[٣].

(٢) الموقفُ من الانقلابات في سورية

يمكن وصف عام (١٩٤٩م) بعام الانقلابات في سورية؛ إذْ حصل فيها ثلاثة انقلابات، كان أوّلها: انقلاب (حسين)، الزعيم على حكومة (شكري القوتلي)، بتأريخ: (٣٠/ آذار/ ١٩٤٩م)، والثاني: انقلاب (سامي الحنّاوي)، في: (١٤/ آب/ ١٩٤٩م)،

الصّالح، وحسن عبد الرّحمن المحامي، ومحمّد أمين الرّحمانيّ، وعبد الأمير العرّادي، ومحمّد سعيد النّقيب، وحبيب الملّاك، وعبد الكاظم الشّمخانيّ، وعبد السّلام باش أعيان، وسلمان الذّكير. من وثائق المحامي محمّد أمين الرّحمانيّ، كتاب لجنة إنقاذ فلسطين بتأريخ: (٢٢/ ٢/ ١٩٤٨م)، إلى الأشخاص المذكورة أسماؤهم أعلاه.

(١) بيان من متصّرفيّة لواء البصرة إلى مدقّقي البلديّة: (محمّد أمين الرّحماني، عبد العزيز بركات، وعبد الأمير حسّون)، حول الاكتتاب بحملة لجمع التبرّعات العدد (٢/ ١٠/ ٣٦٧)، بتأريخ: (٢/ ٦/ ١٩٤٨م).

(٢) يُنظر: آخر ساعة (جريدة)، العدد (٣٥)، (٢٦/ تمّوز/ ١٩٤٨م).

(٣) مقابلة مع المحامي رجب بركات بتأريخ: (١٢/ ١/ ١٩٩١م).

والانقلاب الثالث: لـ(أديب الشيشكليّ)، في: (١٩/ كانون الأوّل/ ١٩٤٩م)[١].

كان تأثير هذه الانقلابات في العراق يأتي من الطموح السّياسيّ في الوحدة مع سورية. وقدْ رحّب حزب الاستقلال بهذا الانقلاب، ووجد فيه فرصة للتقارب بين العراق وسورية، وعدّه حركة داخليّة محضة -كما أشارتْ إليه تصريحات الزّعيم- وجزءاً من سياسة خارجيّة يُراد بها تحقيق مشروع سورية الكبرى، أو الهلال الخصيب: «ونحن لا نكره أنْ تكون البلاد السّوريّة متّحدة، كما كانتْ قبل التدخّل الأجنبيّ في شؤونها السّياسيّة»[٢].

ولكنّ العراق أبدى تحفّظه من انقلاب (أديب الشيشكليّ)، ووقفتْ الأحزاب موقفاً معارضاً، فكتب (حمد موسى الفارس) (سكرتير حزب الاستقلال) مقالة بعنوان: «على العراق المبادرة إلى إنجاد سورية من الطغيان الشيشكليّ»[٣]، بيّن فيه موقف الحزب غير الودّي؛ لأنّه عدّ الانقلاب وسيلة لجعل القوّات السّوريّة أداة طيّعة لتنفيذ أغراضه، وأهداف الدّول الاستعماريّة التي تدعمه، وعدّ العراق مسؤولاً مباشراً عن إنقاذ الشعب السّوريّ من هذا الانقلاب، بحكم اتصال الحدود بالحدود وتلاحمها، بحكم صلات الوحدة والقربى والأماني المشتركة، ودَعَمَ الحزبُ الاستقلالَ مع سورية في عهد (هاشم الأتاسيّ) بعد الانقلاب على الشيشكليّ.

ورَفَضَ حزب الاتّحاد الدّستوريّ الانقلاب، وربْطَه بالوضع العربيّ، فقالتْ جريدة (الوحدة): «حين قال: إنّ للعراق كلمته، وأقدمتْ الحكومة على إعلان رأيها في الحركة السّوريّة الأخيرة، إنّما وضعتْ نصب عينها آمال الشّعب السّوريّ ورغباته وتحقيق أهدافه، التي ما كانتْ حركة الشيشكليّ لترعى مشيئاته منها»[٤].

---

(١) يُنظر: صلاح العقّاد، المشرق العربي: ص٩٤.

(٢) البريد، العدد (١١٩)، (٢٠/ ٤/ ١٩٤٩م).

(٣) البريد، العدد (١١٩)، (٢٠/ ٤/ ١٩٤٩م).

(٤) الوحدة، العدد (٤٩)، (كانون الأوّل/ ١٩٥١م).

بيانٌ دعا فيه إلى الإضراب العامّ، وكان فرع البصرة قدْ أعلن أعضاؤه الإضراب في أنحاء اللّواء كافّة، وفي تقرير رفعه معتمد الفرع (عبد الهادي البجاريّ) إلى لمركز العامّ، قال فيه: «كان الإضرابُ ناجحاً في كافّة أنحاء اللّواء»، وجاء حزب الأمّة الاشتراكيّ انطلاقاً من اقتناعه بضرورة ممارسة الشعب لحقوقه، طالما لا يؤثّر ذلك على البلاط.

أمّا موقف الاتّحاد الدّستوريّ، فقدْ جاء طبيعيّاً، ليس لأنّه يُعبّر عن الجانب القوميّ، بل بقدر ما يهدف إلى تحقيق المطامح السّياسيّة في الاتّحاد مع سورية، خاصّة في انقلاب (سامي الحنّاوي)، أمّا انقلاب الشيشكليّ، فعدَّه حركة «تمرّد وهدم»[١].

وكانتْ جريدة (الوحدة) تعبّر عن رأي مشترك مع جريدة (الاتّحاد الدّستوريّ) في بغداد.

(٣) موقفُ فروعِ الأحزابِ من قضيّة مصر (١٩٥١م)

حاولتْ مصر إلغاء معاهدة (١٩٣٦م)، فرفضتْ الحكومة البريطانيّة إلغاءها، فحصلتْ مصادمات بين الفدائيّينَ المصريّينَ وبين القوّات البريطانيّة المرابطة في قناة السّويس[٢].

وقدْ أيّد العراق القضيّة المصريّة، فدعتْ الأحزاب السّياسيّة إلى الإضراب العامّ في بغداد والألوية، فأقام حزب الاستقلال فرع البصرة حفلة خطابيّة، خطب فيها معتمد الحزب (عبد القادر السيّاب)، وبعض رجال الحزب، وذكرتْ (صوتُ النّاس): أنّ بناية الحزب اكتظّتْ بالجماهير الذين كانوا يهتفونَ بحياة مصر، وبعدالة قضيّتها، وشارك الحزب في مظاهرة الأحزاب التي دعتْ إليها تأييداً لمصر.

لبّى السّكّان نداء الإضراب، فأغلقوا حوانيتهم، وتعطّلتْ حركة المرور، واحتجبتْ جميع الصّحف البصريّة عن الصّدور، وقدْ شمل الإضراب الأقضية والنّواحي[٣].

وفي اجتماع الحزب الأُسبوعيّ طُرحتْ قضيّة مصر، فأكّد (عبد القادر السيّاب)،

(١) الاتحّاد الدّستوريّ (جريدة)، العدد (٥٨١)، (٧/ آذار/ ١٩٥٢م).

(٢) يُنظر: عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٨/ ٢٤١.

(٣) يُنظر: صوت النّاس، العدد (٢٥٠)، (٩/ تشرين الثاني/ ١٩٥١م).

قائلاً: «إنّنا نؤيّد مصر الشّقيقة في جهادها وموقفها من الاستعمار، ويجب أنْ تعمل الحكومات الأخرى وفي مقدّمتها العراق في إلغاء المعاهدات المماثلة لمعاهدة مصر، وإلغاء اتفاقيّات النفط، وحرمان المستعمر من كلّ نفع»[١].

وشارك حزب الأمّة الاشتراكيّ بإصداره بياناً دعا فيه إلى الإضراب العامّ، وكان فرع البصرة قدْ أعلنَ الإضراب بمشاركة أعضائه في أنحاء اللّواء كافّة، وفي تقرير رفعه معتمد الفرع (عبد الهادي البجّاري) إلى المركز العامّ، قال: «كان الإضراب ناجحاً في كافة أنحاء اللّواء»[٢]، وجاء موقف حزب الأمّة الاشتراكيّ انطلاقاً من اقتناعه بضرورة ممارسة الشعب لحقوقه، ولا يؤثّر ذلك على البلاط[٣].

أمّا فرع حزب الاتّحاد الدّستوريّ، فأعلن موقفه في جريدة (الوحدة) بالقول: «علينا أنْ نقف بجانب مصر؛ لأنّ القضيّة المصريّة هي المصلحة الحيويّة التي نهدف إلى تحقيقها على اختلاف نزعاتنا الحزبيّة في مجال الحرّيّة والاستقلال الوطنيّ، وأنّ حزبنا (الاتّحاد الدّستوريّ) يؤيّد مشروعيّة حقّ مصر الطبيعيّ والشرعيّ في الحرّيّة والاستقلال، كما يؤمن بعدالة القضيّة المصريّة»[٤].

أمّا حزب الجبهة الشّعبيّة، فكانتْ بياناته يُصدرها مع الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، وفي افتتاح فرع الحزب في البصرة تطرّق الحضور بخطبهم إلى قضيّة مصر، وأنّه يجب التعاون بين الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ والجبهة الشّعبيّة[٥] بخصوص هذه القضيّة.

---

(١) صوت النّاس، العدد (٢٥٧)، (٧/ كانون الأوّل/ ١٩٥١م).
(٢) النبأ (جريدة)، العدد (٩٥١)، (١٢/ تشرين الثاني/ ١٩٥١م).
(٣) يُنظر: النبأ، العدد (٩٥٥)، (١٨/ تشرين الثاني/ ١٩٥١م).
(٤) الوحدة، العدد (٢٨)، (١٢/ تشرين الثّاني/ ١٩٥١م).
(٥) يُنظر: الجبهة الشّعبيّة، العدد (١٢٢)، (٢٣/ كانون الأوّل/ ١٩٥١م).

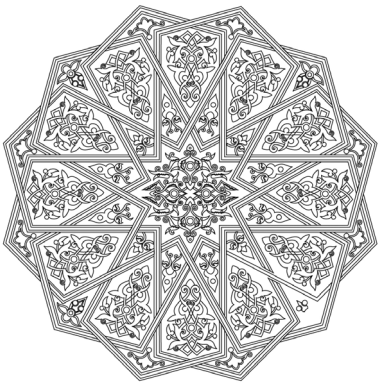

الفَصْلُ الثّاني

الحركةُ العمّاليّةُ في البصرةِ ودورها في الأوضاعِ السّياسيّةِ بعدَ الحربِ العالميّةِ الثانيةِ (١٩٤٥م-١٩٥٨م)

أوّلاً: مقدّمةٌ عن ظهور الحركة العمّاليّة في البصرة وتطوّرها قبل الحرب العالميّة الثانية.

ثانياً: موقفُ التنظيماتِ العمّاليّةِ من الأوضاعِ السّياسيّةِ في البصرةِ بعدَ الحرب العالميّة الثانية(١٩٤٥ - ١٩٥٨م):

أ-النقاباتُ.

ب-الإضراباتُ العمّاليّةُ للمدّة من (١٩٤٦ - ١٩٥٨م)

ثالثاً: موقفُ الرّأي العامّ من الحركة العمّاليّة في البصرة بعدَ الحربِ العالميّةِ الثّانيةِ.

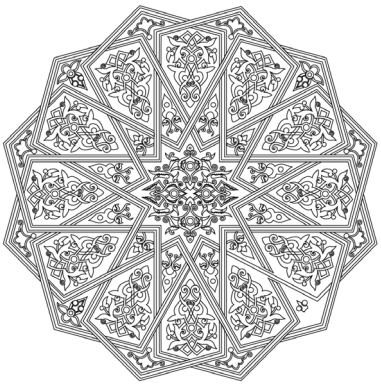

أوّلاً: مقدّمةٌ عن ظهور الحركة العمّاليّة في البصرة وتطوّرها قبل الحرب العالميّة الثانية

يستطيعُ الباحث أنْ يتلمّس ظهور الطبقة العمّاليّة في البصرة منذ بداية الحرب العالميّة الأولى؛ لأن وجود أيدٍ عاملةٍ في البصرة قبل الحرب العالميّة بشكلٍ واضحٍ ضعيف جدّاً؛ لانعدام الصّناعة التي تعتمد على أيدٍ عاملة بقدر ما يوجد من الحرفيّين العاملين في مجال الشّركات الأجنبيّة في مجال النقل النهريّ، وصنع الزّوارق، وخاصّة في المناطق التي تُجرى فيها تعبئة التمور للتصدير[1]. وقدْ ارتبط وجود الأيدي العاملة في البصرة بالرأسمال الأجنبيّ، وعلى نطاق ضيّق في مجال صناعة أحواض السّفن ومراكز إصلاحها في البصرة. أمّا الرأسمال الخاصّ، فلم يظهر إلّا بشكله الضّعيف في بعض الفروع الإنتاجيّة التي تلبّي احتياجات السّوق، فقدْ أُقيمتْ في البصرة أحواض لصناعة السُّفن النهريّة الخشبيّة؛ لارتباطها بإنتاج التمور والصّيد، وكما ارتبط الرأسمال الخاصّ الوطنيّ قبل الحرب العالميّة الأولى بتجارة التصدير، فإن أربعاً من شركات تصدير التمور في البصرة تعود إلى تجّار محلّيّين[2]. وظهرتْ في مجال النقل (شركة تجارة مراكب البصرة)، التي أسّستْ عام (١٩١١م)، ودشّنتْ أعمالها بتشغيل باخرتين[3]. وظهر الرأسمال الخاصّ في مجال الطباعة؛ إذْ أُسِّستْ في البصرة أربع مطابع، ثلاث منها أهليّة[4].

وشكّل الاحتلال البريطانيّ للبصرة في الحرب العالميّة الأولى (١٩١٤م) عاملاً خارجيّاً في ظهور الطبقة العاملة فيها، فقدْ سخّرتْ بريطانيا الآلاف من الأيدي العاملة

(١) للتفاصيل: راجع: (ل. ن. كوتلوف)، ثورة العشرين الوطنيّة التحرّريّة في العراق، ترجمة: عبد الواحد كرم، ط٣، بغداد، ١٩٨٥م: ص٧٥.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ص ٨٤-٨٥.

(٣) يُنظر: مجلّة لغة العرب، كانون الثاني، ١٩١٢م: ص٢٧٦.

(٤) الشّيخ محمّد خليفة بن حمد بن موسى النبهاني، التّحفة النّبهانيّة في تأريخ الجزيرة العربيّة، مركز دراسات الخليج-البصرة، ١٩٨٠م: ص٦٦-٦٧.

لخدمة جيشها البالغ مئات الألوف من الجنود، ففي البصرة وحدها كانتْ (١٢،٠٠٠) فرقة من العُمّال، فضلاً عن الحمّالينَ الذين كانوا يقومونَ بالشّحن والتفريغ[١]، وهؤلاء العُمّال أمّنتْ بهم بريطانيا الخدمات الأساس لاحتلالها في تعبيد الطرق والجسور، وإنشاء السّكك الحديد، وذلك في عام (١٩١٦م)، وقامتْ بتوسيع الميناء لأغراضها العسكريّة.

وقدْ أسهم الاحتلال البريطانيّ في عودة الشّركات الأجنبيّة لممارسة أعمالها[٢]، فنشط العمل في البصرة في مجال التجارة والنقل، وتوافرتْ فرص العمل في الميناء والخدمات، فضلاً عن الأعداد غير المنظورة من الأيدي العاملة في مكابس التمور.

إنّ الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة الدّاخليّة لم تتهيّأ لظهور الطبقة العاملة في العراق وتكوينها، كما هو الحال في الأقطار الأوروبيّة التي انتقل فيها المجتمع من المرحلة الإقطاعيّة إلى الرأسماليّة، نتيجة تطوّرات داخليّة صرفة سمحتْ للإنتاج الحرفيّ بالتطوّر بوتائر سريعة، فرضتْ أساليب وقوى جديدة في الإنتاج[٣].

وكان ارتباط السّوق المحلّيّة بالسّوق البريطانيّة سبباً في تقلّصِ الحِرف اليدويّة لزيادة البضائع الأجنبيّة، وخاصّة البضائع الإنكليزيّة[٤]، فأخذتْ تحلّ محلّ البضاعة المحلّيّة، لضعف المنافسة بالنسبة للأخيرة، وحاولتْ الحكومة أنْ يكونَ لها دور في تنشيط الصّناعة، فأصدرتْ قرارَ التعريفة الكمركيّة لعام (١٩٢٩م)[٥]، فكان له أثرٌ كبيرٌ في

---

(١) الشرّكات الأجنبيّة في البصرة كانت: شركة لنج، وكري مكنزي، وستريك، وشركة البصرة للتجارة، والشّركة الأمريكيّة (ماساندرس فوريس)، التي كانت تتاجر بعرق السّوس. يُنظر: (البرت م. منتشاشفيلي)، العراق في سنوات الانتداب البريطانيّ، ترجمة: د. هاشم التكريتيّ، بغداد، ١٩٧٨م: ص٩٦.

(٢) يُنظر: حميد أحمد حمدان التميميّ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني: ص٤٩٦.

(٣) يُنظر: كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقيّة (التكوين وبدايات التحرّك) بغداد، ١٩٨٠م: ص١٥.

(٤) يُنظر: حميد أحمد حمدان: ص٥١٤.

(٥) يُنظر: صباح الدّرّة، التطوّر الصّناعيّ في العراق (القطاع الخاص)، بغداد، ١٩٦٨م: ص٩.

إعفاء المكائن والآلات التي أُدخلتْ إلى البصرة من الرسوم الكمركيّة، فدخلتْ لأوّل مرّة صناعة الكاشي والطابوق والثلج والمطابع[١].

وكذلك نشط الرأسمال الوطنيّ في توفير فرص الأيدي العاملة؛ لأنّه بحلول الأزمة الاقتصاديّة (١٩٢٩-١٩٣٢م) تأثّر الاقتصاد العراقيّ بها، وقدْ أدّتْ إلى انكماش الاستثمارات، وركود المبادلات والأسواق، فظهر الاستثمار المحلّيّ في إنشاء معامل متعدّدة، فأُنشئتْ سبعة مكابس دائميّة للتمور، وسبعونَ مكبساً موسميّاً تمتلك بعضَها شركاتٌ أجنبيّةٌ.

وقبل الحرب العالميّة الثانية، قامتْ بريطانيا بإنزال قوّاتها في العراق، خاصّة بعد حركة مايس(١٩٤١م)، وما تبعه من إقامة الإنشاءات والتّحصينات العسكريّة، وإقامة المنشآت الخاصّة بالجيش البريطانيّ في الشّعيبة، ومعامل لتصليح الآليّات العسكريّة، وتوسّعتْ حركة النقل البريطانيّ في الشّعيبة[٢]، وقامتْ -أيضاً- بمدّ خطّ السّكك المتريّ بين الشّعيبة والزّبير وجبل سنام، لغرض استخدامه في نقل الحجر والموادّ الإنشائيّة فيه[٣]؛ ولذلك استعانتْ بأعداد كبيرة من الأيدي العاملة العراقيّة إلى جانب الهنود والهولنديّين.

وبسبب الظروف التي رافقتْ الحرب، ازدادتْ أهمّيّة البصرة بزيادة حجم الترانزيت[٤] عن طريق ميناء البصرة؛ بسبب انقطاع المواصلات البحريّة من تركيا والاتّحاد السّوفيتيّ، فكان ذلك سبباً في زيادة استثمار الأموال المحلّيّة في القطاع الصّناعيّ بالاعتماد على الموادّ الأوليّة المحلّيّة، الأمر الذي أدّى إلى انتعاش الحرف اليدويّة؛ إذْ وجد إنتاجها سوقاً رائجة، فبقيتْ تجارة التمور محافِظة على مستواها لزيادة الطلب المحلّيّ

(١) يُنظر: النبهاني، التّحفة النبهانيّة: ص٦١- ٦٨.

(٢) يُنظر: تأريخ الحركة العمّاليّة: ص٣.

(٣) يُنظر: السّكك العراقيّة بين الأمس واليوم، إعداد المنشأة العامّة للسّكك الحديديّة، بغداد، ١٩٩٠م: ص١٩.

(٤) يُنظر: صباح الدّرّة: ص٢٨- ٢٩.

عليها، وحاجة الجيش البريطانيّ لها.

غير أنّ الاستثمار الصناعيّ قدْ تراجع بعد الحرب العالميّة الثانية؛ لأنّ الدّولة اتّبعتْ سياسة (الباب المفتوح) أمام البضائع الأجنبيّة ما تسبّب في إغراق الأسواق المحلّيّة بتلك البضائع، وما جعل أصحاب رؤوس الأموال يتّجهونَ من سياسة الاستيراد إلى المضاربة في العقار[١].

وبعد الحرب العالميّة الثانية، ظهر مجال آخر لاستيعاب الأيدي العاملة تمثّل في النّفط، بعد أنْ ازدادتْ أعمال شركة نفط البصرة في الخمسينيّات، فبدأتْ شركة نفط البصرة أعمالها الاستكشافيّة في عام (١٩٣٨م)، ولكن بسبب ظروف الحرب العالميّة الثانية اضطرّتْ الشّركة إلى إيقاف أعمالها إلى عام (١٩٤٥م)، وبدأتْ الحفر في نهر عمر قرب شطّ العرب، والثاني في الزّبير (١٩٤٨م)، وقامتْ الشّركة ببناء رصيف رقم (١)، ورصيف رقم(٢) في منطقة الفاو، بوصفه جزءاً من تعاملها مع الميناء[٢].

واختلفتْ أعداد العاملين في شركة نفط البصرة حسب الجدول الآتي[٣]:

١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤
١٨٦٢	٢٢٦١	٢٧٣٤	٣٠٤٨(*)	٢٩٥٣-٣٠٠١

ازداد عدد العُمّال العراقيّينَ في الشّركة بسبب ازدياد أعمال الشّركة في البصرة، ودخول الحكومة شريكاً بالمناصفة في الأرباح عام (١٩٥١م)، فضلاً عن زيادة المشاريع

(١) يُنظر: صباح الدّرّة: ص٢١.

(٢) يُنظر: شركة نفط البصرة المحدودة والشرّكات المتّحدة معها، ط١، بيروت، ١٩٤٩م: ص٣١.

(٣) وزارة الاقتصاد، الدّائرة الرئيسيّة للإحصاء، المجموعة الإحصائيّة العامّة، ١٩٥٣م، مطبعة الزهراء، ١٩٥٤م: ص١٣٣.

(*) وبحسب سجلّات الشّركة كان عدد العمّال العراقيّين في (١٩٥٣م) هو: (٣٠١٣). يُنظر: (دافيد هـ. فني)، بترول الصّحراء، بيروت،١٩٦٠م: ص١٥.

الصّناعيّة بعد التدخّل المباشر في تطوّر الصّناعة العراقيّة[١]، وبلغ عدد المشاريع في لواء البصرة (١٢٨٥) عاملاً حسب إحصاء عام (١٩٥٣م)، وعدد العاملين فيها (٤٥١٩) عاملاً[٢]، وقدْ أُنشئ فيها -أيضاً- مصفى المفتيّة عام (١٩٥٢م)، ومحطّة كهرباء النجيبيّة عام (١٩٥٦م)، وشركة طحن الحبوب، كلّ هذه المشاريع استوعبتْ أعداداً جديدة من الأيدي العاملة.

أسهمتْ الشّركات الأجنبيّة والأهليّة(الوطنيّة) -أيضاً- في استيعابها أعداداً كبيرة من العاملين، ولكن -مع الأسف- لم تتوافر إحصاءات حول أعدادهم.

ولكنّ الاضطرابات والتظاهرات العمّاليّة تُعطي تصوّراً حول حقيقة هذه الأعداد، فضلاً عن الآلاف من عُمّال مكابس التمور من النّساء والأطفال، وكان أوّل تقدير رسميّ لعدد العُمّال في مكابس التمور في مختلف أنحاء العراق جاء في الإحصاء الصّناعيّ لسنة (١٩٥٤م)؛ إذْ بلغ عددهم (٧٢١٧) عاملاً، منهم: (٥٧٩٨) عاملاً في البصرة، وممّا لاشكّ فيه أنّ أهمّيّة هذه الصّناعة في البصرة كانتْ توازي من حيث الدّخل والاستخدام الميناء والسّكك والنفط[٣] قبل عام (١٩٥٨م).

وكان لظهور مجلس الإعمار عام (١٩٥١م) بوصفه جزءاً من توجّه حكوميّ أثرٌ في انضواء أيدٍ عاملةٍ تحته لتنفيذ مشاريعه، فكان عدد العاملينَ في البصرة بعد الحرب العالميّة الثانية وصولاً إلى عام (١٩٥٤م) ما يقرب من (٢٥،٠٠٠) عاملاً[٤]، ما يدلّ على أنّ البصرة كانتْ منطقةً عُمّاليّةً مهمّةً في خريطة العراق بعد الحرب العالميّة الثانية.

---

(١) يُنظر: صباح الدّرّة: ص٥٧.

(٢) يُنظر: وزارة الاقتصاد، المجموعة الرئيسيّة للإحصاء، المجموعة السّنويّة للإحصاء لعام ١٩٥٣م: ص١٣٣.

(٣) يُنظر: د. محمّد سلمان حسن، التطوّر الاقتصاديّ في العراق، التجارة الخارجيّة والتطوّر الاقتصاديّ (١٨٦٤- ١٩٥٨م)، بيروت، (د.ت): ١/ ٢٨٩.

(٤) يُنظر: وزارة الاقتصاد، المجموعة الإحصائيّة، ١٩٥٣م، بغداد ١٩٥٤م.

كانتْ الهجرة المصدر الأعظم لتمويل المشاريع بالعُمّال؛ إذْ إنّ البصرة كانتْ قريبة من مركز الطرد في الجنوب[١]، وخاصّة من لواء المنتفك والعمارة، والعمّال الذين يفِدون من مناطق أُخَر من العراق إلى البصرة أكثرهم من العُمّال غير الماهرين[٢]. وظهرتْ الزّيادة في أعداد العُمّال في فترة الخمسينيّات بعد فتح مشاريع النّفط في الفاو عام (١٩٠١م)، والرّميلة عام (١٩٥٣م). وكانتْ شركة نفط البصرة تستخدم عمّالاً يسكنونَ في منطقة العمل نفسها؛ لأنّ ذلك يوافقها؛ نظراً إلى سكن العُمّال قريباً من مواقع أعمالهم، وهم عادة من فلّاحي البساتين، وبساتين النّخيل.

كان توافر فرص العمل في البصرة أثناء الحرب العالميّة الثانية وبعدها، وهجرة العاملينَ من ريف البصرة وريف الألوية الأُخَر إليها، قدْ شكّل ضغطاً في الخدمات المدنيّة، خاصّة أنّ الحالة الاقتصاديّة في العراق بعد الحرب قدْ تدهورتْ، وظهرتْ مشاكل البطالة بعد تسريح القوّات البريطانيّة العاملين في مشاريعها، وظهور الغلاء، ومن ثمّ انعكس على وضع العمّال بعدم توافر المسكن الملائم، فكانتْ بيوت العمّال من الصّرائف والصّفيح، وعدم توافر ظروف صحّيّة ملائمة، فضلاً عن افتقارهم للتعليم؛ ولذا فإنّ أموال العُمّال ألّفتْ جزءاً من الأحوال الاقتصاديّة العامّة وتطوّراتها وتقلّباتها بصورة واضحة[٣].

وكانتْ الأحوال الاقتصاديّة غير جيّدة؛ إذ إنّ العُمّال قدْ عانوا من الاستغلال من حيث الأجور منذ أيّام الدّولة العثمانيّة (١٥٣٤م-١٩١٤م)، وفي أثناء الحرب العالميّة الأولى، وقدْ خضع أغلبهم للسُّخرة، وإنْ حدثتْ تغيّرات محدودة وطفيفة على بنية الطبقة

(١) يُنظر: عبد الرزاق عبّاس، نشأة مدن العراق، بغداد، ١٩٧٣م: ص٧٢ .

(٢) يُنظر: (و.م.ب) ملفّة (١/ ٥٦)، كتاب ملاحظيّة عُمّال المنطقة الجنوبيّة ٢٧س/ ٢٢/ ١٠/ ٥٢، إلى متصرّفيّة لواء البصرة.

(٣) يُنظر: هاشم جواد، مقدّمة في كيان العراق الاجتماعيّ، بغداد، ١٩٤٦م: ص٨٣.

العاملة في سنوات الانتداب، لكنّه لم يحدث تغيّر في الوضع البائس للعمّال العراقيّين[١] من حيث ساعات العمل والأجور، وعانوا من ضغط العُمّال الأجانب الذين تحوّلوا إلى مشكلة يوميّة في الصّحافة المحلّيّة، خاصّة في سنوات الأزمة الاقتصاديّة.

هذه الظروف أثارتْ استياء العُمّال العراقيّينَ، وكان أكبر إضراب شهدته البصرة عام (١٩٣٧م)[٢]، ومن أسبابه -أيضاً- الأزمة الاقتصاديّة، ووضع العُمّال البائس.

وبعد الحرب العالميّة الثانية، أخذتْ البطالة تظهر بين صفوف العمّال؛ لأنّه بعد انتهاء الحرب أخذتْ القوّات البريطانيّة تستغني عن الكثيرينَ، وذكرتْ جريدة (صوت الأهالي): أنّ القوّات البريطانيّة سرّحت الكثير من العُمّال في الشّعيبة، ما أحدث بطالة بين صفوف العُمّال، وبما أنّ الحالة المعاشية ما زالتْ على ما هي عليه في الغلاء، فقدْ أصبح العامل العراقيّ في وضع اقتصاديّ عسير[٣].

كما عانى العاملُ العراقيّ من منافسة الأجنبيّ له في العمل والخدمات، وكون الأجور التي يحصل عليها أوطأ من العامل الأجنبيّ.

كان لأعداد العُمّال الكبيرة في البصرة والعاملينَ في مؤسّسات الميناء والسّكك والنّفط، والمشاكل المشتركة التي عانوا منها، وتأثير الوضع الاقتصاديّ عليهم، واحتكاكهم بالأجنبيّ بوصفه إدارة في مواقع العمل، فضلاً عن تأثير الحياة السّياسيّة في توجّهاتهم وإحساسهم بأهمّيّة مصالحهم، أثرٌ في إيجاد حالة من الوعي بين العُمّال لمشاكلهم، فكانتْ تلك عواملَ مساعدة في بلورة الحركة العمّاليّة في البصرة بعد الحرب

---

(١) يُنظر: كمال مظهر أحمد، مصدر سابق، وأميرة محمود الكريمي، الحركة العمّاليّة في العراق (١٩٣٢م-١٩٤٥م)، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، ١٩٨٥م.

(٢) للتفاصيل، يُنظر: ياسين طه ياسين، البصرة دراسة في أحوالها الاقتصاديّة والسّياسيّة بين عامي (١٩٣٢م- ١٩٣٩م)، رسالة ماجستير غير منشورة، البصرة، كلّيّة الآداب، ١٩٩٠م: ص١٧٢.

(٣) يُنظر: صوت الأهالي، العدد (١٠٨٧)، (٦/ شباط/ ١٩٤٦م).

العالميّة الثانية، فبدأتْ مطالبهم بتشكيل النّقابات العمّاليّة للمطالبة بحقوقهم، ومع إجازة الأحزاب السّياسيّة عام (١٩٤١م)، أخذتْ الحركة تلاقي الإسناد من قبلها.

ثانياً: موقفُ التنظيماتِ العمّاليّةِ من الأوضاعِ السّياسيّةِ في البصرةِ (١٩٤٥-١٩٥٨م)

أ- النقابات

ظهرتْ النّقابات في حياة الطبقة العاملة في العراق، بشكلها الواضح بعد الحرب العالميّة الثانية، خاصّة بعد أنْ تبلورتْ الحركة العمّاليّة من الفترة ما بين (١٩٣٢-١٩٤٥م)[١]، وكان ظهورها جزءاً من مرحلة شهد فيها العراق إلى حدٍّ ما انتعاشاً سياسيّاً بعد (خطاب العرش سنة ١٩٤٥م)؛ إذْ ألقى الوصيّ عبد الإله خطابه في: (٢٧/ كانون الأوّل/ ١٩٥٤م) إثر استقالة وزارة (توفيق السّويديّ)، في: (٢٣/ شباط/ ١٩٤٦م)، وأجاز الأحزاب السّياسيّة والنّقابات، وشهد العراق عودة الحياة الدّيمقراطيّة إليه إلى حدٍّ ما بعد الحرب العالميّة الثانية.

ولم يكن عُمّال البصرة بعيدينَ عن مسار الأحداث السّياسيّة، فكان تحرّكهم بطلب تأسيس النّقابات، وجزءاً من الحركة الوطنيّة الجديدة، و-أيضاً- إدراكهم واقع عملهم ومعرفة بعضهم لحقوقهم، ومحاولة تحرّكهم لتحقيق تطبيق قانون العمل لسنة (١٩٣٦م، ١٩٤٢م)[٢].

وقدّم كلٌّ من عُمّال الميناء وعمّال الميكانيك والنجّارينَ والبنّائينَ طلباتهم لتأسيس نقابات، فأُجيزتْ نقابة عُمّال الميناء في المعقل والفاو، ونقابة الميكانيك والنجّارينَ، بينما رُفض طلب تأسيس نقابة للبنّائينَ؛ لأنّ السّلطة كانت تتردّد في قبول طلبات العُمّال بتأسيس نقابات لهم «خوفاً من كثرة عدد النّقابات»[٣].

(١) لمزيد من التفصيلات، يُنظر: أميرة الكريميّ، الحركة العمّاليّة في العراق (١٩٣٢-١٩٤٥م).

(٢) صدر قانون العمال رقم (٧٢ لسنة ١٩٣٦م)، وأُعطى فيه للعمال الحقّ بتأسيس نقابات لهم (المادّة ٢٣)، وصدر تعديل للقانون برقم (٣٦) لسنة ١٩٤٢م.

(٣) (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦) (ملاحظيّة عمّال المنطقة الجنوبيّة)، كتاب مديريّة الحقوق ١٢٤ س/ ١٤-٧-١٩٤٦م، إلى متصرّفية لواء البصرة.

ولم تسمح بانتشار النّقابات في المؤسّسات الأجنبيّة والقواعد البريطانيّة التي قدْ يكون توافق آراء العُمّال واجتماعهم فيها في طرح سياسيّ قدْ يؤثّر عليها، بينما أجازتْ نقابات ليستْ ذات تأثير، والمتمثّلة بـ «صناعة ثانويّة لا تؤثّر في المجرى الاقتصاديّ والاجتماعيّ»[١]، بدليل الموافقة على إجازة نقابةٍ للنجّارينَ، بينما لم تظهر نقابة لعمال شركة نفط البصرة؛ ربّما خوفاً من كونها تشكّل ضغطاً اقتصاديّاً وسياسيّاً، وكذلك لوجود الأجانب في إدارة الشّركة، فكان لابدَّ من أنْ يؤثّر في شبه القرار بتشكيل نقابة للعمّال فيها.

أُجيزتْ نقابة الميناء في سنة (١٩٤٥م)، وكان عدد منتسبيها عام (١٩٤٨م) (٤٠٠٠) عامل[٢]، يتوزّعون في نقابة الميناء في المعقل، والفاو. أمّا نقابة الميكانيك، فأُسِّستْ بتأريخ: (١١/ ٣/ ١٩٤٥م)، وضمّت (٢٩٨) عاملاً[٣]، وكان عُمّالها من العاملين في مختلف محلّات العمل الميكانيكيّة، فانضمّ إليها عُمّال الميكانيك في الورش الصّغيرة في البصرة، وعُمّال الميكانيك في شركة كري مكنزي، وبعض العاملين في المعسكرات البريطانيّة، وفي الشّعيبة، وبعض عُمّال الميكانيك في الميناء وفي سباكة السّيّارات، وفي شركة طيران البصرة[٤].

وأُجيزتْ نقابة النجّارينَ في: (١٧/ ١٢/ ١٩٤٥م)، وكان عدد أعضائها (٣٥٩)[٥]، وتكوّنتْ الهيأة الإدارية فيها من: «عبد الله أحمد، وجبّار السيّد حبيب، وكاظم جواد،

---

(١) ياسين علوان عينا، حزب البعث العربي الاشتراكيّ والحركة العماليّة في العراق (الواقع والممارسة)، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد ١٩٨٠م: ص١٩٥.

(٢) يُنظر: الحكومة العراقيّة، وزارة الشؤون الاجتماعيّة ومديريّة العمل والضّمان الاجتماعيّ العامّة، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٠م، التقرير السّنويّ لسنة ١٩٤٨م: ص ١٥.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ص١٥؛ والفهد: ص٣١٦.

(٤) يُنظر: الحكومة العراقيّة: ص١٥.

(٥) المصدر نفسه، والصّفحة نفسها.

وأوانيس موردیان، وحسين عبّاس، وموشي يعقوب، وعبد الرّضا السّالم»[١].

حاولتْ النّقابات بعد تأسيسها في البصرة القيام بدورها في تنظيم العُمّال والدّفاع عن حقوقهم، وتحسين أحوالهم، التي كانتْ قدْ ساءتْ كثيراً بعد الحرب، بعد تعرّض الكثيرين منهم إلى البطالة بعد انتهائها؛ بسبب تسريح عمّال مصانع القوّات البريطانيّة، وفتور أعمال السّكك والميناء، والذي زاد في فتورها توقّف أعمال النقل العسكريّ، وتوقّف صناعة البناء التي كانت تمتصُّ عدداً عظيماً من الأيدي العاملة[٢]، وكانتْ نقابة الميكانيك قدْ اقترحتْ تشغيل المعامل التي أوقفتها بريطانيا في البصرة، وإيقاف تسريح العُمّال من خلال استمرار تشغيلهم، وأكّدتْ أنّه بسبب البطالة فإنّ عُمّال العراق وعُمّال البصرة بصورة خاصّة حملوا أكثر من غيرهم الشقّة الواسعة التي كانتْ ولا تزال تفصل بين أُجورهم وأثمان الحاجيات الضروريّة المعيشيّة، ما اضطرّ العامل البصريّ خلال هذه الحرب إلى صرف توفيراته على استهلاك ما لديه من ألبِسَة ومتاع[٣]. وكانتْ تقوم -أيضاً- بتوصيل مطالب العمال من خلال رفع العرائض والكتب إلى المتصرّفيّة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعيّة، وعند عدم إجابة الطلبات يُصار إلى إعلان الإضراب من خلال البيانات والنداءات التي تُوجَّه للعمّال في المؤتمرات التي تعقدها، أو الاجتماعات الاعتياديّة لها.

وكانتْ تُصدر نشرات داخليّة، كما حدث عندما أصدرتْ نقابة عُمّال الميكانيك نشرة بعنوان: (نداء العمّال)، بمناسبة احتفالها بالسّنة الثانية على تأسيسها، أشارتْ فيها إلى الكلمات التي ألقيتْ، التي تُشيد بالنقابة ودورها في تطبيق قوانين العَمل وضماناته للعُمّال[٤].

---

(١) الفهد: ص٣٢٦.

وكانتْ نقابة النجارة تُحرّك من قبل حزب الشعب، وكان رئيس النّقابة كاظم جبّار عضواً في الهيأة الإداريّة لحزب الشعب.

(٢) يُنظر: جريدة الوطن، العدد (٢٠٣)، (١٨/ آب/ ١٩٤٦م).

(٣) يُنظر: صوت الأهالي، العدد (٩٥١)، (٢٢/ آب/ ١٩٤٥م).

(٤) يُنظر: نشرة نداء العُمال، حصلتْ الباحثة على عدد من النشرة.

وقدْ حاولتْ نقابة الميناء إصدار جريدة لعُمّالها، ولكنّ طلبها رُفض؛ بحجّة «أنّ أغلب أفرادها جهلاء أميّونَ لا يعرفونَ القراءة والكتابة»[١]؛ لأنّ مديريّة الميناء كانتْ تريد الحدّ من تحريك النقابة في أوساط العُمّال؛ خوفاً من حالة الوعي التي سيكون عليها العامل بحقوقه الاقتصاديّة والسّياسيّة، وإنّ النقابات -أيضاً- توفّر بعض الخدمات لعُمّالها، وذلك بالتعاون مع الجهات المحلّيّة[٢].

كانتْ الأحداث السّياسيّة والتغيّرات الوزاريّة قدْ أثّرتْ على وضع النقابات في العراق، ومن ضمنها نقابات عُمّال البصرة، فكثرتْ مضايقات السّلطة لها، ولأعضائها والمنتسبين إليها، وذلك للحدّ من نشاطها، فنقابة عُمّال الميناء في المعقل والفاو تعرّضتا إلى المضايقات بسبب نشاطهما في الدّفاع عن حقوق العُمّال؛ ولأنّهما تضمّان أعداداً كبيرة من العاملينَ، وكانتْ مديريّة الميناء قدْ عدّتْ الميناء منطقة مُحرّمة على تحرّكات العُمّال؛ لوجود الأرصفة التي تُفرغ الأموال التجاريّة والعسكريّة عليها، وخزنها بالمخازن والمعسكرات والمخيّمات والسّفن والميناء الجوّي والبحريّ[٣].

وهذا يعني تبرير الخوف من العُمّال على الجانب الاقتصاديّ للميناء، ومن ثَمّ خوف إدارة الميناء من العُمّال ومطالبهم. هذه الأسباب جعلتْ إدارة الميناء تعمل على غلق النقابة.

كانتْ صيغ الكتب الرسميّة المتبادلة بين شرطة الميناء ومتصرّفية اللّواء وإدارة الميناء

---

(١) (و.م،ب)، رقم الملفّة (١/ ٥٦)، كتاب مديريّة شرطة الميناء بتأريخ: (٢٤/ ٢/ ١٩٤٦م)، إلى متصرّف اللّواء.

(٢) اتّفقتْ نقابة النجّارينَ مع الجدّة (حلوة حنّة) لتمريض عوائل النجّارين بأجور منخفضة، وكذلك اتّفقتْ مع طبيب الأمراض الدّاخليّة (د. فرحان سامي) بالبصرة، ومع (د. لدش سمعان) بالعشّار لمعالجة عمّال الميناء، وأجرة المراجعة (٥٠ فلساً)، واتّفقتْ مع الصّيدليّ (عادل) بالعشّار، ومع صيدليّة (الشّعب) بالبصرة لتجهيز عُمّال النقابة بالدّواء، وبتخفيض قدره (٥٠ فلساً) من السّعر المقرّر، ومع طبيب الأسنان (سليم ساعور)، لمعالجة العُمّال. (١١-١٣)، ١٩٤٥م: ص١٦.

(٣) يُنظر: (و.م.ب)، رقم الملفّة (١/ ٥)، كتاب مدير شرطة اللّواء بتأريخ: (٢٤/ ٢/ ١٩٤٦م)، إلى متصرّف اللّواء.

تدور حول فكرة واحدة هي سحب إجازة النقابة في المعقل والفاو؛ ولأنّها بحسب رأي مدير الشرطة إلى متصرّف اللّواء «تتحدّى حدود نظامها، وتتدخّل بشؤون لم تقع ضمن اختصاصها، كالتموين والإجازات»[١]، أمّا نقابةُ عُمّال الميناء في الفاو، فإنّ طلب غلقها كان بسبب اجتماعات العُمّال كلّ أسبوع بعد رجوع العُمّال من عطلتهم الأُسبوعيّة من البواخر في الحفّارات، وتُجرى بينهم خطب وحثّ على التعاون والتآزر وإنشاء جبهة للمحافظة على حقوقهم[٢]، فضلًا عن قربها من إيران التي كانتْ منطقة عبادان فيها تشهد اضطرابات واسعة في المدّة نفسها؛ بسبب إضراب عُمّالها ضدّ شركة نفط عبادان، وكان قائمقام أبي الخصيب قدْ أكّد مخاوفه إلى متصرّف لواء البصرة من حقيقة غلق النقابة؛ نظراً إلى «أنّ منطقة الفاو تقع مقابل دولة أجنبيّة، وإذا حدثتْ اضطرابات فيها بالمستقبل فإنّ ذلك سيضرّ بالمصلحة العامّة»[٣]، بينما كان ردّ المقرّ العامّ لمديريّة الميناء في البصرة الموافقة على غلق شُعبة نقابة الميناء في الفاو؛ لأنّ أغلبيّة «مستخدمينا في الفاو أُميّونَ، ويعتمدونَ بصورة رئيسيّة على ما يقال لهم، وهم لذلك قمينونَ بأنْ يتأثّروا بالعناصر الهدّامة التي قدْ تخطب فيهم»[٤]، وكرّر قائمقام أبي الخصيب مخاوفه من استمرار النقابة في الفاو، ولكن بصيغةٍ أكثر توضيحاً حول أسباب غلقها في كتابه إلى

---

(١) (و.م.ب)، رقم الملفّة (١/ ٥٦)، كتاب مدير شرطة الميناء إلى متصرف اللّواء حول نقابة عُمال المعقل. التموين والإجازات كانتْ من اختصاص مديريّة الميناء، فهي تُزود العُمّال بالموادّ الغذائيّة والأقمشة.

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، رقم الملفّة (١/ ٥٦)، كتاب مدير ناحية الفاو إلى المتصّرف (حول سدّ فرع النقابة في الفاو). س ٣٩/ ٣/ ١٩٤٦م. إشارة إلى طلب النقابة تحسين ظروف العُمّال حسب النظام الدّاخليّ لها.

(٣) (و.م.ب)، رقم الملفّة (١/ ٥٦)، صورة كتاب قائمقاميّة قضاء أبي الخصيب (حول غلق فرع النقابة في الفاو)، س١٥٦/ ٢٨/ ١٩٤٦م، إلى متصرّف اللّواء.

(٤) وثائق مديريّة الموانئ، رقم الملفّة(٦/ AD)، كتاب مديريّة الميناء في البصرة، (س٣٤)، إلى متصرّفية اللّواء في: (٢٩/ نيسان/ ١٩٤٦م).

متصرّفية لواء البصرة بتأريخ: (٥/ آب/ ١٩٤٦م)[١]، وفي الوقت نفسه كانتْ نقابة الميناء في المعقل قدْ تعرّضتْ إلى فصل (١٥٠) عاملاً من أعضاء النقابة، وقامتْ مديريّة شرطة الميناء بتوقيف أعضاء الهيأة الإداريّة للنقابة؛ ولذلك قام عُمّال الميناء بإرسال عريضة إلى رئيس الوزراء (أرشد العُمَريّ)، ووزير الدّاخليّة (عبد الله القصّاب)، - الذي قدّم استقالته بعد حادثة كورباغي في: (١٧/ آب/ ١٩٤٦م)- ، ووزير الدّاخليّة والشؤون الاجتماعيّة، أشاروا فيها إلى اضطهاد العُمّال، وعرقلة سير النقابة بفصل سبعة أعضاء من اللّجنة النقابيّة عن العمل، مستخدمة في ذلك «ضابط الأرصفة الذي راح يُذيق العُمّال ألوان الاضطهاد»[٢]، وفي نهاية العريضة طالبوا بإعادة أعضاء اللّجنة النقابيّة، والاعتراف بقانون العُمّال، وتخصيص أجور الصّرائف، ومنحهم أُجور العطلات الرسميّة[٣]، وكان العُمّال يُعاودونَ بكلّ مناسبة تأكيد مطالبهم بتطبيق قانون العمل. وقدْ أجابتْ مديريّة الميناء وزارة المواصلات بأنّ فصلها العمّال كان بسبب تقلّص الأشغال في الأرصفة بعد النقص في العمليّات العسكريّة، وأنّ هؤلاء مستخدَمونَ على طريقة القطعة؛ ولذلك لا تُطبّق بحقّهم قوانين العُمّال المرعيّة[٤]. وكانتْ الإجراءات

(١) يؤكّد أنّ «نقابة عُمّال الميناء في الفاو البالغ عدد عُمالها الـ(٩٠٠) عامل، ووجودها خطر على الأمن في منطقة الفاو؛ إذ إنّ عُمّال الفاو أكثرهم أولاد فلح ناحية الفاو، ولهم اتصالات بأهالي إيران وبحزب (تودة) الإيرانيّ، الذي أضرب عن العمل في شركة نفط عبادان، ومحلّ النقابة يقع وسط فلح يقارب عددهم الـ٥٠ ألف نسمة، بضمنهم فلح منطقة السّيبة المحاددة إلى منطقة الفاو، فوجود النقابة في هذا المحلّ الخطير الواقع مباشرة مقابل إيران ما سيؤدّي إلى حدوث اضطرابات يحتمل أنْ تُسفر عن نتائج لا تُحمد عقباها، ومنعاً من تسرّب خطر الشيوعيّة إلى الأراضي العراقيّة».

(٢) صوت الأهالي، العدد (١١٣١)، (١/ نيسان/ ١٩٤٦م).

(٣) يُنظر: (و.م.ب)، رقم الملفّة (١/ ١٣)، كتاب مدير شرطة الميناء (٤١٤ س)، (٦/ ٤/ ١٩٤٦م) إلى مدير الميناء العامّ.

(٤) يُنظر: (و.م.ب)، صورة كتاب مديريّة الموانئ العامّة إلى وزارة الشّؤون الاجتماعيّة ووزارة الدّاخليّة بتأريخ: (١/ ٥/ ١٩٤٦م).

ضدّ النقابة والعُمّال قدْ اشتدّتْ بعد قرار لجنة الأحزاب السّياسيّة في بغداد بالإضراب احتجاجاً على قرار لجنة فلسطين[١]؛ وخوفاً من الإضراب والمظاهرات، فإنّ مديريّة الميناء قدْ شدّدتْ الأمر على النقابة وأعضائها في الفاو والمعقل من خلال إلقاء القبض على الهيأة الإداريّة، والحكم على رئيس النقابة (عبد الحسين جبّار) بالحبس الشّديد لمدّة عشرة أيّام، ومن ثَمّ هجوم رجال الشّرطة على النقابة ورميها أثاثها، وإجبار عُمّال النقابة على النزوح من أراضي المعقل بالقوّة[٢]، واعتقال سكرتير النقابة (علي منصور) بتهمة إصداره بياناً إلى عُمّال الكهرباء والميكانيك، وأنّ التعليمات ترد إليه من «عصبة مكافحة الصهيونيّة في بغداد»[٣].

ساند العُمّالُ في البصرة زملاءهم من عُمّال نقابة الميناء، فشكّلوا وفداً من عُمّال الميناء والنّجارة والطباعة والبريد والبرق والميكانيك في البصرة، قابلوا فيه متصرّف لواء البصرة (أمين خالص)، وعرضوا مطالبهم بإطلاق سراح عُمّال الميناء، وكفّ السّلطة عن مطاردتهم[٤]، وكان رئيس نقابة الميكانيك (هادي طعين) قدْ أرسل برقية إلى رئيس الوزراء (أرشد العُمَريّ)، استنكر فيه «سوء المعاملة والأعمال الكيفيّة غير القانونيّة، والتوقيفات المتتالية غير القانونيّة التي لحقتْ إخواننا عُمّال وأعضاء الهيأة الإداريّة لنقابة الميناء من مديريّة الميناء ومديريّة شرطتها، التي لم تكتفِ بزجّها أعضاء الهيأة الإداريّة لنقابة الميناء بالسّجن واختلاق الأسباب لذلك، بل هاجمتْ مركز النقابة، ورمتْ بأثاث النقابة

(١) يُنظر: كتاب مديريّة شرطة الميناء (٥٢ س)، (٧/ ٥/ ١٩٤٦م)، إلى متصّرف البصرة.

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، ملاحظيّة عُمال المنطقة الجنوبيّة، رقم الملفّة (١/ ٥٦)، صورة البرقيّة المؤرّخة (٢٩/ ٦/ ١٩٤٦م)، إلى وزير الدّاخليّة من رئيس هيأة المراقبين (علي منصور)، كان مقرّ هيأة نقابة الميناء ضمن مقهى شخص هندي يسمّى (كول)، مؤجّرة من قبل ضابط أملاك وأراضي الميناء، وموقعها في سوق المعقل.

(٣) (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، كتاب المتصّرف، ٣٦٥س / ٢٢/ ٧/ ١٩٤٦م، إلى وزير الدّاخليّة.

(٤) يُنظر: صوت الأهالي، العدد (١١٥٦)، (١٠/ آيار/ ١٩٤٦م).

خارج البناية ... إنّ الاعتداءات المتتالية على نقابة الميناء ونقابتنا مخالفة لأبسط القواعد الدّيمقراطيّة لدستورنا الذي كفل لنا حقّ التنظيم والدّفاع عن حقوقنا بالطرق المشروعة، وإنّي لم أضمّ صوتي إلى صوت رؤساء النقابات في بغداد طالباً تحقيق المطاليب الآتية:

١- إطلاقُ سرح الهيأة الإداريّة لنقابة الميناء ومزاولة أعمالها، والكفّ عن التصرّفات الكيفيّة والإرهاب السّافر.

٢- الإيعاز إلى مديريّة الميناء بالعدول عن أعمالها المشينة تجاه العُمّال النقابيّين وإرجاعهم إلى العمل.

٣- تطبيق قانون العمّال.

٤- إرجاع العُمّال المفصولين بسبب نشاطهم النقابيّ.

٥- تشكيل لجنة تحكيم من وزارة الشؤون الاجتماعيّة ومديريّة الميناء ونقابة الميناء؛ لحلّ مشاكل عُمّال الميناء.

٦- الإيعاز إلى الشرطة في البصرة بالكفّ عن ملاحقة العُمّال وإلصاق التّهم المختلفة بهم وتهديدهم[١].

استمرّتْ السّلطة بمحاولاتها غلق النقابة بإصدارها قراراً بأنّها ستحثّ العُمّال الذين لا يشتغلونَ في الميناء على الانتماء إلى النقابة أو عضويّة إحدى هيئاتها[٢].

عدَّ العُمّال هذا القرار سلاحاً تشهره مديريّة الميناء لغرض إقصاء رئيس النقابة وسكرتيرها ومحاسبها[٣].

---

(١) يُنظر: (و.م.ب)، صورة العريضة إلى رئيس الوزراء بتأريخ: (٢٢/ ٧/ ١٩٤٦م)، في النصّ (إخواننا عُمّال).

(٢) حكمت المحكمة على إبراهيم منصور (سكرتير النقابة)، وجاسم حسن (محاسب النقابة) بالحبس لمدّة شهر واحد.

(٣) يُنظر: صوت الأهالي، العدد (١٣٨٠)، (٣٠/ نيسان/ ١٩٤٧م). كان الوفد مؤلّفاً من عُمال المطابع، الغزل والنسيج، السّباكة، السّكك، الخياطة، النّجارة، والكهرباء، والبريد، والبرق،

وطالب العُمّال في العريضة التي كان قدْ قدّمها وفد من عُمّال النقابات[١] إلى رئيس الوزراء (نوري السّعيد) بمجموعة مطالب تُبيّن حقوق عُمّال الميناء وعُمّال العراق:

١- يوضع حدّ لأعمال مديريّة الميناء غير القانونيّة واللّاديمقراطيّة، وإلّا يُعدّ النشاط النقابيّ جرماً يُعاقَبُ عليه بالطّرد أو التهديد.

٢- تُحلّ مشاكل عُمّال الميناء حلّاً عادلاً على أساس تأليف لجنة مشتركة من ممثّل المديريّة، وممثّل نقابة عُمّال الميناء، وملاحظ شعبة العمّال، وآخر يمثّل نقابات عُمّال العراق.

٣- تُشجب كلّ فكرةٍ ترمي إلى إقصاء أيِّ شخصٍ نقابيٍّ عن النقابة لمجرّد اشتغاله فعليّاً في الميناء[٢].

وكانتْ المديريّة ترفع التقارير المتعلّقة بتحرّكات أعضاء النقابة، خاصّة بعد الإضرابات في عامي (١٩٤٧-١٩٤٨م)[٣]، وبعد فرض الأحكام العرفيّة، التي بموجبها أصبحتْ البصرة في ضمن المنطقة الثالثة لهذه الأحكام، فعُدّ وجود النقابات محرِّضاً لإضرابات العُمّال، والأعمال التي تؤثّر في سير حركات الجيش في فلسطين؛ ولذلك تَقدّم مدير ناحية الهارثة بمقترحٍ ينصّ على: «إلغاء النقابة، وطرد أعضائها، وترحيلهم من منطقة الميناء، أو تحويلهم خارج المنطقة»[٤]، وأيّده متصّرف اللّواء بكتاب بعثه إلى وزارة الدّاخليّة يؤكّد فيه غلق النقابة؛ لأنّ وجودها على حدّ رأيه «يهدف إلى مكافحة النُّظم الدّيمقراطيّة،

والميناء، والميكانيك في البصرة.

(١) يُنظر: صوت الأهالي، العدد (١٣٨٠)، (٣٠/ نيسان/ ١٩٤٧م).

(٢) يُنظر: صوت الأهالي، العدد (١٣٨٠)، (٣٠/ نيسان/ ١٩٤٧م).

(٣) كانتْ حكومة نوري السّعيد التي تألّفتْ في: (تشرين الثاني/ ١٩٤٦م- ١١/ مارس/ ١٩٤٧م) قدْ وجّهتْ جهودها إلى محاربة الشيوعيّة، خاصّة بين الصّفوف العمّاليّة، واستطاعتْ أنْ تكشف بعض الخلايا السرّيّة للحزب الشيوعيّ (اللّجنة المحلّيّة في البصرة).

(٤) (و.م.ب)، ملفّة عام ١٩٤٨م، رقم الملفّة (١/ ٥٦)، كتاب مدير ناحية الهارثة إلى متصّرف اللّواء، س٧٩٢، بتأريخ: (١٨/ ٥/ ١٩٤٨م).

ومناهضة الحياة الاجتماعيّة، وتكوين العناصر التي تبثّ الآراء الهدّامة»[١].

لم تحصر السّلطة موقفها ضدّ نقابة الميناء فقط، بل شملتْ النقابات في البصرة، خاصّة بعد وثبة (١٩٤٨م)، مستغلّة الأحكام العرفيّة، وبوصف موقفها هذا جزءاً من إلقاء القبض على الشيوعيّينَ والحملة ضدّهم في (١٩٤٨م). فألقتْ القبض على رئيس نقابة الميناء (عبد الحسن جبّار)[*]، ورئيس نقابة الميكانيك (هادي طعين)، ورئيس نقابة النجّارين (كاظم جواد)، فحكمتْ على الأوّل بالسّجن مدّة ثلاث سنوات، والثاني بخمس سنوات، والثالث بالحبس لمدّة سنة واحدة.

وكانتْ السّلطة ترمي إلى اعتقال رؤساء النقابات على ما يبدو، إلى أنْ تفقد النقابات عامل القيادة والإسناد، ولتكرار السّلطة في البصرة الطلب من الحكومة بغلق النقابات، تمّتْ موافقة مجلس الوزراء بجلسته التّاسعة عشرة، بتأريخ: (٢٦/ ٢/ ١٩٤٩م)، على إبطال رخصة نقابة الميناء استناداً إلى المادّة الثامنة والعشرين من قانون العُمّال[٢] رقم (٧٢) لسنة (١٩٣٦م).

وتمّ الإلغاء الفعليّ بكتاب وزير الشؤون الاجتماعيّة إلى متصرّف لواء البصرة بإبطال

---

(١) (و.م.ب)، ملفّة عام ١٩٤٨م، رقم الملفّة (١/ ٥٦)، كتاب متصّرف لواء البصرة إلى وزير الدّاخليّة، ١٣/ ٧/ ٣٦٧، بتأريخ: (٢٢/ ٥/ ١٩٤٨م).

(*) حكم المجلس العرفيّ بتأريخ: (٦/ ٦/ ١٩٤٨م) بالأشغال الشّاقّة خمس سنوات يقضيها في سجن كركوك، ووضعه تحت المراقبة لمدّة ثلاث سنوات بعد انتهاء مدّة محكوميّته. يُنظر: (و.م.ب)، رقم الملفّة (٥/ آ/ ب) (الأحكام العرفيّة)، كتاب سرّي من مديريّة شرطة لواء البصرة إلى مديريّة شرطة كركوك، الكوت، السّليمانيّة، الموصل، إرسال سجناء، رقم ١٠٦١ /٨/ ٦/ ١٩٤٨م.

(٢) تقول هذه المادّة: «لمجلس الوزراء بناءً على طلب الوزير إبطال الرّخصة إذا ثبت له تعاطي أمور مخلّة بالأمن العامّ أو سلامة الدّولة، أو مؤيّدة للإضرار بشؤون العمّل وتنظيمه»، وعلى أثر الكتاب بين وزير الدّاخليّة ووزير الشؤون الاجتماعيّة، كانتْ الضّرورة بغلق النقابة «نظراً لمقتضيات المصلحة العامّة والأمن العامّ». كتاب وزير الدّاخليّة إلى وزير الشؤون الاجتماعيّة، س ٣٣١/ ٩/ ١٩٤٩م، ملفّة عام ١٩٤٩م.

رخصة نقابة عُمّال الميناء في البصرة[١]، وكذلك أُغلقتْ نقابة الميناء في الفاو، وأُمر بتكوين لجنة لجرد أموال النقابة وأثاثها.

ولم تكن نقابتا عُمّال الميكانيك والنّجارة بعيدتين عن الأحداث، وبموجب رأي متصرّف اللّواء بأنّ «خطر النقابة (الميكانيك) لا يقلّ عن خطر نقابة عُمّال الميناء، وبقاؤهما يولّد مشاكل ونتائج يتّصل خطرهما بالأمن والنظام والسّكينة». وكان غلق النقابات جزءاً من سياسة حكومة (نوري السّعيد) بمطاردة الشيوعيّة، ومحاكمة أعضائها[٢]، فضلًا عن تجميد الأحزاب السّياسيّة-كالوطنيّ الدّيمقراطيّ، وحزب الأحرار- نشاطهما، وكان لزيادة فعّاليّات المجلس العرفيّ -أيضاً- دورٌ في دخول الحركة النقابيّة في سباتٍ مؤقّت.

ولم تستأنفْ النقابات نشاطها إلّا في عام (١٩٥١م) مع عودة الأحزاب السّياسيّة إلى العمل، وظهور مكتب مجلس مركزيّ، ومكتب دائم للنقابات، الذي حاول قيادة الحركة العمّاليّة[٣].

وقدْ حاولتْ النقابات في البصرة تجديد نشاطها، فتقدّم أعضاء نقابة الميكانيك بطلب الإذن لفتح نقابتهم، وذلك في: (٨/ ٤/ ١٩٥١م)، وقدْ وافقتْ وزارة الشؤون الاجتماعيّة على فتح النقابة، ولكن اشترطتْ تبديل الهيأة الإداريّة القديمة، وتعيين ممثّل من الوزارة يُشرف على الانتخابات، وهدّدتْ بغلقها في حالة مخالفتها للأنظمة

(١) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، عام، ١٩٤٩م، كتاب وزير الشؤون الاجتماعيّة: (١٤/ ٣/ ١٩٤٩م) إلى متصرّف لواء البصرة.

(٢) بعد إلقاء القبض على أعضاء اللّجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ العراقيّ، أصدر المجلس العرفيّ في عهد نوري السّعيد حكماً بالإعدام عليهما، واتّسم عهده بمطاردته الآراء المعارضة للسّلطة ووصفها بالشيوعيّة.

(٣) يُنظر: صادق قدير الخبّاز، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابيّة في العراق، بغداد، ١٩٧١م: ص٧١.

والقوانين[١]، وكانتْ هذه الشروط للحدّ من نشاط النقابة ووضعها تحت سيطرة السّلطة.

واستأنفتْ نقابة النجّارينَ عملها بانتخاب هيأة إداريّة جديدة؛ إذْ أجرتْ انتخاباتها في: (٢١/ كانون الثاني/ ١٩٥١م)[٢]، ولكنّها تعرّضتْ لضائقة ماليّة بسبب تعرّض أغلب عمّالها للبطالة، وعدم قدرتها على دفع اشتراكات النقابة، وكان السبب أنّ بعض اليهود الذين أُسقطتْ عنهم الجنسيّة العراقيّة، والذين يُريدونَ تصفية أعمالهم عمدوا إلى بيع أثاثهم، فأغرقوا السّوق بكمّيّات كبيرة من الأثاث وبأسعار رخيصة، ما أثّر على وضع عُمّال النّجارة ونقابتهم، وعندها طلب أعضاء النقابة من المتصرّف مساعدتهم بالحدّ من الضّائقة الماليّة[٣]، فبرَّر ذلك، بقوله: «إنّ النقابة تحمل مبادئ يساريّة، وإنهّا اتّخذتْ من النقابة شعاراً لإخفاء ما تقوم به من خطط لنشر هذه الأفكار الضارّة بين العُمّال السّذّج، ويبدو أنّ المبالغ التي طلبوا الموافقة عليها لابدّ أنْ تصرف في طرق أُخر غير الطرق التي طلبوا جمع المبالغ من أجلها»[٤]. أمّا نقابة عُمّال الميناء، فلم تجدّد إجازتها، ولكن ظهر نشاط أفرادها في الإضرابات العمّاليّة، ومنها إضراب عام (١٩٥٢م)، وتحوّل

(١) يُنظر: (و.م.ب)، ملفّة عام ١٩٥١م، كتاب وزير الشؤون الاجتماعيّة إلى متصّرف اللّواء (س/ ١١)، (١٤/ ٥/ ١٩٥١م)، وكانتْ صيغة الكتاب تقول: «ولكن بشرط أنْ تبدّل الهيأة الإداريّة القديمة، وعند إجراء انتخابات جديدة، فعلى النقابة أنْ تخبرنا فوراً لتعيين ممثّل عن هذه الوزارة ليُشرف على الانتخابات»، وجرتْ انتخابات فاز فيها: (إسحق رشيد الحجّاج رئيساً وسكرتيراً، وكاظم محمّد السّعيد (محاسباً)، وهاشم عبد الحسن، وخالد صالح، وكاظم جعفر، وبشير رخيص، وعوّاد حمود أعضاء). يُنظر: صوت الأهالي، العدد (١٥)، (٢٤/ ١٠/ ١٩٥١م).

(٢) يُنظر: عبد الرّزّاق مطلك الفهد، تأريخ الحركة العماليّة في العراق: ص٣٢٦.

(٣) يُنظر: (و.م.ب)، ملفّة عام (١٩٥١م)، رقم الملفّة (١/ ٥٦)، صورة الاكتتاب إلى متصرف لواء البصرة بتأريخ: (٧/ ٤/ ١٩٥١م)، وكان مبلغ الاكتتاب (٢٠٠) دينار.

(٤) (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦) لعام (١٩٥١م)، كتاب مدير شرطة لواء البصرة إلى المتصرف، رقم ٤١٩٦/ ٢١/ ١٠/ ١٩٥١م.

نشاطها إلى العمل السّرّي.

ازدادتْ الإضرابات العمّاليّة في الخمسينيّات، وبرز تحرّك عُمّال شركة نفط البصرة، وطالبتهم بتشكيل نقابة لهم، ما زاد من تخوّف السّلطة، واضطهادها للعمّال، وعمدتْ إلى غلق نقابة النّجارة والميكانيك بعد أنْ ألقتْ الشّرطة القبض على رئيس نقابة الميكانيك (إسحاق رشيد)، ورئيس نقابة النجّارينَ (عبد علي أحمد)، وجميع الأعضاء النقابيّين، بعد المظاهرة التي قام بها العُمّال في عيد العُمّال (٢/ ٥/ ١٩٥٢م)[١].

٢- الإضراباتُ العمّاليّةُ للحقبة من (١٩٤٦-١٩٥٨م)

شكّلتْ الإضرابات العمّاليّة موقفاً بارزاً في حياة الطبقة العاملة في البصرة بعد الحرب الثانية، مع أنّ الإضرابات لم تكن أحداثاً جديدة[٢] تماماً، لكنّها أخذتْ طابعاً واضحاً بعد الحرب؛ لتزامنها مع ظهور النقابات العمّاليّة والأحزاب السّياسيّة، ومحاولة الأحزاب كسب العُمّال إلى صفوفها.

وقدْ انعكس ذلك في تحوّل مطالب العُمّال من مطالب اقتصاديّة صرفة إلى مطالب سياسيّة، بعد إدراك العُمّال التطوّرات السّياسيّة المحلّيّة والعربيّة والعالميّة، وبدأ الوعي

---

(١) يُنظر: جريدة الجبهة الشّعبيّة، العدد (٢٤٠)، (١١/ مايس/ ١٩٥٢م).
وكان عُمّال نقابة الميكانيك قدْ أرسلوا مذكّرة إلى رئيس الوزراء (نوري السّعيد) حول مهاجمة الشّرطة للنقابات (الميكانيك والنجارة)، ومرابطة الشّرطة السّرّيّة أمامها، ومنع دخول العُمّال إليها.

(٢) كان العُمال قبل الحرب الثانية يتحسّسون واقعهم المؤلم، وخاصّة بعد الأزمة الاقتصاديّة (١٩٢٩م-١٩٣٣م)؛ إذْ كانت لهم مشاركتهم التضامنيّة مع العُمّال في أنحاء المملكة العراقيّة، وأكبر تحرّك لعمّال البصرة كان بإضراب عام (١٩٣٧م)، عندما أضرب عُمّال الميناء مطالبين بتحسين حياتهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهذه الإضرابات في المؤسّسات التي كانتْ تابعة للأجنبيّ تجدّدتْ بعد الحرب العالميّة الثانية، لكن بصيغة أكثر وضوحاً، خاصّة بعد تبلور الحركة العمّاليّة في البصرة بعد الحرب العالميّة الثانية. للمزيد من التفصيلات حول الإضرابات العمّاليّة في فترة الثلاثينيّات، يُنظر: طالب جاسم الغريب، ميناء البصرة (١٩١٢-١٩٥٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة، البصرة، ١٩٨٤م؛ وأميرة الكريميّ، الحركة العمّاليّة في العراق (١٩٣٢-١٩٤٥م).

الفكريّ يشمل قسماً لابأس به من أفراد طبقة العُمّال؛ إذْ أدركتْ نوعاً ما موقفها الاقتصاديّ والاجتماعيّ في الكيان العامّ للمجتمع؛ ولذلك كان موقف السّلطة تجاه مطالب العُمّال وتحرّكهم ضعيفاً؛ لأنّها اعتقدتْ أنّ هذه المطالب عبارة عن مشاغبات يُرمى من ورائها تعكير سير الأمور في البلاد[١]. وكانتْ الإضرابات غير مقتصرة على المؤسّسات الحكوميّة، وإنّما شملتْ الشّركات الأجنبيّة والشّركات الوطنيّة التي تضمّ الكثير من الأيدي العاملة، التي عانتْ من الوضع الاقتصاديّ السّيّئ بعد الحرب، فضلاً عن وجود الأجانب في المؤسّسات الحكوميّة والشّركات، وتحكّمهم في حركة العامل العراقيّ، ما أشعر العُمّال بمسألة الضّنك المادّي، وبقاء الأجنبيّ يتحكّم بهذا الشكل، على الرّغم من تبدّل الأوضاع في العالم بعد الحرب العالميّة الثانية.

وشهدتْ البصرة -بعد أنْ تشكّلتْ فيها النقابات- أولى محاولات الاحتجاج والإضراب، وكان عُمّال الميناء أوّل من بدأ هذه المحاولة؛ بسبب نشاط نقابتهم وتشجيعها العمّال على رفع العرائض، فضلاً عن تدنّي الحالة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وحدث أوّل إضراب بعد الحرب العالميّة الثانية في عام (١٩٤٦م) في مسفن الجبيلة[٢]، وكان المقرّر أنْ يحصل الإضراب في: (٢٧/ نيسان/ ١٩٤٦م) في مسفن الجبيلة[٣] بالتعاون بين عُمّال الأرصفة في المعقل، وعُمّال الفاو، وعُمّال مسفن الميناء البحريّ، ولكنّ الإضراب لم يتمّ بعد أنْ استطاعتْ السّلطة معرفة موعد الإضراب بواسطة جهازها السّرّيّ، وقامتْ الشّرطة باعتقال أعضاء النقابة ورؤساء العمل المؤيّدين للنقابة، وسيقوا إلى الشرطة؛ إذْ أمر حاكم

(١) يُنظر: (و.م.ب)، رقم الملفّة (١/ ٥٦)، كتاب مدير الشّؤون الاجتماعيّة حول وضع العُمّال في البصرة.

(٢) مسفن الجبيلة: معمل أنشأته شعبة البحريّة التابعة لمديريّة الموانئ من أجل تصليح البواخر والزّوارق التي تسير في شطّ العرب. يُنظر: عبد المجيد حسن الغزالي، البصرة، مطبعة المعارف:ص٤٠٢.

(٣) يُنظر: طالب جاسم الغريب، ميناء البصرة: ص٣٧.

التحقيق بناءً على تقرير الشرطة بإيقافهم، واستعملوا -أيضاً- الضّرب والتهديد للعُمّال، وأجهضوا المحاولة، وعاد العُمّال إلى العمل[١]؛ ولذلك لم يحدث إضراب بالمعنى الدقيق.

أمّا إضراب عُمّال الفاو العاملينَ في الباخرة (نياركس)، فإنّه حصل في شهر حزيران من العام نفسه؛ بسبب موقف (سرهنك[٢] الباخرة) من العُمّال وفصله ثلاثة منهم[٣]، وكان عُمّال الباخرة قدْ أرسلوا برقيّة إلى جريدة الوطن يحتجّونَ فيها على سوء معاملة سرهنك الباخرة، وتوقيف الشّرطة لوفد المفاوضة الذي انتخبه العمّال، وأنّهم لن يعودوا إلى العمل حتّى يُطلق سراح إخوانهم الموقوفينَ، ويوضعَ حدٌّ لأعمال سرهنك الباخرة، ولأعمال مديريّة الميناء[٤].

ازداد نشاط العُمّال في عام (١٩٤٧م)، فشهدتْ البصرة بتأريخ: (٢١/ ٥/ ١٩٤٧م) إضراب عُمّال الميناء، فقدْ أضرب عُمّال شُعبة الهندسة، وعُمال المسفن البحريّ، وبلغ عددهم ما بين (٢٠٠-٤٠٠) عاملٍ، وعُمّال النّجارة، وكان عددهم (١٥٠-٢٠٠) عاملٍ؛ احتجاجاً على تصرّفات إدارة الميناء، وكانتْ العريضة التي قدّمها الوفد المفاوض عن العُمّال قدْ بيّنت أنّ إدارة الميناء لم تعترف بحقوقهم بوصفهم طبقة منتجة لها نصيبٌ من الحياة الإنسانيّة[٥]، باستعمال الإرهاب، وبفصل العمّال وتوقيفهم، وترحيل الآخرين مع عوائلهم، وكانتْ مطالب العُمّال في البداية «زيادة الأجور، وتخصيص

---

(١) يُنظر: عبد الرّزّاق مطلك الفهد، تأريخ الحركة العماليّة في العراق: ص١٩٤؛ وطالب جاسم الغريب، ميناء البصرة: ص٣٧.

(٢) السرّهنك: رئيس عُمّال سطح الباخرة.

(٣) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، برقيّة عمال الباخرة المرفوعة من لجنة عُمال الفاو بتأريخ: (٩/ ٦/ ١٩٤٦م).

(٤) يُنظر: الوطن، العدد (١٥٣)، (١٠/ حزيران/ ١٩٤٦م).

(٥) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، صورة العريضة إلى متصرف اللّواء بتأريخ: (٢٥/ ٥/ ١٩٤٧م).

وسائط نقل من دورهم إلى محلّ اشتغالهم، وتموينهم بالأقمشة أُسوة بموظّفي الميناء»[١].

وتضامناً مع عُمّال الميناء، أضرب عُمّال سلطة تجهيز كهرباء وماء البصرة، التي كانتْ تابعة لإدارة ميناء البصرة، وذلك في: (٢٢/ آيار/ ١٩٤٧م)، وأضرب سائقو السيّارات في المعقل والهارثة. وذكر مدير ناحية الهارثة بكتابٍ إلى المتصرّفية أنّ سبب الإضراب زيادة أسعار البنزين، ولكنّ الحقيقة هي ما جاء في كتاب مدير شرطة لواء البصرة من أنّ إضراب سائقي السيّارات جاء بتحريض من عُمّال الميناء أنفسهم[٢]. وكان من نتيجة الإضراب التعاون بين شرطة لواء البصرة وشرطة الميناء، التي أوقفتْ أعضاء الهيأة الإداريّة لنقابة الميناء وبعض السّائقين المضربين، ولكنّ حاكم التحقيق أفرج عنهم بتأريخ: (٢٤/ آيار/ ١٩٤٧م).

استمرّ العُمّال بإضرابهم، ورفعتْ لجنة الإضراب العليا لعُمّال الميناء نداءً إلى عُمّال العراق كافّة، وضّحتْ فيه«أنّهم نتيجة لتعنّتْ مديريّة الميناء وإصرارهم على عدم تنفيذ مطالبهم، قدْ أعلنوا الإضراب إلى أنْ تتحقّق مطالبهم، وهي:

١- الاعترافُ بنقابة عُمّال الميناء وهيأتها الإداريّة.

٢- تطبيقُ المادّة المنفردة على عُمّال الأرصفة.

٣- زيادةُ الأجور لجميع العُمّال في جميع مرافق الميناء.

٤- إطلاقُ سراح الموقوفين والكفّ عن أساليب الإرهاب ضدّهم.

---

(١) (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥)، كتاب مدير شرطة الميناء إلى متصرف اللّواء (أمين خالص)، ٦٥٦/ ٢٢/ ٥/ ١٩٤٧م.

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، كتاب مدير ناحية الهارثة إلى متصرفيّة لواء البصرة، العدد (١٦٧٨)، في: ٢٢/ ٥/ ١٩٤٧م، وكان إضراب سائقي السيّارات قد شلّ حركة النقل تقريباً، على الرّغم من استمرار سيّارات المصلحة بالعمل، التي كانتْ محدودةً آنذاك، ولا تفي بحاجة السّكّان، وحصل بين السّائقينَ والشّرطة في طريق (بصرة-عشّار) معركة، وأُصيبتْ سيّارتان بأضرار. يُنظر: عبد السّلام النّاصريّ، معارك طبقيّة (دون مكان طبع، دون تاريخ): ص٣٧.

٥- إلغاءُ المقاولة المفروضة على عُمّال البواخر في الفاو.

٦- رفعُ السّاعة الإضافيّة لعُمّال الهندسة، وتطبيقُ بنود قانون العُمّال بصورةٍ عامّةٍ»[١].

ووجِّهتْ المطالب نفسها إلى المتصرّف للتوسّط إلى إدارة الميناء، وطلب المتصرّف من المضربين العودة إلى أعمالهم، وتفهّم مشاكلهم، ولكن بعد مفاتحة مدير الموانئ بذلك[٢]. وكان من نتيجة الإضراب، الإفراج عن الموقوفين من العُمّال، والتعاون بين شرطة اللّواء وشرطة الميناء؛ لأنّ شرطة الميناء لم تستطع السّيطرة على الإضرابات، خاصّة أنّها مختصّة بمنطقة الميناء فقط، بينما كانت الحركات والإضرابات لا تنحصر بين هؤلاء العُمّال فحسب، بل تتعدّى إلى عُمّال آخرينَ في المناطق التابعة للّواء[٣]، وأثبتْ الإضراب التعاون بين العُمّـال في طرح مشاكلهم، على الرّغم من حالة الإرهاب التي كانتْ تسودُ الحياة السّياسيّة.

واستمرّتْ الإضرابات العمّاليّة؛ إذْ شهد عام (١٩٤٨م) تحرّكاً عُمّاليّاً بارزاً، اقترنتْ فيه مطالب العُمّال الاقتصاديّة إلى جانب التحرّك السّياسيّ الواضح بعد وثبة كانون الثاني(١٩٤٨م)، وأوّل هذه الإضرابات حدثتْ عندما أضرب عُمّال شركة كري- مكنزي، في: (٣/ نيسان/ ١٩٤٨م)، وكان عدد العُمّال المضربين (٤٦٣) عاملاً، حدّدوا مطالبهم[٤] بـ:

١- زيادة الأُجور.

٢- عدم الطرد الكيفيّ.

---

(١) صوت الأهالي، العدد (١٤١٩)، (٢٨/ آيار/ ١٩٤٧م).

(٢) يُنظر: طالب جاسم الغريب، ميناء البصرة: ص١٨٠.

(٣) يُنظر: (و.م.ب)، بالملفّة (١/ ٥) كتاب مدير شرطة اللّواء إلى متصرف اللّواء (٦٦٨)، (٢٥/ ٥/ ١٩٤٧م)، في النصّ: (للوائنا).

(٤) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة رقم (٤/ ٥)، كتاب مدير شرطة لواء البصرة إلى متصرف اللّواء (فخري الطبقجليّ)، بتأريخ:(٥/ ٤/ ١٩٤٨م).

٣- إجابة مطالب عُمّال الشّركة في شطّ العرب.

٤- تطبيق قانون العُمّال من الناحية الصّحّيّة.

٥- عدم إهانة العُمّال.

وكان الإضراب قدْ اتّخذ شكل مظاهرة قام بها العُمّال، وهتفوا بسقوط الشّركات الاستعماريّة.

وابتدأتْ المظاهرة من ساحة الدّوكيارد[١]، فساحل نهر العشّار، ثُمّ انعطفوا إلى سوق الصّيادلة، وواصلوا مسيرهم إلى المتصرّفيّة، فساحة أمّ البروم، بعد ذلك رجعوا إلى ساحة الدّوكيارد، وأصرّ العُمّال على مجيء وفد من الشّركة للتفاوض معهم حول زيادة أُجورهم، وعند إجابة بعض مطالبهم عادوا إلى العمل يوم (٧/ ٤/ ١٩٤٨م)[٢]، بعد أنْ استمرّ الإضراب أربعة أيّام.

وأغلب الظنّ أنّ الشيء الجديد في الإضراب هو قيام العُمّال بالتظاهر والإصرار على تنفيذ مطالبهم، خاصّة بعد أحداث وثبة كانون (١٩٤٨م)، التي أعطتْ الحركة العمّاليّة دفعاً جديداً ترافق مع وعي العُمّال السّياسيّ، الذي ساعدتْ النقابة في إظهاره، فمثلاً: نقابة الميكانيك عندما عقدتْ مؤتمرها الثالث في آذار (١٩٤٨م)، ربطتْ بين المطالب الاقتصاديّة، وطرحتْ الوضع السّياسيّ بعد الوثبة، وكان من مطالبها التي رفعتها: «إجازة النقابات المعطّلة، منح النقابات غير المجازة إجازة بالعمل، إطلاق الحرّيّات الدّيمقراطيّة، إحياء ذكرى شهداء الوثبة وذكرى شهداء كورباغي»[٣].

---

(١) ساحة الدّوكيارد: مكان تصليح السّفن الصّغيرة والمتوسّطة، استولتْ عليه السّلطة العسكريّة البريطانيّة عام ١٩١٤م، وأمام الدّوكيارد أبنية قديمة جدّاً. مقابلة مع محمّد صالح الحسّانيّ، بتأريخ: (٢٦/ ٨/ ١٩٩٢م).

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، كتاب مدير لواء البصرة إلى متصرف اللّواء بتأريخ: ٨/ ٤/ ١٩٤٨م.

(٣) صوت الأهالي، العدد (١٤٥٠)، (١٣/ آذار/ ١٩٤٨م).

كان هذا الإضراب فاتحة لإضرابات جديدة شهدتها البصرة؛ إذْ أضرب عُمّال أرصفة الميناء، وعُمّال مشروع الماء والكهرباء، وعُمّال البواخر واللّاسلكي في ميناء الفاو، وعُمّال المسفن البحريّ، وبلغ عدد العُمّال المضربين (٣٠٠٠) عاملٍ، قاموا بمظاهرة أمام بناية مديريّة الميناء، وعرضوا مطالبهم[١].

وافقتْ إدارة الميناء على الاستجابة لبعض المطالب، وأصدرتْ بياناً[٢] بذلك إلى العُمّال ووافقوا عليه.

إنّ استجابة مطالب العمّال بهذه السّرعة كانتْ نتيجة لإصرار العُمّال من جهة؛ ولأنّ إضراب عُمّال الماء والكهرباء قدْ يُعرّض المدينة إلى مشكلات يوميّة، أبرزها ترك المدينة تعيش في ظلام دامس، وتوقُّف وصولِ الماء إلى البيوت والمؤسّسات؛ لتوقّف المضخّات.

كما أضرب عُمّال بلديّة البصرة بتاريخ: (٨/ نيسان/ ١٩٤٨م)، ولجأ العُمّال إلى المظاهرة في شوارع البصرة مطالبين بزيادة الأُجور وتطبيق قانون العمل، ودخلوا في مفاوضة مع رئاسة البلديّة، ولتأكيد مطالبهم ساروا بمظاهرة سلميّة، وأنهوا إضرابهم بعد أنْ حقّقوا مطالبهم:

١- زيادة الأُجور بمقدار (٢٥٠ فلساً-١ دينار) في الشهر، على أُجورهم البالغة خمسة دنانير في الشهر.

٢- صرف أُجور مضاعفة أيّام العطل التي يشتغلونَ فيها[٣].

---

(١) أضرب العمّال احتجاجاً على ارتفاع أسعار البنزين، وقدّموا عريضة بـ (٢٢) مادّة تدور حول تطبيق قانون العُمّال، وزيادة الرّواتب، وتوفير الماء العذب، والاعتناء بالعامل من النّاحية الصّحّيّة، وتوفير الملابس الشتويّة والصّيفيّة، وتأمين المستوى المعاشيّ لعوائل العُمّال بمختلف الظروف.

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (٤/ ٥)، كتاب متصرف اللّواء إلى وزير الدّاخليّة (جميل المدفعيّ)، س ٢٨٩ / ١٣/ ١٩٤٨م.

(٣) يُنظر: جريدة الوطن، العدد (٤١٣)، (١٥/ نيسان/ ١٩٤٨م).

وتبعه إضراب عُمّال معمل البردي[١] المضغوط، مطالبين بزيادة أجورهم، وسدِّ ما بذمّة المعمل لهم من ديون، وكان عُمّال الميكانيك في المعمل يحرِّكونَ العُمّال لمطالبهم؛ لأنّه قدْ سبق أنْ طالب عُمّال المعمل بعريضة قدّموها إلى صاحب المعمل[٢] يؤكّدونَ المطالب نفسها. وتظاهر عُمّال تعبئة نفط الرافدين[٣] فرع المطار المدني بتأريخ: (٢٨/ نيسان/ ١٩٤٨م)، وفاوض العُمّال مدير الشّركة الأمّ في بغداد لإجابة مطالبهم. ولجأ كذلك عُمّال الفاو من عُمّال وبحريّة البواخر في ميناء الفاو، وعُمّال اللاسلكي لبواخر الحفّارة التابعة إلى مديريّة الميناء في الفاو، إلى التهديد بالإضراب إذا لم تُجَبْ مطالبهم[٤].

لقدْ كانتْ هذه الإضرابات التي شهدتها البصرة عام (١٩٤٨م) متأثّرة بعضها ببعض إلى حدٍّ ما، وقدْ عبّرتْ في ظاهرها عن مقصد اقتصاديّ كان جزءاً من حالة اقتصاديّة سيّئة تمثّلتْ مظاهرها بالغلاء، وارتفاع الأسعار، وندرة الموادّ المعيشيّة.

ولكن من جانبٍ آخر حملتْ في باطنها سخطاً سياسيّاً حرّكته أحداث كانون الثاني (١٩٤٨م)، وحرب فلسطين (١٩٤٨م)، وتدهور الوضع السّياسيّ، وأظهر العُمّال ارتباط الإضرابات بالوضع السّياسيّ من خلال تأبين شهداء الوثبة[٥]؛ إذْ احتفل عُمّال البصرة بهذه المناسبة في قرية الجبيلة[٦]، ورفعوا عريضة بتوقيع (٦٧٦) عاملًا، طالبوا فيها:

(١) كان المعمل يقع في كرمة علي.

(٢) يُنظر: صوت الأهالي، العدد (١٤٢١)، (١٢/ آيار/ ١٩٤٨م).

(٣) فرع المطار المدني: تابع للخطوط الجوّيّة العراقيّة التي أُسّستْ سنة ١٩٤٥م.

(٤) يُنظر: (و.م.ب)، كتاب مديريّة شرطة البصرة إلى المتصرف، (س٦٥٣)، في: (٤/ ٥/ ١٩٤٨م)، وكتاب قائمقاميّة أبي الخصيب إلى متصرّف اللّواء، (٦٨٢)، في: (٥/ ٥/ ١٩٤٨م).

(٥) كان يوم الجمعة (٥/ آذار/ ١٩٤٨م)، قدْ عدّ يوم الأربعين لشهداء الوثبة، شارك عُمّال البصرة عند زيارة بغداد لوضع أكاليل من الزهور على قبور الشّهداء. يُنظر: عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٧/ ٢٨٨.

(٦) قرية الجبيلة: تقع في منتصف الطريق الممتدّ بين البصرة والمعقل، وكانتْ مطالبة العُمّال بإنشاء المدرسة والمستوصف؛ لأنّها قرية كبيرة، والمسافة طويلة على النّاس فيها للوصول إلى البصرة، أو

١- إلغاء معاهدة (١٩٣٠م) والمعاهدة (الأردنيّة - العراقيّة)، والمعاهدة (التركيّة - العراقيّة).

٢- إطلاق سراح السّجناء والنقابيّين والبرزانيّين[١].

٣- فسح المجال للتنظيم الحزبيّ والنقابيّ.

٤- طرد الجواسيس الاستعماريّين من البلاد، وجلاء الجيوش الأجنبيّة عن أراضي الوطن.

٥- محاكمة المجرمين قتلة الشّعب.

٦- تنظيف الجهاز الحكوميّ من أذناب العهد البائد، تأبيناً لحرّيّة الانتخابات المقبلة.

٧- توفير الخبز والكساء للشعب الجائع.

٨- حلّ مشكلة أراضي الجبيلة، وتخليصها من الإقطاعيّ الذي يريد سلبها.

٩- إنشاء مدرسة ومستوصف في الجبيلة.

١٠- حلّ مشكلة البطالة بتشجيع الصّناعة الوطنيّة.

وُصفتْ الإضرابات العمّاليّة بأنّها «مركز الثّقل والقلب النابض للحركة الوطنيّة في البلاد»[٢]؛ لكونها شملتْ العراق كلّه، وكانتْ أكثر تنظيمًا من سابقتها، وأسهمتْ في احتفال العُمّال بالعيد الأوّل من آيار (اليوم العالميّ للعُمّال) لأوّل مرّة.

عندما جاءتْ حكومة (نوري السّعيد) (٦/ كانون الثاني/ ١٩٤٩م-١/ كانون الثاني/ ١٩٤٩م)، اتّخذتْ موقفاً معادياً من الحركة العمّاليّة؛ بسبب نشاطها الكبير في عام (١٩٤٨م)، واستطاعتْ شلّ الحركة الوطنيّة والنقابيّة، وتمكّنتْ -أيضاً- من

المعقل. يُنظر: صوت الأهالي، العدد (١٠٨٧)، (٦/ شباط/ ١٩٤٦م).

(١) كان قسم كبير من البرزانيّين محكومين في سجن البصرة خلال المدّة نفسها.

(٢) مجلّة الثقافة الجديدة، العدد (٤١)، تشرين الأوّل ١٩٧٢م: ص٥٩، وياسين علوان عينا، حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ والحركة العمّاليّة في العراق: ص٧٥، وحميد جاعد، الحركة النقابيّة في العراق: ص٤٩-٥٠.

القضاء على أهمّ النقابات، كنقابة عُمّال الموانئ[١]، ولم يحصل أيّ إضرابٍ باستثناء قيام عُمّال البواخر في الفاو بتقديمهم احتجاجاً إلى دائرة الميناء حول رواتبهم وأوقات عملهم[٢]، وهدّد العُمّال بالإضراب، ولكنّ موقفهم كان ضعيفاً؛ لانعدام إسناد عُمّالي آخر في ظروف النّكسة التي واجهتها الحركة العمّاليّة عموماً، أمّا فترة الخمسينيّات، فقدْ برزتْ إضرابات عُمّال شركة نفط البصرة، وعُمّال الشّركة الأجنبيّة والمحلّيّة المرتبطة بأعمال مع شركة نفط البصرة المحدودة[٣]، وظهرتْ الدّعوة لتأميم النّفط بعد قيام إيران بتأميم نفطها عام (١٩٥١م)، وحصول السّعوديّة مع شركة (آرامكو) على (٥٠٪) من الأرباح، وطُرحتْ الدّعوة إلى تأميم نفط العراق من قبل الصّحافة والأحزاب[٤]، وخرج العراق بزيادة حصّته من النّفط بعد دخول مبدأ المناصفة بالأرباح، وهذا يعني زيادة في ميزانيّة العراق من حصّة النّفط والضّرائب المفروضة على الشّركات العاملة في هذا المجال، وكان العُمّال إحدى الطبقات التي ارتأتْ تحسين مستواها الاقتصاديّ والاجتماعيّ؛ لذا فإنّ الإضرابات العمّاليّة كانتْ إحدى الطرق للحصول على حقوقهم.

وحصل أوّل الإضرابات في الخمسينيّات، عندما أضرب عُمّال شركة كري–مكنزي، في: (١٢/ آيار/ ١٩٥٠م)، وكان عدد العُمّال المضربين حوالي (٤٦٣) عاملاً، وكانتْ أسباب الإضراب المطالبة بـ:

١- زيادة أُجور العُمّال القدماء (٢٥) فلساً، والعُمّال الجدد (١٥) فلساً.

---

(١) يُنظر: خالد محسن محمود الرّاوي، تأريخ الطبقة العاملة العراقيّة (١٩٦٨-١٩٧٥م)، بغداد، ١٩٨٢م: ص٥٧.

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة رقم (١/ ٥٦)، قائمقاميّة أبي الخصيب (التحريرات) (١٨٣) في (٢/ ١٠/ ١٩٤٩م)، إلى متصرّفية لواء البصرة.

(٣) تأريخ الامتياز لشركة نفط البصرة في: (٣٠/ ١١/ ١٩٣٨م)، ولمدّة (٧٥) عاماً، وكان للشركة حقّ استخراج النّفط وتصديره وتكريره.

(٤) يُنظر: إسماعيل أحمد ياغي، تطوّر الحركة الوطنيّة في العراق: ص٢٨٨.

٢- احتساب أُجور العُمّال عن الأيّام التي أضربوا فيها[١].

ولكنّ الشّركة رفضتْ الاستجابة لمطالب العُمّال على الرّغم من محاولة متعهّد الشّركة (عبد الكاظم الشّمخانيّ) التوسّط ؛ إذْ أصرّتْ على دفع (٢٠) فلساً للعُمّال القدماء، و(١٠) فلوس للعُمّال الجدد، ورفضتْ الدّفع عن الأيّام التي يُضرب فيها العُمّال؛ لأنّه لا يتّفق مع قانون العُمّال. وفي محاولةٍ لدفع عُمّال الشّركة إلى الرضوخ للشركة، فإنّها اتّفقتْ مع المتعهّد إلى يوم: (٢٢/ آيار/ ١٩٥٠م)؛ ولأنّ الشّركة كان لديها أعمال مُستعجلة جدّاً تتطلّب سُرعة الإنجاز[٢]، وكون العُمّال كانوا مُصرِّينَ على إضرابهم، رضختْ الشّركة، ووافقتْ على زيادة الأجور وعودة العُمّال إلى أعمالهم.

وبعد إضراب عُمّال شركة (كري-مكنزي)، بدأ أوّل إضراب لعُمّال شركة نفط البصرة من قبل(بعض عُمّال حفريّات آبار النّفط في الزّبير)، وكان عددهم حدود (٢٥٠) عاملاً، وتلخّصتْ مطالبهم في:

١- رفع تعدّي المستر (دكسيري)، وكيل مساعد الحقول في الزّبير.

٢- تشييد بناية لاستراحتهم بقرب البئر.

٣- احتساب ساعات ذهابهم إلى العمل في الآبار وعودتهم إلى بيوتهم بعد انتهائه في ضمن ساعات العمل.

٤- دفع أجور العمل لأيّام العيد مقدّماً.

٥- إعطائهم الزيادات السّنويّة على أجورهم.

٦- طلب تعيين أحد العُمّال لينوب عنهم لدى الشّركة في إجابة مطالبهم[٣].

---

(١) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة رقم (١/ ٥٦) كتاب مدير شركة (كري-مكنزي)، (١ جم/ ١٩٦)، في: (٢١/ ٥/ ١٩٥٠م)، إلى متصرّف لواء البصرة.

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة رقم (١/ ٥٦)، كتاب شركة (كري- مكنزي) إلى متصرف اللّواء.

(٣) يُنظر: (و.م.ب)، رقم الملفّة (٥/ ٨/ ١٩٥٠م)، كتاب مديريّة شرطة لواء البصرة، العدد (٤٩٣٩)، إلى المتصرّف بتأريخ: (٢٧/ ٩/ ١٩٥٠م).

لم يستمرّ الإضراب إلّا يوماً واحداً، حاولتْ فيه الشّركة الاستجابة لبعض المطالب، ويبدو أنّ سبب رغبة الشّركة في الاستجابة لبعض مطالب العُمّال؛ لأنّها كانتْ تخشى استمرار الإضراب، ومن ثمّ تأثيره على أعمال الشّركة التي كانتْ في بداية عملها.

تكرّر إضراب عُمّال شركة النّفط في بداية عام (١٩٥١م)، عندما قدّم عُمّال الشّركة عريضة إلى مدير الشّركة طلبوا فيها:

١- كفّ الإهانات الصّادرة من قبل رؤساء العمل.

٢- منع الطرد الكيفيّ.

٣- إعادة العمّال المفصولينَ ظلماً وعدواناً.

٤- منح العُمّال أُجور ساعتين إضافيّتين لبعد المسافة بين محلّ العمل والسّكن.

٥- طلب أجور إضافيّة (٥٠٪).

٦- إعطاء أجور أيّام الإضراب.

٧- إلغاء اللّجان المزيّفة المسمّاة بلجان الترفيه، وانتخاب لجان تمثّلهم أمام الشّركة.

٨- إطلاق سراح الموقوفين منهم في البصرة والفاو.

٩- تنحية طبيب الشّركة الخاصّ عن مهمّته في الشّركة.

١٠- إعطاءهم وصلاً رسميّاً من الشّركة عند استقطاع ضريبة الدّخل منهم[١].

وشمل الإضراب (١٥٠٠) عاملٍ من عُمّال الشّركة، وبدأ إضرابهم في: (٢٢/ شباط/ ١٩٥١م)، وكان ممثّلو الشّركة قدْ طلبوا من العُمّال العودة إلى أعمالهم، ولكنّهم رفضوا ما لم تُجب مطالبهم كافّة[٢]؛ ولذلك طلب مدير الشركة من شرطة اللّواء التدخّل للمحافظة على آبار النّفط وزيادة الحرس الموجودين.

---

(١) يُنظر: صدى الأهالي، العدد (٤٣٢)، (٢٧/ شباط/ ١٩٥١م).

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (٥/ ٨)، صورة العريضة المقدّمة من (لفيف من عُمّال الزّبير)، بتأريخ: (٢١/ ٢/ ١٩٥١م).

كان استمرار الإضراب قدْ شجّع عُمّال المكتبة، وكتّاب الشّركة في شعبة المحاسبة والمخازن، على الانضمام إلى العُمّال المضربين في: (٢٤/ شباط/ ١٩٥١م)، وكان من أسباب إضرابهم:

١- إرهاقهم في العمل، فهم يشتغلونَ إلى السّاعة الرابعة عصراً، عدا استراحة ساعة واحدة للغداء.

٢- مطالبتهم باحتساب أيّام العطل، كالمولد النبويّ، وأيّام عاشوراء.

٣- معاملة الموظّفينَ الإنكليز لهم بخشونة[١].

وفي أثناء الإضراب اعتقلتْ الشرطة بعض العُمّال الذين عدّتهم مُحرّضين على الإضراب، ولكن، أُطلق سراحهم بعد تسجيل شكاوى الاعتداء عليهم، وحاول العُمّال خلال الإضراب الحصول على المساندة من قبل الفئات الشّعبيّة لإدامة مطالبهم، ومساعدة عوائل المضربين، فقامتْ لجنة الإضراب بإصدار أنموذجٍ، وتوزيعه على المحلّات التجاريّة وبعض الشخصيّات[٢]، وإرسال النداءات إلى الصُّحف لكشف مطالب العُمّال وطبيعة إضرابهم.

وبعد مرور(١٣) يوماً من الإضراب، اتّفق العُمّال والكتّاب على تقديم عريضة إلى المراجع المختصّة، وقدْ انتخبوا سبعة من الكتّاب في الشّركة لينضمّوا إلى وفد العُمّال للمفاوضة مع الشّركة، وكانتْ الشّركة من جهتها تريد وضع حدٍّ للإضراب؛ ولذا جاء

---

(١) يُنظر: (و.م.ب)، كتاب مدير شرطة اللّواء، العدد (٧٦٨)، في: (٢٤/ ٢/ ١٩٥١م)، إلى المتصرّف.

(٢) كانتْ صورة النموذج: «إلى حضرة السيّد ..... المحترم

تحيّة واحترام، يُرجى التفضل بمدّيد المساعدة لعُمّالنا الذين أعلنوا إضرابهم البطوليّ ضدّ الشّركات الاحتكاريّة، التي سلبتْ مواردنا وخيراتنا، ولكم الاحترام. التوقيع نوري عارف».

عن لجنة المفاوضة لعُمّال شركة نفط البصرة، كتاب مدير شرطة اللّواء (القلم السّرّي)، العدد (١٩)، في: (٥/ ٣/ ١٩٥١م).

مدير الشّركة من بغداد (المستر كنج) (King)، وقدّمتْ الشّركة مقترحاتها، وتعهّدتْ بإنجاز مطالب العُمّال، ومنها:

١- تطبيق قانون العمل نصّاً وروحاً.

٢- إيقاف الطّرد الكيفيّ بدون سبب مبرّر.

٣- منع الإهانات.

٤- عدم إيقاف أحد بسبب الاشتراك في الإضراب.

٥- دفع الشّركة أُجور سبعة أيّام من أيّام الإضراب، وعُدّ ذلك إجازة براتب للّذين يستحقّونَ ذلك.

٦- عَدُّ الحوادث التي تقع للعُمّال وهم في سيّارات الشّركة، ومن محلّ العمل وإليه، كأنّها واقعة في أثناء العمل لغرض التعويض.

٧- إعطاء بطاقات مجّانيّة ذهاباً وإياباً إلى بغداد في أثناء العُطل الرسميّة.

٨- تدفع الشّركة التعويضات المنصوص عليها في قانون العمل عن كلّ حادثة تحصل.

٩- تنظر الشّركة في تجهيز العُمّال بالملابس.

١٠- تُعَدُّ مدّة الإضراب جزءاً متمّاً للعمل لفرض قانون العُمّال، وهي مدّة عمل متّصل[١].

عاد العُمّال إلى أعمالهم بتأريخ: (٨/ آذار/ ١٩٥١م)، بعد أنْ استمرّ الإضراب (١٤) يوماً، ولكنّ الشّركة على الرّغم من موافقتها الشّفهيّة للعُمّال على المطالب، لكنّها لم تحقّق إلّا بعضها، وفيما يتعلّق بالأجور رفضتْ الشّركة زيادتها؛ لأنّ طلب الزيادة في الأجور

---

(١) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (٨/٥)، متصرفيّة لـواء البصرة (التحريرات)، (٥٥٧)، (٨/ ٣/ ١٩٥١م)، إلى وزارة الدّاخليّة.

ليس له ما يبرّره، ولن تدفع أجوراً لمستخدميها عن المدّة التي تغيّبوا فيها عن العمل[١]. وعلى الرّغم من أنّ الشّركة لم تكن جادّة في إجابة مطالب العُمّال، لكنّ العُمّال حقّقوا بعض مطالبهم، وعبّروا عن وجودهم بوصفهم طبقة لها كيانها ضمن المجتمع.

كان تأثير إضراب عُمّال شركة النفط على عُمّال الميناء واضحاً؛ إذْ قدّموا عريضة بمطالبهم، وكانتْ قدْ أُعدّتْ إبّان إضراب عُمّال شركة نفط البصرة، ونشوب حركة إضراب عُمّال شركة الزيت (الإيرانيّة-الإنكليزيّة)، ولقرب زيارة صاحب السّمو الملكيّ للبصرة، وكان عدد العُمّال الموقّعين على العريضة (٢٠٠) عاملٍ، طالبوا بـ:

١- تطبيق قانون العُمّال.

٢- زيادة (٣٥٪) على رواتبهم.

٣- إيجاد صندوق ضمان.

٤- توزيع الملابس الرسميّة والملابس العراقيّة.

٥- إلغاء نظام القطعة واستبداله بالأجور اليوميّة.

٦- منح الزيادة السّنويّة كما نصّ عليها قانون العُمّال.

٧- منع الإهانات والطرد وفرض الغرامات.

٨- فتح مستوصف في العشّار مع طبيب وعقاقير لمعالجة عائلات العُمّال وأطفالهم.

٩- إلغاء اجتماعات العُمّال المزيّفة[٢].

لم يقم العُمّال بالإضراب؛ لأنّهم أرادوا إيصال مطالبهم التي تؤكّد تطبيقهم لحقّهم، وكانتْ العرائض من الوسائل التي يلجأ إليها العُمّال لإيصال مطالبهم.

وقدْ تلا هذه الإضرابات قيام عُمّال المطبعة، ومطبعة (التايمس) (Times)، بإعلان

---

(١) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (٥/ ٨)، كتاب مدير الحقول النفطيّة، (٢٨/ ٣/ ١٩٥١م)، إلى المدير العامّ للضمان الاجتماعيّ.

(٢) (و.م.ب)، رقم الملفّة (٥/ ٨)، الكتاب السّابق.

إضرابهم بتأريخ: ٨/ تمّوز/ ١٩٥١م، وكان سبب إضرابهم المطالبة بـ:

١- تخفيض ساعات العمل إلى ثماني ساعات.

٢- عدم دفع أسبوعيّتهم كاملة من قبل المتعهّد.

٣- منع الطرد الكيفيّ[٣].

أضرب العُمّال ثلاثة أيّام، وبعد إجابة مطالبهم عادوا إلى العمل، وكان عُمّال المطابع في البصرة يتبعونَ لنقابة عُمّال المطابع في بغداد، التي شهدتْ عودة نشاطها في عام (١٩٥١م)[٤]، ولابدّ من أنّ عودة نقابة المطابع إلى عملها قدْ شجّع العُمّال على القيام بإضرابهم؛ لأنّهم سيجدونَ الإسناد من نقابتهم في بغداد.

وكان لعُمّال البصرة مشاركتهم السّياسيّة مع الأحزاب والجماهير الشعبيّة، وظهر ذلك عندما قامتْ في البصرة المظاهرات المؤيِّدة للشعب المصريّ ونضاله في إلغاء المعاهدة البريطانيّة المصريّة (١٩٣٦م)، واتّفاقيّة السّودان (١٨٩٩م)، وأعلنتْ الحكومة المصريّة الكفاح المسلّح في قناة السّويس، فكان هذا الحدث القوميّ دافعاً لتحرّك الأحزاب السّياسيّة والحركة الوطنيّة في العراق لنصرة الشعب المصريّ، فطلبتْ الأحزاب إعلان الإضراب العامّ في اتّحاد العراق (١٤/ تشرين الثاني/ ١٩٥١م)[٥]، فقامتْ المظاهرات المؤيِّدة في البصرة بتأريخ: (٢٣/ تشرين الثاني/ ١٩٥١م)، كان فيها للطبقة العاملة دور في قيادة التظاهرات، طالبوا فيها إلغاء معاهدة (١٩٣٠م) بين العراق وبريطانيا؛ وبسبب نشاط العُمّال، قامتْ الشرطة بإلقاء القبض على بعض النقابيّين، ومنهم: «رئيس

(٣) (و.م.ب)، رقم الملفّة (٥/ ٨)، كتاب ملاحظيّة عُمّال المنطقة الجنوبيّة، في: (٢٢/ ٧/ ١٩٥١م)، وكانت الشعبة الخاصّة ذكرتْ أنّ عاملين من مطابع بغداد (مطبعة جريدة الشعب)، و(مطبعة الفيض) قدْ اتصلا بعُمّال المطبعتين في البصرة، وبعدها بيوم حدث الإضراب.

(٤) يُنظر: شهاب أحمد الحميد، تأريخ الطباعة في العراق (١٩٢٩-١٩٥٨م)، ط٢، بغداد، ١٩٨٦م: ٢/ ٦١.

(٥) يُنظر: الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٨/ ٢٤٢.

نقابة الميكانيك، ورئيس هيأة المراقبين في النقابة»[١].

وكان انتعاش الحركة العمّاليّة في البلد عموماً، والبصرة خصوصاً قدْ دخل مرحلته الثانية في عام (١٩٥٢م، و١٩٥٣م)؛ إذْ اتّخذتْ الحركة العمّاليّة شكلاً جديداً في الإضرابات من خلال الاصطدام المباشر مع السّلطة المحلّيّة ووضوح انتماء العُمّال للأحزاب السّياسيّة التي كانتْ تساعد على تحريكها، كالحزب الشيوعيّ العراقيّ، الذي عاد إليه نشاطه في عام (١٩٥١م).

وشهد عام (١٩٥٢م) مجموعة من الإضرابات العمّاليّة، فكان إضراب عُمّال الميناء في المعقل أكثرها قوّةً وسَعة؛ إذْ أضرب عُمّال مطبعة التايمس في: (٨/ شباط/ ١٩٥٢م) -استمرّ إضرابهم ثلاثة أيّام-، مطالبين بـ:

١- زيادة أُجورهم.

٢- عدم طرد العُمّال المضربين.

٣- عَدّ أيّام الإضراب من أيّام العمل.

٤- إعادة المفصولين، وطرد رئيس كتّاب المسفن.

٥- تهيئة وسائل النقل للعُمّال.

٦- تأسيس صندوق ضمان.

٧- إعادة فتح نقابة عُمّال الميناء[٢].

وأضرب عُمّال قاعدة الشّعيبة متأثّرينَ بإضراب عُمّال قاعدة الحبّانيّة، وعلى الرّغم من استخدام القوّات البريطانيّة القسوة مع العُمّال، إلّا أنّهم حصلوا على مطالبهم، وأضرب حدود (٣٠٠٠) عاملٍ مطالبين بشمولهم بالمنحة التي قرّر مجلس الوزراء

---

(١) (و.م.ب)، صورة عريضة رئيس هيأة نقابة الميكانيك بتأريخ: (٢٩/ ١٠/ ١٩٥١م)، إلى رئيس الوزراء.

(٢) يُنظر: رياض رشيد الحيدريّ، الحركة الوطنيّة في العراق: ص٢٩.

منحها إلى الموظّفينَ والمستخدَمينَ؛ وبسبب رفض السّلطة لمطالبهم جرتْ مظاهرات وشجار مع الشرطة، أدّى إلى سقوط ثلاثة من العُمّال وجرح ثلاثة آخرين[١]، وتذكر جريدة الثّغر: «أنّ النّاس فوجئتْ بانقطاع التيّار الكهربائيّ وتوقّف ماء الشرب عن جميع الدّور والمحلّات والضّواحي العامّة والخاصّة في البصرة والعشّار والمعقل والضّواحي»[٢]، ويعدّ هذا الإضراب من الإضرابات المهمّة في العراق، وصوّرت(فيبي مار) «أنّ الإضراب كان نزاعاً بين العُمّال من جهة، والحكومة من جهة أُخرى، كان يقوده الشيوعيّون»[٣].

وكان قدْ سبق هذا الإضراب إضراب عُمّال الفاو في شباط (١٩٥٢م)، وقدْ انتهى الإضراب بعد مشاورات عديدة بين العُمّال وإدارة الميناء، انتهتْ بإجابة مطالب العُمّال لكن بشروط:

١- تُدفع زيادة قدرها (٢٥ -٣٠) فلساً إلى اللّذين يتقاضونَ (٣٠٠) فلس فأقلّ.

٢- يُنظر في أمر السيّارات والنقليّات بصورةٍ معتدلةٍ من نقاط معيّنة.

٣- الملابس يُنظر فيها بعد عشرة أيّام لدراسة كلفتها وعددها.

٤- لا يمكن العمل نصف نهار يوم الخميس؛ لأنّ ذلك خلاف قانون العُمّال.

٥- يُقدّم طلب لإنشاء صندوق الاحتياط، وتؤيّده الميناء إلى الوزارة المختصّة.

٦- يُنظر في إعادة المفصولينَ، كلّ حسب قضيّته.

٧- يُوزّع منشور حول الكفّ عن الإهانات -إنْ وجدت-.

٨- توزّع الزيادات في الأُجور على عُمّال القطعة حسب النسبة في الفقرة الأُولى.

٩- تُدفع أُجور العُمّال المضربينَ إذا عادوا إلى العمل حالاً.

---

(١) يُنظر: الثّغر، العدد (٥٢٠٨)، (٢٦/ آب/ ١٩٥٢م).

(٢) صادق قدير الخبّاز، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابيّة في العراق: ص٨٢.

(3) phepe Marr ، The modern History of Iraq ، westview press. Boulder، Colorado. Longman . London ، England .

١٠ - تُعطى تعويضات إلى المصابين في حوادث الإضراب كما لو أنّهم أُصيبوا في أثناء العمل؛ وذلك بموجب قانون العُمّال[١].

وكان من نتيجة هذا الإضراب أنْ شُكِّلتْ لجنة لدراسة قوانين مديريّة الميناء العامّة وتوحيد قوانينها، وتحديد صلاحيّات المدير العامّ الذي سيُعيّن لهذا المنصب.

وكذلك وضع قانون خدمة موظّفي الميناء بجعل مستخدَميه كافّة موظّفين شملهم قانون الخدمة المدنيّة والتقاعد[٢]، وكذلك ساند الإضراب الفئات الشّعبيّة في البصرة، وبدأ اهتمام المسؤولينَ بالقضايا العمّاليّة مباشرة.

شهد العراق بعد انتفاضة تشرين الثاني (١٩٥٢م) فرض الأحكام العرفيّة، والرقابة على الأحزاب السّياسيّة والصّحف، وغلق النقابات؛ ولذلك، وبعد اعتلاء الملك (فيصل الثاني) العرش في: (٢/ مايس/ ١٩٥٣م)، حاول إعادة الهدوء والاستقرار إلى الوضع السّياسيّ، ولكنّ استمرار تدهور الوضع الاقتصاديّ، وعدم استطاعة وزارة (جميل المدفعيّ) (٢٩/ كانون الثاني/ ١٩٥٣م - ١٥/ أيلول/ ١٩٥٣م) تحسين الأوضاع العامّة، استقالتْ، وتمّ تأليف وزارة (فاضل الجماليّ)، الأولى في: (١٧/ أيلول/ ١٩٥٣م)، التي اتّخذتْ إجراءات إصلاحيّة بإلغاء الرقابة على الصُّحف، ورفع الأحكام العرفيّة، واستئناف الأحزاب نشاطها العلنيّ[٣].

وفي خضمّ هذه الأوضاع شبه الدّيمقراطيّة، حاولتْ الحركة العمّاليّة التنفّس، ومحاولتها الحصول على مطالبها من خلال رفعها المذكّرات لتحسين أوضاعها المعيشيّة والاقتصاديّة، وإعادة النقابات العمّاليّة.

---

(١) يُنظر: جريدة الوحدة، العدد (١١٨)، (٢٦/ آب/ ١٩٥٢م)، وجريدة الثّغر، العدد (٥٢٠٨)، (٢٦/ آب/ ١٩٥٢م).

(٢) يُنظر: جريدة الثّغر، العدد (٥٢١٢)، (أيلول/ ١٩٥٢م).

(٣) يُنظر: جعفر عبّاس حميدي، التطوّرات والاتجاهات السّياسيّة في العراق: ص٥٤.

وعلى إثر ذلك، شهدتْ البصرة الكثير من الإضرابات العمّاليّة غطّتْ فترةً واسعة من عام(١٩٥٣م)، وشملتْ قطّاعات عُمّاليّة متعدّدة بين الشركات[١] الأجنبيّة والمحلّيّة، والميناء، وشركة نفط البصرة، ففي البداية رَفع عُمّال شركة (أندرو) عريضة طالبوا فيها:

١- تطبيق قانون العمل ذي الرّقم (٧٢) لعام (١٩٣٧م) المعدّل.

٢- التمتّع بالإجازات الأسبوعيّة والإجازات الاعتياديّة والمرضيّة.

٣- منع الإهانات والطرد الكيفيّ نهائيّاً.

٤- وضع حدٍّ لسرقة رؤساء العمل (الكمركيّة) أجرة عاملٍ واحدٍ عن كلّ برميل؛ إذْ إنّهم يشتغلونَ لساعات أقلّ من العدد المقرّر ويأخذونَ أجورهم، أمّا العمل، فيقع على كواهل العُمّال.

٥- عدم تشغيل العُمّال غير الحائزينَ على الجنسيّة العراقيّة.

٦- أنْ يستلم العُمّال رواتبهم كلّ خمسة عشر يوماً.

٧- تحديد ساعات العمل لليوم الواحد ثماني ساعات لا ثلاث عشرة ساعة[٢].

وكذلك رَفَعَ عُمّال التموين في شركة نفط البصرة عريضة إلى رئيس الوزراء (فاضل الجماليّ) بتوقيع (٢٠٠) عاملٍ، طالبوا فيها بتطبيق قانون العمل، ووضع حدٍّ لتلاعب الشّركة بجهود العُمّال، بعد اتفاق الشّركة مع المتعهّدينَ بين إعطائهم أشغال التموين كافّة، أو أشغال المطابخ، واستنكر العُمّال هذا العمل بعريضتهم؛ خوفاً من أنّ المتعهّد

---

(١) كان العُمّال في الشرّكات الأجنبيّة العاملة في البصرة قدْ قدّموا عريضة إلى الجهات المختصّة ومنحوا فيها مطالبهم في تطبيق قانون العُمّال وزيادة أجورهم، وإيقاف الطرد الكيفيّ، فضلاً عن مطالب تتعلّق بتخصيص واسطة نقل، ومحلّ للاستراحة والمنام، وحساب تكاليف الطعام على حساب المعمل في أثناء مغادرة البواخر من منطقة العشّار.

عُمّال شركة (فرانك ستريك، كري مكنزي، أندروير، الشّركة الإفريقيّة، وشركة سيمون كريبيان). صوت الأهالي، (٢/ آيار/ ١٩٤٨م).

(٢) يُنظر: صورة العريضة بتأريخ: (١٤/ كانون الثاني/ ١٩٥٣م)، إلى رئيس الوزراء.

حينما يحصل على هذا الامتياز سيُؤدّي دوراً مهمّاً من أجل إقصاء الأكثريّة السّاحقة من العُمّال، ويبادر بتقليل رواتب الباقين؛ لأنّه لا يفكّر بعيشة العُمّال[١].

وطالبوا الشّركة بـ:

١- وضع حدٍّ للتلاعب بمصير العُمّال.

٢- تطبيق قانون العمل.

كانتْ فقرة تطبيق قانون العمل تتكرّر في احتياجات العُمّال في كلّ الإضرابات العمّاليّة، ما يدلُّ على أنّ الشّركات والمؤسّسات تضعُ مصالحها في البداية، ولا تضع في نظرها وضع العامل الاقتصاديّ والاجتماعيّ؛ لذلك حاول العُمّال تحسين مستواهم والحصول على حقوقهم، ولو بتطبيق الصّيغة الأقرب لقانون العمل.

في: (٢/ آيار/ ١٩٥٣م) استلم العرش الملك (فيصل الثاني)، فأمر بمِنحةٍ إلى الموظّفين والمستخدَمين في دوائر المملكة، وعندما لم تُصرف إلى عُمّال الحفّارات في الفاو، أضرب العُمّال فيها عن العمل بتأريخ: (١١/ آيار/ ١٩٥٣م) مطالبين شمولهم بأمر مِنحة نصف الراتب التي مُنحتْ لصِغار الموظّفين والمستخدَمين الدّائمين، وعندما صُرفتْ لهم المِنحة عاد العُمّال إلى العمل[٢].

كذلكَ أضرب في الشهر نفسه وبتأريخ: (٣١/ ٥/ ١٩٥٣م) عُمّال شركة المقاولات التجاريّة (شركة مذرويل)[٣] في الفاو، مطالبين بتخفيض ساعات العمل خلال شهر رمضان إلى ستّ ساعات ونصف، كما هو الحال في شركة نفط البصرة، فرفضتْ الشّركة إجابة مطالب العُمّال، ولكن، بسبب إصرار العُمّال على مطالبهم، ولتأخّر العمل بالنسبة

(١) يُنظر: صورة العريضة بتأريخ: (٣١/ كانون الثاني/ ١٩٥٣م)، إلى رئيس الوزراء.

(٢) يُنظر: وثائق مديريّة الموانئ، الملفّة (٥/ ٣٤)، كتاب مدير شرطة الميناء، العدد: (٦/ ٦/ ٣٦٥) في: (١٢/ ٥/ ١٩٥٣م)، إلى متصرّف البصرة.

(٣) كانتْ شركة (مذرويل) تقوم بإنشاء خزّانات لشركة نفط البصرة في الفاو، وكان عدد عُمّالها (١٠٠) عاملٍ.

للشّركة، وافقتْ بعد أحد عشر يوماً من الإضراب، على إجابة المطالب الآتية:

١- تشغيل العُمّال ستّ ساعات ونصف السّاعة في اليوم خلال شهر رمضان.

٢- وافق العُمّال على الاشتغال حسب الترتيب السّابق في سائر الأيّام، أي: (٤٥) ساعة في الأُسبوع.

٣- وافقتْ الشّركة على تحمّل نصف أجور العمل خلال مدّة تركهم العمل، والباقي يتحمّله العُمّال، على أنْ يحتسب من إجازتهم الاعتياديّة[١].

كانتْ حركة العُمّال في الشّركات الأجنبيّة مشجّعة لهم على التحرّك والمطالبة بتغيير أوضاعهم؛ ولذلك رفع عُمّال وناظري العمل في شركة (أندروير) عريضة إلى وزير الشؤون الاجتماعيّة وقّعها(٥٠٤) عاملٍ، تضمّنت:

١- زيادة الأجور (٥٠٪).

٢- جعل ساعات العمل (٨) ثماني ساعات يوميّاً.

٣- التمتّع بالإجازات أيّام العطل الرسميّة والأعياد، وبأجور كاملة.

٤- تطبيق قانون العمل العراقيّ نصّاً وروحاً.

٥- منحهم هويّات العمل مصدّقة من ملاحظيّة العُمّال.

٦- وقف الإهانات والطرد الكيفيّ، وإرجاع العُمّال المفصولين، وتعويض المتضرّرين نتيجة أعمال الشّركة[٢].

ولَحِقهم عُمّال القوّة الجوّيّة في الشّعيبة، فقدّموا مطالبهم في: (٢٤/ آيار/ ١٩٥٣م)، وكان لا يتجاوز عددهم (٥٠٠) عاملٍ، وضمّتْ العريضة المطالب الآتية:

١- إعطاءَهم المنحة أُسوة ببقيّة العُمّال العراقيّين بمناسبة تتويج الملك فيصل الثاني.

---

(١) يُنظر: (و.م.ب)، كتاب ملاحظيّة عُمّال المنطقة الجنوبيّة، العدد (١٧٣٣)، (٦/ ٦/ ١٩٥٣م) إلى مديريّة العمل والضّمان الاجتماعيّ.

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، صورة العريضة، العدد (١٨٣٠)، (١٦/ ٦/ ١٩٥٣م).

٢- الاعتناء بمرضاهم، وإعطاءهم الدّواء على حساب القوّة الجوّيّة.

٣- وجوب إعطاء المِنحة، أو الإكراميّة للعامل عند استقالته بعد مضي خمس سنوات على استقالته.

٤- عدم فسح المجال للبلوش (المستخدَمين في القوّة الجويّة) بإهانتهم.

٥- إبقاءهم في محلّ سكناهم الحالي (الصّرائف) وزيادة الماء لهم[١].

بعد ذلك، كوّن العُمّال لجنة للتفاوض مؤلّفة من خمسة أشخاص مع قائد القوّة الجوّيّة، وأُرسلتْ برقيّة بمطالبهم إلى لندن، وبذلك عاد العُمّال إلى أعمالهم. ورَفع عُمّال شركة (هولواي) المحدودة في الفاو عريضة بـ(٩٣) توقيعاً إلى وزير الشؤون الاجتماعيّة -آنذاك- (ماجد مصطفى)، وشملتْ مطالبهم:

١- زيادة أُجورهم بمقدار (٥٠) فلساً لكلّ عاملٍ.

٢- تخصيص ثلاث وجبات للطعام مع الثّلج.

٣- إعطاء منحة التتويج، وقدرها سبعة أيّام، وذَكَرَ العُمّال أنّهم لم يُعطَوا المِنحة الملكيّة السّامية؛ «إذْ أخذها جميع عُمّال العراق في الدّوائر الحكوميّة والأجنبيّة، ولكنّ شركتنا لم تدفع لنا هذه المنحة السّامية»[٢].

٤- نقلهم إلى العشّار أسبوعيّاً ذهاباً وإياباً.

٥- يكون نهار الخميس نصف دوام بأجور كاملة[٣].

وبعد المباحثات مع الشّركة من قبل ملاحظيّة عُمّال المنطقة الجنوبيّة، وافقتْ الشّركة

(١) (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، كتاب مدير شرطة لواء البصرة (الشّعبة الخاصّة) س٥٥١٨ / ٢٩/ ٦/ ١٩٥٣م، وكانتْ المراقبة من قبل الشّعبة الخاصّة على العُمّال مستمرّة؛ خوفاً من تحرّك الفوضويّين والشّيوعيّين.

(٢) كتاب معاون شرطة الزّبير إلى مدير ناحية الزّبير، العدد (١٤٦٦)، (٢٩/ ٦/ ١٩٥٣م).

(٣) يُنظر: (و.م.ب)، صورة العريضة إلى وزير الشؤون الاجتماعيّة، رقم (٢٠٢٦)، (١/ ٧/ ١٩٥٣م).

على زيادة كلّ عاملٍ (٥٠) فلساً، اعتباراً من (١/ تمّوز/ ١٩٥٣م)، وجعل يوم الخميس نصف دوام بأجور كاملة[١].

وبعد سلسلة رفع العرائض من قبل عُمّال الشّركات الأجنبيّة وحصولهم على بعض المطالب، بدأتْ البصرة تشهد إضرابات سوّاق مصلحة نقل الركّاب[٢] وجُبَاتهِا، وعُمّال الميناء، وعُمّال شركة نفط البصرة. ففي تأريخ: (١٠/ تشرين الأوّل/ ١٩٥٣م)، أضرب سائقو مصلحة نقل الركّاب وجُباتها؛ احتجاجاً على عدم تنفيذ مطالبهم التي تقدّموا بها للمصلحة، وهي:

١- عدم تقييد السّائقين بالكفالات اللّازمة بما يحدث للسّيّارة من عطل.

٢- عدم فرض غرامات عليهم.

٣- عدم تعيين مستخدَمين جدد برواتب أكثر من رواتبهم.

٤- جعل ساعات العمل ثماني ساعات.

٥- يُمنح كلّ مستخدم عطلة يوم واحد أُسبوعيّاً.

٦- منح المستخدم أجوراً مضاعفة في حالة عمله بأيّام العطل الرسميّة.

٧- عند توجيه إنذار لمستخدَمٍ ما، فينبغي سماع دفاعه قبل إنذاره.

٨- توزيع المنحة التي تدفعها شركة نفط البصرة، مقابل نقل مستخدَميها وعُمّالها بسيّارات المصلحة.

٩- ضمان عدم فصلهم جرّاء قيامهم بالإضراب.

١٠- الحدّ من صلاحيّة الملاحظ الفنيّ ورئيس المفتّشين لتعسّفهم.

(١) يُنظر: (و.م.ب)، ملاحظيّة عُمّال المنطقة الجنوبيّة إلى عُمّال شركة (هولواي) المحدودة، رقم (٦٥٠) (٢/ ٧/ ١٩٥٣م).

(٢) أُسِّستْ مصلحة نقل الركّاب بتأريخ: (١٦/ ٦/ ١٩٤٦م)، وأُنيطتْ إدارتها إلى البلديّة، ثُمّ فُصلتْ عام ١٩٤٩م. يُنظر: أمين لطفي، دليل البصرة (١٩٥٤-١٩٥٥م) مطبعة الخبر، ١٩٥٤م: ص٨٩.

١١- إعطاؤهم أُجرة كاملة عن أيّام الإضراب[١].

قام العُمّال بعد ذلك بالاتّصال ببعض المحامين للتوسّط في حلّ قضيّتهم، وكان اجتماع العُمّال في مقهى (باب الزّبير)، وحضر إليهم مدير المصلحة، ووعدهم بإجابة مطالبهم، ولكنّ العُمّال رفضوا مالم يصدر أمرٌ تحريريّ من المدير بإجابة مطالبهم[٢].

لم يَعد العُمّال إلى عملهم إلّا بعد صدور الموافقة التحريريّة بالأمر الإداريّ (٨٨٣/ ٢٩/ ٢)، في: (١٢/ ١٠/ ١٩٥٣م)، وعاد العُمّال إلى عملهم مع احتساب أيّام الإضراب بأجور يوميّة كاملة، وكان إصرار العُمّال وتآزرهم سبباً في الحصول على حقوقهم من المديريّة.

عادتْ حركة الإضرابات العمّاليّة في الميناء واللّاسلكيّ والحفّارات والمسفن وعُمّال مقاييس الكهرباء والماء في العشّار، بحركةٍ كانتْ متّصلة تقريباً، وعُدّتْ آخر الإضرابات التي حصلتْ في لواء البصرة[٣]. ففي البداية أضرب موظّفو اللاّسلكي في الميناء (المعقل والفاو) في: (١٧/ تشرين الثاني/ ١٩٥٣م)، بعد رفعهم عريضة بمطالبهم إلى مدير الموانئ، وكانتْ المطالب كما يأتي:

١- جعل المهارة الفنّيّة للعامل عشرة دنانير بدلاً من خمسة دنانير.

٢- تجهيزهم ببيوت السّكن على غرار المساكن المخصّصة لباقي موظّفي الميناء.

٣- تعويضهم عن العطل الرّسميّة والأعياد.

---

(١) يُنظر: (و.م.ب)، رقم الملفّة (١/ ٥٦)، صورة كتاب مديريّة شرطة لواء البصرة، (٦٤٨)، في: (١٠/ ١٠/ ١٩٥٣م).

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، رقم الملفّة (١/ ٥٦). ملاحظ عُمّال المنطقة الجنوبيّة في تقريره اتّصل بالعُمّال مدير المصلحة ومدير شرطة اللّواء، وكان تجمهر العُمّال في شارع الملك حسين (باب الزّبير)، وبعد مفاوضات لمدّة أربع ساعات، تمكّنوا من التوصّل إلى صيغة مع العمّال والموافقة على المطالب كافّة. عاد العُمّال في السّاعة الثانية عشرة والنصف من: (١٢/ ١٠/ ١٩٥٣م). الكتاب معنون إلى وزارة الشؤون الاجتماعيّة س١٣/ ٥ - ١٤/ ١٠/ ١٩٥٣م.

(٣) يُنظر: (و.م.ب)، كتاب متصرف اللّواء إلى وزير الدّاخليّة، (١٣٥٦)، (١/ ١٢/ ١٩٥٣م).

٤- تجهيزهم بالملابس الرسمّيّة.

٥- تبديل مقرّ سكن موظّفي اللّاسلكيّ لافتقاره إلى أسباب الراحة.

٦- توفير وسائل أفضل لموظّفي اللّاسلكيّ في أثناء تنقّلاتهم من الفاو إلى البصرة.

٧- إعادة الأرزاق المخصّصة عادة لموظّفي الفاو والمخصّصات اللّيليّة.

٨- دفع أجور السّاعات الإضافيّة.

٩- إيفاد أيّ موظّف يُصاب بمرض يتعذّر شفاؤه في العراق إلى الخارج للعلاج على نفقة الحكومة.

١٠- تفادي تأخير ترفيع أيّ موظّف حان موعد ترفيعه[١].

بلغ عدد المضربين أربعة وثمانينَ، وكان مقرّ اجتماعهم في مقهى السِّيف[٢] في البصرة، ومقهى (أم البروم)[٣] بالعشّار، وأرسلتْ مديريّة الموانئ للعُمّال المعاون الشخصّي السّابق للمديريّة للتفاوض مع لجنة العُمّال، ولكنّ العُمّال رفضوا التعاون إلّا بعد إجابة مطالبهم، وكانتْ الشّرطة مستمرّة بمراقبة الموقف، وطلبتْ إرسال قوّة منها إلى الفاو.

وقدْ حظي هذا الإضراب بالتأييد من النّاس، سواء في منطقة الرّباط أم محلّة السّاعي، كذلك مساندة عُمّال الأرصفة من شركة نفط البصرة، من خلال رفع برقيّات[٤] التأييد إلى الجهات العليا مطالبين بإجابة مطالب العُمّال.

(١) يُنظر: صورة العريضة إلى وزير الدّاخليّة (سعيد قزاز) (١٩ آد ٨ آ)، (١٢٩٦)، (٢١/ ١١/ ١٩٥٣م).

(٢) السِّيف (مقهى): كانتْ تُعرف بمقهى التجّار في السِّيف عند نهاية شارع بشّار بن برد من الجهة الشّماليّة، وكان القائم بها المرحوم رزوقي القهوجيّ، وأزيلتْ بعد توسّع الشّارع الذي يأتي من باب الزّبير إلى العشّار.

(٣) أمّ البروم (مقهى): كانتْ ضمن بناية سينما الحمراء الشتويّ (الكرنك حاليّاً)، وكانتْ ملتقى سوّاق شركة النّفط، وسوّاق أمّ البروم.

(٤) برقيّة رُفعتْ من منطقة الرّباط بـ (٥٩)، و(١٣) توقيعاً من عُمّال الأرصفة، و(٣٧) توقيعاً من محلّة السّاعي. كتاب مديريّة شرطة لواء البصرة الشعبة الخاصّة (٦٩٤٧) في: (٢٧/ ١١/ ١٩٥٣م).

وكانتْ محاولة مديريّة الموانئ في إعادة العُمّال إلى المعمل وإنذارهم بضرورة الالتحاق بأعمالهم «خلال سبعة أيّام، وإلّا فاعتبارهم مفصولين بعدها عن العمل»[١]. وحاولتْ المديريّة بهذا الإنذار شقّ صفوف العُمّال؛ لأنّ قسماً منهم كان يريد استئناف العمل، بينما يرفض الباقون، ونتيجة حذر العُمّال ومعرفتهم الغرض من الإنذار، فقدْ وافقوا على إرسال موفد للمفاوضة مع المديريّة، وعادوا إلى عملهم بتأريخ: (٢٦/ تشرين الثاني/ ١٩٥٣م) لحين تأكيد مطالبهم. وأغلب الظنّ أنّ السّلطة كانتْ تُساند المديريّة ضدّ العُمّال، خاصّة في غياب النقابة واستغلال سلطة فرض الأحكام العرفيّة في العراق بعد أحداث مصر عام (١٩٥٣م)، وكانتْ تراقب العُمّال مراقبة شديدة تحدّ من حركتهم.

وهدّد عُمّال قُرّاء المقاييس في دائرة ماء وكهرباء العشّار كذلك بالقيام بالإضراب يوم (٢٥/ تشرين الثاني/ ١٩٥٣م) إذا لم تُجب مطالبهم، وهي:

١- زيادة أجورهم.

٢- إيجاد محلّات لهم في الدّائرة للجلوس والاشتغال عليها.

٣- شمولهم بمنحة الملك فيصل الثاني[٢] بمناسبة تتويجه.

قُدِّمتْ العريضة في: (١٤/ تشرين الثاني/ ١٩٥٣م)، ولكنّ الدّائرة ماطلتْ في الردّ على العُمّال، إلى حين دراسة الطلب «دراسة وافية على أساس النظم الحكوميّة المعمول بها»[٣]، ويبدو أنّ استمرار إضراب عُمّال اللّاسلكيّ وخوفاً من التهديد بالإضراب من قبل عُمّال المقاييس أُجيبتْ[٤] مطالبهم على وفق قانون العمل.

(١) (و.م.ب)، كتاب مديريّة لواء البصرة (التحريرات)، (١٣٤٥)، في: (٢٩/ ١١/ ١٩٥٣م) إلى وزارة الدّاخليّة.

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، صورة العريضة، (١٤/ ١١/ ١٩٥٣م).

(٣) (و.م.ب)، ملفّة (١/ ٥٦)، كتاب مديريّة شرطة لواء البصرة إلى المتصرف بتأريخ: (٢١/ ١١/ ١٩٥٣م).

(٤) يُنظر: (و.م.ب)، ملفّة (١/ ٥٦)، كتاب متصرف اللّواء إلى وزارة الدّاخليّة (سعيد قزاز)،

كما أضرب عُمّال البواخر (الحفّارات) في ميناء الفاو، وكان عددهم (٣٠٠) عاملٍ، في: (٢١/ تشرين الثاني/ ١٩٥٣م)، وكانتْ مطالبهم:

١- طلب منحهم راتب شهادة مساعد سائق بالمقدار المخصّص لتلك الشّهادة.

٢- منح أرزاق الدّرجة الأولى للسّائقين الذين يحملونَ شهادة الدّرجة الأولى.

٣- مغادرة البواخر رصيف الميناء كلّ يوم سبت في السّاعة الثالثة بدلاً من السّادسة صباحاً من أيّام الخميس.

٤- رفع المميِّز لتأخيره معاملاتهم.

٥- عودة الحفّارات من السّاعة السّادسة صباحاً.

٦- العناية الصِّحّيّة بعوائلهم.

٧- تخصيص طبيب لأطفالهم.

٨- إرسال المصابين بمرض السّلّ إلى المصحّات على حساب الدّائرة، مع الاحتفاظ بحقوقهم من حيث الأجور حتّى اكتسابهم الشّفاء.

٩- دفع أجور السّكن على ألّا تقلّ عن ثلاثة دنانير لكلّ منهم شهريّاً.

١٠- إضافة ما قدره (١٥٪) إلى أُجورهم.

١١- تطبيق أحكام القانون رقم (٧٢) بالعمل عليهم.

١٢- استبدال فِراش العُمّال وملابسهم بغيره.

١٣- إعطاء المهارة لأصحاب الشّهادات الأُخر من الدّرجة الثالثة إلى الدّرجة الأولى.

١٤- تخصيص سيّارات لجميع العُمّال على حدٍّ سواء.

وفيه إجابة مطالب العُمّال بـ:

أ- منحهم الزّيادة المعطّاة لأقرانهم بمناسبة التتويج.

ب- عُدُّوا عُمّالاً خاضعين لقانون العمل.

ج- رُتّب لهم المحلّ الملائم لمباشرة عملهم في بناية المصلحة.

١٥- رفع (رجب النّعمة) عن وظيفة ضابط شؤون العُمّال.

١٦- إيجاد صندوق ضمان لهم.

١٧- إعطاء بدلتين لعُمّال المعمل بالفاو سنويّاً[١].

كوّن العُمّال وفداً من (٨٠) عاملاً، لمفاوضة المديريّة حول مطالبهم، وطلب منهم ممثّل مديريّة الميناء النّظر في الموضوع بشرط عودتهم إلى العمل، ولم يوافق العُمّال، وازداد عدد المضربين في خمس حفّارات وصل عددهم إلى (٨٠٠) عاملٍ، وأرسلوا وفداً لمقابلة مدير الميناء العامّ في موضوع المطالب التي تقدّموا بها، ولم تسفر المداولات التي أُجريتْ معهم عن النتيجة، واستمرّوا مضربين عن العمل، على الرّغم من عودة مدير الميناء الذي طمأنهم بتمشية أمورهم[٢].

وعند إصرار العُمّال على عدم العودة إلى أعمالهم، وافقتْ المديريّة على شروطهم[٣].

---

(١) يُنظر: (و.م.ب)، ملفّة (١/ ٥٦)، ١٩٥٣م، كتاب ملاحظيّة العُمّال ٣س(٢٣/ ١١/ ١٩٥٣م)، إلى الشؤون الاجتماعيّة.

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، ملفّة (١/ ٥٦)، ١٩٥٣م، كتاب متصرفيّة لواء البصرة، العدد (١٣٥٦)، في: (١/ ١٢/ ١٩٥٣م) إلى وزارة الدّاخليّة.

(٣) وافقتْ مديريّة الميناء على شروط العُمّال بالشكل الآتي:

١- يطبّق قانون العُمّال نصّاً وروحاً مع امتيازات إضافيّة كثيرة.

٢- تكون مغادرة البواخر (يوم السّبت) السّاعة السّابعة صباحاً في الشتاء.

٣- لا يُتعامل مع مميّز الفاو بالعرائض.

٤- سيلحق طبيب إضافيّ، وهو الطبيب الرسميّ الأقدم، وسيباشر وظيفته لدى عودته من الإجازة.

٥- استعمال حالات المرض بالسّلّ بعين العطف ضمن الحدود القانونيّة.

٦- دور السّكن وزيادة الأجور:

آ- تمنح زيادة قدرها (٢٠ فلساً) يوميّاً لجميع عُمّال الميناء العاملين الآن، وذلك اعتباراً من: (١/ كانون الثاني/ ١٩٥٤م).

ب- ضمان زيادة المخصّصات للعُمّال الذين مركزهم في الفاو بنسبة (١٠ فلوس) يوميّاً.

كان استمرار الإضراب قدْ ألحق ضَرراً بالملاحة في شطّ العرب؛ بسبب تراكم الترسّبات الطينيّة التي تعرقل دخول البواخر الأجنبيّة إلى النهر، «الأمر الذي أثار احتجاج الشّركات الأجنبيّة المالكة لهذه البواخر»[١]، فضلًا عن الخسائر التي أصيبتْ بها مديريّة الميناء، هذا، وكانتْ عودة العُمّال إلى أعمالهم في: (٣٠/ تشرين الثاني/ ١٩٥٣م).

وفي أثناء إضراب عُمّال الفاو قام عُمّال الميناء في المسفن البحريّ بالإضراب عن العمل مدّة ساعات في: (٢٨/ تشرين الثاني/ ١٩٥٣م)، وقامتْ الشرطة بإرجاع العُمّال إلى عملهم، و«ألقتْ القبض على مَن يُشتبه بهم»[٢].

إنّ إضراب عمّال المسفن قدْ أخاف مديريّة الميناء؛ لأنّه في حالة استمراره كان «سيشمل المعامل، ومعمل إصلاح السيّارات، ومركز توليد الكهرباء، وتصفية الماء»[٣]، لذلك كانتْ إجراءات الشّرطة سريعة بإعادة العُمّال إلى المسفن.

وكان أقسى إضراب واجهته الحكومة، وشركة نفط البصرة، إضراب عُمّال الشّركة عموماً في البصرة، عندما بدأ عُمّال نفط الزّبير يُساندهم عُمّال الشّركة في «الباهورس،

ج- توشك مديريّة الميناء المباشرة بتشييد(٤٠) داراً للعُمّال في الفاو، وهذا جزء من مشروع حكوميّ.

د- سيُجرى الكشف على الفُرُش، وسيُجرى إبدالها عندما يكون ضروريّاً.

(و.م.ب)، ملفّة (١٩٥٣م)، كتاب متصرّفيّة لواء البصرة، العدد (١٣٥٦)، (١/ ١٢/ ١٩٥٣م)، إلى وزارة الدّاخليّة.

(١) عبد السّلام الناصريّ، معارك طبقيّة: ص٤٩. كان منظّماً لعُمّال الفاو للحزب الشيوعيّ ١٩٥٢م، ومشاركاً في إضراب ميناء الفاو ١٩٥٢م.

(٢) (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، ١٩٥٣م، كتاب متصّرفيّة لواء البصرة، العدد (١٣٥٦)، (١/ ١٢/ ١٩٥٣م)، إلى وزارة الدّاخليّة.

(٣) (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، كتاب مديريّة الموانئ، (٩ آد /٨/ ٢٦)، في: (٣٠/ تشرين الثاني/ ١٩٥٣م)، إلى وزارة المواصلات.

الشّعيبة، البرجسيّة»[١]، وكان عدد العُمّال المضربين (٦٠٠) عاملٍ، حاولتْ الشرّطة إقناعهم بالعودة إلى العمل، ولكنّهم رفضوا العودة إلّا بعد إجابة مطالبهم، التي كانتْ:

١- إلغاء فكرة إسكان عُمّال الشّركة في الدّور التي شيّدتها الشّركة في الزّبير[٢].

٢- زيادة أجور العُمّال بالنِّسب الآتية:

أ- (٥٠ فلساً) يوميّاً لعمّال الدّرجة الأولى.

ب- (٢٥ فلساً) يوميّاً لعُمّال الدّرجة الثانية.

ج- شطب درجة العُمّال من درجة صفر.

٣- إلغاء طريقة نقل العُمّال إلى محلّات عملهم في الزّبير بسيّارات المتعهّد وإرجاعها كالسّابق، أي: نقلهم بسيّارات الشّركة، والسّماح للعُمّال بأنْ يستقلّوا سيّارات من أيّ مكانٍ في البصرة، أو العشّار، أو الزّبير، للذّهاب إلى مقرّ عملهم[٣].

٤- تنظيم الحانوت والمطعم وتحسينهما، وكذلك أفرشة المنام لعُمّال الشّركة في الزّبير أسوة بعمّال الشّركة في الفاو.

٥- تشكيل نقابة عُمّال شركة نفط البصرة.

٦- إنشاء مستشفى، وإرسال العُمّال الذين يُصابون بالسُّلِّ خارج العراق على نفقة الشّركة.

٧- الابتعاد عن الفصل الكيفيّ إلا لسببٍ معيّنٍ.

٨- حلّ اللّجنة التحكيميّة المزيّفة، وتشكيل لجنة من عُمّال الشّركة فيما يخصُّ شؤونهم.

---

(١) (و.م.ب)، كتاب متصرفيّة اللّواء، ١٣٥٦/ ١٢/ ١٩٥٣م، إلى وزير الدّاخليّة.

(٢) كانتْ الشركة قدْ شيّدتْ (١٠٠) بيتٍ في منطقة المربد بالزّبير، وفي نيّتها إسكان العُمّال فيها، لقاء أنْ يدفع كلّ عامل (٤) دنانير شهريّاً، وتبعد هذه المساكن (١كم) تقريباً عن قصبة الزّبير، والعامل عليه أنْ يدفع تكاليف الماء والكهرباء.

(٣) إنّ الشرّكة قدْ اتخذتْ خطّة لرفض نقل العامل من غير المحلّ الذي جرى تسجيله فيه واعتاد السّكن فيه.

٩- إعطاء أُجور الأيّام السّبعة لعُمّال شركة النفط الذين أضربوا من سنة (١٩٥١م).

١٠- على الشّركة أنْ تعيّن عُمّال الأشغال مباشرة دون أنْ يكون الاستخدام على طريقة المتعهّدين.

١١- عدم تدخّل الشّرطة في واجبات الشّركة.

١٢- احتساب أيّام إضرابهم هذا، وإعطاءهم أجورهم كاملة[١].

بعد تقديم العُمّال مطالبَهم، اتّجهوا إلى البصرة في سيّارات، وكانوا يهتفون: «يعيش اتّحاد العُمّال لشركة نفط البصرة، تعيش الطبقة العاملة وقادتها، تسقط الشّركات الاحتكاريّة، نريد إجابة مطالبنا كاملة غير منقوصة»[٢]. وعند وصول السيّارات إلى العشّار، وبالقرب من ثانويّة البصرة للبنين، «خرج الطلبة وهتفوا بحياة الطبقة العاملة، وحياة اتّحاد الطلبة، وطالبوا بإرجاع الطلّاب المفصولين، والعيش لإضراب المعاهدة العالية»[٣]. وكان توجّه العُمّال نحو مقرّ الشّركة في (الحكيميّة)، فأضرب العُمّال في (المكينة)، وتوقّفوا عن العمل، وكانتْ الشّرطة تراقب الموقف[٤].

ومساندةً لعُمّال الشّركة في البصرة، «أضرب العُمّال في الفاو»[٥]، وقام العُمّال بإرسال البرقيّات إلى الجرائد، ناشدوا فيها «عُمّال النّفط في كركوك، وعين زالة، وخانقين، وحديثة، وفي جميع الحقول ومحطّات الضّخّ في العراق، وأهمّ ما جاء فيها:

---

(١) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، صورة العريضة في كتاب شرطة اللّواء إلى المتصرفيّة، العدد (٧٠٦٩)، (٦/ ١٢/ ١٩٥٣م).

(٢) (و.م.ب)، الملفّة نفسها، كتاب مدير شرطة لواء البصرة (الشّعبة الخاصّة)، (٧١١٦)، في: (١٠/ ١٢/ ١٩٥٣م)، إلى متصرّف لواء البصرة.

(٣) (و.م.ب)، المصدر السّابق.

(٤) وكان متصرف اللّواء قدْ أبرق إلى آمر حامية البصرة، العقيد (حميد سلمان)، بالسّماح لنزول الجيش، وافق آمر الحامية بموجب البرقيّة (٣٥٥)، في: ٦/ ١٢/ ١٩٥٣م.

(٥) (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، برقيّة لاسلكيّة من مدير شرطة الميناء، بتأريخ: (٧/ ٢/ ١٩٥٣م)، إلى الجهات المختصّة.

طلب إلغاء امتياز هذه الشّركات، ومصادرة أموالهم»[١]. وفي الوقت نفسه، أطلق أحد البريطانيّين المستخدَمينَ في شركة النّفط عياراً ناريّاً على أحد العُمّال، وجيء بالمصاب إلى المتصرّفية، وكان العُمّال يهتفون: (الإنكليز يقتلون العُمّال بالرّصاص)، وتمّ توقيف المستخدَم الإنكليزيّ[٢]، وأُخذ المصاب إلى المستشفى، وكانتْ الأهالي تُساند العُمّال أمام بناية السّراي (المتصرّفيّة).

وبسبب الإضراب وصل وزير الشؤون الاجتماعيّة إلى البصرة للاطلاع على مطالب العُمّال، وعقد مؤتمراً صحفيّاً مع رؤساء تحرير الصُّحف فيها، وذكر تفاصيل المفاوضات مع العُمّال على وفق المطالب السّابقة، وأكّد أنّه اتّفق مع العُمّال على أنّ بعض مطالبهم تعدُّ مقبولة، وليس للشّركة يدٌ فيها، وهي:

١- تأسيس نقابة لعُمّال الشّركة، وعدم التدخّل بشؤونها.

٢- تطبيق قانون العُمّال رقم (٧٢) لسنة (١٩٣٦م) نصّاً وروحاً.

٣- السّكن في دور الشّركة اختياريّ، وتخصّص سيّارات في الحالات الاضطراريّة، وكذلك تخصيص سيّارة لنقل المدارس والعوائل بأجور منخفضة لا تزيد على أربعة فلوس.

٤- نقل العُمّال من الزّبير إلى الرّميلة بسيّارات باص مريحة، مع دفع أُجور إضافيّة عن مدّة الطريق.

٥- قبول شهادة رئيس صحّة اللّواء فيما يتعلّق بجودة الطعام المقدّم للعُمّال والمستخدمين.

---

(١) (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، ١٩٥٣م، برقيّة لاسلكيّة من مدير شرطة الميناء إلى الجهات المختصّة، بتأريخ: (٧/ ٢/ ١٩٥٣م).

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، ملفّة (١/ ٥٦)، كتاب مدير شرطة اللّواء (٧٠٨١)، (٧/ ١٢/ ١٩٥٣م)، إلى متصرّف اللّواء.

٦- جعل مفعول الإنذار ستّة أشهر، وسقوطه إذا لم يرتكب العامل ذنباً يُذكر.

٧- منع الطرد الكيفيّ والإهانات، وتُدفع أجرة للعامل الماهر حسب استحقاقه، بعد ثبوت أهليّته لدى لجنة فنّيّة ووجود الشّاغر.

٨- معالجة المرضى بمرض السُّلِّ إذا اقتضى الحال خارج العراق، وإعادتهم إلى العمل بعد الشّفاء، على شرط أنْ تفحصه لجنة طبيّة رسميّة يشترك فيها طبيب الشّركة يُؤيّد صلاحيّته للعمل.

٩- عدم مطاردة العُمّال الذين أضربوا عن العمل، وعدم فصلهم إلّا بسبب.

١٠- تخصيص سيّارات لنقل العُمّال من الفاو إلى السّيبة في عطلة نهاية الأُسبوع.

١١- إعادة العُمّال الذين يُنهون خدمة العلم، على أنْ يراجعوا فوراً بعد انتهاء الخدمة، ويعيّنون بدرجة لا تقلّ عن درجتهم، مع حفظ حقّ التوقيع.

١٢- ضمان توزيع الأعمال على العُمّال حسب اختصاصهم باستثناء السّائق، واللّحام.

١٣- يُطبّق قانون العُمّال على عُمّال المطابخ والمطاعم، وعلى الموظّفين الشهريّين.

١٤- احتساب الأيّام الثلاثة التي أضرب فيها العُمّال في ضمن إجازاتهم الاعتياديّة، إذا عادوا إلى العمل يوم الثلاثاء الموافق (٨/ كانون الأوّل/ ١٩٥٣م).

أمّا المطالب التي أرادتْ الشّركة مراجعة المقرّ الرئيس لها، فهي:

١- تخفيض أُجور السّكن.

٢- ضمان عدم إعطاء الأعمال الدائميّة في الشّركة إلى المتعهّدين جهد المستطاع، وهي: (تفريغ الشّحنات، وعُمّال الرّيكات، والحرّاس، ورشّ الطرقات بالنفّط وتعبيدها، وأعمال النّقل، وعُمّال التّلفون)، وضمان عدم إعطاء تعهّدات جديدة وخاصّة السيّارات.

٣- المعالجة الطبيّة بمستشفيات الشّركة لعوائل العُمّال مجّاناً، وفي حالة المنام في

المستشفى لقاء أجرة (١٠٪) من أجرة العامل.

٤- جعل التمتّع بالإجازة الاعتياديّة جهد المستطاع برأي العامل، وإذا لم يتمتّع بها، ففي نهاية كلّ سنة يأخذ التعويض القانونيّ.

أمّا المطالبُ التي رفضتها الشّركة، فهي:

١- قبول عُمّال من البصرة والعشّار في الرّميلة لبُعد المسافة.

٢- تخصيص أجور الطعام.

٣- تطبيق قانون العُمّال فيما يخصّ إلغاء السّندات التي تؤخذ من العُمّال لإقصائهم عن العمل، وما شابه، ويدخل في ضمن ذلك إبطال تصنيف العُمّال، والتساوي في معاملتهم دون تفريقهم، ويراعى في ذلك تعيين محلّ سكن العامل الدائميّ بالنسبة للنقل.

٤- إلغاء درجة الصّفر بالنسبة للعُمّال الماهرين[١].

طلب العُمّال فُرصة للتشاور إلى يوم (٨/ كانون الثاني/ ١٩٥٣م)، ولم يتمّ التوصّل إلى نتيجة، واستمرّ العُمّال بإضرابهم وترديد الهتافات الدّاعية الى سقوط الشّركات الاستعماريّة. وتأييداً للعُمّال أضرب بعض سُوّاق مصلحة نقل الركّاب، وتقدّموا بمطالبهم، وحظي الإضراب بتأييد الطلّاب والفئات الشعبيّة، وأرسل العُمّال كذلك وفداً منهم إلى كركوك لتشجيع العُمّال هناك على الإضراب، ما حدا بشرطة اللّواء إلى إرسال برقيّة إلى شرطة كركوك لاتخاذ اللّازم.

وصل الإضراب ذروته يوم (١٥/ كانون الأوّل/ ١٩٥٣م)، عندما أُعلنتْ الأحكام العرفيّة[٢] في البصرة بعد وصول الوزير(سعيد القزّاز)، وأغلب الظنّ أنّ العُمّال

(١) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، صورة المؤتمر الصُّحفيّ الذي كان قدْ عقده وزير الشّؤون الاجتماعيّة (ماجد مصطفى)، مع رؤساء تحرير الصُّحف في البصرة عند إضراب عُمّال شركة نفط البصرة عام (١٩٥٣م).

(٢) كان إعلان الأحكام العرفيّة بعد عودة وزير الدّاخليّة من البصرة إلى بغداد، وإصراره على الأحكام العرفيّة في البصرة جعل الأمور تتطوّر، ويحدث ما لا تُحمد عقباه. عبد الرّزّاق الحسنيّ،

وجدوا أنّ جهودهم في سبيل الحصول على مطالبهم ستذهب سُدى، فقدْ أصرّوا على الإضراب، ومُنعَ بعض العُمّال من العودة إلى العمل، وفي محاولةٍ من الشّرطة توقيف المظاهرات الشّعبيّة من قبل أهالي منطقة الفيصليّة[١] وطلاّب المدارس، حصل احتكاك بين العُمّال والشّرطة أدّى إلى سقوط جرحى من العُمّال والشّرطة[٢].

وكان لتأزّم الموقف في البصرة أنْ دخل الجيش وسيطر على الوضع[٣]، وأُلقيَ القبض على العُمّال من مستخدَمي مصلحة نقل الركّاب، ومن شركة نفط البصرة نفسها، وحينما حاول بعض العُمّال القيام بمظاهرة سلميّة ضدّ اعتقال زملائهم، أطلقتْ الشّرطة النّار عليهم؛ ولذلك رفع العُمّال برقيّة إلى وزير الدّاخليّة استنكروا فيها تصرّفات الشّرطة، وبعدها قامتْ الشّرطة بتحرّي دور العُمّال والقبض على مَن كان له دور في الإضراب.

يوم (١٧/ كانون الأوّل/ ١٩٥٣م)، عاد العُمّال في كلّ محطّات الشّركة سواء في الزّبير، أم الفاو، أم المعقل، وبذلك انتهى إضراب عُمّال شركة نفط البصرة، الذي كان من أقوى الإضرابات العمّاليّة، جسّد العُمّال فيه الوعي السّياسيّ إلى جانب المطالب الاقتصاديّة، وعبّروا عن رفضهم استمرار سيطرة الأجنبيّ على ثروات بلدهم من خلال صيغة الهتافات، وكذلك عبّروا عن رفضهم سياسةَ الحكومة القائمة على الإرهاب والبطش، وتزامن نشاطهم مع عودة نشاط الأحزاب السّياسيّة، وظهر -أيضاً- الطلبة بوصفهم قوّة مؤثّرة في الخمسينيّات، فضلاً عن تكاتف الجماهير الشعبيّة الفقيرة مع العُمّال، ما أعطى حالة الرفض للوضع السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ بشكل عامّ.

تاريخ الوزارات: ٩/ ٥٠.

(١) الجمهوريّة حاليّاً.

(٢) كان قدْ أصيب ستّة عُمّال بطلقات ناريّة، وأُصيب سبعة عشر شرطيّاً وضابطاً من الشرّطة المحلّيّة والقوّة السّيّارة، وأُصيب أحد المعاونين، ومفوّضان، برضوض، وتوفّي أحد العُمّال (عبد الرّضا دهش)، بعد إدخاله المستشفى. يُنظر: (و.م.ب)، صورة كتاب متصرّف اللّواء، ١٦س١٧/ ١٢/ ١٩٥٣م، إلى متصرّف اللّواء.

(٣) استعانتْ المتصّرفيّة بالجيش المرابط في حامية البصرة، لاحظ البرقيّة في صفحات سابقة.

كان لأهمّيّة الإضراب أنْ ظهرتْ نتائجه باستحداث:

١- تقدّم مديريّة شرطة اللّواء بطلبٍ لرفدهم بقوّة إضافيّة من الشّرطة[١].

٢- تأسيس شرطة نفط البصرة[٢] على غرار شرطة الميناء.

٣- استحداث مديريّة للعمل في البصرة لتقوم بإدارة شؤون العُمّال، وخاصّة بعد تكرار الإضرابات العمّاليّة، «فما تمرّ سنة إلّا وكان هناك إضرابٌ عُمّاليٌّ»[٣].

كان إضراب عُمّال شركة نفط البصرة عام (١٩٥٣م) قدْ غطّى على كلّ الإضرابات السّابقة؛ لأنّه -باعتقادي- ضمّ الهدف السّياسيّ إلى جانب الهدف الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وكشف عن تدهور الوضع السّياسيّ في العراق بشكل عامّ، وكذلك عن قوّة الحركة العمّاليّة بوصفها قوّة اجتماعيّة مؤثّرة في الحركة الوطنيّة، وأصبح مسار الحركة العمّاليّة بعد عام (١٩٥٣م) في البصرة ضعيفاً إلى قيام ثورة (١٤/ تمّوز/ ١٩٥٨م). وخلال المدّة بين (١٩٥٤م) إلى (١٩٥٨م)، لم يقم العُمّال بإضراب كبير، وإنّما قامتْ إضرابات متفرّقة، ومحاولات للإضراب أو التحريض عليه.

حاول العُمّال إقامة معرض صناعة البصرة[٤] ليقوموا بإضراب في أثناء حضور الملك (فيصل الثاني) في ذلك المعرض، محاولة منهم إيصال مطالبهم إلى الملك، ولكنّ

---

(١) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، ١٩٥٣م، مدير شرطة اللّواء إلى متصرف اللّواء (طلب إضافة قوّة). العدد(١٩٠٥)، (٣١/ ١٢/ ١٩٥٣م).

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، من بغداد في: (٢٣/ ١/ ١٩٥٤م)، إلى مدير الشرّطة العامّ.

(٣) (و.م.ب) ملفّة (١٩٥٣م)، كتاب متصّرفية لواء البصرة (١٣١)، (٢٥/ ١/ ١٩٥٤م)، إلى وزارة الشؤون الاجتماعيّة.

(٤) يُنظر: (و.م.ب)، مديريّة شرطة لواء البصرة إلى عُمّال شركة نفط البصرة، العدد (٨٧٣)، في: (٢٥/ ٤/ ١٩٥٤م)، وكان غاية العمّال المحاولة في:

١- إعادة جميع العمّال المفصولين من الشّركة بسبب حوادث الإضراب الأخير.

٢- إطلاق سراح العُمّال السّجناء.

٣- إجابة مطالب العُمّال التي لم تُجِب عنها الشّركة حينها.

المحاولة لم تحصل، وحاول قسم من عُمّال (شركة الإعمار) -التي كانتْ تقوم بإنشاء قسم من منشآت شركة نفط البصرة في الفاو[١]- الإضراب، مطالبين بمعاملتهم من ناحية ساعات العمل كعمّال شركة نفط البصرة، وقامتْ الشّركة بالاستغناء عنهم وتعيين آخرين ليحلّوا محلَّهم، وكذلك قيام عُمّال المسفن بالاحتجاج مطالبين بعودة زملائهم المفصولين بسبب إضراب عام (١٩٥٣م)، فقاموا بجمع عرائض الاحتجاج، ومطالبة المسؤولين بزيادة أُجورهم أُسوة بالزّيادة التي شملتْ موظّفي الدّولة[٢]، وفي: (٥/ حزيران/ ١٩٥٤م)، تخلّف عُمّال الحفّارات البالغ عددهم حدود(٢٠٠) عاملٍ عن العمل، مطالبين بـ:

١- إعطائهم أُجور يومين كاملين بعد عطلة (عيد الفطر).

٢- تبديل فرشهم وتزويدهم بالأحذية.

٣- دفع الزّيادة التي وعدتهم بها الدّائرة، وهي (٣٠٠ فلساً) شهريّاً لكلّ عاملٍ.

٤- زيادة أجورهم اليوميّة (بمعدل ١٠ فلوس) لكلّ عاملٍ، أسوة بعُمّال المعمل.

أبلغتْ متصرّفيّة اللّواء بكتاب إلى وزارة الدّاخليّة بتأريخ: (١٢/ حزيران/ ١٩٥٤م)، عن امتناع العُمّال عن الالتحاق بالحفّارات، وذكرتْ أنّ هذه الحادثة «لم تكن إضراباً بالمعنى المفهوم، بل كانتْ عبارة عن تأجيل السّفر؛ لغرض تقديم بعض المطاليب إلى ملاحظيّة عُمّال الحفر»[٣].

وفي: (٧/ تمّوز/ ١٩٥٤م)، أضرب عُمّال شركة تجارة وطحن الحبوب العراقيّة المحدودة[٤]، بعد أنْ قدّموا عريضة بمطالبهم، التي تضمّنتْ:

(١) يُنظر: كتاب الشّعبة الخاصّة العدد (١٧)، (٢٧/ ٤/ ١٩٥٤م)، إلى متصّرف اللّواء (مظفر أحمد).

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، ١٩٥٤م، كتاب شرطة لواء البصرة، الشّعبة الخاصّة، ٩٩٠ س/ ١/ ٥/ ١٩٥٤م، إلى شرطة الميناء.

(٣) (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٥٦)، كتاب مديريّة شرطة الميناء، س/ ٢٥٢/ ٦/ ٦/ ١٩٥٤م.

(٤) يُنظر: (و.م.ب)، صورة العريضة ١٥/ ٦/ ١٩٥٤م، بتوقيع (٤٠) عاملًا.

١- زيادة الأُجور بالنسبة لكفاءة العامل ومدّة خدماته، على أنْ لا تقلّ عن عشرين بالمائة.

٢- تزويد العُمّال ببدلات العمل أُسوة بباقي الشّركات.

٣- تخصيص وسائل النقل، أو (أجور السّيّارات).

٤- تعيين طبيب للعمّال وعوائلهم عند الضّرورة.

٥- بناء دورات مياه وحمّامات صحّيّة.

٦- عدم الطرد الكيفيّ بدون سبب مبّرر مع محاكمة العامل قبل فصله.

٧- بدل إيجار سكن للعُمّال أسوة بباقي الشّركات.

٨- دفع سلفة إلى العُمّال لمن يحتاجها (عند الضّرورة).

ناقش العُمّال مطالبهم مع ملاحظيّة المنطقة الجنوبيّة، وطلب منهم العودة إلى العمل إلى حين حضور مدير الشّركة المفوّض (حسن سلمان)، وعاد العُمّال إلى أعمالهم في اليوم نفسه، وعند حضور مدير الشّركة يوم (١٣/ تمّوز/ ١٩٥٣م)، تمّت الموافقة على المطالب بالشكل الآتي:

١- زيادة الأجور (١٠٪).

٢- وافق المدير المفوّض على تخويل مدير الإدارة بشراء بدلات للعمّال الذين يشتغلونَ بالماكنة كافّة، وعلى دخول الحمّالينَ الذين يشتغلونَ خارج المطحنة إليها.

٣- وافق المدير المفوّض على تخصيص السيّارات الموجودة لديهم، وطلب من الإدارة شراء غطاء لها للوقاية من الشّمس، مع إيجاد مقاعد خشبيّة.

٤- الموافقة على تخصيص طبيب للعُمّال.

٥- لا يُفصل العاملُ إلّا بعد توجيه ثلاثة إنذارات إليه بسبب تقاعسه عن العمل، أو إخلاله به، على أنْ يثبَّتَ في كلّ حالةٍ بكتابٍ تحريريّ يُبيَّن فيه نوع الذّنب، وسبب العقوبة.

٦- طلب المدير المفوّض إلى مدير الإدارة الاتصال بإدارة بلديّة البصرة؛ لغرض أخذ عرصات منها من محلّة الفيصليّة، وبعد أنْ يتمّ الموضوع، فعندئذٍ سيُنظر، إما ببنائها، أو تسليفهم مبلغاً لبنائها ليُستقطع منهم بآجال طويلة.

٧- المقصود بهذه السّلفة، هو: أنّ العامل يأخذ ما يستحقّه من أجور خلال مدّة عمله؛ نظراً إلى أنّ الشّركة تعطي الرواتب لعُمّالها بأخذ ما يستحقّه من أجور خلال مدّة عمله، وأنّها تُعطي الرواتب لعُمّالها كلّ خمسة عشر يوماً.

وكانت رغبة العُمّال في أنْ يأخذوا شيئاً من أُجورهم في هذه المدّة، فلم يجد المدير المفوّض مانعاً في ذلك، وأقرّ المبدأ، أمّا بالنسبة للسّلفة الاستثنائيّة، فإنّها تُقَرّ بعد دراستها[١].

أمّا ما يخصّ عُمّال شركة صناعات شطّ العرب (كوكا كولا)، فكان إضرابهم بسبب قطع أُجرة عملٍ ليومٍ، وأوعزتْ الشّركة السّبب إلى انقطاع الغاز عن المعمل، في حين رفض العُمّال حجّة الشّركة، وعدّوها غير حقيقيّة، وطالب العُمّال بما يأتي:

١- احتساب الأجور.

٢- إعطائهم ساعة للرّاحة والغذاء، وطالبوا باحتساب الأُجور عن السّاعات الإضافيّة التي يشتغلونها بعد الدّوام.

٣- منع الطرد الكيفيّ، وجعْل فصل العامل يتمّ عَبر لجنة مؤلّفة من المدير والميكانيك برئاسة المدير المفوّض، حتّى لا يستطيع البعض طرد العامل وإهانته لأسباب شخصيّة أو كيفيّة، وتطبيق قانون العمل نصّاً وروحاً[٢].

حاولتْ الشّركة إجابة بعض المطالب بعد مناقشتها مع الوفد المفاوض، كما حصل لعُمّال شركة طحن الحبوب.

---

(١) يُنظر: (و.م.ب)، ملفّة (١/ ٥٦)، ١٩٥٤م، كتاب ملاحظيّة العُمّال س١٥/ ١٤/ ٧/ ١٩٥٤م، إلى مديريّة العمل والضّمان الاجتماعيّ العامّة.

(٢) صورة العريضة بتأريخ: (٢/ ٨/ ١٩٥٤م) موقّعة من (٣٣) عاملًا.

ولم تحدث أيّة محاولات لإضراب العُمّال، خاصّة بعد مجيء وزارة (نوري السّعيد) الثانية عشرة، في: (٢٩/ تمّوز/ ١٩٥٤م)؛ بسبب عمله بسياسة المراسيم[١] الثلاثة المشهورة لإرهاب الحركة الوطنيّة، وتعطيل الأحزاب، وشلّ النشاط السّياسيّ؛ ولذلك حاول العُمّال الاحتفال بـأوّل آيار سنة(١٩٥٥م) بشكل سرّي[٢].

ولم يكن للعُمّال أيّ نشاط إضرابيّ واضح عام (١٩٥٥م)، إلّا إضراب عُمّال القاعدة البحريّة، في: (٢١/ نيسان/ ١٩٥٥م)، مطالبين بشمولهم بمنحة الفاو (المعاهدة العراقيّة-البريطانيّة) لعام (١٩٣٠م)-أُلغيتْ المعاهدة في: ٦/ نيسان/ ١٩٥٥م-. أضرب العُمّال لمدّة يومين، إلى أنْ وافقتْ «آمريّة القوّة الجوّيّة بدفع أُجور اليومين التي أضربوا فيها»[٣].

بعد ذلك لم تحدث أيّة حركة للعُمّال يمكن أنْ تُذكر. وكان عام (١٩٥٦م) قدْ شهد نشاط الأحزاب السّياسيّة، فقدّم الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ والاستقلال طلباً باسم (حزب المؤتمر)، وقدْ رُفض طلبهما معاً. وعقدَ الحزب الشيوعيّ مؤتمره للعام نفسه، واستعاد حزب البعث نشاطه وتحرّكه، فكانتْ هذه الظروف ملائمة لدعم القضايا، وخاصّة عندما تمّ تأميم قناة السّويس عام (١٩٥٦م)، ثمّ العدوان الثلاثيّ؛ إذْ شهد الشارع البصريّ تحرّكاً شعبيّاً واسعاً، وكان للعُمّال دور في المظاهرات الشعبيّة التي كانتْ تؤيّد نضال الشعب المصريّ، وكذلك التحرّك السّياسيّ في دعم الجزائر في نضالها عام

---

(١) المرسوم الأوّل (١٦) لسنة ١٩٥٤م، (مرسوم قانون العقوبات البغداديّ رقم: ٥١ لسنة ١٩٣٨م)، المرسوم الثاني، (مرسوم ذيل قانون الجنسيّة العراقي رقم: ١٧ لسنة ١٩٥٤م)، الذي نصّ على إسقاط الجنسيّة عن العراقيّ المحكوم على وفق المرسوم الأوّل.
الأمن العامّ أو النظام العامّ، تُنظر الوقائع العراقيّة، العدد (٣٤٥٥).

(٢) كانتْ الشرطة قدْ اكتشفتْ وجود ثلاثة أعلام حمراء قرب شركة نفط البصرة في: ١/ ٥/ ١٩٥٥م، بمناسبة الأوّل من آيار. كتاب الشّعبة الخاصّة (٣/ ٥/ ١٩٥٥م).

(٣) (و.م.ب)، كتاب متصرفيّة لواء البصرة إلى وزارة الدّاخليّة، ٥١٥/ ٢٣/ ٤/ ١٩٥٣م.

(١٩٥٦م)، فكان تحرّك العُمّال ضمن نشاط الحركة الوطنيّة.

أمّا في عام (١٩٥٧م)، فلم يحدث إلّا إضراب سائقي سيّارات الأُجرة، في:(١٦/ تشرين الثاني/ ١٩٥٧م)؛ وذلك احتجاجاً على:

١- العقوبات التي تفرضها عليهم محكمة الجزاء عند مخالفتهم قانون وسائط النقل البريّة.

٢- شدّة ملاحقتهم من قبل الشّرطة[١]، فاتخّذتْ الشرّطة إجراءاتها[٢].

وقامتْ بالقبض على المحرّضين من السّائقين، وشكّل السّائقون وفداً لمقابلة

---

(١) يُنظر: (و. م. ب)، الملفّة (٥/ ١)، مديريّة أمن البصرة (القلم السّري) (٤٥٤٤)، (١٦/ ١١/ ١٩٥٤م).

(٢) أصدرتْ مديريّة شرطة البصرة تعليماتها بالإجراءات الآتية:

أ- تكون جميع قوّات شرطة منطقة بلدة البصرة بما فيها الضبّاط والموظّفون بالإنذار حتّى إشعار آخر.

ب- تُرابط سيّارة مسلّحة بمركز البصرة، وأخرى بمركز الرّباط، وسيّارتان مسلّحتان بمركز العشّار.

ت- تقوم سيّارتان بالدّوريّات داخل البلدة وضواحيها.

ث- تعزّز الدّوريّات في أماكن تجمّع السيّارات، ومواقفها، وفي الكراجات، على أنْ تكون هذه الدّوريّات بشكل مفارز تتألّف من عدّة أفراد بإمرة ضابط صفّ.

ج- تُوزّع دوريّات على الطرق والشوارع، فضلاً عن الدّوريّات التي يجب تجوالها داخل المحلّات والأسواق لمراقبة الوضع، والمحافظة على الأمن والنظام.

ح- تقوم مفارز خاصّة كلّ مفرزة تحت إمرة مفوّض لمراقبة جميع الدّوريّات المتجوّلة والثانية المنوّه عنهما في كلّ من الفقرتين الرابعة والخامسة من هذا الأمر.

خ- نرجو من مديريّة شرطة بلدة البصرة إصدار أوامرها إلى معاوني المنطقة لتنفيذ هذا الأمر فوراً، على أنْ يقوم المعاونونَ أنفسهم بالتجوال، كلٌّ في منطقته، لمراقبة الوضع والدّوريّات بكلِّ دقّة واهتمام.

د- تعطى التعليمات والأوامر من قبل مديريّة شرطة البلدة إلى القوّات الموجودة كافّة بوجوب قيامهم بواجباتهم بهمّة ونشاط، وبشكلٍ لا يُثير الاستفزاز.

(و.م.ب)، كتاب مديريّة شرطة لواء البصرة (القلم السّري)، العدد (٣٩١٧) في: (١٦/ ١١/ ١٩٥٧م).

المتصرّف (رشيد نجيب)، وبيّنَ العُمّال أنّه لا توجد محلّات مخصّصة لصعود الركّاب ونزولهم، الأمر الذي عرّضهم إلى أنْ يُعدّون مخالفين لأنظمة المرور، وعاد العُمّال في اليوم التالي إلى العمل بعد إطلاق سراح زملائهم بكفالة[1].

ولم يُسفر عام (١٩٥٨م) عن تحرّك عُمّالي بارز؛ وذلك لأنّ الحركة العمّاليّة أصبحتْ جزءاً من الحركة الوطنيّة بشكل عامّ، خاصّة بعد قيام الجبهة الوطنيّة في عام (١٩٥٧م)، وتفاعل نضال العُمّال مع الطبقات الشّعبيّة الأُخر، إلى أنْ قامتْ ثورة (١٤ تمّوز ١٩٥٨م)، ليدخل العُمّال في مسار آخر لا يدخل ضمن حيّز البحث.

(١) يُنظر: (و.م.ب)، كتاب متصرفيّة لواء البصرة (القلم السّري)، العدد (١٦١٦)، في: (١٧/ ١١/ ١٩٥٧م).

ثالثاً: موقفُ الرّأي العامّ من الحركةِ العمّاليّةِ في البصرةِ بعدَ الحربِ العالميّةِ الثانيةِ (١٩٤٦-١٩٥٨م)

اهتمّتْ الأحزاب السّياسيّة العلنيّة والسّرّيّة التي ظهرتْ في العراق بعد الحرب العالميّة بالحركة العمّاليّة منذ بداية تأسيسها، التي كانتْ قدْ تزامنتْ بالظهور معها تقريباً، وأدرجتْ الأحزاب في مناهجها الاهتمام بالعُمّال وقضاياهم ومساندتهم في الحصول على حقوقهم على وفق قوانين العمل. وحاولتْ من خلال صحافتها أنْ تبرز قضايا العُمّال ومشاكلهم التي بدأتْ بعد الحرب، كمشكلة البطالة وتأثير الوضع الاقتصاديّ عليهم، والتأكيد على التنظيم النقابيّ، وعدّته ضرورة من ضرورات العمل، فضلاً عن كونه حقّاً من حقوق العُمّال[١].

إنّ قابليّة الحركة العمّاليّة على النموّ بحكم وضعها الاقتصاديّ، وتحمّلها الجزء الأكبر من الناحية الاقتصاديّة، ووقوع الظلم عليها، وإنّ الأحزاب تهتمّ من هذا المنطلق بمسألة التنظيم، وكسب العدد الأكبر لصفوفها، ووجدتْ الطبقة العاملة أنّها لا تستطيع «الاستمرار بالعمل النقابيّ بصورة عامّة؛ لذلك أخذتْ تنضمُّ في أحزاب ومنظّمات سياسيّة سارتْ أكثر في طليعة الحركة»[٢]؛ لأنّ الأحزاب تعطي صفة التنظيم ووضوح الهدف. وارتبطتْ الحركة العمّاليّة في البصرة نوعاً ما بالأحزاب السّياسيّة من خلال الدّعم والإسناد الفكريّ وتوضيح الأهداف، من أجل صوغ المطالب العمّاليّة، وكان أعضاء من الأحزاب السّياسيّة يحضرون الاجتماعات النقابيّة، كما حصل في اجتماع نقابات العُمّال في البصرة عام (١٩٤٧م)[٣]، وكذلك في أثناء الإضرابات العمّاليّة، أو

(١) يُنظر: جريدة نداء الأهالي، العدد (٦٨)، (٢٤/ تشرين الثاني/ ١٩٥٣م).

(٢) جريدة الوطن، العدد (١٨)، (١٦/ تشرين الثاني/ ١٩٤٥م).

(٣) في «إحدى الاجتماعات لنقابات العُمّال في البصرة، وحضره أعضاء من نقابة الميكانيك، والميناء والنجّارين والخيّاطين، وكان عدد الحاضرين حوالي (٤٠٠) شخص، ومعظمهم من عُمّال الميناء، تكلّموا فيه عن وضع العُمّال، وهتفوا بسقوط الاستعمار والترحيب بالطبقة العاملة،

التحريض على الإضرابات، كما تنقل تقارير الشّرطة دائماً، وكانتْ السّلطة تربط بين النقابات وغلقها؛ لتأثيرها في الوضع السّياسيّ، وخوفها من ذوي الميول الهدّامة، كما ورد في صيغة الكتب الرّسميّة.

وباستعراض نشاط الأحزاب العلنيّة والسرّية في البصرة نجد أنّ القضايا العمليّة أخذتْ جزءاً من نشاطها، أو عدّتها الأساس في نشاطها، كما هو الحال مع الحزب الشيوعيّ العراقيّ (السرّي)، الذي وُصف بأنّه (حزب الطبقة العاملة)؛ لدفاعه عن قضايا العُمّال في كلّ المناسبات، وكسبها عمليّاً في الإضرابات العمّاليّة[١].

وكانتْ اللّجنة المحلّيّة للحزب الشّيوعيّ في البصرة لها تنظيمها الواسع بين العُمّال[٢]، وكان له دور -أيضاً- في تشكيل النقابات العمّاليّة في البصرة[٣]، وقدْ كان الحزب يحرّك الإضرابات العمّاليّة، ويُسهم فيها من خلال أعضائه من العُمّال، ومن خلال الهتافات التي كانتْ تنطلق في المظاهرات العمّاليّة، وكان للحزب دور في إضرابات شركة نفط البصرة عام (١٩٥١م، و١٩٥٣م) بقيادة المجموعات العمّاليّة، وإطلاق الهتافات الثوريّة[٤]، وقدْ أصدر الحزب نشرات موقّعة من اللّجنة المحلّيّة للحزب الشيوعيّ

وإنّ الذين حضروا الاجتماع ينتمون إلى حزب الشّعب، والوطني الدّيمقراطيّ، ما يعكس تأثير الأحزاب اليساريّة، وانتشار أفكارها بين العُمّال». (و.م.ب)، كتاب مديريّة شرطة اللّواء (القلم السرّي) إلى متصرّف اللّواء، العدد (٥٦٥)، في: (١٩/ ٤/ ١٩٤٦م).

(١) يُنظر: مالك سيف، للتأريخ لسان: ص٢٠٦.

(٢) للتفاصيل، يراجع الفصل الأوّل، الفقرة الخاصّة بالحزب الشيوعيّ العراقيّ السّرّي.

(٣) كان أغلب مؤسّسي النقابات العمّاليّة في البصرة من الشيوعيّين، هذا ما كشفتْه الأحكام التي صدرتْ بحقّ النقابيّين من نقابة عُمّال الميناء والميكانيك والتجارة في عام ١٩٤٨م، وكذلك ما أظهرتْه المقابلات التي أجراها عبد الرّزّاق مطلك الفهد في أطروحته تاريخ الحركة العمّاليّة في الصّفحات الأخيرة من الأطروحة.

(٤) كان من الهتافات الثوريّة: (يعيش اتحاد العمّال، يسقط الاستعمار، تسقط الشرّكات الاحتكاريّة، يعيش اتحاد العُمّال العالميّ). كتاب مدير الشّرطة لواء البصرة (الشعبة الخاصّة)

العراقيّ، كانتْ تُطبع في (مطبعة الكادح) في البصرة، وكانتْ الشعبة الخاصّة في أثناء تحرّي أفرادها لدور الطلّاب، أو العُمّال المشتركين في الإضرابات والمظاهرات، تعثر على نشرات لمجلّة القاعدة[١]، أو شرائط باللّون الأحمر مكتوب عليها: «اللّجنة المركزيّة للحزب الشّيوعيّ»[٢].

أمّا فروع الأحزاب العلنيّة في البصرة، فقدْ كانتْ القضايا العمّاليّة تُمثل جُزءاً من نشاطها. وكان للحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ في البصرة دورٌ في دعم الحركة العمّاليّة؛ إذْ كانت ضمن لجانه لجنة للعُمّال، وكذلك دخل بعض العُمّال في الهيأة التأسيسيّة لفرع الحزب[٣]، ووقف الحزب إلى جانب عُمّال شركة (كري-مكنزي)، في: (١٩٥٠م)[٤]، وكانتْ جريدة الحزب في البصرة (نداء الأهالي) قدْ التزمتْ جانب الحركة العمّاليّة، وطالبتْ السّلطة بإعادة فتح النقابات بعد غلقها في عام (١٩٥٢م)، وكانتْ الجريدة -أيضاً- تُدافع عن حقوق العمّال وتنشر مطالبهم؛ وبسبب دفاعها عن العُمّال في عام (١٩٥٣م) وإسنادها مطالب عُمّال شركة نفط البصرة حوكمتْ الجريدة وصاحبها (محمّد أحمد رشيد)[٥]. وقدْ انتقدْ الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ الحكومة؛ لوقوفها

(٧١١٣)،(١٠/ ١٢/ ١٩٥٣م).

(١) القاعدة: صدرتْ جريدة القاعدة عام ١٩٤٣م بعد انشقاق جماعة عبد الله مسعود، وكانتْ تمثّل جماعة فهد. للتفاصيل، يُنظر: مالك سيف، للتأريخ لسان: ص٦٩؛ وسمير عبد الكريم، موجز أضواء الحركة الشيوعيّة في العراق، بيروت، (د.ت): ص٣٩.

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، كتاب مديريّة شرطة لواء البصرة (الشّعبة الخاصّة)، العدد (س ٧١٦٣)، في: ١٧/ ١٢/ ١٩٥٣م، إلى متصرّف اللّواء، الملحق.

(٣) كان من مؤسّسي فرع الحزب في البصرة العامل (كاظم جبر)، وكانتْ للحزب لجنة في السّكك تتكوّن من: (عبد الحسن منهل، حسين عويجل، عبد الملك، يعقوب يوسف، أحمد جاسم)، وكان من منتسبي الحزب في شركة نفط البصرة: (محمّد نعمة الجدعان، وافية سالم نعمة)، وظهر نشاطه الأوّل في إضراب ١٩٥٣م، وكان من ضمن العمّال الذين اعتقلوا بعد الإضراب.

(٤) يُنظر: الحيدريّ، الحركة الوطنيّة في العراق: ص٢٨٢ .

(٥) مقابلة مع السيّد محمّد أحمد الرّشيد، بتأريخ: (١٨/ ٥/ ١٩٩٢م). ويُنظر: عبد السّلام

بجانب شركة نفط البصرة ضدّ العُمّال العراقيّين، واتّهمها بأنّها تسخّر الشّرطة لإرهاب العُمّال[١].

أمّا حزب الاستقلال، فقدْ اهتمّ -أيضاً- بالحركة العمّاليّة، وكانتْ في الحزب لجنة تُسمّى (لجنة شؤون العُمّال)، وكانتْ اللّجنة من اللِّجان النشطة والأكثر تنظيماً في الحزب، وكان رئيسها (حميد ملّا عليّ)[٢].

ووقف الحزب إلى جانب العُمّال في إضراب شركة (كري-مكنزي) عام (١٩٥٠م)، وإضراب شركة (نفط البصرة) عام (١٩٥٣م)؛ لأنّ الحزب كان من الدّاعين لتأميم النفط من الشّركات الأجنبيّة، ولذلك كان طبيعيّاً أنْ يُسند العُمّال في نضالهم ضدّ هذه الشّركات، وعَدَّ مطالب العُمّال عادلة، وطالب الشّركات الاحتكاريّة بالاعتراف بها[٣].

واهتمّتْ فروع الأحزاب السّياسيّة التي أسّستْ في الخمسينيّات، كحزب الاتحاد الدّستوريّ، وحزب الأمّة الاشتراكيّ، والجبهة الشّعبيّة، بالحركة العمّاليّة ومطالبها، خاصّة بعد أنْ توسّعتْ الإضرابات العمّاليّة التي شهدتها البصرة للمدّة نفسها، ففي إضراب عُمّال شركة (نفط البصرة) عام (١٩٥١م) وقف الحزب إلى جانب العُمّال، وكانتْ جريدة النبأ تنشر تفاصيل الإضراب، ومطالب العُمّال التي تبعثها للجريدة لجنة رعاية عُمّال شركة نفط البصرة المضربين[٤]، وقدْ قام بعض أعضاء الحزب بالتبرّع لعوائل العُمّال، وأكّدتْ الجريدة «أنّ المطالب التي تقدّم بها العُمّال المضربونَ تدلُّ دلالة

الناصريّ، معارك طبقيّة: ص٤٩.

(١) يُنظر: الحيدريّ، الحركة الوطنيّة في العراق: ص٢٩٣.

(٢) مقابلة مع السيّد رجب بركات المحامي، بتأريخ: (١٢/ ١/ ١٩٩١م). لواء الاستقلال، والعدد (١٤٨٩)، (٣٠/ كانون الثاني/ ١٩٥٢م).

(٣) يُنظر: الحيدريّ، الحركة الوطنيّة في العراق: ص٢٩٣.

(٤) يمكن مراجعة أعداد جريدة النبأ حول الإضراب، الأعداد: (٧٨٤)، (٢٧/ شباط/ ١٩٥١م)، و (٧٨٦)، (١/ آذار/ ١٩٥١م)، و (٧٨١)، (٢٣/ شباط / ١٩٥١م).

واضحة على مدى الوعي الذي انتشر بين أفراد الطبقة العاملة، حتّى لم يعد في الإمكان تضليلهم واغتصاب حقّهم.. وطالب الحكومة إلى التدخّل فيه، وهي منتبهة الى مظالم العمّال، فاتحة صدرها لصرختهم الإنسانيّة الوطنيّة»[١].

أمّا فرع حزب الجبهة الشعبيّة، فإنّه استنكر إجراءات الحكومة ضدّ عُمّال الميناء في إضرابهم عام (١٩٥٢م)، وفي احتجاج مشترك بين الجبهة الشعبيّة والوطنيّ الدّيمقراطيّ جاء فيه: «إنّ الإضراب حقّ مشروع للعُمّال اعترفتْ به سائر دول العالم، وليس هناك ما يبرّر قمعه بوسائل العنف، والتي أدّتْ إلى إزهاق أرواح بريئة من العمّال، وجرح عدد لا يستهان منهم»[٢]، وطالب الاحتجاج بحثَ مطالب العُمّال المشروعة، وأنْ تؤخذ بالنظر ظروف العُمّال الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وأنْ لا تُتجاهل التطوّرات العمّاليّة في أحوال العُمّال بصورة عامّة.

وأدلى فرع الاتّحاد الدّستوريّ اهتمامه بقضايا العُمّال بعد مدّة قصيرة من افتتاح الفرع، في: (٢٤/ شباط/ ١٩٥١م) لكسب تأييد العُمّال، وعندما حصل إضراب عُمّال شركة نفط البصرة عام(١٩٥١م)، اشترك وفد من الحزب في التفاوض مع العمّال، وشارك (عبد الجبّار الملّاك) رئيس الفرع في اجتماعات ممثّلي العمّال، ودافع عن مقاصد لجنة المفاوضة مع العمّال، وطالب الصّحف المحلّيّة بعدم نشر الأكاذيب عن توقيف بعض العُمّال واعتقال آخرين[٣]. هذا يعني أنّ فرع الحزب كان يتعامل بحذر مع العمّال ومطالبهم؛ لأنّه لابدّ من أنْ ينطلق في موقفه من رأي السّلطة التي كان (نوري السّعيد) -رئيس الحزب- رئيساً للوزراء فيها، وكانتْ الحكومة تريد إنهاء مسألة الإضراب،

(١) النبأ، العدد (٧٨٤)، (٢٧/ شباط/ ١٩٥١م)، وفي كتاب لمديريّة شرطة اللّواء إلى المتصرف بتأريخ: (٢٨/ ٢/ ١٩٥١م)، العدد (٨٣٣)، استنكر نشر جريدة النبأ لأخبار الإضراب بأنّ ما نشرته «أمور لا ظلّ لها من الحقيقة مطلقاً».

(٢) الجبهة الشّعبيّة، العدد (٣٢)، (٢٧/ آب/ ١٩٥٢م).

(٣) يُنظر: جريدة الدّستور، العدد (٢٢)، (٤/ آذار/ ١٩٥١م).

وكانتْ جريدة (الدّستور) تُعبّر عن موقف فرع الحزب في نقل رأي الحكومة عن الإضراب، وعدّتْ وقوف فروع الأحزاب مع الإضراب بأنّها«فئة ضالّة تسدر في خديعة العمّال والتضليل بهم، الحكومة ساهرة ومعنيّة بشؤون العُمّال»[١].

وفي الخمسينيّات -أيضاً- ظهر حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ، فساند القضايا العمّاليّة التي عاصرها في بدايته، ومنها إضراب عُمّال شركة نفط البصرة (١٩٥٣م)، وأصدر الحزب بيانات عن الإضراب في جريدته (الاشتراكيّ)[٢]، وعقد اجتماعات مساندة لإضراب عُمّال النّفط، ودعا الطلبة في الكلّيّات والمعاهد الدّراسيّة في بغداد إلى الإضراب، في: (١٤/ كانون الأوّل/ ١٩٥٣م)[٣]، ووزّع مطبوعاً باسم (الاشتراكيّون العرب)، هاجم فيه حكومة (فاضل الجماليّ)، وموقفها المعادي للعمّال والموالي لشركة نفط البصرة[٤]، وكان الحزب يحاول منح الحركة العمّاليّة الوعي الطبقيّ والقوميّ؛ لأنّه عدّها حركة عفويّة.

كان التأييد الذي لقيته الحركة العمّاليّة في البصرة من فروع الأحزاب السّياسيّة، وكثرة الإضرابات العمّاليّة، وتعدّد مطالب العُمّال، دافعاً لاهتمام السّلطة بموضوع انتماء العمّال للأحزاب السّياسيّة. وفي تقرير رفعه مدير شرطة الميناء أكّد فيه «أنّ انتماء العُمّال للأحزاب ظاهرة خطيرة لها نتائجها السّيّئة على المصلحة العامّة، وإقحام العمّال في الأمور الحزبيّة وجرّها إلى السّياسة في ميادينها الشّائكة يؤدّي حتماً إلى نتائج غير مرغوب فيها؛ نظراً لجهل هذه الطبقة، وعدم إدراكها نتائج انتمائها إلى الأحزاب، أو قيامها بالأعمال الحزبيّة، وأوصى بأنّ انتماء العُمّال إلى الأحزاب لا يتّفق مع المصلحة العامّة في شيء،

---

(١) الدّستور، العدد (٢٣)، (٦/ آذار/ ١٩٥١م).

(٢) يُنظر: نضال البعث، القطر العراقيّ (١٩٥٣م-١٩٥٨م)، بيروت،ط٢، ١٩٧١م: ٥/ ٤٣.

(٣) يُنظر: هادي حسن عليوي، مصدر سابق: ص١٧٦.

(٤) يُنظر: ماجد سلمان حسن، السّمة النضاليّة للبعث عبر مراحل تطوّره التاريخي (١٩٤٠-١٩٥٨م)، مجلّة آفاق عربيّة، العدد (٨)، نيسان، ١٩٨٤م: ص٣١.

ولابدّ من منع الموظّفين من الانتماء إلى الأحزاب، أو الاشتغال في الأُمور السّياسيّة»[١].

كانتْ محاولة السّلطة تجاهل الطبقة العامّة ومطالبها، ولم تُدرك أنّ الأوضاع الجديدة بعد الحرب العالميّة الثانية قدْ أثّرتْ في درجة الوعي لدى هذه الطبقة، وكان للأحزاب السّياسيّة دورٌ في توجيهها ومساعدتها في الحصول على موقعها في ضمن الحركة الوطنيّة في العراق بعد الحرب الثانية.

(١) (و.م.ب)، رقم الملفّة (١/ ٥٦)، كتاب مديريّة شرّطة الميناء (سرّي)، العدد: (س/ ٣٦٩)، في: (٧/ ٨/ ١٩٥١م)، إلى مدير الميناء العامّ.

الفَصْلُ الثّالثُ

الانتخاباتُ النّيابيّةُ في البصرةِ ودورها في الأوضاعِ السّياسيّةِ بعدَ الحربِ العالميّةِ الثانيةِ (١٩٤٧-١٩٥٨م)

١- تقديم

٢- الانتخاباتُ النيابيّةُ من عام (١٩٤٦-١٩٥٨م)

أ. انتخاباتُ مجلس النوّاب لعام (١٩٤٧م)

ب.انتخاباتُ مجلس النوّاب لعام (١٩٤٨م)

جـ. انتخاباتُ مجلس النوّاب لعام (١٩٥٠م)

د. انتخاباتُ مجلس النوّاب لعام (١٩٥٣م)

هـ. انتخاباتُ مجلس النوّاب لعام (١٩٥٤م)

٣- دورُ الصّحافةِ البصريّةِ في الانتخاباتِ النيابيّةِ في البصرةِ بعدَ الحربِ العالميّةِ الثّانيةِ (١٩٤٦-١٩٥٨م)

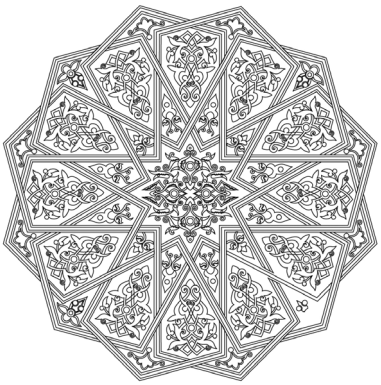

١- تقديـم

عَرفتْ البصرة الانتخابات النيابيّة منذ كانتْ ولاية تابعة للدّولة العثمانيّة؛ وذلك بعد صدور قانون الانتخابات العثمانيّ في عهد الدّستور عام (١٨٧٦م)، وشاركتْ في مجلس (المبعوثان)[١]عام (١٩٠٨م) بعد الانقلاب العثماني، وفاز عنها (طالب النّقيب)، و(عبد الله الزّهير)، وعندما جرتْ الانتخابات في عام (١٩١٢م)، فاز عن حزب الحرّيـّة والائتلاف: (طالب النّقيب)، و(عبد الله الزّهير)[٢] -أيضاً-، وعن حزب الاتّحاد والترقي: (عبد الوهّاب القرطاس)، و(أحمد نديم أفندي)[٣].

وبعد انتهاء الحرب العالميّة الأولى عام (١٩١٨م)، واحتلال بريطانيا العراق، طالبتْ الحركة الوطنيّة بمجلس تشريعيّ، وقدْ أظهر ذلك استفتاءٌ أجرتْه بريطانيا في العراق عام (١٩١٨-١٩١٩م)، وتكوّنتْ إثر ذلك لجنة لإعداد قانون المجلس الذي اختير على وفق قانون الانتخاب العثمانيّ، وقبل تأسيس المملكة العراقيّة عام (١٩٢١م)[٤].

وفي عام (١٩٢٤م)، صدر قانون انتخاب النوّاب، ووضعتْ البصرة في المنطقة الثالثة

(١) عن مجلس المبعوثان، يُنظر: ساطع الحصريّ، البلاد العربيّة والدّولة العثمانيّة، بيروت، ط٢، ١٩٦٠م: ص٢٦٣.

(٢) يُراجع عن حزب الحرّيّة والائتلاف: سليمان فيضي، في غمرة النّضال، بغداد، ١٩٥٢م: ص٩٦-٩٩.

(٣) للمزيد، يُنظر: أحمد مظفّر الأدهميّ، المجلس التأسيسي العراقيّ، ج١، بغداد، ١٩٨٩م، وجذور وسمات النيابيّة والتعدّديّة الحزبيّة في العراق، آفاق عربيّة، العدد (٤) آذار،١٩٩٢م.

(٤) كانتْ مطالب الحركة الوطنيّة والصّحافة بصورة عامّة تنحصر في تكوين (المؤتمر العراقيّ) عند مقابلتهم للحاكم الملكيّ العام بالوكالة (أرنولد ولسن)، في: (٢/ حزيران/ ١٩٢٠م)، ولكنّ بريطانيا ماطلتْ في الاستجابة لمطالب الحركة الوطنيّة في تأسيس المجلس، حتّى بعد تتويج الملك فيصل الأوّل ملكاً على العراق في: (٢٣/ آب/ ١٩٢١م)، وتأخّر الشّروع بانتخاب المجلس حتّى عام ١٩٢٢م؛ إذْ بدأ المجلس التأسيسيّ في:(٢٠/ ١٠/ ١٩٢٢م) طبقاً لنظام كان قدْ صدر بعنوان: (النظام المؤقّت لانتخاب (المجلس التأسيسيّ)، للتفاصيل، يُنظر: حسين جميل، شهادة سياسيّة (١٩٠٨- ١٩٣٠م)، لندن، ١٩٨٠م: ص٦٥-١٤٢.

ضمن تقسيم المناطق الانتخابيّة؛ إذْ ضمّتْ ألوية «المنتفك، والعمارة، والبصرة»[١]، ويُجرى الانتخاب على درجتين: (انتخاب غير مباشر)، حسب قانون الانتخاب لسنة (١٩٢٤م)، الذي حُددّتْ فيه الأحكام العامّة للانتخابات في عموم العراق، وكان شبيهاً بقانون الانتخاب العثمانيّ.

دخل نوّاب البصرة إلى المجلس ممثّلينَ عن سكّان المدن والعشائر، والأقلّيّة المسيحيّة واليهوديّة؛ إذْ مثّل الأقليّة المسيحيّة نائب واحد، والأقلّيّة اليهوديّة نائبان؛ وذلك لأنّ نسبة اليهود إلى سكّان العراق حتّى عام (١٩٤٨م)[٢] كان أكثر من المسيحيّين، وقدْ أُلغي هذا الامتياز بالنسبة إلى اليهود بعد هجرتهم إلى فلسطين منذ (١٩٤٨م)، وأصبح عددهم لا يفي لاختيار نائبٍ خاصٍّ لهم في مجلس النوّاب.

٢- الانتخاباتُ النيابيّةُ في البصرةِ (١٩٤٧-١٩٥٨م)

(أ) انتخاباتُ مجلس النوّاب لعام (١٩٤٧م)

عندما ألّف (نوري السّعيد) وزارته في: (٢١/ تشرين الثاني/ ١٩٤٦م)، أكّد في حديث صحفيّ أنّ وزارته تألّفتْ لإجراء الانتخابات النيابيّة، وهذا ما حدث بالفعل؛ لأنّها استقالتْ بعد الانتخابات مباشرة، فأصدرتْ وزارة الدّاخليّة إلى جميع المتصرّفيّات تعميماً بشأن انتخاب مجلس نيابيّ جديد جاء فيه: «بناءً على انتقال الوضعيّة العالميّة من حالة الحرب إلى حالة السِّلم، وضرورة اتخاذ التشريعات التي تلائم هذه الحالة الجديدة

---

(١) نقلًا عن: قانون انتخاب النوّاب ١٩٢٤م، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٤م، أحمد مظفّر الأدهميّ، مصدر سابق: ص٢٠.

(٢) كان عدد اليهود في البصرة حسب إحصاء عام ١٩٤٧م (٥٠٥، ١٠) نسمة، ولكن، أظهر إحصاء عام (١٩٥٧م) التناقص الكبير في عددهم، فقدْ نقص إلى (٣٥٢) يهوديّاً. للمعلومات، يُنظر: وزارة الشؤون الاجتماعيّة إحصاء ١٩٤٧م: ص١٤٨، ووزارة الدّاخليّة، المجموعة الإحصائيّة، التسجيل للعام ١٩٥٧م، (العراق الجاليات العراقيّة)، (بغداد، ١٩٥٨م): ص١٤٨.

التي تتطلّب أنْ يسود السِّلم في العالم، ورغبة في استطلاع رأي الأمّة في كيفيّة السّير على هذا النهج ... الوزارة تعتقدْ أنّ ذلك يتوقّف على انتخاب مجلس جديد يمثّل سائر طبقات الأمّة طبقاً لقانون الانتخاب الحديث»[١].

وقدْ طالبتْ الأحزاب السّياسيّة بفتح فروعٍ لها في الألوية؛ لأنّ الوزارة دعتْ إلى إجراء الانتخابات وفروع الأحزاب لم تُجَزْ بعد.

وكانتْ مطالبة الأحزاب بفروع لها في الألوية لتضمن مشاركتها بالانتخابات بالشكل الصّحيح، ولإسناد مرشّحيها عند دخولهم الانتخابات. وبعد إجازة فروع الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، والاستقلال، والأحرار في نهاية عام (١٩٤٦م)[٢] في البصرة، رشّح أعضاؤها للانتخابات بوصفهم معارضين في المجلس.

جرتْ في البصرة انتخابات مجلس النوّاب على وفق قانون الانتخاب لعام (١٩٤٦م)[٣]، وقدْ قُسّمتْ البصرة إلى مناطق (دوائر انتخابيّة)؛ لتسهيل عمليّة الانتخاب، وكان تحديد أعداد النوّاب يتبع الأعداد السّكّانيّة لكلّ منطقة بواقع نائب

---

(١) (و.م.ب)، الملفّة (٥/ ١٣)، صورة كتاب وزارة الداخليّة، العدد (١٤٩١)، (١٧/ ١٢/ ١٩٤٦م)، إلى المتصرّفيات كافّة، ويُراجع: عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٧/ ١٣١، ويقصد بالانتخاب الحديث قانون انتخاب النوّاب لعام ١٩٤٦م.

(٢) راجع: الفصل الأوّل.

(٣) صدر قانون انتخاب النوّاب رقم (٧١) لسنة (١٩٤٦م) بعد نفاذ تعديل الدّستور لسنة (١٩٤٣م)، في: (٣١/ تشرين الأوّل/ ١٩٤٣م)، وشكّلتْ لجنة في: (٢٩/ تشرين الثاني) لإعادة النّظر في قانون انتخاب النوّاب برئاسة: توفيق السّويديّ، ونصرت الفارسيّ، وكامل الجادرجيّ، ومحمّد رضا الشّبيبيّ، ومصطفى العمريّ، وعقدتْ اللّجنة أربعة اجتماعات، وقامتْ بدراسة قانون الانتخاب القديم لسنة (١٩٢٤م)، وذلك على أساس المقترحات والخبرة السّابقة، ولم يقرّ القانون؛ لوجود اعتراضات عليه، وصوِّت للقرار في آيار ١٩٤٦م.

لتفاصيل أكثر، يُنظر: عبد المجيد عبد اللّطيف، الحياة البرلمانيّة في العراق (١٩٤٥-١٩٥٣م)، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، ١٩٨٣م: ص٥٤-٥٩.

واحد لكلّ (٢٠) ألف نسمة، ويمكن ملاحظة تقسيم المناطق الانتخابيّة، والمراكز التابعة لها مع عدد النوّاب الذين يمثّلونها من خلال الجدول الآتي:

الدّائرة الانتخابيّة	المناطق التابعة لها	عدد النوّاب
المنطقة الأولى	مركز البصرة، المفتيّة، الخربطليّة(*)	٣ (**)
المنطقة الثانية	ناحية الهارثة، الزّبير، شطّ العرب	٣
المنطقة الثالثة	أبو الخصيب، السّيبة، الفاو	٢
المنطقة الرابعة	القرنة، المدينة، السّويب	٢

وفيما يخصّ مرشّحي الأقليّة اليهوديّة والمسيحيّة، فإنّ طلبات ترشيحهم توحّد في مختلف مناطق العراق؛ إذْ تمّ تقديم طلباتهم في مراكز الوحدات الإداريّة، وحدّد قانون (١٩٤٦م) بأنّ «تنظيم الوثيقة على أساس جمع الأصوات التي تخصّ النوّاب المسيحيّين والإسرائيليّين[١]، المتحصّلة بنتيجة الانتخاب الجاري في كلّ منطقة انتخابيّة تحتوي عليها الوحدة الإداريّة، أي أقضية مراكز الألوية الثلاثة»[٢].

بعد إجازة فروع الأحزاب في البصرة في نهاية عام (١٩٤٦م)، دخل مرشّحوها الانتخابات، فرشّح فرع الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ عن (المنطقة الأولى): (عبد الهادي

(*) (و.م.ب)، الملفّة (٥/ ١٣)، ملفّة الانتخابات النيابيّة في قضاء مركز اللّواء، المنطقة الثانية، كتاب وزارة الداخليّة المؤرّخ في: ١٤/ ١٢/ ١٩٤٦م إلى متصرّفية لواء البصرة، ومنه إلى سكرتاريّة مجلس الوزراء وإلى مديريّة الدّعاية العامّة.

(**)حُدّد عدد النوّاب بأعداد السّكّان في المناطق الانتخابيّة، وكان عدد السّكّان في المنطقة الأولى (٥٠٠٢٣)، والمنطقة الثانية (٥٥١٦٢)، والثالثة (٤٠١٠٦)، والرابعة (٤٠٨٠٩). (و.م.ب)، رقم الملفّة (٥/ ١٣)، كتاب وزارة الدّاخليّة، المرقّم (١٧٨٤٧)، في: (١٤/ ١٢/ ١٩٤٦م).

(١) المقصود بهم اليهود، وردتْ الكلمة في الوثيقة كذلك.

(٢) (و.م.ب)، الملفّة السّابقة، صورة كتاب وزارة الدّاخليّة المرقّم (١٢١٦)، والمؤرّخ في: (٢٢/ ١/ ١٩٤٧م)، إلى متصرّفيّة لواء البصرة.

البجّاريّ، وجعفر البدر، وعبد الجّبار الملّاك)، ورشّح[١] فرع حزب الاستقلال محمّد أمين الرّحمانيّ (المنطقة الأولى)، ومحمّد عبد العزيز المانع (المنطقة الثانية)، وعبد القادر السيّاب عن (المنطقة الثالثة)، ورشّح فرع حزب الأحرار سلمان الإبراهيم (المحامي) عن (المنطقة الثانية)، إلّا أنّ مرشّحه سحب[٢] طلب ترشيحه قبل موعد دفع التأمينات؛ احتجاجاً على التدخّل الحكوميّ فيها.

شهدتْ انتخابات (١٩٤٧م) الكثير من مظاهر التدخّل الحكوميّ فيها، وكان بعض مراسلي الصّحف من البصرة ينقلونَ صورة عن عمليّة الانتخاب، فقدْ ذكرتْ (جريدة الوطن) -مثلاً-: أنّ الانتخابات التي جرتْ في أبي الخصيب لم تُرضِ القائمقام، فحمَلَ الهيأة التفتيشيّة على إعادة الانتخاب مرّة أخرى[٣]، كما ذكرتْ (صوت الأهالي)[٤] أنّ بعض الأشخاص في الهارثة مُنعوا من الدّخول إلى محلّ الانتخاب، ومنهم: المحامي محمّد عبد العزيز المانع، مرشّح حزب الاستقلال، ويبدو أنّ اللّجنة قرّرتْ إعادة الانتخاب في منطقة الهارثة مجدّداً يوم (٤/ شباط/ ١٩٤٧م)؛ نظراً إلى كثرة الاعتراضات[٥].

وكذلك أوقفَ معاون متصرّف اللّواء المحامي (محمّد أمين الرّحمانيّ)، مرشَّح حزب الاستقلال الأخير برقيّة إلى صوت الأهالي ذكر فيها: «إنّ معاون المتصرّف تدخّل في

---

(١) التقرير السّنويّ لحزب الاستقلال ١٩٤٧م: ص١٤، وصوت الأهالي، العدد (١٣٣٥)، (١٩/ شباط/ ١٩٤٧م).

(٢) ورد في كتاب الاستقالة «حيث إنّني صرفتُ النظر عن ترشيح نفسي للمنطقة الانتخابيّة الثانية؛ لهذا فإنّي أسحب طلبي راجياً التفضّل بإعادة مبلغ التأمين»، (١٠/ ٣/ ١٩٤٧م)، كتاب سلمان الإبراهيم المحامي إلى الموظّف الإداريّ في المنطقة الثانية.

(٣) يُنظر: جريدة الوطن، العدد(٢٩٨)، (٣٠/ كانون الثاني/ ١٩٤٧م).

(٤) يُنظر: صوت الأهالي، العدد(١٣٢٠)، (٣١/ كانون الثاني/ ١٩٤٧م).

(٥) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (٥/ ١٣)، إعلان من رئيس اللّجنة التفتيشيّة للمنطقة الانتخابيّة الثانية إلى حاكم المنطقة الانتخابيّة الثانية، وإلى متصرّفية لواء البصرة في: (٢/ ٢/ ١٩٤٧م).

انتخابات المنطقة الثانية، وأمر بتوقيفه بلا مبرّر، إرهاباً لمؤازريه»[١]، وقدْ شكا حزب الأحرار-أيضاً- مِن تدخّل مدير ناحية الزّبير في الانتخابات[٢].

وكان من أبرز ما شهدته انتخابات (١٩٤٧م)، ما يأتي:

أوّلاً: قاطَعَ سُكّان المعقل «الشّعبة الثانية من المنطقة الانتخابيّة الثانية»[٣]، وكذلك سُكّان الجبيلة، فمن مجموع (١٥٠٠)، حضر (٦٧)، وكان أغلب سُكّان المنطقتين من العُمّال الذين يعانون من وضع اقتصاديٍّ سيّئ، وتتعرّض نقاباتهم للاضطهاد في الفترة نفسها، ولذلك لم يحضر من مجموع (١٨١١) ناخباً سوى (١٠٥) ناخباً، ويبدو أنّ وجود الموظّفين الإداريّين في الشُّعب الانتخابيّة الذين يقومون «بالكتابة عن الناخبينَ الذين لا يعرفونَ القراءة والكتابة»[٤] أعطى انطباعاً لديهم بنيّة تزوير أصواتهم، يُضاف إلى ذلك أنّ أغلب المرشّحينَ كانوا موظّفينَ في إدارة الميناء في المعقل[٥]، ما جعل العُمّال غير راغبين في انتخابهم.

ثانياً: قاطَعَ أغلب سكّان المنطقة الانتخابيّة الأولى والثانية الانتخابات، فمِن مجموع

---

(١) في مقابلة مع المحامي محمّد أمين في: (١٩/ ٥/ ١٩٩٢م)، أجرتها الباحثة معه، قال: «إنّ السّلطة كانتْ قويّة تدعم الشّخص من مرشّحيها، وكانتْ الدّعاية للمرشّح بأنْ يقدّم نفسه للنّاس فيدور على البيوت، وفي إحدى جولاته في منطقة القبلة (المنطقة الأولى)، اتّهمه معاون المتصرّف (مكّي جميل)، المسؤول عن المنطقة الانتخابيّة للمنطقة، بأنّه مزّق ورقة انتخابيّة للمرشّح الحكوميّ، فتمّ توقيفه، وكان قدْ سافر إلى بغداد لتعقّب تطوّرات القضيّة. وقدْ طلب الحزب في عريضة إلى رئيس الوزراء إجراء المحاكمة لمعاون المتصرّف بعدما رفض متصرّف اللّواء إعطاء الإذن بذلك. ويُنظر-أيضاً-: صوت الأهالي، العدد (١٣٢١)، (٢/ شباط/ ١٩٤٧م).

(٢) يُنظر: المركز الوطني للوثائق، البلاط الملكيّ، رقم الوثيقة (٣٣).

(٣) (و.م.ب)، رقم الملفّة (٥/ ١٣)، كتاب رئاسة المنطقة الانتخابيّة الثانية لمركز قضاء البصرة، العدد: (٨)، (١١/ ١/ ١٩٤٧م)، إلى مدير ناحية الزّبير، الهارثة، شطّ العرب.

(٤) صوت الأهالي، العدد(١٣٢٠)، (٣١/ كانون الثاني/ ١٩٤٧م).

(٥) يُنظر: الوطن، العدد(٣٠٦)، (١٠/ شباط/ ١٩٤٧م). وتذكر الجريدة المناطق التي قاطعتْ الانتخابات، وهي: الزّبير، المشراق، التميميّة، التحسينيّة، الباشا، والبلوش.

(١٨٢٩٩) من النّاخبين في المنطقة الثانية، لم يصوِّت إلّا (٢٧١٣) ناخباً[١].

ثالثاً: عدم مقدرة الأحزاب على توعية الناخبين لصالح مرشّحيها؛ لأنّها كانتْ في بداية تأسيسها.

اكتملتْ الانتخابات في: (١٠/ آذار/ ١٩٤٧م)، وكانتْ النتيجة النهائيّة بالشكل الآتي[٢]:

- فاز عن المنطقة الأولى: (عبد الجبّار الملّاك، وعبود الملّاك، وجعفر البدر).
- وعن المنطقة الثانية: (نجم الدّين النّقيب، ومحمّد سعيد عبد الواحد).
- وعن المنطقة الثالثة: (عبد السّلام باشا أعيان، ومصطفى طه السّلمان، وعبد الهادي البجّاريّ).
- وأمّا في المنطقة الرابعة، فقدْ فاز عنها: (حميد الحمود، وعامر الكامل).

وبعد أنْ ظهر تلاعب الإدارة في نتيجة الانتخابات، وأنّ الأكثريّة قدْ عُيّنت تعييناً[٣]، أصدر الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ بيانه بالانسحاب بتأريخ: (١٧/ ٣/ ١٩٤٧م)[٤]، إلّا أنّ أعضاء الحزب المرشّحين عن البصرة، والذين فازوا في الانتخابات، فضّلوا

---

(١) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (٥/ ١٣)، كتاب رئاسة اللّجنة التفتيشيّة للمنطقة الانتخابيّة الثانية إلى سعادة حاكم المنطقة الانتخابيّة الثانية في لواء البصرة، العدد (١٥)، التاريخ: (٩/ ٢/ ١٩٤٧م).

(٢) صوت الأهالي، العدد (١٣٥٢)، (١١/ آذار/ ١٩٤٧م). وكانتْ الجريدة قدْ ذكرتْ أنّ أسماء المرشّحين من الحكومة قدْ ظهرتْ في قائمة الفائزين في النتائج النهائيّة قبل إعلانها بشكل رسميّ، وهم: «عبّود الملّاك، عبد السّلام باشا أعيان، مصطفى طه السّلمان، نجم الدّين النقيب، حميد الحمود، ومحمّد سعيد عبد الواحد».

(٣) يُنظر: عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنيّة، الاتجّاهات الفكريّة والمواقف السّياسيّة، بغداد، ١٩٧٨م: ص ٢٩٨.

(٤) يُنظر: كامل الجادرجيّ، المذكّرات: ص١٤١. ويقول المحامي حسين جميل في لقاء معه بتأريخ: (١٩/ ٥/ ١٩٩٢م): «إنّ الحزب انسحب من المجلس لإحراج موقف المجلس في التصويت على مشروع معاهدة جديدة، ويبدو أنّه يقصد معاهدة بورتسموث».

الاستقالة من الحزب على الانسحاب من المجلس، وهم: «جعفر البدر، وعبد الجبّار الملّاك، وعبد الهادي البجّاريّ»[١].

(ب) انتخابات مجلس النوّاب لعام (١٩٤٨م)

كان من نتائج وثبة كانون الثاني (١٩٤٨م)، أنْ طالبتْ الأحزاب السّياسيّة وزارة (محمّد الصّدر)، التي تألّفتْ في: (٢٩/ كانون الثاني/ ١٩٤٨م) بـ «حلّ المجلس القائم، وإجراء انتخابات حرّة »[٢]، وقدْ استجابتْ الحكومة، كما جاء في الخطاب الذي وجّهه رئيس الوزراء (محمّد الصّدر)، الذي دعا إلى الهدوء وإجراء انتخاب النوّاب بحرّية وسلامة[٣]، في الوقت الذي كانتْ فيه البلاد تحت تأثير وثبة كانون الثاني، فضلًا عن الوضع الاقتصاديّ المتأزّم الذي عُدّ من أسباب الوثبة.

كانتْ انتخابات النوّاب في العام (١٩٤٨م) قدْ جرتْ بحسب قانون انتخاب النوّاب (١٩٤٦م) (الانتخاب غير المباشر)، وقدْ دخل مرشّحو فرع الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، والاستقلال، والأحرار، الانتخابات، فضلاً عن مرشّحي الحكومة والمستقلّين، ويبدو أنّ الحكومة أرادتْ زعزعة كيان الأحزاب السّياسيّة بعد نشاطها المشترك ضدّ معاهدة (بورتسموث)، ما أدّى إلى حوادث قتل بعض المرشّحين، واتّهام الأحزاب لبعضها. وممّا أجّج من حدّة المنافسة في الانتخابات فرض الأحكام العرفيّة[٤]؛ بسبب حرب فلسطين في: (١٥/ ١/ ١٩٤٨م).

(١) حصل عبد الهادي البجّاري على (٨٥) صوتاً في انتخابات المنطقة الثانية، وحول انسحابهم يُراجع الفصل الأوّل.

(٢) عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٧/ ٢٨٧.

(٣) يُنظر: عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٧/ ٣١٣.

(٤) أُعلنتْ الأحكام العرفيّة «بالنظر إلى تطوّر الحالة في فلسطين، ولوجود أسباب تدعو إلى اتّخاذ التدابير الضّروريّة لاستتباب الطمأنينة التامّة، والاستقرار الشامل في البلاد، حسبما تتطلّبه المصلحة العامّة». يُنظر: الوقائع العراقيّة، العدد (٥٦١٠)، (١٥/ آيار/ ١٩٤٨م).

وانعكستْ هذه الظروف السّياسيّة والاقتصاديّة غير الطبيعيّة على الانتخابات[١]، وكان العداء بين الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ وحزب الاستقلال قدْ انعكس في العمليّة الانتخابيّة، فعندما كان الحزب يُحشِّد مناصريه لانتخاب مرشَّحيه، كانتْ تحصل مشادّات بينهما، ما أدّى إلى تأجيل الانتخابات إلى يوم آخر[٢]. ومن ذلك ما ذكرتْه جريدة صوت الأهالي: «أنّه حصل اعتداء على رئيس فرع الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ(محمّد السّعدون) من قبل جماعة حزب الاستقلال في محلّة القبلة، وحصلتْ -أيضاً- مصادمات بين النّاخبين في محلّة السِّيف، وأمّ الدّجاج، والمشراق»[٣].

وانتهتْ الانتخابات في: (١٥/ حزيران/ ١٩٤٨م)، وكان من نتائجها بالنسبة للبصرة، فوز مرشّحي الحكومة وبعض المستقلّين، فضلاً عن مرشّحي اليهود والمسيحيّين. ففاز عن المنطقة الأولى: (جعفر البدر، وعبد اللّطيف آغا جعفر، وحسن عبد الرّحمن)، وعن المنطقة الثانية: (برهان الدّين باشا أعيان، وعبد الرّزّاق حمود، وسالم آغا جعفر)، وعن المنطقة الثالثة: أحمد العامر، وهاشم بركات)، وعن المنطقة الرابعة: (محمّد سعيد النّقيب، وحميد حمود)، وعن اليهود: (عبد النبيّ مير معلم، ويعقوب البطاط)، وعن المسيحيّين: (جميل صادق)[٤].

ويظهر من نتائج انتخابات (١٩٤٨م) أنّ فروع الأحزاب السّياسيّة لم تحصل على مقعد لها في البرلمان الجديد.

(١) استقالة وزير التموين (محمّد مهدي كبّة) رئيس حزب الاستقلال، وداود الحيدريّ (من حزب الأحرار)، ووزير الشؤون الاجتماعيّة من الوزارة؛ احتجاجاً على التزوير في الانتخابات.

(٢) يُنظر: صوت الأهالي، العدد(١٥١٠)، (١٤/ آيار/ ١٩٤٨م). ويقول المحامي رجب بركات: «إنّ التصادمات وقعت في محلّة القبلة بين مؤيّدي حزب الاستقلال والشيوعيّين، وكان نتيجة المصادمات وقوع جرحى بين الطرفين».

(٣) وذكرتْ جريدة البريد الموقف الانتخابي بكامله في العدد (١/ ١٥)، (مايس/ ١٩٤٨م)، عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٩/ ٢٥٨.

(٤) يُنظر: صوت الأهالي، العدد (١٥٣٨)، (١٦/ حزيران/ ١٩٤٨م)؛ عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٩/ ٢٥٨.

جـ. الانتخاباتُ التكميليّةُ عام (١٩٥٠م)

في: (٦/ آذار/ ١٩٥٠م) استقال سبعة وثلاثونَ نائباً من مجلس النوّاب، وهم يمثّلونَ المعارضة من حزب الاستقلال، والجبهة الشعبيّة، والحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، وبعض المستقلّينَ، وكان نوّاب البصرة من المستقلّينَ، وكان سبب استقالة هؤلاء النوّاب من المجلس ممارسة السّلطة داخل المجلس مختلف الأساليب: من المقاطعة، وإحداث الضّجيج، واستخدام العبارات النابية ضدّ متحدّثي المعارضة، ما اضطُرّ (٣٧) نائباً للاستقالة[١]، وبيّن الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ سبب انسحابه من المجلس بأنّه كان احتجاجاً على خنق صوت المعارضة داخل المجلس[٢].

وأصدرتْ وزارة الدّاخليّة بياناً في: (٣/ نيسان/ ١٩٥٠م)، عيّنتْ فيه يوم: (١٠/ حزيران/ ١٩٥٠م)[٣] موعداً لإجراء الانتخابات التكميليّة في المناطق الشاغرة باستقالة النوّاب المعارضين، وكان عدد الكراسي الشّاغرة من نوّاب البصرة ستّة كراسٍ لثلاث مناطق: (المنطقة الأولى)، وفيها شاغران، والمنطقة الثانية، شاغران، والمنطقة الثالثة (أبو الخصيب)، وفيها شاغر واحد[٤]، وواحد عن المسيحيّين.

---

(١) يُنظر: عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٨/ ٥٨؛ وعبد المجيد عبد اللّطيف، مصدر سابق: ص٧٩.

(٢) يُنظر: منهج الحزب الوطني الدّيمقراطيّ ونظامه الدّاخلي: ص٩.

(٣) استناداً إلى المادّة (٣٤) من قانون انتخاب النوّاب رقم (١) لسنة ١٩٤٦م، تقرّر إجراء الانتخاب العامّ في المناطق المذكورة، السّبت (١٠/ ٦/ ١٩٥٠م)؛ بسبب حصول شاغر باستقالة الأعضاء. يُنظر مركز وثائق البصرة، رقم الوثيقة (١٥). كتاب وزير الدّاخليّة، المرقّم (٥٦٢٣)، في: ٢٩/ ٤/ ١٩٥٠م إلى المتصرّف.

(٤) يُنظر: الثّغر، العدد (٤٥٣٢)، (٢١/ آيار/ ١٩٥٠م). وذكرتْ صدى الأهالي في العدد(١٩٤)، (١٩/ آيار/ ١٩٥٠م) من نوّاب البصرة الذين استقالوا: (جعفر البدر، برهان الدّين باشا أعيان، حسن عبد الرّحمن، هاشم بركات، جميل صادق (عن المسيحيّين)).

قاطَع الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ الانتخابات، وأصدر بيانه بذلك، بينما شارك حزب الاستقلال فيها، واستعداداً للانتخابات أُقيمتْ الولائم للمنتخبين الثانويّين[١]؛ وذلك لضمان حصول المرشَّحين على أصواتٍ لهم.

فاز في الانتخابات:

- عن المنطقة الأولى: (عبد السلام باشا أعيان، وعبد الجبّار الملّاك).
- وعن المنطقة الثانية: (عبد الهادي البجّاريّ، وسلمان الإبراهيم).
- وعن المنطقة الثالثة: (عبد الصّمد البجّاريّ).
- وعن المسيحيّين: (إدور جرجي)[٢].

وذكرتْ جريدة الثّغر: أنّ عدم فوز حزب الاستقلال في الانتخابات كان من الأمور التي لفتتْ انتباه النّاس، وكان مرشّحو الحزب (محمّد أمين الرّحمانيّ) عن المنطقة الأولى، و(حمد موسى الفارس) عن المنطقة الثانية، و(عبد القادر السيّاب) عن المنطقة الثالثة.

د. انتخاباتُ مجلس النوّاب لعام (١٩٥٣م)

سبقتْ الانتخابات النيابيّة لعام (١٩٥٣م)، مطالبة الأحزاب السّياسيّة في عام (١٩٥١م) بالدّعوة إلى الانتخاب المباشر[٣]، (درجة واحدة) كما هو موجود في لبنان

---

(١) يُنظر: الثّغر، العدد (٤٥٤٧)، (٨/ حزيران/ ١٩٥٠م).

(٢) يُنظر: الثّغر، العدد (٤٥٤٧)، (٨/ حزيران/ ١٩٥٠م).

(٣) كانتْ مطالبة الأحزاب السّياسيّة بمبدأ الانتخابات المباشرة قدْ بدأتْ منذ عام ١٩٤٩م، عندما دعا حزب الاستقلال إليه، وكان هذا المطلب من أبرز المطالب الشّعبيّة، وفي نطاق تحقيق الإصلاح العامّ للدّولة. لمزيد من المعلومات عن مرسوم قانون انتخاب النوّاب، يُنظر: الوقائع العراقيّة، العدد (٣١٩٨) في: (١٨/ ١٢/ ١٩٥٢م)، وحول مطالبة الأحزاب بالانتخاب المباشر، يُنظر: عبد المجيد كامل عبد اللّطيف، الحياة البرلمانيّة في العراق (١٩٤٥-١٩٥٣م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣م: ص٨٩، وعبد الأمير هادي العكّام، تاريخ الاستقلال: ص٢٩٣، وإبراهيم الجبوريّ، سنوات من تاريخ العراق: ص٤٧.

وتركيا ومصر، وقدْ عملتْ الحكومة على تعديل قانون الانتخاب رقم (١١) لعام (١٩٤٦م)، إلّا إنّ الأحزاب رفضتْ مناقشة تعديل قانون الانتخاب، وكان للمذكّرات التي قدّمتها الأحزاب وقعٌ سيّئ على البلاط الملكيّ، ما جعل الحكومة - بتأثير الأوضاع الدّاخليّة والعربيّة- أنْ تستجيبَ لمطالب المعارضة، حيث استمرار حكم (محمّد مصدّق) في إيران، وقيام ثورة مصر في تمّوز (١٩٥٢م)، فضلاً عن الانقلاب العسكريّ الذي حدث في لبنان، ومن الأحداث الدّاخليّة إخفاق مؤتمر البلاط، وقيام انتفاضة تشرين الثاني (١٩٥٢م)، وإعلان الأحكام العرفيّة في بغداد[١].

كان لهذه الأوضاع تأثيرها، ما أدّى إلى تكوين لجنة لتعديل قانون الانتخاب، وحلّ المجلس، والدّعوة لانتخابات جديدة، في: (١٧/ كانون الثاني/ ١٩٥٣م)[٢].

قاطع الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ هذه الانتخابات، ودخلها حزب الاستقلال، وكان مِن مرشَّحيه عن فرع البصرة: (محمّد أمين الرّحمانيّ، ومحمّد موسى الفارس، ونايف السّعدون)، ولكنّ الحزب رأى بوادر تدلُّ على تدخّل السّلطة في الانتخابات، واستغلالها للأحكام العرفيّة التي دعا الحزب إلى إلغائها، ولمّا لم تُلغ هذه الأحكام، قرّرتْ هيأة الحزب التنفيذيّة مقاطعتها[٣]، غير أنّ حزب الأمّة الاشتراكيّ، والاتحّاد الدّستوريّ، والجبهة الشّعبيّة، شاركوا في الانتخابات.

---

(١) يُنظر: عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٨/ ٣٠٨.
بعد حلّ مجلس النوّاب في تشرين الأوّل ١٩٥٢م، والدّعوة إلى انتخابات جديدة، رفضتْ الأحزاب السّياسيّة المشاركة في هذه الانتخابات؛ ولذلك دفعتْ الأحزاب بمذكّراتها مطالبة بتحسين الأوضاع العامّة في البلاد، في ضوء القانون القديم (الانتخاب غير المباشر)، ولذلك دعا الوصي رؤساء الأحزاب إلى الاجتماع، فحصلت مشادّة بين الوصيّ وطه الهاشميّ ورئيس الجبهة الشعبيّة، وبذلك فشل مؤتمر البلاط في تتويج ما كان منه، العدد (١٠٣٢)، (٢٥/ ١٢/ ١٩٥٢م).
(٢) يُنظر: الاتحاد الدّستوريّ، العدد (١٠٣٢)، (٢٥/ ١٢/ ١٩٥٢م).
(٣) يُنظر: محمّد مهدي كبّة، مذكّراتي في صميم الأحداث، بيروت، ١٩٦٥م: ص٣٥٢.

وكانتْ فروعها قدْ أُسِّستْ في البصرة في بداية الخمسينيّات، ودخل بعض أعضائها منافسينَ في هذه الانتخابات.

تهيّأتْ البصرة للانتخابات على وفق القانون الجديد، وكان تقسيم المناطق الانتخابيّة ثابتاً، وهي أربع مناطق انتخابيّة، كما في القوانين الانتخابيّة السّابقة، وكانتْ المرحلة الأوّلى من الانتخابات هي انتخاب الهيئات التفتيشيّة لتكون مشرفة على عمليّة الانتخاب، ودَفَع المرشّحونَ التأمينات عن المنطقة الأولى، وكانوا (١٤) شخصاً، وعن المنطقة الثانية (٩) أشخاص، وعن المنطقة الثالثة (٩) أشخاص، والرابعة (٩) أشخاص[١]، وكان آخر موعد لسحب التأمينات في: (١١/ كانون الثاني/ ١٩٥٣م)[٢].

كان الصّراع بين حزب الأُمّة الاشتراكيّ والاتحاد الدّستوريّ واضحاً في هذه الانتخابات من خلال انتخاب الهيئات التفتيشيّة، أو تعرّض حزب الأُمّة الاشتراكيّ لمضايقة السّلطة وتحريض الإدارة عليه، ففي القرنة (المنطقة الرابعة) شكا حزب الأُمّة الاشتراكيّ من أنّ مرشَّحيه وعدداً كبيراً من منتسبيه قدْ تعرَّضوا إلى التوقيف من قبل الموظّف الإداريّ[٣]، كما شكا مِن تدخّل الموظّف الإداريّ في المنطقة الثانية في

(١) رشّح عن المنطقة الأولى: (عبد السّلام باشا أعيان، وحسن عبد الرّحمن، وسيّد مهدي السيّد نعمة الجابريّ، وحسين الفايز، وعبد الحميد الهلاليّ، وعبد اللّطيف آغا جعفر، وقاسم ناهي، وحبيب الملاك، وجميل صادق، وإدور جرجي، وذهني سعيد، وعبد السّلام المناصير). وعن المنطقة الثانية: (برهان الدّين باشا أعيان، وإبراهيم العقيل، وعبد الرّزّاق الحمود، وسالم آغا جعفر، وعبد الهادي البجّاريّ، وسلمان الإبراهيم، وعبد الجبّار الملّاك، ومحمود الجلبي، وبدر المرزوق (انسحب من الانتخابات)). وعن المنطقة الثالثة: (أحمد العامر، وفوزي الخضيريّ، وعلي الجنديل، وسلمان الشوّاف، وعبد الصمد البجّاريّ، وعبد القادر السيّاب، وهاشم بركات، وشاكر البجّاريّ، وعبد الهادي الشّلّال، ونوري جعفر، وعامر حسك). يُنظر: جريدة الحياة، العدد (١٤)، ٣/ كانون الثاني/ ١٩٥٣م.

(٢) يُنظر: الحياة، العدد (١٩)، (٤/ كانون الثاني/ ١٩٥٣م).

(٣) يُنظر: عبد الكريم ياسين رمضان، الحياة النيابيّة في العراق (١٩٥٣م-١٩٥٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، ١٩٨٧م: ص٤٧٠.

البصرة، وهو معاون المتصرّف، تدخّلاً مكشوفاً مستغلّاً سلطة الحكومة لصالح المرشّح الحكوميّ (عبد الرّزّاق الحمود)، الذي رشّح ضدّ مرشّح حزب الأُمّة[١]. وكان لحزب الأُمّة الاشتراكيّ مرشّحان عن المنطقة الثانية، هما: (سلام آغا جعفر)، و(عبد الهادي البجّاريّ). وقدْ أسفرتْ المنافسة بين حزب الأُمّة الاشتراكيّ والاتحاد الدّستوريّ عن انقسام حزب الأُمّة على نفسه؛ ولذلك حاول فرع الحزب في البصرة تلافي الانشقاق في صفوفه عن طريق «الاستعانة بنفوذ رئيس الحزب السّابق في بغداد، واتّصاله بأقطاب الكتلة، وإيفاد المبعوثينَ لتلافي الموقف»[٢]، واعترض -أيضاً- فرع الحزب في البصرة على بعض موادّ الانتخابات التي تتعلّق بتصويت الناخب الأمّيّ، وكان رأيهم أنْ «يُسمح للمرشّح، أو الذي يمثّله، الاطلاع على الورقة التي تسجّلها اللّجنة الانتخابيّة للتأكّد من تسجيل اسم المرشَّح الـذي صوّت له النّاخب»[٣].

واستند في ذلك إلى المادّة الخاصّة بالسّماح للمرشّح، أو ممثّله، بالحضور إلى مركز الانتخاب. ولكنّ الجهات القضائيّة التي قدّم إليها الاعتراض قرّرتْ ردّه وعدم الموافقة عليه[٤]؛ وبسبب كلّ ذلك؛ ونظراً إلى قوّة مرشَّحي حزب الاتحّاد الدّستوريّ، لاسيّما في المنطقة الرابعة، انسحب مرشّحو فرع الحزب في البصرة من الانتخابات:

عن المنطقة الأولى: (عبد اللّطيف آغا جعفر، وحسين الفايز، وحبيب الملّاك).

وعن المنطقة الثانية: (عبد الهادي البجّاريّ، وسالم آغا جعفر).

وفي المنطقة الرابعة: (عامر حسك، ونوري جعفر، وعبد الهادي الشلّال)[٥].

---

(١) يُنظر: المركز الوطنيّ للوثائق، وزارة الداخليّة، الملفّة (٤٣٨١)، حزب الأُمّة الاشتراكيّ، العدد (٣٩) في ٢٧/ ٥/ ١٩٥٤م المرفوع إلى رئيس الوزراء.

(٢) الحياة، العدد (١٩)، (٤/ كانون الثاني/ ١٩٥٤م).

(٣) الحياة، العدد (٢١)، (١٣/ كانون الثاني/ ١٩٥٤م).

(٤) يُنظر: الحياة، العدد (٢١)، (١٣/ كانون الثاني/ ١٩٥٣م).

(٥) يُنظر: الحياة، العدد (٢١)، (١٣/ كانون الثاني/ ١٩٥٣م).

وبعد انسحاب مرشّحي الأحزاب، لم يبقَ إلّا مرشّحو حزب الاتّحاد الدّستوريّ، والجبهة الشعبيّة، وانتهتْ الانتخابات بفوز النوّاب بالتزكية[١] في المنطقة الثانية والثالثة، والرّابعة، وانحصر التنافس في المنطقة الأولى التي فاز فيها «عبد الحميد الهلاليّ، وحسن عبد الرّحمن، وعبد السّلام باشا أعيان»[٢].

هـ. انتخابُ مجلس النوّاب لعام (١٩٥٤م)

بعد استقالة وزارة (فاضل الجمّالي) الثانية في: (١٩/ نيسان/ ١٩٥٤م)، تألفّتْ وزارة (أرشد العمريّ)، وفيها حُلَّ مجلس النوّاب، وأعلنتْ وزارة الدّاخليّة إجراء الانتخابات العامّة في جميع المناطق العراقيّة في يوم الأربعاء (٩/ حزيران/ ١٩٥٤م)[٣].

كوّنتْ الأحزاب السّياسيّة في أثناء وزارة (أرشد العمريّ) الجبهة المتّحدة[٤] لخوض الانتخابات النيابيّة.

(١) حَدّد قانون انتخاب النوّاب لسنة (١٩٥٢م، ١٩٥٦م) مفهوم التزكية بـ: «أنْ يكون المرشّحون نوّاباً بالتزكية، إذا كان عددهم يساوي عدد النوّاب الذين ينبغي انتخابهم في المنطقة الانتخابيّة، وفي هذه الحالة لا يجرى الانتخاب في تلك المنطقة».

(٢) الثّغر، العدد (٥٣٢٣)، (١٧/ كانون الثاني/ ١٩٥٣م). وفاز عن المنطقة الثانية: (برهان الدّين باشا أعيان، وعبد الجبّار الملّاك، وعبد الرّزّاق الحمود)، وعن المنطقة الثالثة: (أحمد العامر، وفوزي الخضريّ)، وعن المنطقة الرابعة: (حميد الحمود، وأحمد حامد النقيب)، وفاز حزب الاتّحاد الدّستوريّ في عموم العراق بعدد مقاعد مجلس النوّاب.

(٣) يُنظر: عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٩/ ٨٨.

(٤) كانتْ الجبهة المتّحدة مكوّنة من أحزاب: الوطنيّ الدّيمقراطيّ، والاستقلال، وأنصار السّلام، والحزب الشيوعيّ، وبعض المستقلّين، ومقتصرة على خوض الانتخابات، ولم يكن متّفقاً أنْ تكون دائميّة، ولم يدخلها حزب البعث؛ لأنها اقتصرتْ على الجانب الانتخابيّ، فضلاً عن وقوع خلاف مع الشيوعيّين الذين أصرّوا على أنْ يكون التمثيل - أيضاً- للأحزاب والمنظمات الشعبيّة، فضلاً عن رغبة الحزب في تركيز جهوده على بناء تنظيمه وتقويته. يُنظر: شبلي العيسميّ، حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ، مرحلة النموّ والتوسّع (١٩٤٨-١٩٥٨م)، بيروت، ١٩٧٨م: ص٥٩، ٧٤، وفائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنيّة، بغداد، ١٩٦٩م: ص١٥٣.

كانتْ الأوضاع السّياسيّة العربيّة مشجِّعة لحركة الأحزاب في العراق، ففي سورية قام بعض الضبّاط بانقلابٍ عسكريّ أجبروا فيه (أديب الشيشكليّ) على الاستقالة، وانبثقتْ في السّعودية جبهة التحرير الوطنيّ، وارتفعتْ الدّعوة إلى تأميم شركة (أرامكو)، وتألّفتْ في الأردن جبهة وطنيّة من الحزب الشيوعيّ وحزب البعث[١].

دخلتْ الجبهة المتّحدة، والجبهة الشّعبيّة، والاتّحاد الدّستوريّ- فضلاً عن الأُمّة الاشتراكيّ- الانتخابات، وكانتْ البصرة قدْ تعرّضتْ للفيضان في بداية عام (١٩٥٤م)، فأصبحتْ مشكلة الفيضان ضمن البيانات الانتخابيّة للمرشّحين[٢]، وقدْ شكّلتْ في بعض المناطق الانتخابيّة صعوبةً في وصول النّاخبين إلى صناديق الانتخاب.

امتثلتْ فروع الأحزاب في البصرة لأوامر الجبهة الوطنيّة، فكان تعاونها مشتركاً في عمليّة الانتخابات، فرُشِّح عن الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ في البصرة: (جعفر البدر، وأدكار سركيس، وعبد الأمير العرّادي) عن المنطقة الثانية، ورشّح حزب الاستقلال: حمد موسى الفارس (المنطقة الثانية)، ومحمّد أمين الرّحمانيّ (المنطقة الأولى)، ونايف السّعدون (المنطقة الرابعة)[٣]. وكان المرشّحونَ المستقلّونَ عن الجبهة: فيصل السّامر (المنطقة الأولى)[٤]، هاشم بركات (المنطقة الثانية)[٥]. ورشّح (حسن عبد الرّحمن)[٦]

(١) يُنظر: فائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنيّة: ص١٥٣.

(٢) في البيان الانتخابيّ للمرشّح هاشم بركات (ضمن الجبهة الوطنيّة)، وعُدّ النّاخبيَن «بالعمل على إزالة الآثار التي خلّفتها كارثة الفيضان؛ وذلك بإسكان المتشرّدين من ضحايا الكارثة، وتعويض المتضرّرين، وتأليف لجنة محايدة نزيهة لتحديد مسؤوليّة المقصّرين، واتّخاذ ما يلزم لدرء أخطار الفيضان في المستقبل. المنار، العدد(١٨٧)، (١٦/ مايس/ ١٩٥٤م).

(٣) يُنظر: الثّغر، العدد (٥٧٠٦)، (١٣/ آيـار/ ١٩٥٤م)؛ لواء الاستقلال، العدد(١٨٧٠)، (٨/ مايس/ ١٩٥٤م).

(٤) يُنظر: لواء الاستقلال، العدد (١٨٧٩)، (١٨/ مايس/ ١٩٥٤م).

(٥) يُنظر: لواء الاستقلال، العدد (١٨٨٣)، (٢٣/ مايس/ ١٩٥٤م).

(٦) كان حسن عبد الرّحمن قد وجّه كلمة إلى النّاخبين بعد إشاعة انسحابه من الانتخابات، بيّن

عن حزب الجبهة الشّعبيّة.

وكانتْ قوائم المرشّحين قدْ تحدّدتْ في المنطقة الأولى بـ: (عبد المجيد الهلاليّ، وعبد الهادي البجّاريّ، وعبد اللّطيف آغا جعفر، وسالم الوجيه، وقاسم ناهي، وجميل صدقي، وإدور جرجي، وحسين الفايز).

وعن المنطقة الثانية: (عبد الرّزّاق الحمود، وسلمان الإبراهيميّ، وبرهان الدّين باشا أعيان، ومحمّد السّعدون، وسالم آغا جعفر).

والمنطقة الثالثة: (فوزي الخضيريّ، وعبد القادر السّيّاب، وسلمان الشوّاف، وعبد الصّمد البجّاريّ، ومحمود طالب النقيب، وحمد الرّفاعيّ).

ورشّح عن المنطقة الرابعة: (حميد الحمود، وأحمد النقيب، وعامر حسك، ونوري جعفر).

ومن المعلوم أنّ الجبهة الوطنيّة قدْ تكوّنتْ في آيار (١٩٥٤م) لخوض الانتخابات النيابيّة بشكل مشترك تُجاه مرشّحي الأحزاب الآخرين، ومرشّحي الحكومة من الاتّحاد الدّستوريّ، وحدّدتْ الجبهة موقفها الانتخابيّ من خلال ميثاقٍ[1] ضمَّ النقاط الآتية:

أوّلاً: إطلاق الحرّيات الدّيمقراطيّة، كحرّيّة الرأي والنشر، والاجتماع، والتظاهر، والإضراب، وتأليف الجمعيّات، وحقّ التنظيم السّياسيّ والنقابيّ، والدّفاع عن حرّيّة الانتخابات.

ثانياً: إلغاء معاهدة (١٩٣٠م) والقواعد العسكريّة، وجلاء الجيوش الأجنبيّة، ورفض جميع التحالفات العسكريّة الاستعماريّة، بما فيها الحلف (التركي-الباكستانيّ)،

فيها موقفه من إضراب عام ١٩٥٣م (إضراب عُمّال شركة نفط البصرة)؛ لأنّه في حينها كان وزيراً للشؤون الاجتماعيّة، وبوصفه جزءاً من دعايته الانتخابيّة أراد أنْ يصفّي موقفه بأنْ لا دخل له في الأحكام العرفيّة التي فُرضتْ في البصرة، وأنّه سيعمل من أجل الإصلاحات الدّاخليّة. يُنظر: الثّغر، العدد(٥٧٢٣)، (٦/ حزيران/ ١٩٥٤م).

(١) يُنظر: لواء الاستقلال، العدد (١٨٧٥)، (١٣/ مايس/ ١٩٥٤م).

أو أيّ نوع من أنواع الدّفاع المشترك.

ثالثاً: رفض المساعدات العسكريّة الأمريكيّة التي يُراد بها تقييد سيادة العراق، أو ربطه بالتحالفات العسكريّة الاستعماريّة.

رابعاً: العمل على إلغاء الشّركات الأجنبيّة، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعيّة، وإنهاء دور الإقطاع، وحلِّ المشاكل الاقتصاديّة القائمة، ومشكلة البطالة، وغلاء المعيشة، ورفع مستوى الشعب بوجه عامّ، وتشجيع الصّناعة الوطنيّة وحمايتها.

خامساً: العمل على إزالة الآثار الأليمة التي خلّفتها كارثة الفيضان؛ وذلك بإسكان المشرّدين من ضحايا الكارثة، وتعويض المتضرّرين، وتأليف لجنة محايدة لتحديد المسؤوليّة تجاه المتضرّرينَ واتّخاذ ما يلزم لدرء أخطار الفيضان.

عبّر الميثاق عن الوضع السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، وعن وعي المعارضة، وموقفها ضدّ السّلطة ، فكانتْ الانتخابات فرصة لإظهارها .

وقدْ عقدَ مرشّحو الجبهة الوطنيّة في المنطقة الأولى اجتماعاً بيّنوا فيه أهمّيّة الجبهة الوطنيّة وأسباب دخولها الانتخابات النيابيّة، جاء فيه: «إنّ شعبنا يجتاز اليوم مرحلة دقيقة، ويمرّ بأخطر تجربة في تاريخه الحديث، وعلى هذه التّجربة يتوقّف مصيره لفترة ليستْ بالقصيرة ... فالعالم الآن يجيش بالقلق، وأمنه وسلامته مهدّدان بالأخطار البادية للعيان، ففي الوقت الذي استطاعتْ فيه الشّعوب النّاهضة أنْ تقلّص ظلّ الاستعمار في كثير من البقاع، حتّى غدا بين منهزم ومنتصر، اتّجه دعاته في بقاع أُخرى نحو محاولة تعويض خسائره وتثبيت أقدامه متحفّزاً للاعتداء من جديد، فقدْ يُظنّ أنّها تنطلي على الرأي العامّ، وهي الأحلاف العسكريّة، ومواثيق الدّفاع المشترك، وما إلى ذلك من المشاريع، كلُّ ذلك حدا بالعناصر الوطنيّة إلى أنْ تخوضَ معركة انتخابيّة»[1].

كان نشاط الجبهة الوطنيّة قدْ توسّع في إصدار البيانات إلى الناخبينَ، وتنظيم

(١) لواء الاستقلال، العدد (١٨٧٧)، (١٧/ مايس/ ١٩٥٤م).

الاجتماعات ورفع الشّعارات[١]، ولصق الإعلانات والبيانات واللاّفتات[٢] التي تمثّل شعاراتها، وكذلك عقد الاجتماعات في المساجد، أو المقاهي، أو في المحلّات الشّعبيّة[٣]، والقيام بجولات لكسب تأييد الناخبينَ، وكان لدخول ممثّلي العمّال إلى الجبهة الوطنيّة دور في توجيه الدّعاية الانتخابيّة للجبهة، وكان العُمّال يعبّرونَ عن موقفهم ضدّ إدارة شركة نفط البصرة[٤]، خاصّة بعد إضراب (١٩٥٣م)، فقدْ نشط عُمّال ناحية الفاو -مثلاً- بتنظيم الاجتماعات الانتخابيّة، وكان (هاشم بركات) مرشّحاً عن منطقة (أبو الخصيب) باسم الجبهة؛ لذلك كانت تنظّم الاجتماعات عند زيارته الفاو[٥].

كثر تدخّل السّلطة في انتخابات عام (١٩٥٤م)، وكانتْ فروع الأحزاب ترسل مذكّراتها الاحتجاجيّة حول تدخّل الموظّفينَ الإداريّينَ في انتخاب الهيئات التفتيشيّة، وتوزيع الشُّعب الانتخابيّة ومراكزها، ما سبّب المضايقة لمرشّحي الجبهة الوطنيّة، ومرشّحي حزب الأُمّة الاشتراكيّ، لاسيّما في المنطقة الثالثة (أبو الخصيب)، والرابعة (القرنة)؛ إذْ كان الصّراع بين مرشّحيه ومرشّحي فرع حزب الاتّحاد الدُّستوريّ على أشدّه.

كانتْ اعتراضات فرع حزب الأُمّة الاشتراكيّ حول انتخاب الهيأة التفتيشيّة، والتدخّل في طريقة انتخابها من خلال حضور مديري المناطق الانتخابيّة إلى قاعة الانتخاب لتزييف إرادة الناخبينَ[٦] لصالح مرشّحي الحكومة. واشتكى فرع حزب

(١) يُنظر: كامل الجادرجيّ، المذكّرات: ص٦٣٥.

(٢) ذكرتْ جريدة الثّغر أنّ أسعار الخام الأبيض (امريكان) قدْ ارتفع بشكل ملحوظ لاستخدامه في عمل اللافتات. يُنظر: العدد (٥٧١١)، (١٩/ آيار/ ١٩٥٤م).

(٣) كانتْ من الأماكن التي تعقد الجبهة فيها اجتماعاتها، بالنسبة للمنطقة الأولى (حسينيّة العطيّة) في العشّار، أو مقهى (ساحة أم البروم)، وكازينو الخضراء في البصرة، وفي السّيمر، والسِّيف، وفي منطقة الفيصليّة (الجمهوريّة حاليّاً) عن (المنطقة الثانية).

(٤) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة (١/ ٢/ آ)، متفرّقة الشرطة، (٣/ ١١/ ١٩٥٤م) إلى متصرف اللّواء.

(٥) يُنظر: المنار، العدد (١٨٧)، ١٦/ مايس/ ١٩٥٤م.

(٦) يُنظر: المركز الوطنيّ للوثائق، الملفّة رقم (٤٣٨١)، تقرير خاصّ من حزب الأمّة الاشتراكيّ

الأُمّة كذلك من التدخّل في توزيع المراكز الانتخابيّة، ففي المنطقة الأولى يُفاجَأ رئيس الهيأة التفتيشيّة باستدعائه من قبل معاون المتصرّف (عبد القادر البارودي) الموظّف الإداريّ؛ إذْ نصّت الفقرة الثالثة من المادّة العاشرة من قانون انتخاب النوّاب لسنة (١٩٥٢م) بخصوص انتخاب الهيئات التفتيشيّة: «على مختاري كلّ محلّة الاشتراك مع اثنين من اختياريّة المحلّة ينتخبها المجلس البلديّ والأعضاء المنتخبونَ من المجلس الإداريّ أنْ يُقدّموا أسماء خمسة عشر شخصاً من ممثّليهم ممّن تتوافر فيهم صفات الناخب، إلى هيأة الاقتراع، وتقوم هذه الهيأة بانتخاب خمسة أشخاص من هؤلاء بالاقتراع العلنيّ، ويتجمّع هؤلاء المنتخبونَ لانتخاب الهيأة التفتيشيّة في المنطقة الانتخابيّة بالتصويت السّرّي، وبأكثريّة الحاضرينَ»[١]، طالباً منه تقسيم الشُّعب الانتخابيّة التي تضمُّ: الفرسي، والعبَّاس، والأرمن، إلى شعبتين، إحداهما: مائة وثلاثة وعشرون ناخباً، وليس هناك ما يستوجب شعبة مستقلّة[٢]، واعترض على تعيين مراكز الانتخاب في المنطقة الرابعة (القرنة)؛ إذْ وضعت مراكز الشُّعب في أماكن نفوذ (حميد الحمود)، و(أحمد النقيب)، وتعيين الشُّعب في قرى نائية، وبخاصّة في موسم الفيضان وانقطاع المواصلات، وصعوبة إدراك الناخبين لقضايا الانتخاب..، ووجود الناخبين خارج المنطقة الانتخابيّة في يوم الانتخاب[٣]. كذلك تعرّض مرشّحو الجبهة الوطنيّة إلى التوقيف من قبل الشرطة، بعد انتهاء الانتخاب، في: (٦/ حزيران/ ١٩٥٤م)، وتصدّتْ الشُّرطة للنّاس وفرّقتهم بالقوّة، ثمّ عمدتْ إلى توقيف أعضاء الجبهة: (محمّد أمين

(فرع البصرة) إلى صالح جبر رئيس الحزب، العدد(٢٦٦)، في: (٥/ ٦/ ١٩٥٤م).

(١) الوقائع العراقيّة، العدد (٣١٩٨): ص٣.

(٢) يُنظر: المركز الوطنيّ للوثائق، الملفّة (٤٣٨١)، التقرير السّابق.

(٣) يُنظر: د. نوري جعفر وعامر حسك، وقائع تزوير الانتخابات في القورنة لمصلحة السيّدين أحمد النقيب وحميد الحمود مرشّحي الحكومة، وعضوي حزب الاتّحاد الدّستوريّ، مطبعة القدسي، بغداد، ١٩٥٤م، ومذكّرة نوري جعفر إلى مجلس النوّاب حول التزوير في الانتخابات في القرنة.

الرّحمانيّ، وحمد موسى الفارس، وجعفر البدر، وفيصل السّامر، وعبد الأمير العرّاديّ)[١]؛ ولذلك أصدرتْ الجبهة الوطنيّة بياناً حول الانتخابات بيّنتْ فيه حالات التدخّل والتزوير من قبل الحكومة لصالح مرشّحيها؛ إذْ جاء فيه: «لقدْ بيّنت الفترة القصيرة التي سبقت موعد إجراء الانتخابات الحياد الكاذب الذي ادّعته الحكومة، فقدْ أطلقتْ العنان لجهازها البوليسيّ للقيام بحملات الاعتقال الواسعة، وزجّ مؤيّدي الجبهة الوطنيّة في زنزانات الاعتقال؛ لمنعهم من مؤازرة مرشّحي الجبهة، ومهاجمة الاجتماعات النيابيّة، وإطلاق الرّصاص على الجماهير»[٢]، وكانتْ منطقة (أبو الخصيب) قدْ شهدتْ منافسة بين مرشّح الجبهة الوطنيّة (هاشم بركات)، ومرشّحي حزب الاتّحاد الدّستوريّ (فوزي الخضيريّ، وأحمد العامريّ)، وفي الفاو قام مدير ناحية الفاو بالتدخّل في الانتخابات من خلال ضرب مؤيّدي (هاشم بركات) من عُمّال الفاو، واعتدى عليهم بالضّرب، وزجّهم في التوقيف، وأرسل مَن مزّق لافتات الدّعاية الخاصّة بهاشم بركات[٣].

إنّ نشاط الأحزاب قدْ أثار حكومة (أرشد العمريّ)، فأرادتْ ممارسة الضّغط ضدّ تحرّك مرشّحي الجبهة، فأصدرتْ «قراراً بحظر الاجتماعات الانتخابيّة لأسباب تتعلّق بالأمن»[٤]، وحاولتْ السّلطة يوم الانتخابات في: (٩/ حزيران/ ١٩٥٤م) جعل «جوّ الانتخابات متوتّرة إلى الحدّ الذي اقتضى إرسال الشّرطة إلى جميع المراكز الانتخابيّة»[٥].

وأسفرتْ نتيجة الانتخابات عن فوز (سالم آغا جعفر) عن الأمّة الاشتراكيّ، و(سلمان الإبراهيم) عن الجبهة الشّعبيّة، و(برهان الدّين باشا أعيان) عن المنطقة الثانية، وفاز عن المنطقة الثالثة: (أحمد العامر، وفوزي الخضيريّ)، وعن المنطقة الرابعة: (حامد

(١) يُنظر: لواء الاستقلال، العدد (١٨٩٥)، (٨/ حزيران/ ١٩٥٤م).
(٢) لواء الاستقلال، العدد (١٩١١)، (١٧/ حزيران/ ١٩٥٤م).
(٣) يُنظر: لواء الاستقلال، العدد (١٩١١)، (١٧/ حزيران/ ١٩٥٤م).
(٤) عبد الكريم ياسين رمضان: ص٥٠.
(٥) إبراهيم الجبوريّ: ص٢٠٦.

أحمد النقيب، وحميد الحمود)[١].

وتأجّل في المنطقة الأولى (البصرة) فرز الأصوات إلى: (١٤/ حزيران/ ١٩٥٤م)؛ لأنّ أحد المرشّحين لم يُحرِز النسبة المقرّرة من الأصوات، وخسر بعض المرشّحين تأمينهم لعدم حصولهم على «عشر أصوات»[٢]، ولم يشتركوا في الانتخابات.

وفي: (١٥/ حزيران/ ١٩٥٤م)، أُعلنتْ نتيجة المنطقة الانتخابيّة الأولى، وذكرتْ جريدة الثغر[٣] أنّ متصّرف لواء البصرة (جمال عمر نظمي) كان ملازماً لديوانه بانتظار النتيجة، التي فاز فيها: (عبد اللّطيف آغا جعفر) عن الأمّة الاشتراكيّ، و(جعفر البدر) عن الجبهة الوطنيّة، و(عبد الهادي البجّاريّ) عن الأمّة الاشتراكيّ، و(إدور جرجي) عن المسيحيّين.

وظهر أنّ محاولة السّلطة التدخّلَ في الانتخابات قدْ قلّصتْ فوز مرشّحي الجبهة الوطنيّة؛ إذْ كان مجموع المقاعد الانتخابيّة التي حصلتْ عليها الجبهة الوطنيّة في عموم العراق (١٠) مقاعدٍ، وفاز حزب الاتّحاد الدّستوريّ بـ(٥١) مقعداً، وحزب الأمّة الاشتراكيّ بـ(٢١) مقعداً[٤]، والجبهة الشعبيّة بمقعدٍ واحدٍ. وتوزّعتْ مقاعد نوّاب البصرة على أربعة مقاعد:

الاتّحاد الدّستوريّ، وهم: (حميد الحمود، وأحمد حامد النقيب، وأحمد العامر، وفوزي الخضيريّ).

ومن حزب الأمّة الاشتراكيّ: (عبد اللّطيف آغا جعفر، وإدور جرجي، وعبد الهادي البجّاريّ).

(١) الثّغر، العدد (٥٧٢٧)، (١٠/ حزيران/ ١٩٥٤م).

(٢) قانون مجلس النوّاب ١٩٥٢م، الوقائع العراقيّة، العدد (٣١٩٨)، (١٨/ كانون الثاني/ ١٩٥٢م)، وخسر عبد السّلام المناصير، وقاسم الناهي، ونوري كاظم، وكمال هندي عن (المسيحيّين).

(٣) يُنظر: الثّغر، العدد (٥٧٣١)، (١٥/ حزيران/ ١٩٥٤م).

(٤) يُنظر: عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات: ٩/ ٨٩.

ومن الجبهة الوطنيّة: (جعفر البدر)، مرّشح حزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ.

وبعد استكمال الانتخابات في عموم العراق، اجتمع المجلس في: (٢٦/ تمّوز/ ١٩٥٤م)، ولكنّه لم يستمرّ في دورته الرابعة عشرة؛ لأنّ (نوري السّعيد) اشترط بعد تأليف وزارته في: (٣/ ٨/ ١٩٥٤م) حلّ مجلس النوّاب، وانتخاب مجلسٍ جديدٍ؛ تمهيداً لمحاولته تمرير مشروع الحلف (الباكستانيّ-العراقيّ) في مجلسٍ جديدٍ لا توجد فيه معارضة واضحة، على الرّغم من فوز مرشّحي الجبهة الوطنيّة؛ لأنّ عدم استمرار المجلس لفترة معينة بعد انتخابات تمّوز (١٩٥٤م) أدّى إلى عدم فسح المجال لصوت المعارضة داخل المجلس.

أُعيدتْ الانتخابات في آب (١٩٥٤م)، فتخلخل موقف الأحزاب؛ إذْ انقسمتْ الجبهة الوطنيّة على نفسها، وأعلن فرع حزب الاستقلال مشاركته في الانتخابات بترشيح (حمد موسى الفارس) عن المنطقة الثامنة[١]، ودخل قسم من أعضائه في الهيئات التفتيشيّة، وقاطعها الحزب الوطنيّ.

أمّا حزب الأمّة الاشتراكيّ، فقدْ انشقّ على نفسه بعد إعلان مقاطعة الانتخابات، وقرّر تجميد نشاطه، وعَقَدَ الأعضاء في فرع البصرة اجتماعاً فُصل فيه الأعضاء اللّذين عُدُّوا خارجين على قرار الحزب بمقاطعة الانتخابات من عضويّة الحزب[٢]؛ ولذلك رشّح أعضاء الحزب أنفسهم بصفة شخصيّة بعد تقديم استقالتهم، وهم: (عبد الهادي البجّاريّ، وعبد اللّطيف آغا جعفر، وإدور جرجي).

وأوقف حزب الجبهة الشعبيّة نشاطه السّياسيّ، وأعلن«أنّ مَن يُرشّح نفسه للانتخابات فعلى مسؤوليّته الشخصيّة »[٣].

---

(١) يُنظر: نداء الاستقلال، العدد (٤٥)، (٢٣/ آب/ ١٩٥٤م). ومن أعضائه في الهيئات التفتيشيّة: فيصل حمود، وعبد العزيز بركات.

(٢) يُنظر: الثّغر، العدد (٥٧٩١)، (٢٩/ آب/ ١٩٥٤م).

(٣) الثّغر، العدد (٥٧٨٧)، (٢٤/ آب/ ١٩٥٤م).

وعندما جرتْ الانتخابات في: (١٢/ أيلول/ ١٩٥٤م) وضح خطّ المرشّحين؛ فقدْ كان منهم المستقلّ، أو الممثّل للحكومة، وقدْ رُشِّح عن المنطقة الأولى: (حسن عبد الرّحمن، وعبد اللّطيف آغا جعفر، وحسين الفايز).

كان الفتور يسود جوّ الانتخابات في البصرة على أثر انسحاب مرشّحي الأحزاب، وعدم إجراء انتخابات واضحة؛ لأنّ النتائج أعلنتْ بعد يوم واحد من الانتخابات؛ إذْ فاز أغلب الأعضاء بالتزكية، ولم تجرِ انتخابات إلّا في المنطقة الثانية التي فاز عنها «برهان الدّين باشا أعيان، وعبد الجبّار الملّاك، وعبد الهادي البجّاريّ»[١].

ووصفتْ جريدة الثّغر في إحدى مقالاتها الموقف الانتخابيّ، بالقول: «تسير معركة الانتخابات في البصرة بهدوء، ويعود ذلك إلى قلّة عدد المرشّحين في المناطق الانتخابيّة بالنسبة إلى عددهم في المناطق الانتخابيّة في الانتخابات السّابقة، فضلاً عن تعاون المرشّحين وتكتّلهم؛ ولذلك فاز أغلبيّة نوّاب البصرة بالتزكية»[٢].

و- انتخاباتُ مجلس النوّاب لعام (١٩٥٨م)

كانتْ هذه آخر الانتخابات التي جرتْ في العراق قبل ثورة (١٤/ تمّوز/ ١٩٥٨م)، وكان الدّافع لها إعلان الاتّحاد العربيّ[٣] بين العراق والأردن في: (١٤/ شباط/ ١٩٥٨م)،

(١) الثّغر، العدد (٥٧٩٧)، (٥/ أيلول/ ١٩٥٤م).

(٢) الثّغر، العدد (٥٧٩٧)، (٥/ أيلول/ ١٩٥٤م).

(٣) الاتحّاد العربي: قام بين العراق والأردن في: (١٤/ شباط/ ١٩٥٨م)، ردّاً على قيام الجمهوريّة العربيّة المتّحدة بين مصر وسورية. وكان الاتفاق أنْ يبقى مفتوحاً للدّول العربيّة الأُخر التي ترغب بالانضمام، ولكلٍّ من الدّولتين شخصيّتها الدّوليّة المستقلّة وسيادتها على أراضيها ، وبيّن ميثاق الاتّحاد أنّه اعتباراً من تاريخ الإعلان الرّسميّ لقيامه تنفّذ إجراءات الوحدة بين دولتي الاتّحاد في: وحدة السّياسة الخارجيّة، والتمثيل السّياسيّ، ووحدة الجيش الأردنيّ والعراقيّ، وإزالة الجمركيّة في الدّولتين، وتوحيد مناهج التعليم، والعمل على توحيد النقد وتنسيق السّياسة الماليّة والاقتصاديّة. للتفاصيل، يُنظر: جهاد مجيد محي الدّين، العراق والسّياسة العربيّة (١٩٤١-١٩٥٨م)، بغداد، ١٩٨٠م.

فتمَّ حلُّ مجلس النوّاب، والدّعوة لانتخابات جديدة تمثّل حكومة الاتّحاد على وفق قانون النوّاب الذي تمّ تعديله بقانون رقم (١٣) لعام (١٩٥٦م).

كان استقبال البصرة لإعلان الاتّحاد العربيّ قدْ اقتصر على احتفال[١] السّلطة بذلك؛ لأنّ الرأي العامّ في البصرة كان يؤيّد قيام الجمهوريّة العربيّة المتّحدة بين مصر وسورية في أوائل شباط(١٩٥٨م). بدأ التهيّؤ للانتخابات الجديدة في البصرة، وكانتْ تسمّيها الصّحف في وقتها «بمعركة الانتخابات العامّة»[٢]، في ظرف عدم وجود أحزاب سياسيّة علنيّة بعد سياسة المراسيم في عامّ(١٩٥٤م).

أخذ الراغبونَ في التّرشيح بالاتّصال والاجتماع بأعوانهم ووجوه المناطق التي يرغبونَ بالتّرشيح عنها، فرشّح عن المنطقة الأولى: «حسين الفايز، وعبد اللّطيف آغا جعفر، وعبد الجبّار الملّاك، وعبد القادر السيّاب، وإدور جرجي، وجميل صادق، وعبد الخالق العطيّة، وإبراهيم العقيل، وصالح الزّهير»[٣].

ودفع التأمينات عن المنطقة الثانية: (عبد الهادي البجّاري، وكامل الملّاك، وعبد الجبّار الملّاك).

وعن المنطقتين الأولى والثانية: (سلمان الإبراهيم، وعبد الله عبد الرّزّاق السّعدون، وبرهان الدّين باشا أعيان، ونعمة النّعمة).

وعن المنطقة الثالثة: «أحمد العامر، وفوزي الخضيريّ»[٤]، وعن المنطقة الرابعة: (أحمد حامد النقيب، وحميد الحمود، وعبد الغفّار المعتوق، وفيّاض السّعد).

وبعد تعيين الهيئات التفتيشيّة، وتعيين الموظّفين الإداريّين للإشراف على الانتخابات،

(١) يُنظر: الثّغر، العدد (٦٧٥١)، (١٥/ شباط/ ١٩٥٨م).

(٢) الثّغر، العدد (٦٧٨٨)، (١/ نيسان/ ١٩٥٨م).

(٣) يُرشّح نفسه لأوّل مرّة عن المنطقة الأولى، الدّستور، العدد (٦٥٠)، (١٧/ نيسان/ ١٩٥٨م).

(٤) الدّستور، لعدد (٦٤٦)، (١٧/ نيسان/ ١٩٥٨م)، وكان عبد الغفّار المعتوق، وفيّاض السّعد يُرشّحان لأوّل مرّة.

حُدّد يوم: (٥/ آيار/ ١٩٥٨م) موعداً للانتخابات، وفي يوم الانتخاب قاطَعَ المواطنونَ الانتخابات بعد البيان الذي أصدره (٥٥) سياسيّاً من قادة الأحزاب، وعدد من النوّاب والأعيان السّابقين إلى الشّعب العراقيّ، أعلنوا فيه مقاطعتهم للانتخابات[١].

وفي البصرة، كانتْ حالة رفض الانتخابات موجودة حتّى قبل إعلان المقاطعة لها من قبل الأحزاب؛ لأنّ الشّرطة كانت تكتشف بين فترة وأخرى لافتات معلّقة، وبيانات ودعايات ضدّ الانتخابات[٢]، ويبدو أنّ نشاط الجبهة الوطنيّة السرّيّ، وازدياد حركة أعضاء حزب البعث والشيوعيّين، كان وراء حركة الرأي العامّ ضدّ الانتخابات لعام (١٩٥٨م).

انتهتْ الانتخابات في البصرة بتأريخ: (٧/ آيار/ ١٩٥٨م)، وفاز معظم النوّاب بالتزكية لعدم وجود تنافس بين المرشّحين؛ ولانسحاب أغلب المرشّحين قبل بدء الانتخابات، ففاز بالشكل النهائيّ عن المنطقة الأولى: (عبد اللّطيف آغا جعفر، وحسين الفايز، وإبراهيم الفيصل)، وعن المنطقة الثانية: (برهان الدّين باشا أعيان، وكامل الملّاك، وعبد الهادي البجّاريّ)، وعن المنطقة الثالثة: (أحمد العامر، وفوزي الخضيريّ)، وعن المنطقة الرابعة: (أحمد النقيب، وحميد الحمود)[٣].

وانتخب (عبد اللّطيف آغا جعفر) ليكون أحد النوّاب الستّة عشر المنتخبين للبرلمان الاتّحادي. وقدْ افتتح المجلس النيابيّ عن مجلس الأمّة في: (١٠/ آيار/ ١٩٥٨م)، وانتخب (عبد الوهاب المرجان) لرئاسة المجلس النيابيّ، وانتخب (فوزي الخضيريّ) -نائب البصرة- نائباً لرئيس المجلس[٤].

(١) يُنظر: عبد الرّزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات، صيدا،١٩٦١م: ١٠/ ٢٠٢.

(٢) يُنظر: (و.م.ب)، الملفّة رقم (١/ ٥)، كتاب مديريّة منطقة البصرة، شعبة القسم السّرّيّ إلى متصرّفيّة اللّواء التقرير السّرّيّ اليوميّ، العدد (٢١٤٤)، (٤/ ٥/ ١٩٥٨م).

(٣) يُنظر: الدّستور، العدد (٦٥٧)، (٨/ مايس/ ١٩٥٨م).

(٤) يُنظر: الثّغر، العدد (٦٨١٦)، (١١/ مايس/ ١٩٥٨م).

٣- موقفُ الصّحافة البصريّة من الانتخابات النيابيّة (١٩٤٦-١٩٥٨م)

ظهرتْ في البصرة بعد الحرب العالميّة الثانية مجموعة من الصُّحف اليوميّة التي تنوّعتْ بين سياسيّة وأدبيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، كشفتْ عن حركة ثقافيّة شهدتها البصرة للفترة نفسها[١].

وكانتْ الانتخابات النيابيّة من الموضوعات التي أثارتْ اهتمام الصّحافة منذ الدّورة الانتخابيّة الحادية عشرة (١٩٤٧م)، وحتّى الدّورة الانتخابيّة السّادسة عشرة (١٩٥٨م).

انقسمتْ الصُّحف على قسمين: الأولى: صحف عامّة وتمثّلها الصُّحف التي تميل إلى السّلطة، وتعبّر عن رأيها، والثانية: صحف حزبيّة تحوّلتْ بعد غلق فروع الأحزاب في عام (١٩٥٤م)، أو عند تحوّل نشاط أصحابها الحزبيّ، إلى صحف عامّة تعبّر عن نفسها بصيغة جريدة يوميّة سياسيّة، ويكاد الأمر ينطبق على صحيفة (النّاس)[٢]، لصاحبها (عبد القادر السيّاب).

وبعد إجازة فروع الأحزاب السّياسيّة العلنيّة في نهاية عام (١٩٤٦م)، أو التي أُجيزتْ في الخمسينيّات، مثل: حزب الاتّحاد الدّستوريّ، وحزب الجبهة الشّعبيّة، وحزب الأمّة الاشتراكيّ، أصبح لكلّ فرع من فروع هذه الأحزاب -خاصّة في فترة الخمسينيّات- صحيفة تُعبّر عن رأي حزبها، وأفكاره الأساسيّة في الأحداث السّياسيّة، فصدرتْ عن فرع حزب الاستقلال جريدة (آخر ساعة) قبل تأسيس فروع البصرة، لنشر أهدافه وآرائه

---

(١) يُنظر: رجب بركات، من تاريخ صحافة الخليج العربيّ: ص١٨١، وفائق بطّي، الموسوعة الصّحفيّة العراقيّة، بغداد، ١٩٧٦م.

(٢) صدرتْ جريدة النّاس في: (آب/ ١٩٣٥م)، وكان صاحب الامتياز (عبد القادر السيّاب)، واحتجبتْ أكثر من مرّة؛ بسبب مواقفها السّياسيّة ضدّ الحكومة الأعوام (١٩٤١، ١٩٤٨، ١٩٤٩م)، وأصبحتْ في فترة الإصدار الثاني (٢٢/ شباط/ ١٩٤٧م) تعبّر عن حزب الاستقلال إلى عام ١٩٥٤م، واحتجبتْ عام ١٩٥٧م بعد انتقالها إلى بغداد. يُنظر: رجب بركات: ص١١٠-١٤٠.

لحين الحصول على ترخيص بإجازة الفرع[١]، ثمّ أصبحتْ جريدة (النّاس)، و(صوت النّاس)[٢]، النّاطق الرسميّ لفرع الحزب. وعبرّتْ جريدة (البريد) -أيضاً- عن أفكار الحزب؛ لأنّ الهيأة المؤسِّسة لها كانتْ مع القوميّين، فضلاً عن جريدة (المنار)[٣]، التي عبّرتْ عن حيادها عام (١٩٥٤م) في دعوتها إلى الانتخابات النيابيّة.

ولم تصدر عن فرع الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ في البصرة أيّة صحيفة تُعبّر عن رأيه، وكانتْ جريدة الحزب (صوت الأهالي) تنقل عن مراسليها في فرع البصرة.

وكذلك لم تصدر لفرع حزب الأحرار في البصرة جريدة منتظمة، وإنْ كانتْ (صوت الفيحاء) كما ذكر (رجب بركات) تمثّل حزب الأحرار، بينما كانت في الواقع مكرّسة للدّفاع عن جمعيّة التّمور، ويموّلها جماعة من حزب الأحرار، ومنهم: (كاظم الشّمخانيّ)[٤]، وذلك يعني أنّه لم تصدر للحزب صحيفة، أو جريدة، تُعبرّ عن رأيه في أثناء انتخابات (١٩٤٧م)، و (١٩٤٨م).

ونشطتْ في فترة الخمسينيّات صحف فروع الأحزاب؛ إذْ أصدر فرع الجبهة الشّعبيّة جريدة (المشعل)، وأصدر فرع الأمّة الاشتراكيّ جريدة (الإقدام)، ثمّ (نداء الاشتراكيّة)[٥]، وأصدر فرع الاتحّاد الدّستوريّ جريدة (الوحدة)، معبرّة عن

---

(١) يُنظر: رجب بركات: ص ١٣٧.

(٢) يُنظر: صوت النّاس، صدرتْ في: (١٢/ آذار/ ١٩٥٠م)، واحتجبتْ في: (٩/ تشرين الأوّل/ ١٩٥٢م)، لسان حال حزب الاستقلال فرع البصرة، وكان الامتياز للحزب.

(٣) جريدة يوميّة، مُنحتْ الامتياز بتأريخ: (٩/ ٢/ ١٩٥٣م)، أعلنتْ حيادها في انتخابات ١٩٥٤م، وبأنّها لا تمتُّ بصلة لأيّ حزب من الأحزاب، وأنّها لا تنشر سوى (أخبار محلّيّة) لا صفة للدّعاية الحزبيّة ولا الفرديّة فيها لحزب أو لأحد من المرشّحين، حزبيّاً كان أم مستقلاً. يُنظر: المنار، العدد (١٨٧)، (١٦/ مايس/ ١٩٥٤م).

(٤) لقاء الباحثة مع السيّد غالب الناهي بتأريخ: (٤/ ٥/ ١٩٩٢م)، ثُمّ إنهّا -أي: (الجريدة)- صدرتْ في مايس ١٩٤٩م، والحزب أعلن تجميد نشاطه في ١٩٤٨م.

(٥) صدرتْ نداء الاشتراكيّة بعد تعطيل (الإقدام) في: (٢/ ١٢/ ١٩٥٢م)، وكانتْ تطبع في

رأيه، وأصدر فرع الحزب الوطنيّ (نداء الأهالي)، وعاصرتْ بعضها انتخابات عام (١٩٥٣م)، وبعضها الآخر انتخابات عام (١٩٥٤م).

أمّا جريدة (الثّغر)[١]، و(الدّستور)، و(الحياة)، فهي من الصّحف الموالية للسّلطة، أو التي تتبع رأي أصحابها ومصالحهم، أو التي انتهجتْ منذ بداية ظهورها خطّاً وسطاً[٢]؛ ولذلك بقي صدورها منتظماً، فتابعتْ جريدة الثغر الانتخابات النيابيّة للفترة ما بين (١٩٤٧م-١٩٥٨م)، وحظيتْ مواضيع الانتخابات النيابيّة بعناية الجريدة، فكانتْ تنشر الأخبار الانتخابيّة، لاسيّما المتعلّقة منها بالجانب الإداريّ في كيفيّة انتخاب الهيئات التفتيشيّة، ودفع التأمينات من قبل المرشّحين، ونشر الإعلانات للمناطق الانتخابيّة، ومع ذكر الأخبار الانتخابيّة بدون تعليق عليها، كما هي من مصادرها الحكوميّة.

وسارتْ على النهج نفسه جريدة (الحياة) مع مَيلٍ واضح إلى حزب الاتّحاد الدّستوريّ، فشهدتْ انتخابات عام (١٩٥٣م)؛ لأنّ صاحبها المحامي (إبراهيم العقيل) كرّسها من أجل «خوض الانتخابات النيابيّة»[٣]، بعد أنْ رشّح نفسه عن حزب الاتحّاد الدّستوريّ (فرع البصرة)، وأعطتْ الجريدة تفصيلات عديدة عن سير الانتخابات، مع هجوم على فرع حزب الأمّة الاشتراكيّ، الذي دخل مع فرع الاتّحاد الدّستوريّ في تنافس شديد في هذه الانتخابات.

وإلى جانبها كانتْ جريدة (الدّستور)، التي كانتْ لها مواقف متغيّرة خضعتْ لتغيّر الآراء السّياسيّة، فمرّة مع القوميّين، ومرّة أخرى مع جماعة الاتّحاد الدّستوريّ؛ ولذلك رحبّتْ بالاتّحاد بين العراق والأردن الذي أُعلن في شباط (١٩٥٨م)، والانتخابات

مطبعة الثّغر، ثُمّ مطبعة النّاس (يبدو لقبول عضويّة عبد القادر السيّاب في الأمّة الاشتراكيّ كان سبباً في هذا الانتقال)، نداء الاشتراكيّة عاصرتْ انتخاب عام ١٩٥٤م.

(١) الثّغر، صدرت في: (٢٠/ أيلول/ ١٩٣٣م).

(٢) رجب بركات، مقابلة معه بتأريخ: (٩/ ١٢/ ١٩٩١م).

(٣) رجب بركات، مصدر سابق: ص ١٨١.

النيابيّة التي جرت باسم الاتّحاد. وبعد اختفاء صُحف فروع الأحزاب كانت جريدتا (الثغر) و(الدّستور) قدْ أحاطتا بموضوعات انتخاب عام (١٩٥٨م) .

أمّا الصُّحف الحزبيّة، فإنّها انتهجت أسلوباً آخر في التعبير عن رفضها لسياسة الحكومة في المواقف السّياسيّة المختلفة التي مرّ بها العراق، والبصرة خاصّة بعد الحرب العالميّة الثانية، وكانت هذه الصُّحف تتابع الانتخابات النيابيّة إذا لم تتعرّض إلى التعطيل؛ وذلك لأنّ الصُّحف الحزبيّة خلال انتخابات (١٩٤٧م) إلى عام (١٩٥٨م) لم تحظّ بكفايتها في التطرّق إلى الانتخابات أو الموضوعات الأُخر؛ بسبب تعطيلها من قبل السّلطة، أو تحوّل أصحابها عن خطّ آخر إليها.

وفي انتخابات (١٩٤٧م) كانتْ جريدة (آخر ساعة) -التي صدرتْ قبل تأسيس فرع حزب الاستقلال في البصرة، بعد أنْ أصدرها جماعة القوميّينَ- قدْ حاولتْ أنْ تُبيّن مفهوم الانتخابات وطبيعتها في الأمم الدّيمقراطيّة، وكيف تكون الانتخابات؟ إذْ ذكرتْ الانتخابات التي جرتْ في العراق قبل الحرب العالميّة الثانية، وفي مقالٍ لها حول مفهوم الانتخابات النيابيّة، ذكرتْ: أنّ «المجالس النيابيّة في الأمم الدّيمقراطيّة هي التي تقرّر السّياسة العامّة، وتحول دون تصرّفات الحكومة المسؤولة، وتجعلها تسير وفق مقتضيات المصلحة العامّة. وكلّ حكومة تسير على خطط وأهداف لا تتّفق وصالح الأُمّة سرعان ما يُجبرها المجلس على السّقوط، فالمجالس النيابيّة في تلك الأمم وحكوماتها تسير دوماً إلى الأمام، أمّا الأمم التي سارتْ على حياة نيابيّة إسميّة، تعقّدتْ أوضاعها، وأصبحتْ حكوماتها تتصرّف بما تشاء وتُريد، من دون رقيب يراقب تصرّفاتها وأعمالها، ويحول دون استمرارها ورغبتها، ويعيدها إلى الطريق المستقيم»[1].

وفي صفات النائب ذكرتْ: أنّه «لا يختلف عن الموظّف المعيّن عن طريق اختيار الحكومة له، فيكون مسايراً لسياستها، مُقرّاً لتصرّفاتها، مهما كانتْ مضرّة لصالح الأمّة،

(١) آخر ساعة، العدد (١٠)، (٢١/ تشرين الثاني/ ١٩٤٦م).

وأصبحتْ المجالس رهن الحكومات، هي التي تطلب الثّقة منها، وليستْ الحكومات تطلب الثّقة من المجالس، كما يُقرّر الواقع وتفرضه أنظمة الحكم»[١].

وبعد أنْ احتجبتْ جريدة (آخر ساعة) عن الصُّدور، أصبحتْ جريدة (النّاس) في: (٢٦/ كانون الأوّل/ ١٩٤٦م) لسان حال فرع حزب الاستقلال، ومعبّرة عن أهداف الحزب وآرائه، وبذلك صدرتْ في وقت الانتخابات النيابيّة، فأثارتْ موضوع الانتخابات، لاسيّما أنّه كان لفرع الحزب مرشّحوه، فكتبتْ مقالاً افتتاحيّاً بعنوان: «**جهاد لمصرع الباطل**»، بيّنت فيه هدف حزب الاستقلال من دخوله الانتخابات، فذكرتْ: «في سبيل تنفيذ أغراض الحزب السّامية، وتطبيق مبادئه الكريمة، ولِيقف نوّابه موقف المدافع عن حقوق الشّعب، فلا يدع لأحدٍ أنْ يتصرّف بها»[٢].

وكانتْ انتخابات عام (١٩٤٧م) قدْ شهدتْ حالات من التدخّل والتزوير، فكان أنْ دعتْ المنتخبين الثانويّين بعد انتهاء الدّور الأوّل من الانتخابات إلى تحكيم نزاهتهم في اختيار النوّاب؛ إذْ ذكرتْ: «أيّها الثانويّ، إنّك قدْ حزتَ الثّقة، يجب عليك أنْ ترعى الله، وأنْ تعلم أنّ هذا الصّوت ملك الأمّة، وأمانة في عنقك للوطن، امنح ثقتك للرّجال الذين نذروا أنفسهم للتضحية في سبيل الوطن، وعاهدوا الله أنْ لا ينحرفوا بتيّار الوعود، وأنّهم سيكونون الجدار القويّ، والسّدّ المتين فيما يُبيَّتُ للأمّة من مصير، قدْ لا يكون -لا قسم الله- مصيراً سيّئاً لمستقبل الأمّة؛ وذلك لأنّ النائب الذي عُرف ماضيه ومالاته للسّلطات في مختلف الظروف، إنّ مثل هذا النائب سيكون عالة على الوطن، ونكبة للأمّة، وستكون أيّها الثانويّ مَن يقع عليه اللّوم، وأوّل مَن تقعُ عليه مصائب أمثال هؤلاء النوّاب»[٣].

---

(١) آخر ساعة، العدد نفسه.

(٢) جريدة النّاس، العدد (١٠٣٢)، (١٥/ شباط/ ١٩٤٧م).

(٣) جريدة النّاس، العدد (١٠٣٢)، (١٥/ شباط/ ١٩٤٧م).

أمّا في انتخابات عام (١٩٤٨م)، فقدْ كانتْ جريدة (البريد) تكشف عن رأي حزب الاستقلال فيها، والخطّ المدافع للحزب ومرشّحيه؛ إذ إنّ المنافسة والصّراع بين الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ والاستقلال في البصرة كانتْ على أشدّها.

وساندتها في ذلك جريدة (الخبر)، التي كانتْ في بداية صدورها في: (٧/ آذار/ ١٩٤٨م) قدْ التزمتْ حركة الشّباب القوميّ، ولكن حصل تبدّل في موقف الجريدة بعد تحوّل (كامل العبايجيّ) عن حزب الاستقلال[١].

وفي عام (١٩٥٠م)، صدرتْ لفرع الحزب جريدة (صوت النّاس)، التي ترافقتْ مع دعوة الحزب للانتخابات المباشرة، ورفضتْ الجريدة مجموعة القوانين التي صدرتْ في عام (١٩٥١م) بخصوص انتخابات مجلس النوّاب، فذكرتْ الجريدة: «الانتخابات النيابيّة التي سُنَّ لها قانون جديد قيل إنّه يتّفق مع تطوّر الزّمن بعد أنْ كانت المجالس تتمّ على طريقة التعيين السّافر، ولكنّ عمليّات الانتخابات تشهد على أنّ المسؤولينَ لم يغيّروا نظرتهم الأولى في الانتخابات، وأنّهم يهدفونَ إلى التعيين، ولكنّ التعيين غير السّافر، أو تحت (شعار) القانون الذي يفصل عمليّات الانتخاب على الورق، ربّما مُشرِّعوا القانون أخطأوا في تقدير نضوج الشّعب، وحسبوا أنّ أساليبهم تكفي لجعل نتائج الانتخابات وفق ما يشتهون، اصطدموا بأساليب القوّة التي افتضح أمرها»[٢].

وصدرتْ لفرع الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ في البصرة جريدة (نداء الأهالي)، في: (١١/ آذار/ ١٩٥٢م)، وبذلك تزامنتْ مع دعوة الأحزاب السّياسيّة إلى الانتخاب المباشر، ومقاطعة الأحزاب -أيضاً- لانتخابات عام (١٩٥٢م)، وذكرتْ الجريدة في مقالٍ لها حول الانتخابات المباشرة: «أنّ القيام بانتخابات مباشرة في جوٍّ من الحرّيّة بعيداً عن تدخّل الحكومة، مطلب من المطالب الأساسيّة التي لم يرض الشّعب بالتنازل

(١) يُنظر: رجب بركات: ص١٨١.

(٢) صوت النّاس، العدد (١٢٢)، (٢/ كانون الثاني/ ١٩٥١م).

عنها، مهما كلّف هذا المطلب من تضحية ...، ومن الواضح أنّ تمسّك الشّعب بمبدأ الانتخاب المباشر ليس هدفاً في ذاته، وإنّما هو وسيلة إلى هدفٍ وطنيّ، وهو تكوين مجلسٍ نيابيٍّ يمثّل الشّعب تمثيلاً صحيحاً، ويعبّر عن إرادته، ويُرغم الحكومة القائمة على الالتفاف إلى المطالب الأساسيّة للشّعب، ومن أجل هذا الهدف السّامي أعلن الشّعب على لسان أحزابه وهيئاته الوطنيّة مقاطعة الانتخابات القادمة مقاطعة إيجابيّة، ما دامتْ الفئة الحاكمة تُصّر على إجرائه خلافاً للطريقة المباشرة التي طالب بها الشعب... وإنّنا على يقين بأنَّ العناصر الوطنيّة الواعية من العُمّال والمثقّفين والمهنيّين سوف لن يتقاعسوا في إفهام النّاس عن بطلان الانتخابات التي تعتزم الحكومة القيام بها، وعن وجوب مقاطعتهم لها والحيلولة دون إتمامها»[١]. وكانتْ الجريدة تنشر مذكّرات الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ للحكومة حول موقفه من الانتخابات[٢].

وفي انتخابات حزيران (١٩٥٤م)، دخلتْ الأحزاب السّياسيّة بوصفها جبهة متّحدة في خوض الانتخابات، وكانتْ صحف الجبهة تفضح مداخلات السّلطة، وتشنُّ الحملات الصُّحفيّة على نتائج الانتخابات[٣].

على أنّ نشاط الأحزاب قدْ تقلّص في انتخابات آب (١٩٥٤م)؛ ولذا لم تبق إلا الصُّحف الموالية للحكومة، أمّا حزب الاستقلال الذي شارك في هذه الانتخابات، فقدْ كانتْ جريدة (نداء الاستقلال)[٤] قدْ دافعتْ عن موقف الحزب لاشتراكه في الانتخابات، وفي مقالٍ للمحامي (حمد موسى الفارس)، الذي كان مرشَّحاً عن الحزب

(١) نداء الأهالي، العدد (٥٦)، (٩/ تشرين الثاني/ ١٩٥٢م).

(٢) يُنظر: نداء الأهالي، العدد (٥٥)، (٥/ تشرين الثاني/ ١٩٥٢م).

(٣) يُنظر: عبد الجبّار مصطفى، تجربة العمل الجمهوريّ في العراق (١٩٢١م – ١٩٥٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، ١٩٨٣م: ص٢٨٠.

(٤) نداء الاستقلال: كانت تمثّل حزب الاستقلال، صدرتْ في ١٩٥٤م، وكان مديرها المسؤول حمد موسى الفارس (سكرتير فرع الحزب)، وكانت تطبع في مطبعة الخبر.

في المنطقة الثانية، يقول: «إنّ مشاركة الحزب من صميم الوسائل الكفاحيّة النضاليّة لحزب الاستقلال، بغض النظر عن حصاده ومحصوله من المغارم ... وإنّ من أهدافه الرئيسيّة الإيجابيّة في خوض كافّة المعارك الانتخابيّة هو بعثيّة إيقاظيّة، فمتى ما تعوّد الشّعب على الإقبال لممارسة حقوقه الانتخابيّة .. ومتى ما استعمل فيه هذا الشّعور ونمى وتفاقم فإنّه حينئذٍ سيأتي يوم من الأيّام دون أنْ يستطيع أحد من تزييف إرادته وإهدار حقّه الانتخابيّ»[1].

وفي انتخابات الاتّحاد العربيّ في نيسان (١٩٥٨م)، لم تبق إلّا الصُّحف الموالية للحكومة، مثل: الثّغر، والدّستور؛ إذْ اهتمّت بنشر تفصيلات الانتخابات، واحتفال البصرة بالاتّحاد العربيّ، وإلى جانبهما كانت جريدة (النّاس)[2]، التي استمرّتْ حتّى ثورة (١٤/ تمّوز/ ١٩٥٨م).

(١) نداء الاستقلال، العدد (٤٥)، السنة الأولى، ٢٣/ آب/ ١٩٥٤م.

(٢) المتتبّع مقالات الجريدة بعد عام ١٩٥٢م سوف يجد الفرق الشاسع في طرقها للمواضيع، ودفاعها عن موقف الحكومة تجاه الأحداث السّياسيّة، ومنها مساندة مرسوم إلغاء الأحزاب في عام ١٩٥٤م، وموقفها من حلف بغداد ١٩٥٥م؛ وذلك بسبب تحوّل صاحبها عبد القادر السيّاب عن خطّه الذي عُرف عنه في البداية، وعبّرتْ عنه الجريدة منذ صدورها.

الخاتمةُ

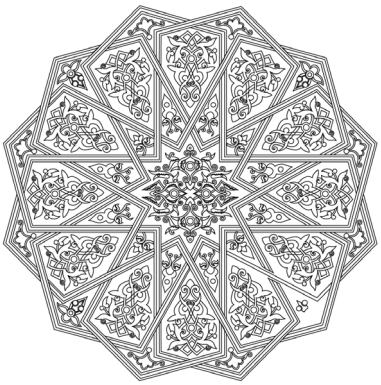

الخاتمة

تؤكّد الحقائق الواردة في فصول هذه الدّراسة عن الأوضاع السّياسيّة في البصرة بعد الحرب العالميّة الثانية للفترة ما بين (١٩٤٥– ١٩٥٨م)، التي كانتْ جزءاً من الحركة الوطنيّة في العراق، بكلّ ما تحمله من سلبيّات وايجابيّات، النتائجَ الآتية:

١– تهيّأتْ قبل الحرب العالميّة الثانية ظروف اقتصاديّة وسياسيّة، أسهمتْ في ظهور الأفكار القوميّة والاشتراكيّة، وقدْ تعمّقتْ هذه الأفكار بعد الحرب العالميّة الثانية مع التغيّرات الكثيرة التي أصابتْ العالم، ومن ثَمَّ العراق بوصفه جزءاً منه.

لقدْ نشطتْ الحركة السّياسيّة في البصرة بعد إجازة الأحزاب السّياسيّة العلنيّة منها في الأربعينيّات والخمسينيّات، فضلاً عن نشاط الحزب الشّيوعيّ العراقيّ(السرّيّ)، وبعد ذلك بفترة حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ. وقدْ وجَّهتْ الأحزاب السّياسيّة هذه الحركة من حيث مشاركتها في الأحداث السّياسيّة العربيّة المحلّيّة من خلال مستوى تقويمها لتأثير هذه الأحداث في الرأي العامّ البصريّ (الشّارع)، الذي تقاسمه تيّاران، هما: التيّار القوميّ، والتيّار الاشتراكيّ، مضافاً إليهما الاتّجاهات السّياسيّة التقليديّة، ممثّلة بسياسيّين حافظوا على مستوى مشاركتهم في الأحزاب العلنيّة المؤيّدة للسّلطة، أو المتأثّرة في خطّها، خاصّة حزب الأُمّة الاشتراكيّ، وحزب الاتّحاد الدّستوريّ.

ولكنّ الأفكار الوطنيّة والثوريّة في العالم انعكستْ على الوعي، خاصّة لدى فئة الطلبة التي انضوتْ تحت لواء الأفكار القوميّة والشّيوعيّة، وكان تأثير الأحزاب واضحاً على العُمّال أيضاً، ودورهم في مشاركتهم في الإضرابات والمظاهرات المؤيّدة لحقوقهم، وخاصّة تأثير الحزب الشّيوعيّ في فترة الأربعينيّات، وكان لحزب الاستقلال دورهُ –أيضاً– في تأييد العُمّال، وخاصّة في إضراب عام (١٩٥٣م).

لا حاجة بنا إلى القول إنّ فروع الأحزاب لم تأتِ بشيء جديدٍ من حيث التنظيم، بل

ظلّت تسير بالصّفة التنظيميّة نفسها، وتتّبع المناهج وطرق العمل نفسها، كما عرفتها مراكز الأحزاب في بغداد، وارتباطها بكلّ ما يصدر عنها من قرارات، فعند إعلان قرار تجميد الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ وحزب الأحرار، بعد وثبة (١٩٤٨م)، أعلنتْ الفروع تجميد نشاطها، وإنّ ارتباط بعض الأفراد بالأحزاب تميّز بعدم الثبات؛ إذْ تجد بعض الأفراد في هذا العام ضمن هذا الحزب، بينما ينتقل في العام التالي إلى الحزب الآخر، ما يحدّ من نضوج الأفكار السّياسيّة، وضعف الانتماء الفكريّ والسّياسيّ، والجري وراء المصلحة الشّخصيّة، فضلاً عن الأفق الفكريّ المحدود للأحزاب التقليديّة بتأثير العلاقات الشّخصيّة في العمل السّياسيّ.

وعلى الرّغم من ذلك، فلا يمكن التقليل من أهمّيّة العمل السّياسيّ لفروع الأحزاب، ومستوى مشاركتها في الأحداث السّياسيّة، خاصّة أنّ البصرة لها ميزتها الاقتصاديّة والجغرافيّة المؤثّرة، ما جعل الأحداث تتّخذ فيها خصوصيّة تميّزها عن بقيّة الألوية. ولاشكّ في أنّ الأحزاب السّياسيّة العلنيّة على الرّغم ممّا ينقصها من تصوّر فكريّ وسياسيٍّ، فقدْ ملأتْ الأحزاب السّرّيّة هذا الفراغ الذي نتج عنه تحريك الجانب الثوريّ لدى الشّباب، وتعميق الوعي السّياسيّ لما يجري في العراق والعالم.

٢- لقدْ ظهرتْ الطبقة العاملة بوصفها تعي انتماءها الطبقيّ، وتشعر بأهمّيّتها نتيجة تضافر عاملين، هما: رأس المال الأجنبيّ، الذي تنامى بسبب وجود الشّركات الأجنبيّة، ورأس المال الوطنيّ الناشئ والمتنامي، وقدْ أثّر ذلك في الأوضاع السّياسيّة في البصرة، وخاصّة من خلال تشكيل النّقابات بعد إجازة نقابة عُمّال الميكانيك ونقابة النجّارين، فأسهمتْ في احتواء الأيدي العاملة وبلورة اتّجاهاتها، على الرّغم من قصر عمرها، وعلى الرّغم ممّا تعرّضتْ له من المضايقات، سواء لأعضائها أم المنتسبين إليها من العُمّال، وعلى الرّغم من أهمّيّة النّقابة في حياة العُمّال، إلّا إنّ الوضع السّياسيّ لم يسمح لها بما عُوِّلَ

عليها من إبراز الحقوق والدّفاع عنهم، وعن جوانب حياتهم العامّة.

إلا أنَّ الطبقة العمّاليّة في البصرة عبّرتْ عن نفسها بحركتها المتمثّلة بسلسلة الإضرابات الطويلة التي امتدّت من عام (١٩٤٦م) إلى عام (١٩٥٦م) تقريباً، وتميّزتْ هذه الإضرابات بارتباطها بالجوانب الاقتصاديّة في بدايتها؛ لأنّ الطبقة العاملة قدْ وقع عليها عبء السّيطرة الأجنبيّة في العمل، وسوء الوضع الاقتصاديّ من حيث الغلاء المعيشيّ، وندرة الموادّ الغذائيّة، وسوء الوضع الاجتماعيّ بالنسبة للسّكن، والخدمات الصّحّيّة والتعليميّة، فضلاً عن قلّة الأُجور، وتعرّض العُمّال في المؤسّسات (الميناء، السّكك، والنّفط)، أو الشّركات الأجنبيّة والأهليّة لعدم تطبيق قانون العُمّال رقم (٧٢) لسنة (١٩٣٦م)، والمعدّل في عام (١٩٤٤م)؛ لذا ارتبطتْ الحركة العمّاليّة بشكل أو بآخر بحركة الأحزاب السّياسيّة، التي أُجيزتْ في فترة متقاربة مع النّقابات العمّاليّة عام (١٩٤٦م)، واستوعبتْ بعض الأحزاب دور العُمّال في التأجيج السّياسيّ، بينما اقتصر عمل بعض الأحزاب على التأييد والمساندة.

وقدْ تعاطف المواطنونَ العاديّونَ مع العُمّال، وبخاصّة الواعين منهم، كالطلبة الذين يمثّلون فئة مثقّفة أدركتْ مستلزمات التغيير بعد الحرب العالميّة الثانية، والأحداث التي طرأتْ على العالم بظهور الحركات الثوريّة في العالم الثالث، وصورة التغيير في الوطن العربيّ بعد ثورة عام(١٩٥٢م)، ودور مصر القوميّ بعد تأميم قناة السّويس في عام (١٩٥٦م).

ومع ذلك تجد أنّ الحركة العمّاليّة مرّتْ بحالةٍ من المدِّ والجزر كالتي مرّتْ على الأحزاب، مع فارقٍ هو أنّ الطبقة العمّاليّة تظلّ مستمرّة بفعل استمرار حركة العمل، فلم يُنهها قرار حلِّ حزب أو فئة، على الرّغم من تأثّرها ومشاركتها الفعّالة في الأحداث.

٣- ويمكن أنْ نستنتج أنّ الحياة النّيابيّة ومظهرها الأوّل (الانتخابات النّيابيّة في البصرة)، كانتْ تشكّل جزءاً من نشاط الأحزاب السّياسيّة بعد الحرب الثّانية، وكان

عدم استقرار الوضع السّياسيّ في العراق بشكل عامّ بعد الحرب، قدْ انعكس على طبيعة النظام السّياسيّ في مسألة الانتخابات النيابيّة في عموم العراق، والبصرة خاصّة.

إنّ تكرار الأسماء المرشّحة للانتخابات التي في أغلبها من التجّار والشّيوخ البعيدين عن القرار السّياسيّ، وربّما يعود ترشيحهم للنيابة إلى طلب الوجاهة، ما يخدم مصالحهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة الخاصّة، أو بدافع منافسة مرشّحي الأحزاب السّياسيّة لعرقلة وصولهم إلى السّلطة، ونرى النّائب يرشّح هو وأقرباؤه في المناطق الانتخابيّة، أو يرشِّح في هذا العام، ويأخذ أقرباؤه الدّور في العام التالي، وهكذا؛ ولذلك بقيتْ التقليديّة عاملاً من عوامل ضعف تأثير الانتخابات في القرار السّياسيّ.

وقدْ ضعُفَ الوعي السّياسيّ بأهمّيّة الانتخابات النيابيّة في الحياة السّياسيّة بدءاً من انتخابات (١٩٤٧م)، لاسيّما في مناطق القرى والأرياف، ولكن اختلف الوضع قليلاً في الخمسينيّات، حتّى شهدت فيه البصرة -كما في العالم- وعياً سياسيّاً من فئات مثقّفة سياسيّاً، وضّحتْ خطّ المعارضة في انتخابات (١٩٥٤م)، واستقطبتْ الفئة الواعية من الطلبة الذين برز نشاطهم في الخمسينيّات.

كانتْ المنطقتان الأولى والثانية من أنشط المناطق الانتخابيّة، وكان للمنطقة الأولى ستّة نوّاب، ويعود ذلك لكونها في مركز المدينة؛ إذْ تتركّز مراكز الأحزاب السّياسيّة، ووسائل التوعية، فضلاً عن أنّ مراكز الشُّعب الانتخابيّة تكون قريبة يسهل الوصول إليها، لاسيّما في أيّام الفيضان، وهذا ما حدث في انتخابات عام (١٩٥٤م)؛ إذْ كان من الصّعب الوصول إلى المراكز الانتخابيّة والالتقاء بالنّاخبين في الاجتماعات العامّة في مركز المدينة.

وكانتْ حالات التزوير والغشّ والتزلّف للمرشّحين في كلّ الانتخابات في العراق، عامّة تقريباً، وهذا ما دلّتْ عليه الحوادث في كلٍّ منها، فضلاً عن ضعف الأحزاب السّياسيّة، وعدم تكتّلها في الانتخابات، ما يسهّل عدم وصول الصّوت المعارض إلى

المجلس النيابيّ، حتّى في انتخابات (١٩٥٤م)، التي حاولت المعارضة السّياسيّة أنْ تركّز جهدها وتستثمر جهد العمّال والفلّاحين والطلبة في مواجهة السّلطة.

وإنّ ظهور عددٍ من النوّاب يمثّلونَ الميول الوطنيّة والاشتراكيّة في المجلس النيابيّ دليلٌ واضحٌ على استمرار نموّ المعارضة. ويُعدّ هذا العامل من أهمّ النتائج التي ترتّبتْ على الانتخابات في حزيران (١٩٥٤م) بالنسبة إلى السّلطة الحاكمة.

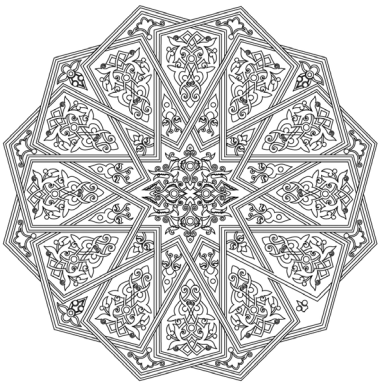

الملاحقُ

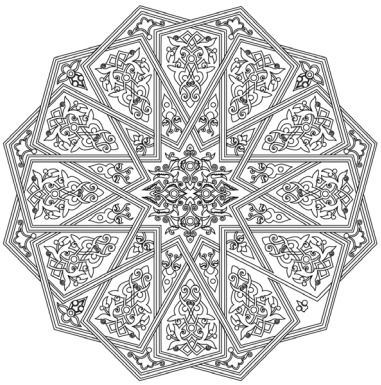

متصـــــرفـــوا "البصـــــــرة
من عـــام ١٩٣٩ــ ١٩٤٥

الاســـــــــــــم	من سنة	الى سنة
١٠١السيد علي محمود الشيخ علي	١٩٣٨	١٩٣٩
١٠٢السيد عبد الحميد عبد المجيد	١٩٣٩	١٩٤٠
١٠٣السيد صالح جبر	١٩٤٠	١٩٤١
١٠٤السيد عبد الرزاق حلمي	١٩٤١	١٩٤٢
١٠٥السيد عبد الحميد عبد المجيد	١٩٤٢	١٩٤٣
١٠٦السيد مظفر احمد	١٩٤٣	١٩٤٤
١٠٧السيد امين خالد	١٩٤٤	١٩٤٨
١٠٨السيد فخري الطبقجلي	١٩٤٨	١٩٤٩
١٠٩السيد جمال عمر نظمي	١٩٤٩	١٩٥٢
١٠١٠السيد مظفر احمد	١٩٥٢	١٩٥٦
١٠١١السيد مزاحم ماشر	١٩٥٦	١٩٥٧
١٠١٢السيد نوري الفره غولي	١٩٥٧	١٩٥٨
١٠١٣السيد رشيد نجيب	١٩٥٨	لغاية ١٩٥٨/٧/١٤

المصدر/ الادارة المحلية لمحافظة البصرة ، "البصرة وعطاء الثورة، دار الحريـــة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨.

حكم المجلس العرفي العسكري للمنطقة العربية الثالثة المنعقد في البصرة بتاريخ ١٣ / ٦ / ١٩٤٨ على المجرم شفيق اسحق عدس بالاعدام شنقا حتى الموت وفق الفقرة (٣) من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي بدلالة المادة ٣٣ منه لذلك فقد :

اصدرنا هذه الأرادة الملكية

بناءً على ماعرضه وزير الدفاع

لتنفيذ حكم الاعدام شنقا حتى الموت في المجرم شفيق اسحق عدس .

على وزراء الداخلية والدفاع والعدلية والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذه الأرادة

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر ذي القعدة سنة ١٣٦٧ واليوم الخامس عشر من شهر ايلول سنة ١٩٤٨ .

عبد الاله

محمد حسن كبه
وزير العدلية

صادق البصام
وزير الدفاع

مزاحم امين الباجه جي
رئيس الوزراء
ووكيل وزير الداخلية

علي حيدر سليمان
وزير الشؤون الاجتماعية

مديرية شرطة لواء البصرة
القلم السري
العدد ٨٢٢
التاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٥١

متصرف لواء البصرة
الموضوع/ اضراب عمال شركة نفط البصرة

لاحقا الى كتابنا السري المرقم ٢٦٨ والمؤرخ في ٢٤/٢/١٩٥١

لازال اضراب العمال مستمرا الا انه لم يتوسع وبقي محصورا في عمال الحفريات في الزبير وعمال مقر الشركة في الماكينه وبلغ عدد المضربين حوالي ٨٨٧ من مجموع ١٠٨٥
وقد ثبت لدينا ان متزعمي هذه الحركة :-

١ - عادل عذاب (ميكانيك)
٢ - حسن خميس (رئيس عمال)
٣ - عداي راضي (رئيس عمال)
٤ - جواد الشيخ علي (طباخ)
٥ - حميد غضبان (سائق مكائن)
٦ - عبود الحاج احمد (عامل بنا ، ريكات)
٧ - حاج مهدي عبد الامام (سائق سيارة)
٨ - نوري عارف (لحام)
٩ - محمد علي مجيد (وايرمن)

وان الذي يراس هؤلاء هو ((الاول)) عادل عذاب الذي يقال عنه انه من الشيوعيين واسمه المستعار لديهم هو ((الرفيق خفاش)) غير اننا لم نتأكد بعد من صحة هذه المعلومات ، والمفهوم الواضح ان ٨٠٪ من العمال المضربين قد جرفوا للاضراب دون علم حقيقي بغايته سوى ما اشيع بينهم ان مجرد اضرابهم سوف يحمل الشركة على زيادة اجورهم ٥٠٪ والبعض الاخر اضرب مع المجموع خوفا من لحوق الاذى به سواء كان اثناء الاضراب او بعد عودتهم الى العمل .

وفي يوم الميس ٢٧/٢/٩٥١ على اثر وصول السيد عبد الرزاق ابراهيم مدير العمل والضمان الاجتماعي العام كان الشائع بين العمال ان قضية الاضراب ستحل في صباح هذا اليوم ٢٨/٢/٥١ الا انه تبين ان العمال ((والاصح ممثليهم وعلى راسهم عادل عذاب)) لم يوافقوا على العودة رغم اجتماعهم عدة مرات بالسيد عبد الرزاق ابراهيم واستماعه لمطالبهم ونصحه المتكرر لهم ولازال الموما اليه مواصلا مساعيه في هذا الشان .

والجدير بالذكر ان بعض الصحف المعارضه صارت تستغل هذا الاضراب الى منتهى الحدود الاستغلال وصار اصحابها يمثون اعوانهم بين العمال مضهرين عطفهم عليهم حتى ان جريدة البيان لم تتورع عن نشر امور لا اصل لها من الحقيقة مطلقا وخاصة ما نشرته بعددها ٧٨٤ الصادر بتاريخ ٢٧/٢/٥١ الذي ذكرت فيه اعتقال بعض المضربين وتهديد وارهاب الشرطة لهم بينما لم يقع اي شيء من هذا القبيل اللهم الا اتخاذ الشرطة مايلزم من احتياطات كالدوريات حول موسسات والبار الشركة تلك الاجراءات التي عرضناها بكتابنا المشار اليه في صدر هذا الكتاب اذ اننا مدركين تمام الادراك ان الشرطة لا يهمها سوى المحافظة على الامن ، اما ماعداه فليس من اختصاصها التدخل فيه . وعليه ارجو تكذيب ما نشرته الجريدة المذكورة حول ذلك حتى لا تتمادى بنشر ما يسمم الافكار دون تروٍ .

هذا وقد بلغنا ان النائب عبد اللطيف اغا جعفر قد تبرع الى المضربين بمبلغ خمسون دينارا ولا نعلم غايته من هذا التبرع .

مدير شرطة لواء البصرة

صورة منه الى
مدير الشرطة العام
مفتش الشرطة للمنطقة الخامسة
مدير التحقيقات الجنائية
لاحقا الى كتابنا اعلاه للتفضل بالعلم
لاحقا الى كتابنا اعلاه للعلم ونرجو اعلامنا ما اذا توجد لديكم معلومات عن المذكورة اسمائهم اعلاه .
مع ون الشعبة الخاصة لاحقا الى كتابنا اعلاه .

احمد

فخامة رئيس مجلس الوزراء المحترم
معالي رئيس مجلس النواب المحترم
معالي وزير الشؤون الاجتماعية المحترم
معالي وزير الداخلية المحترم
معالي وزير الاشغال والمواصلات المحترم

تقدمت نقابتنا " نقابة عمال الميناء " مع من تقدم من النقابات بطلب ممارسة حق التنظيم النقابي ، وبعد نضال مرير طويل استطاع عمالنا من الفوز بنقابتهم وعلى الاثر تألفت النقابة ، وبدأت تمارس اعمالها وتسير قدما مع عمال الميناء الذين وضعوا جل ثقتهم واما بمؤسستهم هذه التي كان من المؤمل ان تصبح — لو اعترفت مديرية الميناء بها — الوسيط بين الادارة والعمال .

واخذت النقابة — عملا بنظامها الاساسي وبالغرض الذي تأسست من اجله — تطالب دائرة الميناء بضرورة تطبيق قانون العمال بعد ان اهمل امر تطبيقه من قبل المديرية لكن المديرية لم يعجبها ذلك ، واصبحت تتضايق من طلب النقابة هذا ، وبانت ترى في النقابة خطرا يهدد استقلالها ، واستقلالية التي انبعثتها مع العمال دون وجود رقيب يطالبها بتطبيق القوانين .

وتبعا لما يلاقيه عمال الميناء من الاضطهاد والاستهتار بحقوقهم من قبل الادارة الاجنبية وموظفيها — هب العمال جميعهم للدفاع عن نقابتهم ، التي تمثل مصالحهم اصدق تمثيل ، ولصد موقف مديرية الميناء العدائي وهجماتها .

ان المديرية ابتدأت تشن الغارات المتوالية على العمال النقابيين ففصلت لجنة النقابة في الرصيف ظنا منها ان ذلك سيلقي الرعب في قلوب العمال ويحد من نشاط النقابة وقد كان — لعملها هذا صحة كبرى في الاوساط العمالية والوطنية ، ورددت صداها الصحف الوطنية التي طالبت اكثريتها بانصاف عمال الميناء وبوجوب ارجاع المفصولين الى العمل وتطبيق قانون العمال وقد وقفت الوزارات ذات الشأن الى جانب العمال وطالبت المديرية بالنزول الى رغبة العمال ونطمين طلباتهم المحقة لكن المديرية راوغت وسوفت ثم اهملت توصيات الوزارات واخذت تضاعف هجماتها ضد النقابة والعمال .

ان المديرية بدلا من ان تعيد العمال المفصولين لما طلبت منها وزارتي الشؤون الاجتماعية والاشغال والمواصلات ، عمدت الى تحضير قوائم باسماء العمال النقابيين في الاصفة واوصت رؤساء العمل بطردهم من العمل رغم الحاجة الملحة الى عملهم ورغم توصيات وزارة الشؤون الاجتماعية وحجتها ان هؤلاء العمال يؤلفون خطرا على سلامة ادارتهم وانها — اي المديرية — مستقلة وليست هناك اية قوة تستطيع التدخل في شؤونها .

تعمد المديرية انها بعملها هذا طهرت الرصيف من العمال النقابيين وحولت وجهها شطر الباخرة نيارخس ففصلت عشرين عاملا هناك واوقفت لجنة الباخرة النقابية وانها عودت الى هذه الاجراءات لان عمال الباخرة طالبوا بمحاكمة سرهنك (رئيس عمال سطح الباخرة) لتجاسره — واعتدائه الشيرة على العمال والحط من كرامتهم الوطنية كقوله لهم " ان قندرة الانكليزي تشرف جميع العرب " .

ثم اعقب حادثة الباخرة نيارخس اعتداء المديرية على لجنة الفاو النقابية وفصل اعضائها عن العمل كما بادرت الى انذار جميع اللجان النقابية في الفاو والمعقل وفي شتى فروع العمل ، على ترك النقابة والاستقالة منها وان فسيصردون من العمل ويذهبون فريسة البطالة وسوف يجيء عند ذلك اضطرار بعض اعضاء تلك اللجان — تحت تأثير هذا الارهاب — على تقديم استقالتهم والطلب

المديرية بانفصالهم عن النقابة لكي يأمنوا شرها ويبقوا في اعمالهم ..

وكذلك بثت الجواسيس حول النقابة لتعرف العمال الذين يترددون عليها لكي تطردهم من العمل وقد هددوا ، فعلا العمال بالطرد اذا هم دخلوا النقابة .

ولقد رفضت ادارة الميناء حتى الآن اعطاءنا الارض لبناء دار للنقابة عليها فاتخذنا لنا مكانا في احدى مقاهي المعقل لكن المديرية اخذت تضايق صاحب المقهى وتهدد بتهديم المقهى بحجج متعددة مما اضطر صاحب المقهى ان يطلب الينا الانتقال ، وقصد المديرية ان تبعد النقابة عن المعقل — مركز عمل وسكنى العمال — لكي تغفل النقابة عن العمال .

وأخيرا طلب معاون مدير الشرطة الى رئيس النقابة ان يستقيل منها وابلغه ان ليس للنقابة حق ممارسة اعمالها النقابة لانهم — اى الشرطة — ارسلوا كتابا الى متصرف اللواء بهذا الخصوص .

ولم يكف المديرية ما قامت به من اعمال ارهابية لحمل العمال على ترك العمل النقابي فانها طاردت قادة النقابة والعمال النشطين وساقتهم الى المواقف والمحاكم واخر حملة قامت بها يوم امس اذ امرت شرطة المعقل باعتقال اعضاء الهيئة الادارية وزجهم رهن التوقيف لكي تحملهم كرها على الاستقالة من الهيئة الادارية بعد ان يئست من نجاح خططها القديمة فكان شرطة ميناء المعقل لم يبق لها من عمل سوى مطاردة العمال وتوقيفهم وسوقهم الى المحاكم .

لذا جئناكم بعريضتنا هذه نطلب وضع حد لاعتداءات مديرية الميناء ضد نقابتنا واعضائها ونطلب .

١ — اطلاق سراح اعضاء الهيئة الادارية الموقوفين .
٢ — اعتراف المديرية بالنقابة وعدم التعرض للعمال النقابيين .
٣ — تطبيق قانون العمال
٤ — ارجاع المفصولين الى اعمالهم .
٥ — تشكيل لجنة تحكيم

عبد الحسن عبد الجبار
رئيس نقابة عمال الميناء

١ — مقر جريدة العصبة
٢ — جريدة السياسة
٣ — جريدة صوت الاهالي
٤ — جريدة الشعب
٥ — جريدة الجهاد
٦ — جريدة الساعة
٧ — جريدة صوت الاحرار .

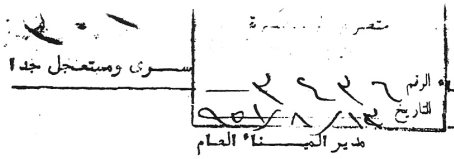
مديرية شرطة الميناء
العدد / س / ٢٦٩
التحرير
التاريخ ١٣٧٠/١١/٥ هـ
١٩٥١/٨/٧ م
الموضوع/ انتماء العمال للاحزاب السياسية
سري ومستعجل جدا
الرقم
التاريخ
مدير الميناء العام

لقد انتشرت في الآونة الاخيرة بين عمال مديرية الميناء لمختلف الاقسام والاصناف ظاهرة خطيرة لها نتائجها السيئة والبليغة على اعمال هذه المؤسسة بصورة عامة وهذه الظاهرة هي ان العمال الموضوعي البحت قد انتموا الى مختلف الاحزاب السياسية المأذون لها بالعمل في المملكة وتألفت منهم كتلاً كل منها تنتمي الى حزب واخذ كل فريق من هذه الكتل يستعمل انواع وسائل الاغراء والوعد والوعيد والارهاب لحمل الفريق الآخر على الانتماء الى حزبه ونتيجة استعمال هذه الوسائل والاساليب نشأت خصومات بين العمال صارت تنذر بسوء العاقبة ولا بد ان مؤيدي هذه التكتلات التي تسيرها عناصر متباينة الاغراض والمقاصد الى محاربة بعضها البعض ليس بالتهديد والاغراء بل وبالاعتداء على حياة البعض ان ترك حبلهم على الغارب.

هذا ومما هو جدير بالملاحظة في موضوع الخصومات التي اخذ نطاقها يتسع بين اصناف اولئك العمال بسبب ذلك التكتل ان امورا تستلزم قيام موظفي الشرطة المسئولين باتخاذ اجراءآت قانونية في الاحوال التي تقتضيها المصلحة العامة وضمان حقوق الافراد غير ان تلك الاجراءآت كثيرا ما تصطدم بتدخل بعض الشخصيات البارزة من الهيئات الحزبية لتعزيز الفريق الذي تؤيده من العمال. وغير خاف على مقامكم ان هذا التدخل بصرف النظر عن نوعه وطريقة اتباعه لابد ان يحد من نفوذ موظفي الحكومة وفي ذلك مافيه من نتائج سيئة على المصلحة العامة وعلى مصلحة العمال انفسهم.

اننا لا نشك في ان مقامكم ليتفق معنا على ان اقحام العمال في الامور الحزبية وجرهم الى ميدان السياسة في ميادينها الشائكة يؤدي حتما الى نتائج غير مرغوب فيها نظرا لجهل هذه الطبقة غير المتعلمة وعدم ادراكها نتائج انتمائها الى الاحزاب او قيامها بالاعمال الحزبية ولا سيما سهولة انقياد هذه الطبقة وراء كل من يريد تعكير صفو الأمن والنظام للوصول الى اغراضه تحت ستار الحزبية وذلك لأن الطبقة المذكورة لا تميز بين السياسة التي تهدف الى خدمة المصلحة العامة وبين ما ينطوي على غايات ومقاصد شخصية لا يقصد منها الا احداث الشغب والقلاقل ولذلك نرى ان افساح المجال امام العمال بالانتماء الى الاحزاب امر لا يتفق والمصلحة العامة في شيء ولا شك ان النتائج المحتمل وقوعها بسبب انتماء عمال ومستخدمي الدوائر الرسمية وشبه الرسمية الى الاحزاب السياسية وما تؤدي اليه من اضرار في اعمال تلك الدوائر لا يقل او يختلف في شيء عن النتائج المحتمة من انتماء موظفي الدولة الى الاحزاب لذلك فانه من الضروري جدا تطبيق ماتنصت عليه القوانين بمنع الموظفين من الانتماء الى الاحزاب او الاشتغال في الامور السياسية بحق العمال الذين نحن بصددهم لأن الغاية التي جاء من اجلها التشريع في منع الموظفين من الاشتغال بالسياسة هي ليكون الجهاز الحكومي بعيدا عن التيارات والاهواء الحزبية وليؤدي —

(٢)

العمال ومن كان على شاكلتهم لأن الطبقة العمالية تتكون عادة من عناصر غير مثقفة كما قدمنا لمقامكم ويكون توجيهها وانقيادها حسب الغايات والاهواء اسهل بكثير من غيرها من الطبقات الواعية كطبقة الموظفين تلك الطبقة التي تستطيع تفهم الواجبات الملقاة على عاتقها وتقدر نتائج اعمالها اكثر بكثير من الطبقة العمالية ، وسواء امكن تطبيق المنع القانوني على عمال الميناء ام لا فان الضرورة المبرمة تقضي بابعاد هؤلاء العمال عن التدخل في الامور الحزبية للاسباب المعروضة آنفا وعليه نرجو التفضل بمعالجة هذه المشكلة الدقيقة على ضوء ماعرضناه في اعلاه واتخاذ مايؤمن اخطار العمال بمنعهم من الانتماء الى الاحزاب منعا باتا والقيام بالتحقيق مع من يصر على الاشتغال في هذا الميدان ومن ثم اتخاذ الاجراءآت الفورية لفصله من العمل تأمينا لانصراف العمال الى تأدية واجباتهم في جو مسوده الهدوء والاستقرار .

مدير شرطة الميناء

صورة الى :-

مكتب لواء البصرة
مدير الشرطة العام } للتفضل بالاطلاع .
مفتش الشرطة للمنطقة الخامسة

محسن

المملكة العراقية
وزارة الشؤون الاجتماعية
مديرية العمل والضمان الاجتماعي
شعبة النقابات والاستخدام

العدد ٥٦/١٠٧
التاريخ ١٣٦٨/٥/٩ — ١٩٤٩/٣/٩

سري جداً

الموضوع: حل نقابة عمال المخاء في البصرة

الى- متصرفية لواء البصرة ٠

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٦ ابطال الرخصة الممنوحة لتأسيس نقابة عمال المخاء في البصرة وفقا للمادة الثامنة والعشرين من قانون العمال رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ ٠ لذلك فان النقابة الموضوعة البحث تعتبر ملغاة من التاريخ الآنف الذكر فترجى اتخاذ ما يلزم بهذا الشأن واعلامنا عما اذا كان هناك محذور اداري من اجتماع الهيئة الادارية للنقابة المذكورة لغرض جرد اثاثها وأموالها وتعيين الجهة التي تصرف عليها هذه الاموال ٠ وذلك وفقا لما نصت عليه المادة ٥٤ المعدلة بالمادة ٥٤ من نظام النقابة المذكورة ٠

وزير الشؤون الاجتماعية

صورة منه الى-
وزارة الداخلية ٠
وزارة المواصلات والاشغال ٠
مديرية الشرطة العامة ٠
مديرية شرطة المخاء ٠
ملاحظية عمال المنطقة الجنوبية ٠

اللجنة التفتيشية للمنطقة
الانتخابية الثانية في البصرة

في الساعة الحادية عشر ونصف من صباح يوم الاثنين الموافق ١٠/٣/١٩٤٧ اجتمعت اللجنة التفتيشية للمنطقة الانتخابية الثانية المؤلفة من الزبير والهارثة وشط العرب برئاسة الرئيس وحضور الاعضاء الموقعين ادناه في مكتبة الزبير الأهلية وحضر حاكم المنطقة السيد وديع جرجي والموظف الاداري السيد مكي الجميلي وبعد توزيع الاوراق الانتخابية من قبل المنتخبين الحاضرين فوضع الصندوق على المنضدة وفتح أمامهم لتأكد من خلوه ثم سد وقفل حيث وضع على قفليه ورقتين مختومتين بختم اللجنة وثلاثة من المنتخبين وهم يعقوب الجندل وحميد مبرش وبدر المرزوق وذلك حسب نص المادة (٤٢) من قانون الانتخاب وبعد اجراء المراسيم القانونية وانتهاء امضاء الاوراق فتح الصندوق وجدت الاوراق قد بلغ مجموعها (مائة وسبعة وسبعون) ثم بدأ في تصنيف الاصوات ونتيجة التصنيف وجدت ان كل مرشح قد حصل على الاصوات المذكورة امام اسمه .

التسلسل	الاسم	عدد الاصوات
١	سلمان النعمه	٦٠ ستون صوتا
٢	عبود شبير	٣٦ تسعة وثلاثون
٣	توفيق السعدون	١٩ تسعة عشر
٤	الشيخ عبد السلام باش اغيان	١٠٢ مائة واثنين
٥	عبد الستار البجاري	٨٥ خمسة وثمانون
٦	حمد الفارس	٢١ واحد وعشرون
٧	عيسى ضاحي	٠٠ لا شيء
٨	حاج مصطفى الطه السلمان	٨٢ اثنين وثمانون
٩	عبد الرزاق الحمود	٤٤ اربعة واربعون
١٠	حبيب الملاك	٤٩ تسعة واربعون
١١	عبد الرزاق المرادي	١٧ سبعة عشر
١٢	يعقوب بحاص	٤٦ ستة واربعون
١٣	عبد النبي ميرمسلم	١٣١ مائة وواحد وثلاثون
١٤	ساسون يعقوب	٢٦ ستة وعشرون
١٥	ساسون عابد	٢٢ اثنين وعشرون
١٦	منسي ابراهيم ناسي	٩٥ خمسة وتسعون
١٧	دهني سعيد	٤٣ ثلاثة واربعون
١٨	ليون ارتين	١٩ تسعة عشر
١٩	كامل عبد الاحد	١٠٨ مائة وثمانية

وبذلك قد فاز كل من الشيخ عبد السلام باش اغيان والمحامي عبد الستار البجاري والحاج مصطفى الطه السلمان باكثرية الاصوات فاصبحوا نوابا لهذه المنطقة فاتيحا لماجرى تضمت هذه الوثيقة حسب القانون ووقعت من قبل حاكم المنطقة والموظف الاداري واللجنة التفتيشية .

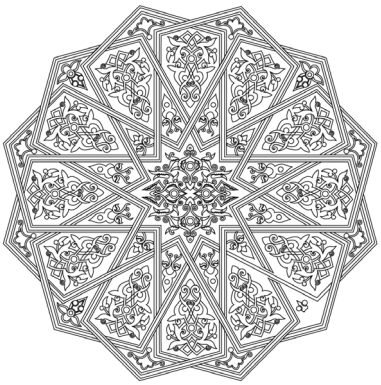

المصادرُ والمراجعُ

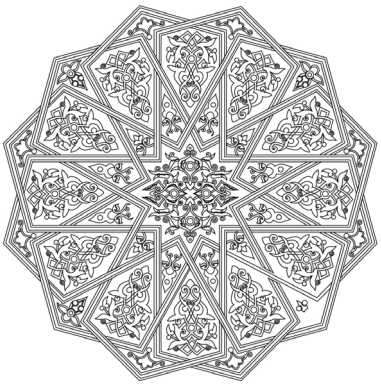

المصادرُ والمراجعُ

١- الوثائقُ غيرُ المنشورة

أ. ملفّات محافظة البصرة: (و. م. ب)

عنوان الملفّة رقمها

١. الأحزاب والجمعيّات (١٥/ ٢٠)

٢. الأحكام العرفيّة (٤/ ٣)(٥/ آ/ ب)

٣. الأحكام العرفيّة (١٩٤٨م) (٥/ آ/ ب)

٤. الأحكام العرفيّة (عن الشيوعيّين) (٩/ ١)

٥. الانتخابات النّيابيّة في مركز اللّواء، المنطقة الثانية (١٩٤٧م) (٥/ ١٣)

٦. حزب الاتّحاد الوطنيّ (٥/ ٨)

٧. حزب الشّعب (٥/ ٢)

٨. الحزب الوطنيّ (فرع البصرة ١٩٣٣م) (١٢/ ١٤)

٩. متفرّقة الشّرطة (٥/ ١)

١٠. متفرّقة الشّرطة لعام (١٩٥٤م) (١/ ٢/ آ)

١١. مديريّة الشّرطة (الشّعبة الخاصّة) (٩/ ٢١)

١٢. المعارف (١/ ٥)

١٣. ملاحظيّة عُمّال المنطقة الجنوبيّة للأعوام من (١٩٤٦م-١٩٥٨م) (١/ ٥٦)

ب. ملفّاتُ المركزِ الوطنيِّ للوثائقِ

عنوان الملفّة رقمها

البلاطُ الملكيّ، الأحزاب العراقيّة مؤتمر الحزب الوطنيّ

الدّيمقراطيّ في البصرة(٤/ ٥/ ١٩٤٤)

البلاطُ الملكيّ، بيانات واعتراضات حزب الأمّة

الاشتراكيّ حول الانتخابات لعام (١٩٥٤م) (٤٣٨١)
وزارة العدل، المحاكم، الانتخابات النيابيّة (٢٤٦٨)
البلاطُ الملكيّ، الدّيوان، وزارة الدّاخليّة،
التحقيقات الجنائيّة حزب الاستقلال (٤٣٣٨)
البلاطُ الملكيّ، وزارة الدّاخليّة، الأحزاب حول
اتّصالات (رحيم شريف) من حزب الشّعب (٤٤٩٤/ ١٧٧)

جـ . ملفّاتُ مركزِ وثائقِ البصرةِ

عنوان الملفّة رقمها
ملفّة الانتخابات النّيابيّة والأعمال العمرانيّة وثيقة رقم (١٩٥٠،١٥م)

٢- الوثائقُ المنشورةُ

أ. الوثائقُ الحكوميّةُ

١. الحكومة العراقيّة، قانون انتخاب النوّاب ١٩٢٤م، مطبعة الحكومة، ١٩٢٤م.
٢. الحكومة العراقيّة، قانون انتخاب النوّاب ١٩٥٦م، مطبعة الحكومة، بغداد١٩٥٦م.
٣. الحكومة العراقيّة، وزارة الاقتصاد الدّائرة الرّئيسة للإحصاء السّنويّة العامّة ١٩٥٣م، مطبعة الزهراء، ١٩٥٤م.
٤. الحكومة العراقيّة، وزارة الدّاخليّة، المجموعة الإحصائيّة للتسجيل العام١٩٥٧م، (العراق-الجاليات العراقيّة)، بغداد، ١٩٥٧م.
٥. الحكومة العراقيّة، وزارة الشؤون، إحصاء ١٩٤٧م، مطبعة الحكومة، ١٩٤٧م.
٦. الحكومة العراقيّة، وزارة الشّؤون الاجتماعيّة ومديريّة العمل والضّمان الاجتماعيّ، التقرير السّنويّ ١٩٤٨م، مطبعة الحكومة بغداد، ١٩٥٠م.
٧. الحكومة العراقيّة، الوقائع العراقيّة، العدد (٥٦١٠)، ١٥/ آيار/ ١٩٤٨م.
٨. الحكومة العراقيّة، الوقائع العراقيّة، العدد (٣١٩٨)، ١٨/ ١٢/ ١٩٥٢م.

٩. الشّرطة العامّة، مديريّة التحقيقات الجنائيّة، موسوعة سرّية خاصّة بالحزب الشّيوعيّ العراقيّ، ج١، ج٤، بغداد، ١٩٤٩م.

١٠. المنشأة العامّة للسّكك الحديديّة، السّكك العراقيّة بين الأمس واليوم، مطبعة السّعدون، بغداد، ١٩٩٠م.

ب- وثائقُ الأحزابِ

١. حزب الاستقلال -التقرير السّنويّ الأوّل عن عمّال الحزب للمدّة المنتهية في ١٧/ ٤/ ١٩٤٧م، رفعه أمين السِّرّ إلى المؤتمر العامّ في دورته الاعتياديّة، بغداد ١٩٤٧م.

٢. حزب الاستقلال -النظامان الأساسيّ والدّاخليّ لحزب الاستقلال، الطبعة الثالثة مطبعة العاني، بغداد.

٣. حزب الأمّة الاشتراكيّ، وقائع تزوير الانتخابات في القورنة لمصلحة السيّدين أحمد النقيب وحميد الحمود، مرشّحي الحكومة وعضوي حزب الاتّحاد الدّستوريّ، تقرير رفعه د. نوري جعفر، وعامر حسك، مطبعة القدسيّ، بغداد، ١٩٥٤م.

٤. حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ-نضال البعث في سبيل الوحدة والحرّيّة والاشتراكيّة (وثائق حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ)، جـ٥، القطر العراقيّ ١٩٥٣-١٩٥٨، ١٩٦٥م، ط٢، ١٩٧١م.

٥. الحزب الشيوعيّ العراقيّ، من وثائق الحزب الشّيوعيّ، مؤلّفات الرفيق فهد (٢)، قضيّتنا الوطنيّة، مطبعة الشّعب، بغداد، ١٩٧٣م.

٦. الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، سجل الحركة الوطنيّة ضدّ معاهدة (جبر-بيغن) ودور الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ فيها، مطبعة الأهالي، بغداد، ١٩٦٠م.

٧. الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ- منهج الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ ونظامه الدّاخليّ بغداد، ١٩٦٠م.

٣- المصادرُ والمراجعُ العربيّةُ

١- إبراهيم الجبوريّ، سنوات من تاريخ العراق-النشاط السّياسيّ لحزبي الاستقلال والوطنيّ

الدّيمقراطيّ في العراق، (١٩٥٢- ١٩٥٩م)، المكتبة العالميّة، بغداد.
٢- إلبرت، م. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطانيّ، ترجمة: هاشم التكريتيّ، بغداد، ١٩٧٨م.
٣- أحمد مظفّر الأدهميّ، المجلس التأسيسيّ العراقيّ، الجزء الأوّل والجزء الثاني، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ١٩٨٩م.
٤- إسماعيل أحمد ياغي، تطوّر الحركة الوطنيّة في العراق، منشورات مركز دراسات الخليج العربيّ (٢٨)، الطبعة الأُولى، بغداد، ١٩٧٩م.
٥- .....، حركة رشيد عالي الكيلانيّ-دراسة في تطوّر الحركة الوطنيّة العراقيّة، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، شباط ، ١٩٧٤م.
٦- أمين لطفي، دليل البصرة (١٩٥٤-١٩٥٥م)، الطبعة الأولى، مطبعة الخبر، البصرة، ١٩٥٤م.
٧- جعفر عبّاس حميدي، التطوّرات والاتجّاهات السّياسيّة الدّاخليّة في العراق (١٩٥٣-١٩٥٨م)، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٨٠م.
٨- .....، التطوّرات السّياسيّة في العراق (١٩٤١-١٩٥٣م) مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٦م.
٩- د. جهاد مجيد محي الدّين، العراق والسّياسة العربيّة (١٩٢١-١٩٥٨م)، بغداد، ١٩٧٠م.
١٠- حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطانيّ (١٩١٤-١٩٢١م)- دراسة وثائقيّة للأوضاع السّياسيّة والعسكريّة والإداريّة والاقتصاديّة، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٩م.
١١- حسين جميل، العراق شهادة سياسيّة (١٩٠٨- ١٩٣٠م)، لندن، ١٩٨٠م.
١٢- خالد محسن محمود الرّاوي، تاريخ الطبقة العاملة في العراق (١٩٦٨-١٩٧٥م)، بغداد،١٩٨٢م.
١٣- دافيد. هـ. قين، بترول الصّحراء، ترجمة: إسماعيل النّاظر، بيروت - نيويورك،١٩٦٠م.

١٤- رجب بركات، من تاريخ صحافة الخليج العربيّ (١٨٨٩-١٩٧٣م) صحافة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربيّ، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٧م.
١٥- ساطع الحصريّ، البلاد العربيّة والدّولة العثمانيّة، الطبعة الثانية، بيروت،١٩٦٠م.
١٦- ستيفن هيمسلي لونكريك، تاريخ العراق الحديث (١٩٠٠-١٩٥٠م)، ترجمة: سليم طه التكريتيّ، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٨٠م.
١٧- سليمان فيضي، في غمرة النّضال، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد،١٩٥٢م.
١٨- سعاد رؤوف شير محمّد، نوري السّعيد ودوره في السّياسة العراقيّة حتّى عام ١٩٤٥م، ط١، بغداد، ١٩٨٨م.
١٩- سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعيّة في العراق (١٩٣٤-١٩٥٨م) الجزء الأوّل، دار المرصاد، بيروت، (د.ت).
٢٠- .....، موجز أضواء على الحركة الشّيوعيّة في العراق، بيروت، (د.ت).
٢١- شبلي العيسميّ، حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ مرحلة النموّ والتوسّع (١٩٤٨-١٩٥٨م)، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٨م.
٢٢- شركة نفط البصرة المحدودة والشّركات المتّحدة معها، ط١، بيروت، ١٩٤٩م.
٢٣- شهاب أحمد، تاريخ الطباعة في العراق، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
٢٤- صادق قدير الخبّاز، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابيّة في العراق، مطبعة العُمّال المركزيّة، بغداد، ١٩٧١م.
٢٥- صباح الدرّة، التطوّر الصّناعيّ في العراق (القطاع الخاصّ)، بغداد، ١٩٦٨م.
٢٦- د. صلاح العقّاد، المشرق العربيّ (١٩٤٥-١٩٥٨م)، القاهرة، ١٩٦٧م.
٢٧- عادل غفوري خليل، الاتّجاهات الفكريّة والمواقف السّياسيّة (أحزاب المعارضة العراقيّة العلنيّة) (١٩٤٦-١٩٥٤م)، مطبعة أونسيت الانتصار، ١٩٨٤م.
٢٨- عبد الجبّار حسن الجبوريّ، الأحزاب والجمعيّات السّياسيّة في القطر العراقيّ (١٩٠٨-١٩٥٨م)، دار الحرّيّة للطباعة، بغداد، ١٩٧٧م.
٢٩- عبد الأمير هادي العكّام، تاريخ حزب الاستقلال (١٩٤٦-١٩٥٨م)، منشورات

وزارة الإعلام، سلسلة دراسات (٢١٦)، دار الرّشيد للنشر، ١٩٨٠م.
٣٠- .....، الحركة الوطنيّة في العراق (١٩٢١-١٩٣٣م)، النّجف، ١٩٧٥م.
٣١- عبد الرّزّاق الحسنيّ، الأسرار الخفيّة في حركة السّنة (١٩٤١م) التحرّريّة، الطبعة الثانية، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٩٦٤م.
٣٢- .....، تاريخ الأحزاب السياسيّة في العراق، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٠م.
٣٣- .....، تاريخ العراق قديماً وحديثاً، صيدا، ١٩٥٨م.
٣٤- .....، تاريخ الوزارات العراقيّة، الجزء الثالث، ط٥، دار الكتب، بيروت، ١٩٧٨م.
٣٥- .....، تاريخ الوزارات العراقيّة، الجزء السّابع والثامن، الطبعة الثالثة، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٩٦٨م.
٣٦- .....، تاريخ الوزارات العراقيّة، الجزء التّاسع، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٩٦٠م.
٣٧- .....، تاريخ الوزارات العراقيّة، الجزء العاشر، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٩٦١م.
٣٨- .....، تاريخ الوزارات العراقيّة، الجزء السّادس، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٧٨م.
٣٩- عبد الرّزّاق عبّاس، نشأة مدن العراق، بغداد، ١٩٧٣م.
٤٠- عبد السّلام الناصريّ معارك طبقيّة، (د. ت)، (د. م).
٤١- عبد المجيد حسن الغزاليّ، تاريخ البصرة، مطبعة المعارف، (ب.ت).
٤٢- عبد الوهّاب حمدي النجّار، سياسة التجارة الخارجيّة في العراق في فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، بغداد، ١٩٦٨م.
٤٣- عزيز الحاج، مع الأعوام (صفحات من تاريخ الحركة الشيوعيّة في العراق (١٩٥٨-١٩٦٩م)، الطبعة الأولى، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١م.
٤٤- فائق بطّي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنيّة، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٦٩م.
٤٥- .....، الموسوعة الصُّحفيّة العراقيّة، مطبعة الأديب البغداديّة، ١٩٧٦م.
٤٦- فاروق صالح العمر، الأحزاب السّياسيّة في العراق(١٩٢١-١٩٣٢م)، منشورات مركز دراسات الخليج العربيّ (١٨)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٨م.
٤٧- فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، مطبعة الشّعب، بغداد، ١٩٦٣م.

٤٨- فكرت نامق عبد الفتّاح، سياسة العراق في المنطقة العربيّة (١٩٥٣-١٩٥٨م) وزارة الثقافة والإعلام-الجمهوريّة العراقيّة، سلسلة دراسات(٢٣٨)، دار الرّشيد للنشر، ١٩٨١م.

٤٩- كامل الجادرجيّ، مذكرات كامل الجادرجيّ وتاريخ الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، الطبعة الأولى، منشورات دار الطليعة، بيروت، ك٢، ١٩٧٠م.

٥٠- كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقيّة (التكوّن وبدايات التحرّك)، بغداد، ١٩٨٠م.

٥١- أ. ن . كوتلوف، ثورة العشرينَ التحرّريّة في العراق، بغداد، ١٩٨٥م.

٥٢- مالك سيف، للتاريخ لسان (ذكريّات وقضايا خاصّة بالحزب الشّيوعيّ العراقيّ منذ تأسيسه حتّى اليوم)، دار الحرّيّة للطباعة، بغداد، ١٩٨٣م.

٥٣- محمّد خليفة بن محمّد بن موسى النبهانيّ (الشّيخ)، التّحفة النّبهانيّة في تاريخ الجزيرة العربيّة، مركز دراسات الخليج العربيّ، البصرة، ١٩٨٠م.

٥٤- د. محمّد سلمان حسن، التطوّر الاقتصاديّ في العراق، التجارة الخارجيّة والتطوّر الاقتصاديّ (١٨٦٤ - ١٩٥٨م)، الجزء الأوّل، المكتبة العصريّة، بيروت، صيدا، (د.ت).

٥٥- محمّد مهدي كبّة، مذكّراتي في صميم الأحداث (١٩١٨-١٩٥٨م)، الطبعة الأولى، بيروت، تشرين الثاني، ١٩٦٥م.

٥٦- هادي حسن عليوي، حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ في العراق (في الحركة الوطنيّة منذ تأسيسه حتّى ١٤/ تمّوز/ ١٩٥٨م)، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٧٩م.

٥٧- هاشم جواد، مقدّمة في كيان العراق الاجتماعيّ، بغداد، ١٩٤٦م.

٤- رسائلُ الماجستير وأطروحاتُ الدّكتوراه

١- أميرة محمود الكريميّ، الحركة العمّاليّة في العراق (١٩٣٢-١٩٤٥م)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدّراسات القوميّة والاشتراكيّة، المستنصريّة، ١٩٨٥م.

٢- جهاد مجيد محي الدّين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، ١٩٧١م.

٣- حامد قاسم الجبوريّ، نشأة حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدّراسات القوميّة والاشتراكيّة، المستنصريّة، ١٩٨٩م.

٤- رياض رشيد ناجي الحيدريّ، الحركة الوطنيّة في العراق (١٩٤٨- ١٩٥٨م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، ١٩٧٧م.

٥- زينب أحمد العليّ، البصرة خلال ثورة مايس (١٩٤١م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٨م.

٦- زهير حمدي النّحاس، التموين في العراق (١٩٣٩-١٩٤٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة الآداب، الموصل، ١٩٨٩م.

٧- طالب جاسم الغريب، ميناء البصرة (١٩١٢-١٩٥٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٤م.

٨- عبد الجبّار مصطفى، تجربة العمل الجمهوريّ في العراق (١٩٢١-١٩٥٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، ١٩٨٣م.

٩- عبد الرّحيم ذو النّون زويد، العراق في الحرب العالميّة الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة الآداب، القاهرة، ١٩٧٨م.

١٠- عبد الرّزّاق مطلك الفهد، تاريخ الحركة العمّاليّة في العراق (١٩٤٥-١٩٥٨م)، جامعة القاهرة، كلّيّة الآداب، ١٩٧٧م.

١١- عبد الكريم ياسين رمضان، الحياة النيابيّة في العراق (١٩٥٣-١٩٥٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧م.

١٢- عبد المجيد كامل عبد اللّطيف، الحياة البرلمانيّة في العراق (١٩٤٥-١٩٥٣م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣م.

١٣- غانم صالح عبد الله، النّظام السّياسيّ في العراق (١٩٨٤-١٩٥٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، ١٩٧١م.

١٤- قاسم جميل قاسم، الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ في العراق (دراسة سياسيّة اقتصاديّة اجتماعيّة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة الاقتصاد والعلوم السّياسيّة، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م.

١٥- ياسين طه ياسين، البصرة، دراسة في الأحوال الاقتصاديّة والسّياسيّة بين عامي (١٩٣٢-١٩٣٩م)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلّيّة الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٠م.

١٦- ياسين علوان عينا، حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ والحركة العمّاليّة في العراق (الواقع والممارسة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلّيّة القانون والسّياسة، بغداد، ١٩٨٠م.

٥. المصادرُ الأجنبيّةُ

1- Hanna Batau ، the old Social Classes and the Rerolutianary movements classes. In Iraq. by princetan University press ، 1973.

2- Phepe Marr ، The modern History of Iraq ، westview press . Boulder، Colrado . Longman . London ، England .

٦. البحوثُ والمقالاتُ

١- أحمد مظفّر الأدهميّ، (جذور وسمات التجربة النيابيّة والتعدّديّة الحزبيّة في العراق)، آفاق عربيّة، العدد (٤)، آذار، ١٩٩٢م.

٢- رزاق إبراهيم حسن، (الحركة النقابيّة في العراق)، آفاق عربيّة، العدد (٩)، آيار ١٩٧٦م.

٣- عبد الجبّار العمر، (من وثائق حركة مايس ١٩٤١م)، آفاق عربيّة، العدد (٩)، آيار، ١٩٨٥م.

٤- ماجد سلمان حسن (السِّمة النّضاليّة للبعث عَبر مراحل تطوّره التاريخيّ(١٩٤٠-١٩٥٨م)، آفاق عربيّة ، العدد (٨)، نيسان، ١٩٨٤م.

٥- د. محمّد حسين الزبيديّ، (عندما أصبح الشّريف شرف وصيّاً على العراق في مايس عام ١٩٤١م)، آفاق عربيّة، العدد (٦)، حزيران، ١٩٨٩م.

٧. المجلّاتُ

١- الثّقافة الجديدة، العدد (٤١)، تشرين الثاني، ١٩٧٢م.

٢- لغة العرب، كانون الثاني، ١٩١٢م.

٨. الصُّحُفُ

١- الاتّحاد الدّستوريّ (١٩٥١- ١٩٥٢م).

٢- الأخبار (١٩٤٦م).

٣- آخر ساعة (١٩٤٦م).

٤- البريد (١٩٤٨ و ١٩٤٩م)

٥- الثّغر (١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٥٠، ١٩٥٣، ١٩٥٨م).

٦- الجبهة الشّعبيّة (١٩٥١، و ١٩٥٢م).

٧- الجمهور (١٩٤٨م).

٨- الحياة (١٩٥٣ و ١٩٥٤م).

٩- الخبر (١٩٤٨م).

١٠- الدّستور (١٩٥١- ١٩٥٨م).

١١- صدى الأهالي (١٩٥٠، ١٩٥١م).

١٢- صوت الأحرار (١٩٤٧م) .

١٣- صوت النّاس (١٩٥١م).

١٤- صوت الأهالي (١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨م).

١٥- لواء الاستقلال (١٩٤٨، ١٩٥٤م).

١٦- المنار (١٩٥٤م).

١٧- النّاس (١٩٤٧م).

١٨- النّبأ (١٩٥١م).

١٩- نداء الاستقلال (١٩٥٤م).

٢٠- نداء الاشتراكيّة (١٩٥٢م).
٢١- نداء الأهالي (١٩٥٣م).
٢٢- الوحدة (١٩٥٢م).
٢٣- الوطن (١٩٤٥ و ١٩٤٧م).

٩. المقابلاتُ الشخصيّةُ

١- عبد الجليل الضّامن، من الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، (٢/ ٢/ ١٩٩٢م).
٢- حسين جميل (محامي)، من الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، (١٨/ ٥/ ١٩٩٢م).
٣- حكمت البزّاز (وزير التربية)، حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ، رسالة بعثها إلى الباحثة بتأريخ: (١٣/ ١٢/ ١٩٩٢م).
٤- رجب بركات، حزب الاستقلال، (٦/ ١٢/ ١٩٩٠م).
٥- عبد الله فاضل، حزب الشّعب، (١٧/ ٥/ ١٩٩٢م).
٦- غالب الناهي، عن حزب الأحرار، (٤/ ٥/ ١٩٩٢م).
٧- فاروق الملّاك، (اتّحاد الطلبة) من المشاركين في وثبة كانون الثاني (١٩٤٨م)، (مدير شركة التأمين الوطنيّة حاليّاً).
٨- فؤاد عبد الحميد الخليل من البعثيّين الأوائل، (٤/ ٢/ ١٩٩٢م).
٩- ليلى الرشيد، أخت طه الرشيد (حزب البعث) (مدرّسة متقاعدة)، (٥/ ٢/ ١٩٩٢م).
١٠- محمّد أحمد الرّشيد (محامي)، الحزب الوطنيّ الدّيمقراطيّ، (١٨/ ٥/ ١٩٩٢م). (نائب رئيس محكمة التميّز حاليّاً).
١١- محمّد أمين الرّحمانيّ (محامي)، حزب الاستقلال، (١٩/ ٥/ ١٩٩٢م).
١٢- مهدي آصف الدّيراويّ، عن والده (عن البعثيّين الأوائل)، (٨/ ٩/ ١٩٩١م).
١٣- محمّد صالح الحسّانيّ، مؤرّخ شعبيّ، (٢٦/ ٨/ ١٩٩٢م).
١٤- ناهضة بركات، من البعثيّات الأوائل، (٥/ ٢/ ١٩٩٢م).

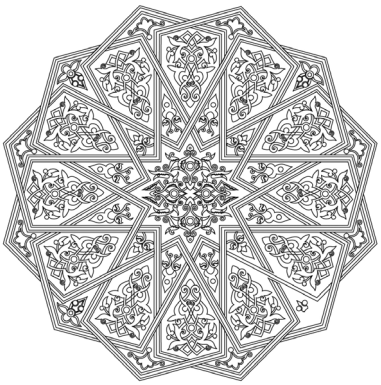

فهرس المحتويات

مقدّمةُ المَرْكزِ.....٥
مقدّمة.....٧
التّمْهِيْدُ.....١٧

الفَصْلُ الأوّلُ.....٢٩
اولاً: لمحةٌ تاريخيّةٌ عنْ ظهورِ الأحزابِ السّياسيّةِ في البصرةِ قبلَ الحربِ العالميّةِ الثّانيةِ.....٣١
ثانياً: الجانبُ التنظيميُّ لفروعِ الأحزابِ السّياسيّةِ العلنيّةِ والسِّريّةِ في البصرةِ بعدَ الحربِ العالميّةِ الثانيةِ.....٤٠
ثالثاً: النّشاطُ السّياسيّ لفروع الأحزاب السّياسيّة العلنيّة والسِّرّيّة في البصرة بعدَ الحربِ العالميّةِ الثانيةِ.....٨٩

الفَصْلُ الثّاني.....١٠٣
أوّلاً: مقدّمةٌ عن ظهور الحركة العمّاليّة في البصرة وتطوّرها قبل الحرب العالميّة الثانية....١٠٥
ثانياً: موقفُ التنظيماتِ العمّاليّةِ من الأوضاعِ السّياسيّةِ في البصرةِ (١٩٤٥-١٩٥٨م)...١١٣
ثالثاً: موقفُ الرّأي العامّ من الحركةِ العمّاليّةِ في البصرةِ بعدَ الحربِ العالميّةِ الثانيةِ(١٩٤٦-١٩٥٨م).....١٦٨

الفَصْلُ الثّالثُ.....١٧٥
١-تقديـم.....١٧٧
٢- الانتخاباتُ النيابيّةُ في البصرةِ (١٩٤٧-١٩٥٨م).....١٧٨
٣- موقفُ الصّحافة البصريّة من الانتخابات النيابيّة (١٩٤٦-١٩٥٨م).....٢٠٣
الخاتمة.....٢١٣
الملاحقُ.....٢١٩
المصادرُ والمراجعُ.....٢٣٣
٥. المصادرُ الأجنبيّةُ.....٢٤١
فهرس المحتويات.....٢٤٥

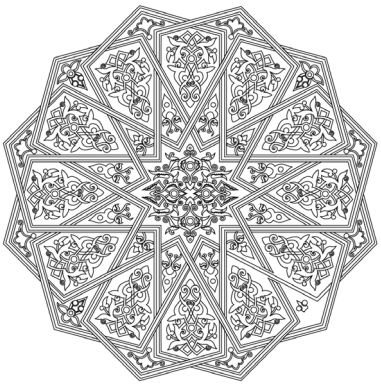

3. The parliamentary elections conducted in Basrah" during (1947-1958) revealed the gradation in the political" consciousness as to the city and the countryside، and the" conventional nature of the elections whether in renominating" the names of the government candidates (indirect election) or by supporting the candidates directly.

، clandestine or otherwise ، during the (1940s) and the (1950s). The movement، however، was influenced by the political events، both locally and on pan – Arab level، and also in terms of their estimate of the influence of the events on the public opinions in Basrah which were generally governed by two trends: in addition to the inclination of traditional" parties which sustains their participation in the public parties that support the authority، particularly the Soualist Umma Party، however، the revolutionary thoughts and the nature of nationalist movement in the world after the Second World War influenced the political awareness especially that of" students who have been stimulated by ideologies such as Communism and nationalism.

2. Foreign capitalism and national capital contributed after the Second World War to the rise of a formidable world class that had a strong relationship with political and economic events in Iraq. Trade unions had their important role at that particular era despite the oppression inflicted by the authori– ties despite the dissolution law of the parties and unions in (1954). The labour movement، however، had expressed itself in many strikes.

F ..... Abstract

The preface sheds light on the political situation in Basrah during the war، simply because Britain had chosen it as an economic and a military base؛ a choice that had its influence elicited on opposition that showed itsely in May in (1941) insurgence which was witnessed in Basrah.

Chapter One deals with the political parties that were" licensed in Basrah (Nuri Saeed`s Cabinet، Nov. (1946) tracing their political and organizational activities along with their role in the political life in Basrah following the Second World War.

Chapter Two deals with the labour movement in Basrah its role. The political situation for the labour movement was crystallized after the Second World War and became part and parcel of the national movement.

The parliamentary life is tackled in Chapter Three . This has been carried out through a survey of elections that took place in (1947–1948) in order highlighting their relevancy to the political situation in Basrah after the Second World War.

The study has come out with the following conclusions:

1. The political movement in Basrah became quite explicit" particularly with the licencising of the political parties"

Abstract

The research attempts to study the political situa–tion in Basrah after the Second World War in the period" (1945-1958)، and its relationship with the political situation in Iraq in general. This is actually due to the specific position of Basrah، geographically ، economically and militarily، along with the population، its distribution and social structure ، and finally the political consciousness taking into account that it is a border city، liable to be influenced by events quicker than the rest of Iraq.

The reason behind the choice of this period (the end of the Second World War) is that the world changed from a state of war into a state of peace which consequently led to a process" of democratization that manifested itself unions، and their influence on Iraq in general and Basrah in particular. The year (1958) marked the end of the monarchy and the dawning of the 14 th July Revolution is a watershed in Iraq's politics thereby political event flowed a different course.

The study is divided into three chapters with a preface، an introduction and a conclusion. Some appendices are also" annexed to it with a list of bibliography as well.

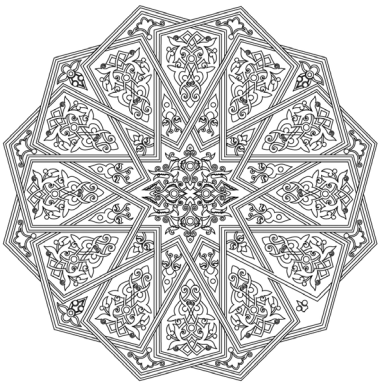

Abstract

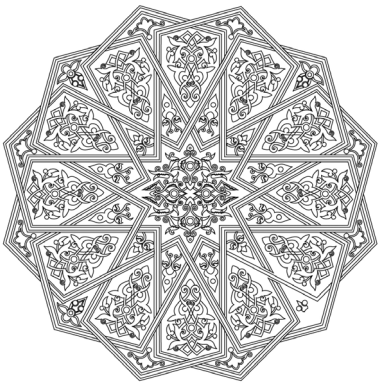

Encyclopedia of Basrah heritage

Historical Heritage Axis

The Political Situation in Basrah after the second world war

(1945-1958)

(Historical study)

A thesis Submitted

By

Najat Abdul Kareem Abdul Sada

View ،check ،and verification

Al–Basrah Heritage center

Islamic Knowledg and Humanitarian

Affairs Department